

بذل العلم والود

في شرح تحصيل العقد

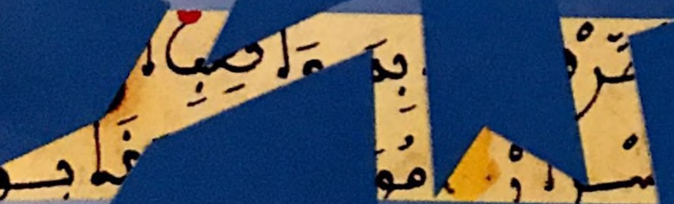
لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد القصري

المعروف بالخباز

(ت. 964هـ)

تقديم وتحقيق:

د. عيسى الفارسي



1437هـ / 2016م

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

بذل العلم والود

في شرح تحصيل العقد

بذل العلم والود

في شرح تفصيل العقد

لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد الفصري
المعروف بالخباز
(ت. 964هـ)

تقديم وتحقيق:
د. عيسى الفارسي

1437هـ/2016م
منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية



الكتاب : بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد

تقديم وتحقيق : ذ. عيسى الفارسي

الطبعة الأولى : 1437هـ / 2016م

الإيداع القانوني : 2016MO2023

ردمـــك: 978-9954-665-15-2

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الطباعة والإخراج الفني

دار أبي رقراق للطباعة والنشر

10 شارع العلويين رقم 3، حسان - الرباط

الهاتف : 83 75 20 37 05 - الفاكس : 89 75 20 37 05

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

مقدمة

الحمد لله الرحيم الرحمن، الملك الواحد الديان، خالق الإنسان ومعلمه البيان، ومورث من اصطفى من عباده القرآن، والصلاة والسلام على أشرف ولد عدنان، سيدنا محمد المبعوث رحمة للثقلين من الإنس والجان، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان.

وبعد، فلقد أكرم الله تعالى الأمة المحمدية وشرفها بالقرآن الكريم، وكان من تمام إكرامه وتفضله وامتنانه أن تكفل - سبحانه وتعالى - بنفسه بحفظ هذا الكتاب العزيز، ووعد بذلك في قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[1]، ثم كان من حسن توفيقه أن هيأ لذلك الأسباب، فقيض للقرآن الكريم في كل عصر من يحملونه ويحفظونه حفظا متينا جامعا بين الحفظ في الصدور والحفظ في السطور - معتمدين في ذلك على التلقي والمشافهة - ويؤدونه كما تلقوه غضا طريا؛ فتناقلوه بالأسانيد المتصلة، وبالكيفية التي تبعث على الإطمئنان، ولا تترك أدنى شك في النفوس؛ يأخذه الجمع من الأصاغر عن الجمع من الأكابر أخذا مضبوطا متقنا، ولم يعرف عصر من الأعصر خفوتا في الأخذ بهذا الشكل ناهيك عن الانقطاع؛ فمنذ أن بدأ ينزل والعناية الكاملة محيطة به من كل جانب، فكان رسول الله ﷺ والقرآن ينزل عليه يبادر ويسارع بتلاوته محركا بذلك شفتيه مخافة أن يذهب عنه ويتفلت منه ما يوحى إليه لحينه، حتى طمأنه ربنا سبحانه وتعالى بقوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾[2]، وظل ﷺ يلقن

---

1 - الحجر: 9.

2 - القيامة: 16.

كتبة الوحي من أصحابه ويملي عليهم ما ينزل عليه من القرآن الكريم، ولم ينتقل المصطفى عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى حتى ترك القرآن كله محفوظا في الصدور مكتوبا في السطور، يحفظه جم من الصحابة في صدورهم كما نزل، ثم تلقاه عنهم التابعون، وعن هؤلاء أتباعهم من أهل الضبط والإتقان، والذين منهم أغلب[1] القراء العشرة المنسوبة إليهم القراءات العشر المتواترة، ثم عن هؤلاء تلامذتهم؛ وهم المصطلح عليهم بالرواة، ثم من بعدهم الآخذون عنهم وهم أصحاب الطرق، ثم عنهم أصحابهم، وهكذا تسلسل السند حتى وصل إلى أصحاب الكتب الأمهات المدونة في علم القراءات؛ فتشعبت الطرق وكثرت.

ومع انتشار الإسلام وفتحه للآفاق والأمصار كان ينتقل معه القرآن لهذه الأمصار، حتى عم كل البلدان الإسلامية، وحفظه أهلها، وشغفوا بذلك، وتشوفت نفوسهم لمزيد من النهل من معينه الذي لا ينضب، فصاروا يرحلون للبحث عن أهل ذلك الشأن، - من الذين تجردوا لقراءة القرآن، واخترقت شهرتهم الآفاق -، ويأخذون عنهم القراءات، حتى برّز كثير منهم ولاح نجمهم في ذلك، وأصبحوا من أعلام القراءات، وقد كان بلد المغرب من بين البلدان التي حظيت بذلك، ونالت درجة السبق فيه.

1- أهمية الموضوع:

بدأ اهتمام المغاربة بالقراءات مبكرا؛ وذلك منذ دخولها إلى المغرب؛ وظل هذا الاهتمام مستمرا إلى زماننا الحاضر، مع اختلاف وتفاوت بين درجاته، من زمان لآخر.

---

1 - أما من بقي منهم فهم من التابعين أنفسهم، يعدون في طبقة صغار التابعين، وهم: عبد الله بن كثير المكي (ت 120هـ)، وعبد الله بن عامر الشامي (ت 118هـ)، وعاصم بن أبي النجود الكوفي (ت 128هـ) وقيل (ت 127هـ)، ويزيد بن القعقاع، أبو جعفر، المدني (ت 127هـ) وقيل (ت 128هـ)، وقيل (ت132هـ)، وقيل غير ذلك.
ينظر "التيسير" ص: 4-6، و"معرفة القراء" 1/ 172- 178 و 186- 210.

وقد تعدد هذا الاهتمام وتنوع؛ فشمل القراءات حفظا وأداء، ورسما وضبطا، وذلك بالأخذ عن الشيوخ الضابطين المتقنين، فيأخذ الأصاغر عن الأكابر والأواخر عن الأوائل، بالسند المتصل إلى الأئمة القراء أصحاب القراءات المتواترة، إلى النبي ﷺ.

ولعل أهم ما يدل على اهتمام المغاربة الكبير بعلم القراءات هو التآليف التي خلفوها في هذا العلم، والتي ظلت شاهدة على علو كعبهم، وعلى تقدمهم وتميزهم في هذا المجال، أخذا وعطاء، حفظا وتأليفا؛ فقد ألفوا في الرسم والضبط، وفي الأداء، وفي القواعد، وفي التوجيه والتعليل، وفي العدّ ... وغيرها، مؤلفات كثيرة ومتنوعة؛ بين المنظوم والمنثور من جهة، وبين المطولة والمختصرة من جهة ثانية، وبين المفردة والجامعة من جهة ثالثة، والمفردة إما في قراءة معينة بروايتيها المشهورتين، أو في رواية بطريقيها المشهورتين كذلك، أو في طريق واحدة فقط، والجامعة إما جامعة للقراءات السبع، أو لبعضها فقط، أو لمعظم طرق قراءة من القراءات المتواترة، مثل طرق نافع العشرة التي خصها الإمام الداني بالتأليف، حتى أصبحت أوسع القراءات من حيث الطرق[1] المقروء بها، فليس ثمة قراءة تقرأ بهذا العدد من الطرق.

وهكذا فإن الطابع العام لاهتمام المغاربة بالقراءات - سواء على مستوى القراءة والإقراء أو على مستوى التأليف - يمكن تقسيمه قسمين كبيرين، وقسما ثالثا جزئيا فرعا عنهما؛ أما القسمان الأولان فهما: القراءات السبع، والطرق العشرة لنافع، وأما القسم الجزئي الفرعي فهو رواية أبي سعيد المصري الملقب بورش من طريق أبي يعقوب الأزرق، وهي الرواية التي اختارها المغاربة وجعلوها القراءة الرسمية للبلاد.

غير أن الذي امتاز به المغاربة عن غيرهم من بين هذه الأقسام هو الطرق العشرة لنافع، المعبر عنها عندهم ب"العشر الصغير"، فقد اختصوا

1 - سيأتي المقصود بالطريق هنا.

بها وأولوها عناية كبيرة ضمنت لها الاستمرار عبر القرون؛ فاعتنوا بها قراءة وإقراء وتأليفا، بعد أن رحلوا إليها وأخذوها عن الشيوخ المقرئين وأدخلوها إلى المغرب، ويرجع الفضل الأكبر في ذلك إلى إمام هذا الفن وجهبذه، الإمام المقرئ المسند الحافظ أبي عمرو الداني (ت444هـ)، الذي تتصل به أسانيد المغاربة[1] في القراءات السبع وفي الطرق العشرة السالفة الذكر؛ فقد رحل - رحمه الله - إلى المشرق، وقرأ على شيوخ كبار؛ أمثال: أبي الحسن طاهر بن غلبون (ت399هـ)، وأبي الفتح فارس بن أحمد (ت401هـ)، وأبي القاسم خلف بن خاقان (ت402هـ)، وعبد العزيز بن جعفر بن خُواسْتي، الفارسي، ثم البغدادي (ت412هـ)، وغيرهم، فنهل من علمهم، وارتوى من معين معرفتهم، أعانه على ذلك صدق العزيمة والإرادة، وقوة الحافظة، وجودة القريحة، مع توفيق الله إياه، وفتحه عليه، حتى إنه روي عنه أنه كان يقول: " ما رأيت شيئا إلا كتبته، ولا كتبته إلا حفظته، ولا حفظته فنسيته "[2]. ثم عاد من رحلته فجلس للإقراء بما أخذ، وجمع ذلك في كتب ومصنفات؛ فألف في كل ما أخذه مؤلفات كثيرة ومتنوعة، عظيمة النفع وجليلة القدر، معظمها في علوم القرآن؛ من تجويد، وقراءات، ورسم، وضبط، وغير ذلك، قال عنه شمس الدين الذهبي (ت748هـ) : " وبرع في علم القراءات والحديث ورجاله والعربية وغير ذلك، وصنف التصانيف البديعة " وقال أيضا : "قلت: كتبه في غاية الحسن والإتقان "[3]، وقال ابن بشكوال مُشِيداً بسعة علمه، وقيمة وجودة تآليفه: " كان أبو عمرو أحد الأئمة في علم القرآن؛ رواياته، وتفسيره، ومعانيه، وطرقه، وإعرابه، وجمع في ذلك كله تآليف

---

1 - تجدر الإشارة هنا إلى أن أسانيد المغاربة في القراءات السبع تمر بالإمام أبي عمرو الداني كما تمر بغيره من الأئمة؛ كمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437 هـ)، عكس أسانيدهم في الطرق العشرة فإنها لا تمر إلا بالإمام الداني، والأمر في هذا واضح، والسبب فيه بين؛ فهو الذي انتقاها مما قرأه على شيوخه من روايات وطرق، وجمعها وضمنها مؤلفا مستقلا، صار عمدة المغاربة في تلك الطرق.

2 - غاية النهاية 1/ 448.

3 - معرفة القراء 2/ 775 - 776.

حسانا مفيدة يطول تَعدادها، ..."[1]، وقال أبو عبد الله المِنتوري (ت 834هـ) مشيرا إلى قيمة تآليفه وعددها : " جمع تآليف مفيدة، وهي نيف على مائة وعشرين تأليفا "[2]، وقد عدَّ منها الدكتور عبد الهادي حميتو واحدا وسبعين ومائة مصنف[3]، منها على سبيل المثال لا الحصر في علم القراءات، كتب: "التيسير" و "جامع البيان" و"التهذيب" و"الاقتصاد" و"الموجز"، وكلها في القراءات السبع، والثلاثة الأولى موجودة، وقد طبعت، أما الرابع والخامس فإنهما لا يزالان - لحد الآن - في عداد المفقود من تراث الحافظ، ومنها في طرق نافع كتاب "التمهيد في قراءة نافع" الذي ضمنه عشر روايات[4]، وعشرين طريقا، وهو مفقود أيضا، وكتاب "التعريف في اختلاف الرواة عن نافع"[5]، الذي يعتبر مصدر المغاربة الأول في "العشر الصغير"، فهو عمدتهم في هذا الباب، طلبة وشيوخا، علماء ومتعلمين.

وقد توالت بعد عصر الإمام الداني التآليف في الطرق العشرة لنافع، ولكنها لم تخرج عن كتاب "التعريف" - في الغالب الأعم - فكلها تدور حوله، إما بنظمه، أو بشرحه وبسطه، أو بالتذييل عليه ... على اختلاف في ذلك؛ حيث هناك من توسع، وهناك من اختصر، وهناك من اقتصر على ما فيه؛ بأن التزم مضمونه ولم يتعده؛ فذكر ما فيه من أوجه قرائية ولم يزد عليه شيئا، وهناك من أضاف أوجها وإضافات لم يذكرها الإمام الداني فيه، وربما ذكرها في غيره من مؤلفاته الأخرى.

---

1 - نفسه.

2 - شرح الدرر اللوامع 1/ 79.

3 - ينظر : معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني.

4 - ينظر : معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص : 37 - 39.

5 - طبع مرتين بتحقيقين مختلفين؛ حققه أولا الدكتور التهامي الراجي، ثم أعاد تحقيقه الشيخ محمد السحابي.

وإن من أبرز هؤلاء، شيخ الجماعة الإمام أبا عبد الله محمد بن أحمد بن غازي (ت 919هـ)، في منظومته "تفصيل عقد الدرر"، التي نظم فيها كتاب "التعريف" وزاد على ما فيه إضافات أخذها عن شيوخه.

ولأهمية هذه المنظومة فقد تصدى لها عدد من العلماء بالشرح والبسط، ففكوا ألغازها وفسروا غريب ألفاظها وبينوا إعرابها، لعل أولهم - فيما نعلم - هو الشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري، المعروف بالخباز، (ت 964هـ)، بشرحه الموسوم ب" بذل العلم والودّ في شرح تفصيل العقد" - الذي هو موضوع هذا البحث -، وثاني شرح[1] لها هو شرح الشيخ مسعود بن محمد جموع (ت1119هـ) المسمى " كفاية التحصيل في شرح التفصيل"، فرغ من شرحه سنة (1100هـ) ، وقد استفاد كثيرا من شرح الخباز؛ فهو ينقل عنه كثيرا، إن بالعزو والتصريح بذلك أو بغيره. والشرح الثالث هو شرح الشيخ أبي العباس أحمد بن إدريس الحسني (ت 1253هـ). وهناك مؤلفات أخرى بنيت على أرجوزة "تفصيل العقد" وإن لم يصرح أصحابها بأنها شروح لها.

وهكذا يظهر أن الشروح على منظومة ابن غازي نادرة جدا رغم أهمية هذه المنظومة عند أهل هذا الفن، ومع ذلك فإن ما عرف منها لم يحقق، وما حقق لم يطبع ؛ حيث إن شرح مسعود جموع يعتبر الشرح الوحيد الذي رأى النور بعد أن قام بعض الباحثين بتحقيقه[2]، لكن لم يطبع لحد الآن - فيما أعلم -.

وإني لما رأيت الأمر بهذه الأهمية عقدت العزم على تحقيق شرح الشيخ أبي زيد الخباز وإخراجه للوجود، حتى يسهل تناوله ويتسنى الانتفاع به.

---

1 - أي ثاني شرح من الشروح الموجودة المعروفة المتداولة نسخها لدى المهتمين بهذا الشأن، وإلا فهناك شروح أخرى سبقته وسبقت الشرح الذي يليه، تستفاد من ذكر العلماء لها أو التلميح لها في مصنفاتهم ذكر الدكتور عبد الهادي حميتو جملة منها في سلسلته النافعية. ينظر : قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 4/ 1165 وما بعدها.

2 - حققه الأستاذ عبد الرحمن السائب نال به دبلوم الدراسات العليا من كلية الآداب جامعة محمد الخامس، تحت إشراف الدكتور التهامي الراجي.

2- أسباب اختيار الموضوع:

ويمكن تلخيص الأسباب التي دعتني إلى اختيار شرح الخباز "بذل العلم والودّ في شرح تفصيل العقد" موضوعا للتقديم والتحقيق في النقط الآتية :

✓ أهمية منظومة ابن غازي في موضوعها، وتتجلى هذه الأهمية في القيمة المعرفية والكفاءة العلمية لصاحبها، الذي عده الباحثون مجدد هذا الفن في القرنين التاسع والعاشر الهجريين، بعد أن أصابه الركود والجمود، وفي الإضافات التي أضافها ابن غازي فيها على ما في "التعريف"، عمدة المغاربة الأول في الطرق العشرة، والتي سيأتي ذكرها وجردها فيها بعد من المباحث.

✓ هذا بالإضافة إلى أسلوب المنظومة الرائق، ومنهجها المتميز؛ فقد سلك فيها ابن غازي نهجا خالف فيه سابقيه، فرام فيها الجمع والاختصار، حيث إنه جمع فيها الطرق العشرة لنافع، مع أن أبياتها لا تتجاوز تسعة وثلاثين ومائة بيت (139)، وذلك أنه اتكأ على "الدرر اللوامع" لابن بري -رحمه الله- فاعتمدها وانطلق منها؛ بأن اقتصر على ما لم يُذكر فيها، وأما ما ذكره ابن بري في أرجوزته، وأغنى ذكره عن إعادته، فإن ابن غازي يحيل عليه أو يسكت عنه بناء على منهجه الذي سلكه فيها، والذي أوضحه في أبيات أربعة ضمن الأبيات الأولى الموطئة لمقصوده من الأرجوزة؛ وهي قوله :

فَالكلُّ إِنْ سَكتُّ فِيمَا أَطْلَقَا ... أَوْ عَمَّ أَوْ عَزَا لَهُ كَاتَّفَقَا
وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهِ انْفَرَدْ ... إِنْ خَصَّهُ وَلَمْ أُخَالِفْ مَا اعْتَمَدْ
وَإِنْ عَزَا لِوَاحِدٍ خِلافا ... ولم تَجِدْ مِنِّي له انعِطافا
فَخُصَّهُ بالْمَرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ ... سَكَتُّ أَوْ ذَكَرْتُهُ وَمَنْ بَقِي

✓ أهمية شرح أبي زيد الخباز، فهو يعد بحق أول شرح لأرجوزة ابن غازي بالنسبة للشروح التي وصلتنا، - أو التي بلغنا ذكرها فقط - والتي تعد على رؤوس الأصابع. وإنما حاز هذه الأولية بقربه من زمان ابن غازي، فهو تلميذ تلميذه أبي الحسن علي بن عيسى الراشدي (ت 661 هـ). وهذا في حد ذاته يزيد الشرح قيمة إضافية، فقد اجتمع بذلك ميزتان لهذا الشرح؛ أولاهما: كون الشرح أول شرح فيما وصلنا، وثانيهما: كون الشارح تلميذ تلميذ الناظم.

✓ قيمة الموضوع الذي تندرج المنظومة وشرحها ضمنه، وأهميته، فإنه لا يخفى على المشتغلين بعلم القراءات مدى أهمية الإسهام في الطرق العشرة لنافع لإحيائها من جديد ونشرها بين الناس، لاسيما في عصرنا هذا الذي كادت تندرس وتندثر فيه هذه الطرق من العالم الإسلامي، حتى أصبح الذين يحفظونها في المغرب لا يتجاوزون رؤوس أصابع اليد الواحدة. أما في غير المغرب فإنهم لا يعرفون من هذه الطرق إلا ما اشتهر منها ضمن القراءات السبع والعشر، وهي رواية ورش من طريقي الأزرق والإصبهاني، ورواية قالون من طريقي أبي نشيط والحلواني. أما الستة المتممة للعشرة فإنها لا تقرأ إلا ضمن "العشر الصغير" الذي هو من اختصاص المغاربة، فهم من حافظ على سنده، يحفظونه ويقرأون به دون غيرهم من باقي دول العالم الإسلامي، مما جعل بعض من يجهلون هذا الفن يحكمون على بعض وجوه الطرق العشرة - التي جاءت مخالفة لما يُقرأ به في القراءات العشر المتواترة - بالشذوذ، فعدوها من القراءات الشاذة التي لا تجوز الصلاة بها. في حين أن هناك آخرين استشعروا أهمية هذه الطرق، ووعوا وفطنوا قيمة الظفر بها، فوفدوا إلى المغرب قاطعين آلاف الكيلومترات وبحثوا عن أهلها ليأخذوها عنهم بالسند المتصل إلى النبي ﷺ.

وإني إذ أقوم بهذا العمل أسعى وأتوخى من ورائه تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ إبراز اهتمام المغاربة من بين دول العالم بهذا اللون من القراءات ودورهم في المحافظة عليه. التعريف بالناظم والشارح، وإبراز إسهامهما في إحياء هذا الفن في القرنين التاسع والعاشر.
- ✓ إبراز قيمة المنظومة ضمن المؤلفات التي ألفت في الموضوع، وقيمة شرح الخباز ضمن الشروح.
- ✓ الإسهام في نشر هذه الطرق، وذلك بإخراج هذا المخطوط للوجود حتى تسهل قراءته والاستفادة منه، لاسيما وأن حاجة طالبي هذا الفن إليه ماسة.
- ✓ جرد الإضافات التي أضافها ابن غازي على كتاب "التعريف".

3- خطة البحث:

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وتمهيد وفصلين .

أما المقدمة فخصصتها للحديث عن: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والأهداف المرجوة من إنجازه، وخطة البحث.

وأما التمهيد فقد تحدثت فيه عن الطرق العشرة للإمام نافع، وبيان مدى اهتمام المغاربة بها.

وأما الفصل الأول فخصصته للتقديم، وضم مبحثين: المبحث الأول، وتحته أربعة مطالب، والمبحث الثاني تحته ثلاثة مطالب. وأما الفصل الثاني فهو خاص بالتحقيق.

تمهيد

1 - الطرق العشرة لنافع ومدى اهتمام المغاربة بها:

سبقت الإشارة إلى أن الأئمة القراء العشرة، الذين اختيروا من بين عدد كبير ممن كانوا يتعاطون القراءة، وارتضتهم الأمة وتلقتهم بالقبول، تفرعت عن قراءاتهم طرق كثيرة، تولدت ونتجت عن تسلسل الأخذ والعطاء، والتحمل والأداء، بمعنى القراءة والإقراء؛ حيث كان في كل عصر تظهر ثلة ممن يجوبون الآفاق، ويقصدون الأئمة المقرئين الحذاق، فيلازمونهم ويأخذون عنهم مشافهة، فيتحملون عنهم أداء ورواية، حتى إذا برَز نجمهم ولاح، وتضوَّع مسكهم وفاح؛ وذلك بأن برَّزوا في أداء القرآن، وفاقوا في قراءته الأقران، وشُهد لهم بالحفظ والضبط والإتقان، إلى جانب الورع والزهد، وطهارة الجوارح والجَنان، خلفوا شيوخهم الأجلاء، وتصدَّروا من بعدهم للإقراء، فيجلسون ليؤدوا ويُقرئوا ببعض[1] ما أخذوه واختاروه، و" آثروه على غيره، وداوموا عليه، ولزموه حتى اشتهروا وعُرفوا به "[2]، فيُقصدون هم أيضا بعد ذلك، ويؤخذ عنهم.

---

1 - معنى هذا أن المقرئ لايقرئ بكل ما سمعه وقرأ به على شيوخه المتعددين، وإنما ينتقي لذلك أوجها مما أخذه، ويندرج هذا المعنى فيما يصطلح عليه عند القراء بمفهوم الاختيار، الذي معناه: " أن يعمد من كان أهلا له (أي للاختيار) إلى القراءات المروية، فيختار ما هو الراجح عنده، ويجرد من ذلك طريقا في القراءة على حدة ". 'الاختيار عند القراء' ص: 32. وتنظر ص: 33، 34 بعده من المصدر نفسه.

على أنه كان بعض القرء يقرئ بكل ما أخذه عن شيوخه؛ فقد روي عن الإمام نافع أنه كان يقرئ الناس بكل ما قرأ به، حتى يقال له: نريد أن نقرأ عليك باختيارك مما رويت. ينظر 'الإبانة عن معاني القراءات' ص: 171.

2 - ابن الجزري، نقلا عن "الاختيار عند القراء"، ص : 31. بتصرف يسير.

ولم يكن الآخذون متساوين فيما يأخذونه عن أساتيذهم وشيوخهم من قراءات؛ فقد يأخذ أحدهم عن شيخه ما لم يأخذه آخر عن الشيخ نفسه، نظرا لأخذهم بمفهوم الاختيار، وبذلك اختلفت الروايات والطرق، وتنوعت، وتعددت.

وهكذا ما زالت هذه الطرق تتسلسل وتتشعب، حتى استقرت مع الأئمة المقرئين المجودين، أصحاب الاختيارات، وأصحاب أمهات الكتب المعتمدة في علم القراءات، الذين دونوا في كتبهم اختياراتهم، مما رووه عن شيوخهم بالأسانيد الصحيحة المتصلة إلى النبي ﷺ. وبذلك نعلم سبب تعدد الطرق وكثرتها، حتى أصبحت تعد بالمآت، مع أنها ترجع في مجملها إلى عشرة أئمة فقط؛ هم القراء العشرة، فكان ممن تقصى تلك الطرق وعدّ بعضها، وبلغ في ذلك شأوا بعيدا، الإمام المحقق المدقق، شمس الدين، أبو الخير، محمد بن الجزري[1] (ت 833 هـ) - وتبعه في ذلك الإمام شهاب الدين، أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني[2] (ت923هـ) وغيره - فأوصل ما عده منها فقط إلى تسعمائة وثمانين طريقا؛ منها لنافع مائة وأربع وأربعون طريقا، ولابن كثير ثلاث وسبعون طريقا، ولأبي عمرو بن العلاء مائة وأربع وخمسون طريقا، ولابن عامر الشامي مائة وثلاثون طريقا،... إلى آخره، على أن هذا العدد هو باعتماد راويين فقط لكل قارئ، وطريقين لكل راو، ولهذا نفهم لماذا أن البعض أنهى طرق نافع إلى مائتين وخمسين طريقا؛ منها ثمان وستون لورش، وست وسبعون لقالون[3].

1 - النشر، 1/ 99-102.

2 - لطائف الإشارات، 1/ 106 - 168.

3 - ينظر تاريخ القراء والقراءات بالمغرب، ص : 76.

إلا أن الطريق في هذا العدد معناه أضيق بكثير من معناه ضمن الطرق العشرة لنافع؛ حيث إن طريقا واحدة[1] من الطرق العشرة لنافع - مثلا - تفرعت عنها خمس وثلاثون طريقا في عدّ ابن الجزري؛ وذلك لأن أصحاب الطرق العشرة - أو جلهم[2] - هم في الطبقة الثالثة بعد الإمام نافع، أما أصحاب تلك الخمس والثلاثين طريقا فإنهم يمثلون الطبقة السابعة بعده[3]؛ فهم من أصحاب الكتب الذين دونوا القراءات، أو الذين قرأوا وأقرأوا بمضمن كتبهم، التي ضمّنوها ما اختاروه واقتصروا عليه من روايات وطرق، ومن أوجه قرائية أدائية، خالفوا في بعضها غيرهم من الأئمة.

ولم تكن لقراءة الإمام نافع ميزة في ذلك العدد، فقد رأينا من هو أكثر منه عددا، وإنما الذي انمازت به قراءته عن غيرها من القراءات العشر هو كثرة[4] الطرق المقروء بها؛ حيث اشتهر منها عشرة طرق تُروى عن أربعة رواة من تلامذة الإمام نافع؛ الذين أخذوا عنه القراءة مباشرة، فاستمر حفظ

1 - وهي طريق أبي يعقوب الأزرق الآتي ذكره في عدّ أصحاب الطرق العشرة، وطريقه هي الطريق المعتمدة عند المغاربة في القراءة الرسمية للبلاد التي يقرأ بها عامة الناس من جمهور الحفظة.

2 - ليس كل الطرق في طبقة واحدة؛ وذلك لأن البعض منهم أخذ عن الرواة مباشرة، في حين أن البعض الاخر لم يأخذ عن الرواة مباشرة، وإنما أخذ بالواسطة، كما سيأتي بيانه وتفصيله بإذن الله تعالى.

3 - يخلط البعض بين الطرق في الطبقتين المذكورتين؛ فيذكرون ما يوهم أن "الطرق العشر" - مثلا - هي جزء من الطرق في عدّ المتأخرين وقسم منها، وممن وقفت لهم على مثل هذا - بعد أن مضى على كتابة ما كتبته ما يربو عن سنة - الأستاذ التلميذي محمد محمود محقق كتاب القصد النافع للخراز؛ حيث قال في تقديمه : " والطرق إلى نافع كثيرة جدا، أنهاها بعضهم إلى مائتين وخمسين طريقا منها ثمان وستون لورش، وست وسبعون لقالون، والمشهور منها عشر وهي التي اقتصر عليها الحافظ ابن غازي في أرجوزته ... ". ثم ساق الأبيات الستة التي ذكر فيها ابن غازي أصحاب الطرق العشرة. ابتداء من قوله :

دُونَكَ عَشْرَ طُـــــرُقٍ لِنَافِــــعْ تَنْشُرُ طَيَّ الدُّرَرِ اللَّوَامِــــعْ

ثم أراد أن ينسب الطرق العشرة إلى رواتها فوقع له سهو؛ حيث نسب لإسحاق المسيبي أربعة طرق: طريقي ابنه وابن سعدان، وطريقي ابن فرح وابن عبدوس، وأغفل ذكر إسماعيل ابن جعفر. ينظر: القصد النافع، ص: 12.

4 - الكثرة هنا معتبرة بالمقارنة مع القراءات الأخرى

هذه الطرق والإقراء بها - ولم ينقطع سندها في يوم من الأيام - إلى عصرنا الحاضر، وقد تسلسل نقلها - كباقي القراءات المقروء بها - بالأسانيد المتصلة الصحيحة؛ نقلها ورواها لنا علماؤنا وأئمتنا الأعلام النجباء، الذين خصهم الله بشرف الاصطفاء، والذين هم من عدول هذه الأمة وحفاظها، نقلوها جيلا عن جيل إلى النبي ﷺ.

وهكذا نتبين إذن أن الطرق العشرة لنافع - أو "العشر الصغير"[1] - هي طرق تفرعت عن أربعة رواة من أصحاب الإمام نافع أبي رؤيم المدني.

فمن هم هؤلاء الرواة الأربعة، ومن هم أصحاب تلك الطرق العشرة المتفرعة عنهم ؟

* * * *

2- أصحاب الطرق العشرة والرواة الأربعة المتفرعة عنهم هذه الطرق:

أما الرواة الأربعة فهم:

- ✓ عثمان بن سعيد، أبو سعيد، ورش، المصري.
- ✓ عيسى بن مينا، أبو موسى، قالون، المدني.
- ✓ إسماعيل بن جعفر، أبو إسحاق، الأنصاري، المدني.
- ✓ إسحاق بن محمد، أبو محمد، المسيبي.

وأما أصحاب الطرق العشرة فمنهم عن ورش ثلاثة، وهم:

1 - يسمي المغاربة الطرق العشرة "العشر الصغير" تمييزا لها عن "العشر الكبير"؛ وهو القراءات العشر، التي تتألف من القراءات السبع من طريق "حرز الأماني ووجه التهاني" (الشاطبية)، للإمام أبي القاسم الشاطبي (ت590هـ) والقراءات الثلاث المكملة للعشر من طريق "الدرة المضية في القراءات الثلاث المرضية" للإمام أبي الخير ابن الجزري (ت833هـ).
أما عند المشارقة فإن الأمر يختلف؛ حيث إن ما يصطلح عليه المغاربة باسم "العشر الكبير" يطلقون عليه هم "العشر الصغرى"، وأما "العشر الكبرى" عندهم فهي أوسع، وهي التي تقرأ من طريق "طيبة النشر في القراءات العشر" التي نظم فيها ابن الجزري كتابه "النشر في القراءات العشر".

- ✓ يوسف بن عمرو، أبو يعقوب، الأزرق، المدني، ثم المصري.
- ✓ عبد الصمد بن عبد الرحمن، أبو الأزهر، العتقي، المصري.
- ✓ محمد بن عبد الرحيم، أبو بكر، الأصبهاني[1] .

ومنهم ثلاثة عن قالون أيضا، وهم:

- ✓ محمد بن هارون، أبو نشيط، المروزي.
- ✓ أحمد بن يزيد، أبو الحسن، الحلواني.
- ✓ إسماعيل بن إسحاق، أبو إسحاق، القاضي، البغدادي.

ومنهم اثنان عن إسماعيل بن جعفر، وهما:

- ✓ عبد الرحمن بن عبدوس، أبو الزعراء، البغدادي.
- ✓ أحمد بن فرح، المفسر، الضرير، أبو جعفر، البغدادي[2].

و اثنان عن المسيبي، وهما:

- ✓ ابنه محمد بن إسحاق، أبو عبد الله، المسيبي.
- ✓ محمد بن سعدان، أبو جعفر، النحوي، الضرير، الكوفي.

وهذه نبذ عنهم على التوالي:

1. عثمان بن سعيد، أبو سعيد، المصري، الملقب بورش، شيخ القراء المحققين، وإمام أهل الأداء المرتلين، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمانه، ولد سنة 110هـ، رحل إلى نافع بن أبي نعيم فعرض عليه القرآن عدة ختمات في سنة 155هـ، اشتغل بالقرآن والعربية ومهر فيهما. عرض عليه القرآن أحمد بن صالح، وداود بن أبي طيبة، وأبو الربيع سليمان بن داود،

1 – لم يأخذ عن ورش مباشرة كما سيأتي .

2 – أخذا قراءته عن الدوري

المعروف بابن أخي الرشديني، وأبو الأزهر العتقي، وأبو يعقوب الأزرق، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم. كان ورش ثقة حجة، جيد القراءة حسن الصوت؛ إذا قرأ يهمز ويمد ويشدد ويبين الإعراب، لا يَمَلُّه سامعه. كان في أول أمره رآساً[1] (أي يبيع الرؤوس).

توفي بمصر سنة 197هـ وعمره 87 سنة[2].

1.1. يوسف بن عمرو بن يسار، أبو يعقوب، المدني، ثم المصري، المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر، قال الذهبي: لزم ورشا مدة طويلة وأتقن عنه الأداء، وجلس للإقراء، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات، وترقيق الراءات، قال ابن الجزري معلقا على ذلك متعقبا فيه الذهبي: قلت: لم ينفرد بذلك عن ورش، بل روى ذلك عن ورش يونسُ بن عبد الأعلى[3]. اه. روى القراءة عنه عرضا إسماعيل بن عبد الله النحاس، ومحمد بن سعيد الأنماطي، وأبو بكر عبد الله بن مالك بن سيف[4]، ومواس بن سهل. توفي في حدود 240ه[5].

---

1 – بتشديد الهمزة، ويقول البعض: روّاسا، وخطّأه الفيروز آبادي في القاموس.

2 – غاية النهاية 1/ 446–447. سير أعلام النبلاء 9/ 295.

3 – وكذلك عبد الصمد العتقي شارك الأزرق في ترقيق الراءات، وفي تغليظ اللام الموالية للصاد خاصة. ولعل في عدمِ ذكر ابن الجزري لذلك ما يقوي القول بأنه لم تصله كتب الداني التي دون فيها طرق نافع، وخَصَّها لها؛ أعني كتابي "التعريف" و"التمهيد" خاصة. وقد يكون وقع لابن الجزري سهو فاستبدل بالعتقي يونس؛ إذ الداني قد ذكر في "جامع البيان" – وهو من مصادر ابن الجزري في "النشر" – التغليظ لعبد الصمد، وذكر يونس ضمن الذين رووا الترقيق (ترقيق اللام). على أنه يُخَرّج من "جامع البيان" نفسه التغليظ ليونس؛ لأن الداني ذكره (أي التغليظ) لموّاس، وهو تلميذ ليونس. والله أعلم بالصواب. ينظر: جامع البيان ص: 361.

4 – وهو الذي يقرأ المغاربة من طريقه؛ أعني عند إفرادهم رواية ورش من طريق الأزرق، أما عند جمع الطرق العشر، فإنهم يقرؤون طريق الأزرق بطريقي أبي بكر بن سيف، وأبي جعفر ابن هلال، صاحب إسماعيل بن عبد الله النحاس (قرأ عليه).

5 – غاية النهاية 2/ 349.

1.2. عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم الفقيه، أبو الأزهر، العُتَقي، المصري، أحد الأئمة الأعلام كوالده، حدث عن أبيه وسفيان بن عيينة وعبد الله بن وهب، وقرأ القرآن وجوده على ورش، قرأ عليه محمد بن سعيد الأنماطي، وحبيب بن إسحاق، ومحمد بن وضاح القرطبي، وإسماعيل بن عبد الله النحاس ولم يكمل عليه، ولمكانه من العلم اعتمد الأندلسيون على قراءة ورش، وهو أخو الفقيه موسى بن عبد الرحمن. توفي سنة 231هـ[1].

1.3. محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو بكر، الأسدي، الأصبهاني، إمام ضابط مشهور ثقة، نزل بغداد، رحل إلى مصر فأخذ قراءة ورش عرضا عن أصحابه وأصحاب أصحابه؛ فأخذها عن: أبي الربيع سليمان بن أخي الرشديني[2]، وعبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، وموّاس بن سهل، والحسين بن الجنيد، وعامر بن سعيد الحرسي[3]، وغيرهم، وسمع ختمة من مواس على يونس بن عبد الأعلى[4]، وقرأ بمكة في المسجد الحرام على أبي يحيى محمد بن أبي عبد الرحمن[5]. روى القراءة عنه خلق كثير، منهم: أبو بكر بن مجاهد، وعبد الله بن أحمد البلخي، وإبراهيم بن عبد العزيز الفارسي، والحسن بن سعيد المطوعي. قال الذهبي : ولقد بالغ في تعظيمه أبو عمرو الداني، وقال[6]: هو إمام عصره في قراءة ورش ، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه.

---

1 - معرفة القراء 1/ 374- 375، غاية النهاية 1/ 351.

2 - قال الأصبهاني: " قرأت القرآن بفسطاط مصر ومهرته على أبي الربيع بن أخي الرشديني، وختمت عليه إحدى وثلاثين ختمة بقراءة نافع بن عبد الرحمن أبي نعيم المدني . "، جامع البيان، ص : 108.

3 - نسبة إلى حرس، وهي محلة شرقي مصر. وفي "غاية النهاية" و"جامع البيان" : الجرشي. وهو تصحيف. قيده الذهبي في "المشتبه" 1/ 148، فقال: " بمهملات الحرسي، والحرس من قرى مصر."، نقلا عن محققي "سير أعلام النبلاء" هامش 2، و"معرفة القراء" هامش 38.

4 - قال الأصبهاني : " وصار جماعة من القراء إلى يونس بن عبد الأعلى وأنا حاضر، فسألوه أن يقرئهم القرآن فامتنع، قال أحضروا مواسا ليقرأ، فاسمعوا قراءته علي، وهي لكم إجازة. فقرأ عليه مواس القرآن كله في أيام كثيرة، وسمعت قراءته عليه ". معرفة القرء، 1/ 460. وجامع البيان، ص : 109.

5 - قرأ عليه ختمة واحدة على قراءة نافع سنة ثلاث وخمسين ومائتين. ينظر "جامع البيان"، ص: 110.

6 - أي الداني.

قال الأصبهاني: دخلت مصر ومعي ثمانون ألف درهم فأنفقتها على ثمانين ختمة، مات ببغداد سنة 206هـ[1].

2. قالون: هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى، أبو موسى، الإمام المقرئ النحوي الزُّرقي المدني، قارئ أهل المدينة ونحويهم في زمانه، قيل إن شيخه نافعا هو الذي لقبه بقالون لجودة قراءته، لم يزل يقرأ على نافع حتى مهر وحذق، وقد روى الحديث عن نافع شيخه، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وغيرهم، وعرض القرآن أيضا على عيسى بن وردان الحذاء. قرأ عليه خلق كثير منهم: ولداه أحمد وإبراهيم، وأحمد بن صالح المصري، وأبو سليمان سالم بن هارون الليثي؛ شيخ ابن شنبوذ، والحسن بن عمران الشحام؛ شيخ ابن يونس النحوي، والثلاثة الآتون، وغيرهم. توفي سنة 220هـ[2].

2.1. محمد بن هارون، أبو نشيط، المروزي، مقرئ جليل ضابط مشهور، أخذ القراءة عرضا عن قالون، وسمع روح بن عبادة، ومحمد بن يوسف الفريابي. روى القراءة عنه عرضا أبو حسان أحمد بن محمد بن الأشعث، وعن هذا انتشرت رواية المروزي أداء عن قالون، وهي الطريقة التي في جميع كتب القراءات. توفي سنة 258هـ[3].

2.2. أحمد بن يزيد بن أزداذ، ويقال: يزداذ، أبو الحسن، الحلواني، إمام كبير، عارف، صدوق، متقن ضابط، خصوصا في قالون وهشام، قرأ بمكة على أحمد بن محمد القواس، وبالمدينة على قالون؛ رحل إليه مرتين، وبالكوفة والعراق على خلف، وخلاد، وحسين بن الأسود، والدوري وغيرهم. قرأ

---

1 - غاية النهاية، 2/150-151، ومعرفة القراء، 1/ 459 – 461، وسير أعلام النبلاء 14/ 80 - 81.

2 - معرفة القراء 1/326.

3 - غاية النهاية 2/ 238- 239.

عليه الفضل بن شاذان، وابنه العباس بن الفضل، ومحمد بن عمرو بن عون الواسطي، والحسن بن العباس الجَمَّال، وغيرهم. توفي سنة 250هـ[1].

2.3. إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن محدث البصرة حَمَّاد بن زيد، أبو إسحاق، القاضي، البغدادي، الإمام العلامة، الحافظ، شيخ المالكية؛ أخذ عن أصحاب مالك، وقرأ على قالون ختمة، وسمع من محمد بن عبد الله الأنصاري، ومسلم بن إبراهيم، والقعنبي، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس. أخذ الفقه عن أحمد بن المُعَذَّل، وطائفة، وأخذ صناعة الحديث عن علي بن المديني، وفاق أهل عصره في الفقه. له مصنفات؛ منها: كتاب "أحكام القرآن"، لم يسبق إلى مثله، وكتاب "معاني القرآن"، ومنها واحد في القراءات؛ جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم القراء السبعة. ولد سنة 199هـ وتوفي سنة 282هـ[2].

3. إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير، أبو إسحاق، ويقال: أبو إبراهيم، الأنصاري، المدني، إمام ثقة جليل، ولد سنة 130هـ. قرأ على شيبة بن نِصاح، ثم على نافع[3]، وسليمان بن مسلم بن جَمَّاز، وعيسى بن وِردان. وسمع من عبد الله بن دينار، وحُمَيد الطويل، وربيعة بن أبي عبد الرحمن. تصدَّر للحديث والإقراء، وبرع في الأداء، روى عنه القراءة سماعا وعرضا الكسائي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، والدوري[4]، ويزيد ابن عبد الواحد، وخلف بن هشام، وغيرهم.

توفي ببغداد سنة 180هـ[5].

1 – معرف القراء 1/ 437، غاية النهاية 1/ 136.

2 – معرفة القراء 1/ 447، النشر 1/ 35، سير أعلام النبلاء 13/ 339– 342.

3 – فهو إذن تلميذ نافع ويشاركه في شيخه شيبة بن نصاح.

4 – أبو عمر حفص بن عمر، البغدادي (ت 246هـ)، وعنه أخذ ابن فرح وابن عبدوس رواية إسماعيل، كما سيأتي بيانه في التشجير أسفله.

5 – غاية النهاية 1/ 148، و سير أعلام النبلاء 8/ 228– 230.

3.1. عبد الرحمن بن عَبدوس، أبو الزعراء، البغدادي، ثقة ضابط محرر، أخذ القراءة عرضا عن أبي عمر الدوري – المتقدم في تلاميذ إسماعيل – بعدة روايات، وأكثر عنه، قال الحافظ أبو عمرو: وهو من أكبر أصحابه، وأجلهم، وأضبطهم، وأوثقهم. روى عنه القراءات عرضا أبو بكر بن مجاهد صاحب كتاب "السبعة"؛ قال: قرأت عليه لنافع نحوا من عشرين ختمة، وقرأت عليه للكسائي، ولأبي عمرو، وحمزة. مات سنة بضع وثمانين ومائتين.[1]

3.2. أحمد بن فرح [2] – بالحاء المهملة – بن جبريل، أبو جعفر، الضرير، البغدادي، المفسر، ثقة كبير، قرأ على الدوري بجميع ما عنده من القراءات، وعلى عبد الرحمن بن واقد، والبزي. قرأ عليه أحمد بن مسلم الختلي، وأحمد بن عبد الرحمن، وأبو الحسن بن شنبوذ، وغيرهم. توفي سنة 303هـ وقيل غير ذلك.[3]

4. إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو محمد، المسيبي، المدني، إمام جليل، عالم بالحديث، قيم في قراءة نافع؛ ضابط لها، محقق، فقيه، قرأ على نافع وغيره. أخذ عنه القراءة ولده محمد، ومحمد بن سعدان – الآتيان –، وخلف بن هشام، وأحمد بن جبير، وغيرهم. قال أبو حاتم السجستاني: إذا حدثتك عن المسيبي عن نافع، ففرغ سمعك وقلبك؛ فإنه أتقن الناس وأعرفهم بقراءة أهل المدينة، وأقرؤهم للسنة، وأفهمهم بالعربية. توفي سنة 206هـ[4].

1 – غاية النهاية 1/ 337 – 338.

2 – سيأتي في النص المحقق أن ابن غازي أثبته في "تفصيل العقد" بالجيم المعجمة وتبعه الخباز في ذلك، وسيأتي هناك تحقيق ذلك، وذلك عند شرح قول الناظم:

[7] وَسَنَدُ ابْنِ فَـرَجِ المُفَسِّـــرِ وَنَجْلِ عَبْدُوسٍ عَنِ ابْنِ جَعْفَـــرِ

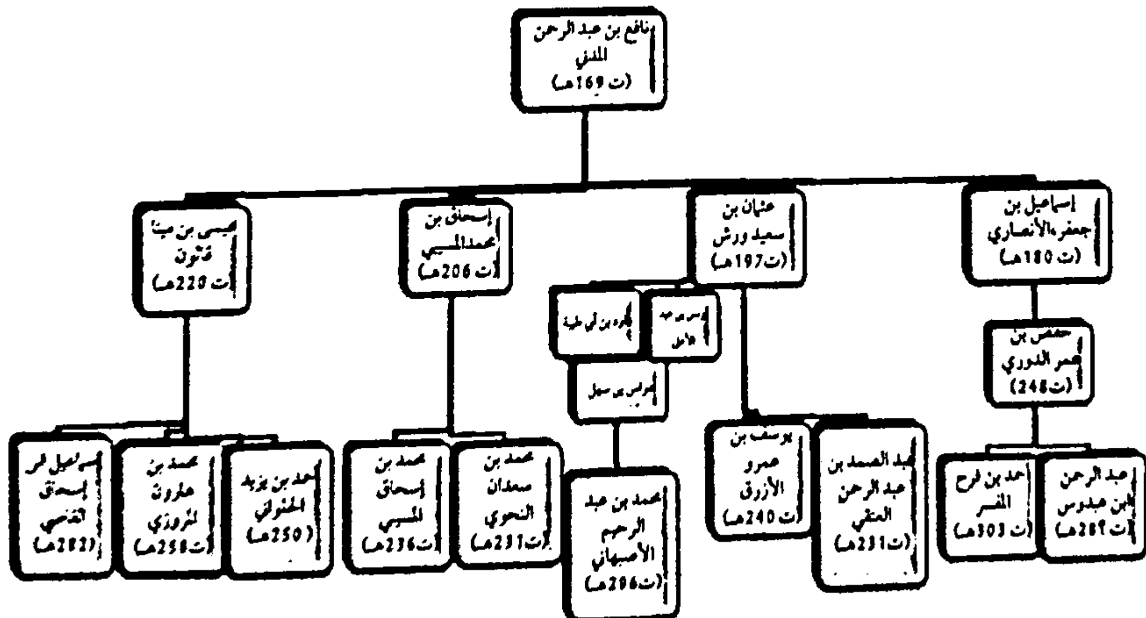
3 – غاية النهاية 1/ 90

4 – نفسه 1/ 143.

4.1.محمد بن إسحاق بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله، المسيبي، المدني، مقرئ، عالم مشهور، ضابط ثقة، أخذ القراءة عرضا عن أبيه عن نافع، وعن أحمد، وثابت، ابني ميمونة بنت أبي جعفر. روى عنه القراءة محمد بن الفرج، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وغيرهم. روى عنه مسلم وأبو داود في كتابيهما، وكان من العلماء العاملين. مات سنة 236هـ[1].

4.2.محمد بن سعدان، أبو جعفر، الضرير، الكوفي، النحوي، إمام ثقة عدل، صنف في القراءات والعربية، أخذ القراءة عرضا عن إسحاق المسيبي، وعن سليم عن حمزة. روى القراءة عنه عرضا وسماعا أحمد بن محمد بن واصل، وهو أجل أصحابه وأثبتهم فيه، وغيره، وحدث عنه أحمد بن حنبل. مات سنة 231هـ[2].

وفيما يلي تشجير للطرق العشرة، مسندين إلى الإمام نافع، مرتبين هم والرواة الأربعة على تاريخ الوفاة.



1 - غاية النهاية 2/ 88.

2 - غاية النهاية 2/ 127.

والآن وبعد هذه النظرة العامة، والإشارات والنبذ اليسيرة عن موضوع "الطرق العشر" ، وقبل إنهاء هذا التمهيد، والانتقال إلى الفصل الأول، أشير إلى ثلاث نقط، أسجل بها ملاحظات بسيطة :

1) إن بعض أصحاب الطرق العشرة لم يأخذوا عن الرواة مباشرة؛ وإنما رووا عنهم - كما يظهر في التشجير أعلاه - بواسطة، أو واسطتين، فالصنف الأول يمثله ابن عبدوس، وأحمد المفسر؛ أخذا رواية إسماعيل بن جعفر عن أبي عمر حفص بن عمر الدوري (ت246هـ)، والصنف الثاني يمثله الأصبهاني؛ أخذ رواية ورش عن موَّاس بن سهل، الذي أخذ عن تلميذَي ورش: يونس بن عبد الأعلى الصدفي المصري (ت264هـ) وداود بن أبي طيبة المصري النحوي (ت223هـ).

هذا ما ذكره أبوعمرو الداني في كتاب "التعريف" عندما أسند طريق الأصبهاني عن شيخه أبي الفتح فارس بن أحمد (ت401هـ)؛ حيث قال: " وقرأت بها (أي طريق الأصبهاني) القرآن كله على فارس بن أحمد، وقال لي قرأت بها على عبد الباقي بن الحسن وقال قرأت بها على أبي عبد الله إبراهيم بن عبد العزيز الفارسي، وقال قرأت القرآن كله على أبي بكر بن عبد الرحيم، وأخبرني أنه قرأ على جماعة منهم: مواس بن سهل، وقرأ مواس على يونس بن عبد الأعلى وعلى داود بن أبي طيبة، وقرآ على ورش، وقرأ ورش على نافع ".[1] وإلا فإن الأصبهاني قد أخذ عن أصحاب ورش أيضا، مثلما أخذ عن أصحاب أصحابه، كما سبق في ترجمته.

2) إن الطرق العشرة بعضها مقروء به في القراءات السبع وهما طريقان فقط: طريق الأزرق عن ورش وطريق أبي نشيط عن قالون، وبعضها مقروء بها في القرءات العشر الكبرى، وهي أربع طرق؛ طريقا الأزرق وأبي نشيط السابقتان، وينضاف إليهما طريق الأصبهاني عن ورش وطريق الحلواني عن قالون.

---

1 - كتاب التعريف، ص: 39.

أما الطرق الستة المكملة للعشرة فإنها لا يقرأ بها إلا ضمن "العشر الصغير"، ومن طريق المغاربة فقط؛ فهم الذين حفظوها وحافظوا عليها من الضياع، واختصوا بها، سالكين في ذلك مذهب إمام هذا الفن الحافظ أبي عمرو الداني.

بل إن بعض تلك الطرق الأربعة - السالفة الذكر - المقروء بها في القراءات العشر الكبرى، هي نفسها تقرأ من طريق المغاربة ضمن "العشر الصغير" ببعض الأوجه التي لا يقرأ بها إخواننا في المشرق، وليست في مصادر القراءات العشر الكبرى المعتمدة عندهم كـ"النشر" و"طيبته" وغيرهما، وإنما الذي حفظ لنا هذه الأوجه هي المؤلفات التي ألفت في الطرق العشرة خاصة؛ على رأسها وفي مقدمتها كتاب "التعريف" للإمام الداني، ثم المؤلفات التي جاءت بعده.

3) إن اختيار أبي بكر بن مجاهد (ت324هـ) في كتاب "السبعة" للقراء السبع، واقتصاره، وغيره؛ ممن جاء بعده؛ على رواةٍ وطرقٍ معدودين معينين، ليس فيه ما يدل على مزية هؤلاء المنتقَين ومزيد فضل فيهم على غيرهم، بل ربما كان في غيرهم من هو أفضل وأعلى قدرا منهم، فاقتصار أبي عمرو الداني (ت444هـ) في "التيسير" وأبي محمد مكي (ت437هـ) في "التبصرة" وأبي عبد الله ابن شريح (ت476هـ) في "الكافي"، وأبي جعفر بن الباذش (ت540هـ) في "الإقناع" - وغيرهم؛ - ممن ألف في السبع والتزم المنهج والطريق نفسيهما - في قراءة نافع - مثلا - على روايتي ورش وقالون من طريقي الأزرق وأبي نشيط، لا يدل على أنهم أكثر حفظا وضبطا، وورعا وزهدا من غيرهم، فهذا الإمام المفسر أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ) يقرر " أن الذي تضمَّنه "التيسير" و"التبصرة" و"الكافي" وغيرها من تواليف أهل بلادنا، إنما هو قُلٌّ من كُثر، ونَزْر من بحر، وبيان ذلك: أن في هذه الكتب - مثلا - قراءةَ نافع من رواية ورش، وقالون. وقد روى الناسُ عن نافع غيرُ ورش

وقالون، منهم: إسماعيل بن جعفر المدني، وأبو خُلَيد، وابن جَمّازاوالأصمعي، والمسيّبي، وغيرهم. وفي هؤلاء من هو أعلم وأوثق من ورش وقالون. ثم روى أصحابنا رواية ورش عن أبي يعقوب، ولم يتسع لهم أن يُضمّنوا كتبهم رواية رواية يونس بن عبد الأعلى، وداود بن أبي طيبة، وأبي الأزهر عبد الصمد بن عبد الرحمن، وأبي بكر الأصبهاني عن شيوخه عن ورش، وكل هؤلاء قرأوا على ورش، وفيهم من هو أعلى وأوثق من الأزرق ".[1]

* * * *

الفصل الأول:

صاحب المنظومة وشارحها

من هذا الفصل مبحثين، يرومان التعريف بالناظم الشيخ الإمام أبي عبد
حمد بن غازي، ومنظومته "تفصيل عقد الدرر"، وبشارح هذه المنظومة
شيخ أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الخباز، وبيان منهجه في شرحه.

المبحث الأول: الشيخ أبو عبد الله ابن غازي ومنظومته:

المطلب الأول: ترجمته:[1]

هو الشيخ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني نسبا، المكناسي مولدا ومنشئا، الفاسي استيطانا ووفاة. والعثماني نسبة إلى بني عثمان بكتامة.

وصفه صاحب "السلوة" بالشيخ الإمام العلامة الهمام شيخ الإسلام والدين وبقية العلماء المجتهدين ... الحافظ الراوية المكثار المحرر لما انبهم على كثير من النظار خاتمة العلماء وآخر الأعيان النبلاء شيخ الجماعة. وقال فيه الحجوي الثعالبي: الإمام الحافظ المشارك في الفنون العقلية، والنقلية [كان][2] صدراً في القراءات والتجويد، عارفا بوجوهه، وصدرا في الحديث ورجاله، والتفسير والفقه، ورياضي كبير، وكانت إليه الرحلة في الأقطار الإفريقية، غزا بنفسه غير ما مرة، وكان يحرض عليه في خطبه،...إلخ.

وولد بمكناسة الزيتون سنة إحدى وأربعين وثمانمائة (841 هـ) على ما ذكره المنجور في فهرسته ونقله عنه صاحب "نيل الابتهاج" ورجحه الكتاني في "السلوة"، وذكر ابن القاضي في "درة الحجال" و "جذوة الاقتباس" أنه ولد سنة ثمان وخمسين وثمانمائة (858 هـ)، وقال: " هكذا وجدت له في "الروض الهتون"، وهو خلاف ما ذكره شيخنا أبو العباس المنجور في فهرسته، ناقلا

---

1 - ترجمته في: فهرسته: "التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد" و "نيل الابتهاج"، ص: 581، و "لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد" ضمن ألف سنة من الوفيات، ص: 284، و"جذوة الاقتباس" 1/ 320، و"درة الحجال" 2/ 147- 148 ، و"سلوة الانفاس" 2/ 82 - 86، و"فهرس الفهارس" للكتاني 1/210، و"دوحة الناشر" 45-46، و"الفكر السامي" 2/597- 598، و"ذكريات مشاهير رجال المغرب" 1/ 579- 604، وغيرها من المصادر.
وقد خصه الدكتور عبد الهادي حميتو بعدد كامل تقريبا (العدد 24) من موسوعته القيمة: " قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش".

2 - زيادة يقتضيها السياق.

له عن بعض الأصحاب، كأنه - رحمه الله - لم يقف على ما له في "الروض المتون" ". قال الكتاني عقب إيراده لكلام ابن القاضي: " قلت: الصواب ما ذكره المنجور، وهذا الذي نقله ابن القاضي عن "الروض المتون"، ولعله وقع له في نسخته منه تحريف "[1]، ثم ذكر نص كلام ابن غازي في آخر "الروض المتون"، وليس فيه ذكر لسنة الميلاد !، وإنما فيه ذكر السنة التي رحل فيها لمدينة فاس لطلب العلم، وهذا نص كلامه - رحمه الله - : " نشأت بهذه المدينة [يعني: مكناسة الزيتون] كما نشأ بها أسلافي، وقرأت بها، ثم ارتحلت إلى مدينة فاس في طلب العلم، أظنه سنة ثمان وخمسين وثمانمائة، فأقمت بها ما شاء الله، ولقيت من الأشياخ بالمدينتين جماعة ذكرت مشاهيرهم[2] في الفهرسة التي سميتها ب"التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد"، ثم عدت إلى مدينة مكناسة؛ فأقمت بها بين أهلي وعشيرتي زماما، ثم انتقلت إلى مدينة فاس - كلأها الله تعالى -؛ فاستوطنتها

وكان ما كان مما لست أذكره فظُن خيراً ولا تسأل عن الخبر
وإنما الدنيا قنطرة للعباد يعبرون عليها ليوم المعاد "[3].

قال العلامة عبد الله كنون: " فلعله وقع لابن القاضي تحريف في نسخته من "الروض" كما قال في "السلوة" "[4]. واعتبر الدكتور حميتو ما ذهب إليه ابن القاضي خطئا أو سبق قلم[5]، وعدَّه الدكتور أحمد بن عبد الكريم نجيب وهماً ظاهراً، وأضاف إلى ما سبق ذكره دليلا آخر يبين خطأ ما ذهب إليه ابن القاضي؛ وهو أن ابن غازي ذكر في فهرسته سماعه وملازمته مجالس

---

1 - السلوة 2/ 84.

2 - في الروض المتون : (مشاهرهم)، بغير ياء.

3 - الروض المتون، ص: 29، و سلوة الأنفاس، 2/ 84 - 85.

4 - ذكريات مشاهير رجال المغرب 1/ 580.

5 - قراءة الإمام نافع عند المغاربة 4/ 1088

المزجلدي والمغيلي المتوفيين سنتي 864هـ و 863هـ، ولا يصح - يعني السماع والملازمة - من ابن الخامسة [1]. وهذه لفتة بديعة منه.

أخذ الإمام ابن غازي العلم بمنشئه ومسقط رأسه مكناسة، وبمستوطنه فاس؛ عن مشايخ وعلماء جلة؛ منهم: الفقيه أبو عبد الله القَوْري المكناسي ثم الفاسي، والأستاذ أبو عبد الله محمد الصغير النيجي، وأبو العباس المَزْجَلْدي، وأبو علي المغيلي، وأبو العباس الحباك، وأبو عبد الله محمد بن محمد بن جابر الغساني، وغيرهم.

وقد أخذ عنه كثير من فقهاء فاس وغيرها؛ كأبي عبد الله بن العباس، وأبي العباس الدقون، والمفتي علي بن هارون، وعبد الواحد الونشريسي، ومحمد شقرون بن أبي جمعة الوهراني، وعلي بن عيسى الراشدي شيخ الخباز، وغيرهم.

ألف - رحمه الله - في القراءات، والفقه، والحديث، والفرائض، والعربية، والحساب، والعروض، وغيرها، تآليف حسنة؛ منها:

- حاشية على مختصر الشيخ خليل، تسمى ب"شفاء الغليل في حل مقفل خليل".
- " تكميل التقييد وتحليل التعقيد"، وضعه على "المدونة".
- " إرشاد اللبيب إلى مقاصد الحبيب" وضعه على صحيح البخاري.
- " الروض الهتون في أخبار مكناسة الزيتون"، ألفه في التعريف بأخبار بلده الأصل (مكناسة)، ومشايخه، وقومه.
- منظومته في الطرق العشرة - موضوع البحث - : " تفصيل عقد الدرر" أو " تفصيل العقد " اختصارا.

1 - المقدمة الدراسية لشفاء الغليل في حل مقفل خليل 1/ 48، هامش : 2 .

- "إنشاد الشريد في ضوال القصيد" علق فيه على بعض مسائل الشاطبية.
- " إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق"، وهو تقييد على ألفية ابن مالك، أو شرح لها، أو حاشية عليها، على خلاف بين الذين ترجموا لابن غازي[1].
- فهرسته المسماة: " التعلل برسوم الإسناد بعد انتقال أهل المنزل والناد" ذكر فيها مروياته، ومن لقي من المشايخ، وتآليفه المشهورة، إلى غير ذلك.

بالإضافة إلى ذلك فقد شغل نفسه بمهام شريفة؛ كالإمامة، والخطابة، والتدريس؛ حيث ولي الخطابة في مكناسة، والإمامة والخطابة في المدينة الجديدة[2] من فاس، ثم في جامع القرويين منه، "ولم يكن في عصره أخطب منه، كان يسمع في كل شهر رمضان صحيح البخاري، وتخرج بين يديه عامة طلبة فاس وغيرها، وارتحل الناس إلى الأخذ عنه وتنافسوا في ذلك.

وبالجملة فهو آخر المقرئين، وخاتمة المحدثين. "[3]

وكانت وفاته عشية يوم الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة تسع عشرة وتسعمائة (919 هـ)، ودفن يوم الخميس بالكغادين بباب الفتوح داخل مدينة فاس، حضر جنازته السلطان ووجوه دولته وخلق كثير، وتأسفوا لفقده تأسفا عظيما.

---

1 - تنظر دراسة حسين عبد المنعم بركات التي قدم بها لكتاب إتحاف ذوي الاستحقاق، ج1، ص: 38، و 50- 53.

2 - عبر عنها بعض المترجمين بالمدينة البيضاء.

3 - نيل الابتهاج 581، و السلوة 2/ 83.

المطلب الثاني: منظومته "تفصيل عقد الدرر" و منهجه فيها:

قد سبق لنا أن من بين أهم المؤلفات في الطرق العشرة لنافع منظومة الشيخ ابن غازي "تفصيل عقد الدرر" ، وقد انتهى الشيخ - رحمه الله - من تأليفها سنة (891هـ) حسبما أشار إليه في آخرها[1] - وهي السنة نفسها التي هاجر[2] فيها من مكناسة الزيتون موطنه الأصل إلى فاس موطنه الثاني -، نظم فيها كتاب "التعريف في اختلاف الرواة عن نافع" للإمام الداني، فجمع فيها الطرق العشرة - موضوع الكتاب - في تسعة وثلاثين ومائة بيت (139)، حوت مقدمة، وثمانية أبواب، وخاتمة، فافتتحها بمقدمة ذكر فيها -بعد الحمد والثناء على الله عز وجل و الصلاة والسلام على رسول الله ﷺ - أصحاب الطرق العشرة، ومنهجه الذي اتبعه فيها، ثم بعد المقدمة انتقل إلى أبواب الكتاب، فبدأ بباب التعوذ والبسملة ، و ثنى بباب ميم الجمع وهاء الكناية، وثلث بباب المد والهمز، فباب الإظهار ولإدغام، فباب الإمالة والتقليل، فباب الراءات واللامات، فباب ياءات الإضافة والياءات الزوائد، ليصل إلى الباب الأخير وهو باب فرش الحروف، ثم ختم بثلاثة أبيات ذكر فيها تاريخ إنهائه المنظومة، ورغبته إلى الله تعالى في العفو والصفح عنه، مصرحا باسمه، واسم أبيه، واسم جده.

وبذلك جاءت منظومة "تفصيل عقد الدرر" موجزة مختصرة، جامعة لما تفرق في كتاب "التعريف"، في نسق متكامل ومتوازن، بأسلوب سهل رائق جميل، خال من التكلف والتعقيد، أبانت عن قدرات صاحبها الأدبية وقيمته العلمية ، وما كان ليتأتى لابن غازي ذلك الإيجاز وذلك الاختصار

---

1 - أشار إليه بقوله :

[137] تَمَّ لِتِسْعٍ بَقِيَتْ فِي التَّاسِعْ   مِنَ الْقُرُونِ ذَا حَبَاءٌ وَاسِـعْ

2 - أعني الهجرة الثانية؛ التي ودع فيها مكناسة، خارجا منها لا على رضى واختيار منه، بل مرغما على ذلك ومضطرا إليه، حسبما استنتجه العلامة عبد الله كنون. ينظر ذكريات مشاهير رجال المغرب 1/ 581- 584.

لولا اعتماده على "الدرر اللوامع" لابن بري (ت730هـ) – رحمه الله –؛ فقد كان من حسن توفيقه فطنته لهذا الأمر، حيث رأى أن "الدرر" وإن كان ابن بري قصد فيها جمع روايتين من طريقين فقط؛ رواية ورش من طريق الأزرق، ورواية قالون من طريق أبي نشيط المروزي، فإنها تحمل في طياتها كثيرا من أصول الطرق العشرة، فكثيرا ما يعزو ابن بري الحكم لنافع، أو لقالون وورش، عانيا به اتفاق الطريقين المذكورين في ذلك الحكم، فيصادف أن يكون ذلك الحكم عاما لجميع الطرق العشرة، أو لمعظمهم، فكان هذا حافزا لابن غازي على استناده إلى "الدرر" وجعْلِها منطلقه وأساسه الذي بنى عليه منظومته؛ فتأتى له بذلك أن استغنى عن ذكر ما ذكر فيها ولم يعده، محيلا عليها تصريحا أو تلويحا، أو ساكتا عنه، واكتفى بذكر وإيراد ما بقي من أصول أصحاب "العشر الصغير"، مما لم يجر له ذكر فيها، فجاءت المنظومة مختصرة – كما سلف –، باسطة لما كان مطويا في ثنايا "الدرر"، وهذا ما صرح به في البيت الثالث، حيث قال:

دُونَـكَ عَـشْرَ طُـرُقٍ لِنَـافِعْ   تَـنْشُرُ طَـيَّ الـدُّرَرِ الـلَّـوَامِعْ

وبذلك استأثرت باهتمام المشتغلين بالطرق العشرة من الطلبة والشيوخ، فاستغنوا بها عن المنظومات الأخرى الخاصة بهذا الفن، مثل: "مختصر التعريف" (149 بيت) لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي (ت 730هـ)، و"تحفة الأليف في نظم ما تضمنه كتاب التعريف"، وهي قصيدة لامية لأبي عبد الله الصفار (ت761هـ)، تقع في ستة وتسعين ومائة بيت (196 بيت)، وقصيدة "تقريب المنافع في الطرق العشرة لنافع" لمحمد بن أبي جمعة الوهراني (ت 929هـ) وهي أطول هذه القصائد كلها حيث بلغت أبياتها ثلاثمائة بيت (300 بيت).

المطلب الثالث: إضافاته على ما في 'التعريف':

سبقت الإشارة إلى أن الشيخ أبا عبد الله بن غازي زاد على "التعريف" أوجها ليست فيه، منها ما صرح بزيادته، ومنها ما لم يصرح به، وقد حاولت - قدر المستطاع - تتبعها وجردها، فاستخرجت ما يلي:

1) قوله في باب التعوذ والبسملة:

وَالسِّرُّ فِي "التَّيْسِيرِ" لِلْمُسَيَّبِي   بِذَا وَزِيدَ ذِي وَكُلُّهُ أُبِي[1]

أخبر الناظم - رحمه الله - أن الإسرار بالتعوذ مروي عن إسحاق بن محمد المسيبي، ذكره له الإمام الداني في كتاب "التيسير"[2]، ثم أخبر أن البعض زاد الإسرار بالبسملة، وهي المشار إليها ب'ذي'.

وهذا وإن لم يرتضه الأئمة، فإنه يعتبر من الزيادات التي زيدت على ما في "التعريف"؛ إذ لم يذكره الإمام الداني فيه.

2) قوله في باب الهمز:

وَفِي سِوَى تَعْرِيفِنَا "اطْمَأَنَّا"   ثُمَّ "كَأَن لَّمْ" لاَ بِقَيْدِ "تَغْنَ"
كَذَا "اطْمَأَنُّوا" وَ"فَأَصْفَاكُمْ" وَ"إِذْ   تَأَذَّنَ" الأُولَى وَمَنَ هَفَا نُبِذْ[3]

ذكر ابن غازي في هذين البيتين خمس كلمات من الكلمات التي يسهل الأصبهاني همزتها، ولم يذكرها أبو عمرو في "التعريف"، وهي: ﴿اطْمَأَنَّ﴾[4]

1 - البيت: 18 من تفصيل العقد.

2 - ينظر التيسير، ص: 17.

3 - البيتان: 49، 50 من تفصيل العقد.

4 - الحج: 11

و﴿كَأَن لَّمْ﴾[1] و﴿اطْمَأَنُّوا﴾[2] و﴿أَفَأَصْفَاكُمْ﴾[3] و﴿إِذْ تَأَذَّنَ﴾ التي في "الأعراف"[4]، احترازاً من التي في "إبراهيم"[5].

وقد سبق المؤلفَ إلى ذكر هذه الكلمات غيرُه؛ فقد ذكر أبو الحسن القرطبي ثلاثة منها في "مختصر التعريف" فقال:

وَزَادَ غَيْرُ الْحَافِظِ "اطْمَأَنَّا" و" وَيْكَأَنَّهُ " و " وَيْكَأَنَّا "
ثُمَّ "كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ" وَفِي سُورَةِ "الْأَعْرَافِ" "تَأَذَّنَ" أَقْتَفِي

والملاحظ هنا أن أبا الحسن اعتبر أيضا ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[6] و﴿وَيْكَأَنَّ﴾[7] من الزيادات على "التعريف"، لكن هذا غير صحيح؛ حيث إن أبا عمرو الداني قد أحال هاتين الكلمتين في "فرش الحروف" على ﴿كَأَنَّ﴾[8] في باب تسهيل الهمزة المفردة، من الأصول[9]، وهذا ما أشار إليه ابن غازي بقوله:

فَقَدْ أَحَالَ فِيهِ "وَيْكَأَنَّ" مَعًا لَدَى الْفَرْشِ عَلَى "كَأَنَّ"[10]

1 – يونس: 24، هود: 67.
2 – يونس: 7
3 – الإسراء: 40
4 – الآية: 167
5 – الآية: 9
6 – القصص : 82
7 – نفسها
8 – ﴿كَأَنَّ﴾ لقمان، الآية: 6، ويدخل في حكمها المسندة لضمير؛ مثل: ﴿كأنك﴾ الأعراف، الآية: 187، و﴿كأنه﴾ الأعراف، الآية: 171، والنمل، الآية: 43، ﴿كأنهم﴾ البقرة، الآية: 100، والأحقاف، الآية: 34، والقمر، الآية: 20، والحاقة، الآية: 6، والنازعات، الآية: 45، و﴿كأنهن﴾ في الصافات، الآية: 49.
9 – ينظر كتاب التعريف، ص: 51، 105.
10 – البيت: 51 من تفصيل العقد.

وأما أبو عبد الله الصفار فإنه لم يذكر منها في "تحفة الأليف" إلا ﴿اطْمَأَنُّوا﴾، وعزاها ل"التمهيد"، فقال:

وَقَدْ زَادَ فِي "التَّمْهِيدِ" تَسْهِيلَ قَوْلِهِ "اطْمَأَنُّواْ" بِنَصٍّ قُلْ بِيُونُس يُجْتَلَا

وكتاب "التمهيد" هو للإمام الداني ألفه في قراءة نافع، ضمَّنه عشرين طريقا من طرق هذا الإمام، ولا وجود له اليوم، كما سبق ذكره

3) قوله في باب الهمز أيضا :

.... وَخَاسِئاً زِدْ وَنُبَوِّئَنَّ[1]

هاتان الكلمتان - أعني ﴿خَاسِئاً﴾[2] و ﴿نُبَوِّئَنَّ﴾[3] - هما أيضا مما لم يذكره الداني في "التعريف" ، فهما مما يسهل الأصبهاني همزه كذلك.

ولم يذكرهما صاحب "مختصر التعريف"، ولا صاحب "تحفة الأليف" .

4) قوله في الباب نفسه في موضوع النقل :

.... وَيُوسُفُ "كِتَابِيَهْ" كَالْحِرْمِي

رَوَاهُ عَنْهُ نَجْلُ سَيْفٍ وَتَلَا دَانٍ بِهِ، وَابْنُ هِلَالٍ نَقَلَا[4]

الحديث هنا عن كلمة ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ بسورة الحاقة[5]، وعن الخلاف الذي فيها؛ فقد اختلف فيها بين إظهار سكون هاء السكت منها وتحقيق الهمزة بعدها في ﴿إِنِّي﴾، و بين نقل حركة همزة ﴿إِنِّي﴾ إلى هائها، وبالأول قرأ ابن سيف عن الأزرق، وافق في ذلك "حِرميا "، وهو الذي ذكره الإمام

---

1 -البيت : 53 من تفصيل العقد.

2 - الملك : 4.

3 - العنكبوت : 58.

4 -البيتان : 59، 60 من تفصيل العقد.

5 - الآية : 18.

الداني في "التعريف" للأزرق، ولم يذكر له غيره فيه، وبالوجه الثاني (وجه النقل) قرأ ابن هلال عن الأزرق، وهو ما زاده ابن غازي على "التعريف".

وهذا أيضا لم يذكره صاحبا "مختصر التعريف" و "تحفة الأليف"، ولا الإمام الداني في "التيسير"[1] و"جامع البيان "[2]. لكنه ذكره في كتب أخرى؛ قال في "إيجاز البيان" : " فاختلف أصحاب أبي يعقوب عنه في نقل حركة همزة ﴿ إِنِّي ﴾ إلى الهاء من ﴿ كِتَابِيَهْ ﴾ ، وفي ترك نقلها؛ فروى

بعضهم عنه النقل ... وهي رواية عبد الصمد، ويونس[3]، وأحمد[4]، عن ورش فيما قرأنا من طرقهم ... وروى آخرون عنه ترك النقل أداء "[5]، وقال في "إرشاد المتمسكين": " فروى أكثر أصحاب أبي يعقوب عنه، عن ورش ترك الإلقاء "[6]، فقوله: (أكثر) يفهم منه أن البعض روى الإلقاء.

5) قوله في باب الإظهار والإدغام البيتين 66، 67:

وَلابْنِ إِسْحَاقَ "أُجِيبَتْ" أُظْهِرَا   وَخُلْفُ أَحْمَـدَ بْنِ قَالُونَ عَرَا

---

1 - ينظر التيسير، ص : 36.

2 - ينظر جامع البيان، ص: 267- 268.

3 - يونس بن عبد الأعلى، أبو موسى، الصدفي المصري، الإمام، المقرئ الفقيه، المحدث، ولد سنة (170هـ). قرأ القرآن على ورش، ومعلى بن دحية. أقرأ الناس؛ قرأ عليه مواس بن سهل، واحمد بن محمد الواسطي، وعبد الله بن الهيثم البلخي. روى عنه الحروف أبو بكر الأصبهاني، وأبو بكر بن خزيمة، ومحمد بن جرير، وغيرهم. حدث عن سفيان بن عيينة، وعبد الله بن وهب، وغيرهما، وحدث عنه مسلم، والنسائي، وابن ماجة وغيرهم. قال الذهبي: انتهت إليه رئاسة العلم وعلو الإسناد في الكتاب والسنة، وكان كبير الشهود بمصر. توفي في ربيخ الآخر، سنة (264هـ). 'معرفة القراء'، 1/ 383- 385.

4 - أحمد بن صالح، أبو جعفر، الطبري ثم المصري، الحافظ المقرئ، قال أبو عمرو الداني أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش، وقالون، وإسماعيل بن أبي أويس، وأخيه أبي بكر، كلهم من نافع، وروى حروف عاصم عن حمي بن عُمارة. روى عنه القراءة غير واحد منهم: الحسن الجمال وغيره، وهو ثقة ثبت في الحديث روى عنه البخاري وغيره. ينظر 'معرفة القراء' 1/ 377- 383.

5 - شرح الدرر للمنتوري 1/ 364.

6 - نفسه.

وَلَيْسَ الْإِظْـهَـارُ لَـهُ بِالأَظْهَرِ ....[1]

أمر الناظم - رحمه الله - بإظهار التاء من قوله تعالى: ﴿ أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا ﴾[2] لمحمد بن إسحاق المسيبي، ثم أخبر أن أحمد بن قالون له الخلاف في ذلك؛ بحيث يُروى عنه الوجهان: الإظهار والإدغام، وأن الإظهار ليس بالأظهر له، أي ليس بالقوي له، وإنما القوي و المشهور عنه هو الإدغام والناظم هنا ذكر أحمد بن قالون، وليس من العشرة، وقد نقل الشيخ الخباز عن شيخه أبي الحسن أن ابن غازي كان يقول: " تبركنا وتبرعنا بذكر أحمد بن قالون وإن كان ليس من العشرة "[3].

6) قوله في باب الفتح والإمالة :

وَالْمَحْضُ فِي "هَارٍ" لِعِيسَى الزُّرَقِ وَقَلَّلَ "التَّلْخِيصُ" لِلْقَاضِي التَّقِي[4]

بعد أن ذكر أن قالون له الإمالة الكبرى في ﴿هَارٍ﴾ [5] في سورة "التوبة "، استدرك وذكر أن القاضي عن قالون ذُكر له التقليل في ﴿ هَارٍ﴾ في "التلخيص"؛ فتحصّل من هذا أن له (أي القاضي) وجهين: المحض، والتقليل. أما في "التعريف" فإنه لم يذكر له إلا المحض، قال فيه: " وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرف ﴿ هَارٍ﴾ في "التوبة " بالإمالة الخالصة، وكذا أقرأني أبو الفتح ذلك في رواية الحلواني خاصة "[6]. انتهى. قال الخباز: " قلت: المراد بالروايتين رواية القاضي والواسطي "[7] اه.

1 -البيتان : 66، 67.

2 - يونس : 89.

3 - بذل العلم والود، ص : 143.

4 -البيت: 80 من تفصيل العقد .

5 - التوبة : 110.

6 - كتاب التعريف، ص: 69 .

7 - بذل العلم والود، ص : 159.

والذي يفهم من كلام أبي الحسن القرطبي، أنه لم يذكر للقاضي إلا التقليل؛ إذ قال:[1]

"هَارٍ" عَنِ ابْنِ هَـارُونَ تُمِيلاَ خَـالِـصَـةً، وَقِـيـلَ بِالفَتْحِ تَلاَ
وَالأَوَّلُ المُشْـهُورُ دُونَ الثانِي وَذَلِـكَ المَـذْهَـبُ لِلحُلْوَانِي
وَالقَاضِي كَالِمصْرِيِّ إِلَّا الأَسَدِي ....(1)

فجعل القاضي كورش من طريقي الأزرق والعتقي، وليس لهما في ﴿هَارٍ﴾ إلا التقليل.

وقد جمع له عبد السلام المدغري الوجهين في "روض الزهر"[2]، مقدما له الإضجاع على التقليل، وذكر أنه بهذا جرى العمل؛ فقال:

وَأَضْجِعَنْ لِلْوَاسِطِي وَالمَرْوَزِي " هَارٍ"، وَفَتْحُهُ لِجَمَّالٍ عُزِي
وَأَضْـجِـعْ ثُـمَّ قَـلِّلْ لِلْقَاضِي بِذَا جَرَى الأَخْـذُ بِلَا اعْـتِرَاضِ

7) قوله في باب الراءات واللامات :

وَالْعُتَقِي كَيُوسُفٍ فِي الـلَّامِ مِـنْ بَعْدِ صَادِهَـا بِـلاَ إِعْجَامِ
وَمِـثْـلُ ذَا لِابْـنِ هِـلاَلٍ نُقِلاَ وَطَـاهِـرٌ أَهْمَـلَ طَـاءً مُهْمَلاَ[3]

قال الشيخ الخباز عند شرحه للبيت الثاني:

" قوله: ومثل ذا لابن هلال نقلا، أخبر - رحمه الله - أنه نقل لابن

---

1 - الشطر الثاني من البيت هو :
.... وَقَلَّلَ "التَّوْرَاةَ" عَبْدُ الصَّمَدِ
2 - تنظر في قراءة الإمام نافع 4/ 1187.
3 -البيتان: 87، 88 من تفصيل العقد.

هلال عن أبي يعقوب كعبد الصمد؛ يفخم عند الصاد ويرقق عند غيرها.
قلت: وهذا الذي نقل الشيخ لابن هلال لم أره في "التعريف" "[1] اهـ.

8) قوله في باب ياءات الإضافة والياءات الزوائد :

وَالَاهُ فِي "التَّنَادِ" وَ"التَّلَاقِ" أَحْمَـدُ ذُو التَّفْسِيرِ بِاتِّفَاقِ
وَبِاخْتِلَافِ أَحْمَـدُ وَ الْمَـرْوَزِي لَكِنَّ ذَا لِغَيْرِ "تَعْرِيفِ" عُزِي[2]

أخبر أن أحمد الحلواني، وأبا نشيط المروزي، يوافقان ورشا في زيادة الياء في ﴿التَّنَادِ﴾[3] و﴿التَّلَاقِ﴾[4] في "غافر"، على خلاف عنهما في ذلك، ثم ذكر أن هذا الخلاف غير مذكور في "التعريف" وإنما هو مذكور في غيره، قال الشيخ الخباز - رحمه الله - : ((قوله: لكن ذا لغير "تعريف" عُزي، يعني أن هذا الخلاف لقالون، منسوب لغير "التعريف" ك "التيسير" وغيره، قال في "التيسير": " واختلف عن قالون في اثنين؛ وهما: ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ في "غافر" ".[5] انتهى. أما في "التعريف" لم يذكر لهما إلا الحذف ...؛ فإنه قال في "التعريف": " وقرأ الباقون بحذفها في الحالين "[6] والمروزي وأحمد من الباقين، فتأمله))[7] اهـ.

أما صاحب "مختصر التعريف" فإنه نسب الخلاف للمروزي وحده، فقال:

---

1 - بذل العلم والود، ص : 168.
2 -البيتان: 99، 100 من تفصيل العقد.
3 - غافر : 32.
4 - غافر: 14.
5 - كتاب التيسير، ص: 69.
6 - كتاب التعريف، ص: 108.
7 - بذل العلم والود، ص: 176.

وَالحَذْفُ فِي "التَّنَادِ" وَ"التَّلَاقِ" لِلْوَاسِطِي وَالْقَاضِي بِاتِّفَاقِ
وَالخُلْفُ عَنْ أَبِي نَشِيطٍ رُوِيَا وَزَادَهَا فِي الْوَصْلِ مَنْ قَدْ بَيَّنَا

9) قوله في باب فرش الحروف :

وَفِي "هأنتم" مُدَّ لِلْحِزْمِيِّ وَحَقِّقَنْ لِلأَسَدِي الذَّكِيِّ
وَبَيْنَ بَيْنَ غَيْرُهُ قَدْ سَهَّلَا وَقِيلَ إِنَّ يُوسُفاً قَدْ أَبْدَلَا(1)

قال الشيخ الخباز – رحمه الله – :

" قوله: "وقيل إن يوسف قد أبدلا"، زاد – رحمه الله – ليوسف وجها ثانيا، وهو البدل؛ يبدله حرف مد، وهذا الوجه ليس في "التعريف"، وإنما هو زيادة، ولم يذكر فيه إلا التسهيل ".

هذا جميع ما استطعت جرده من زيادات "تفصيل العقد" على "التعريف"، استعنت في ذلك بإشارات الشيخ الخباز، وقد بحثت هذه الزيادات وتتبعتها عند بعض أعلام "العشر الصغير"؛ أمثال: الشيخ المقرئ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي، والشيخ المقرئ أبي عبد الله محمد بن محمد الصفار، لأنظر من سبق الشيخ ابن غازي إلى ذكر هذه الزيادات. كما أني حاولت إحالة هذه الزيادات على مظانها عند الحافظ أبي عمرو الداني، إن كان قرأ بها، أو رواها عن شيوخه، فتتبعت في بعض كتبه، فاهتديت إلى ما سلف ذكره.

1 – البيتان: 116، 117 من تفصيل العقد.

المبحث الثاني: الشيخ أبو زيد الخباز ومنهجه في شرحه:

المطلب الأول: ترجمته:

على عكس ناظم القصيدة ومؤلفها الشيخ أبي عبد الله بن غازي الذي ترجمت له معظم كتب التراجم والرجال التي جاءت بعده، فإن صاحبنا شارح هذه المنظومة لم يترجم له إلا النزر اليسير، وحتى من ترجم له كان شديد الإيجاز والاختصار في تقديم المعلومات عنه، مما شكل عائقا أمام التعرف عليه أكثر، فنحن لا نعرف شيئا عن شيوخه، إلا من صرح به هو داخل شرح 'تفصيل العقد' وهو شيخ واحد كما سيأتي، و لا عن تلامذته، ولا عن مؤلفاته إن كانت له مؤلفات غير هذا الشرح وغير تقييد ذكره له د عبد الهادي حميتو.

ومدار ما يروج من معلومات عن الشيخ الخباز في بعض الكتب هو على كتاب واحد؛ وهو كتاب "مرآة المحاسن" لأبي حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، ابن تلميذه الشيخ الصوفي أبي المحاسن محمد بن يوسف، وهي معلومات قليلة لا تتعدى ذكر اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبه ولقبه، وتدريسه لبعض العلوم، وتأليفه ل"بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد"، وذكر تلمذته على شيخه أبي عيسى الراشدي، فهذا كل ما ذكر عنه - تقريبا - وباقتضاب شديد، فلنذكر إذن ما توفر لدينا من معلومات، ولنترسمه في خطة كما يلي:

1- اسمه ونسبه وكنيته ولقبه:

ليس في المصادر التي وقفت عليها، ولا في النسخ التي اعتمدتها، اختلاف في ذكر اسم الشيخ المترجم له ونسبه وكنيته ولقبه؛ فكلها متفقة على أنه: أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بالخباز، إلا ما رأيته في

كتاب "أنوار التعريف"[1] للشيخ محمد بن الغازي الحامدي، حيث سمي فيه ابن الخباز، فجُعل لفظ "الخباز" لقبا لأبيه . والقصري نسبة إلى قصر كتامة بشمال المغرب، وهو مدينة القصر الكبير.

2- مولده ونشأته:

لا وجود لذكر سن ولادته، وأما عن مكان ولادته ونشأته فقد سبق الاتفاق على نسبته (القصري)، كما أن سعيد أعراب قد ذكر عنه أنه أخذ تعليمه الأولي ببلده - يعني القصر الكبير -، وأنه تصدر للإقراء به، مما يفيد أنه ولد ونشأ وترعرع بهذا البلد، وحفظ به القرآن الكريم في سن طفولته، على الطريقة المعهودة عندنا في المغرب؛ وهي التمكن من حفظه على اللوح برواية ورش من طريق الأزرق، ثم أخذ ما ببلده من علوم من مثل: الأجرومية وألفية ابن مالك في العربية، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني في الفقه، والسنوسية الصغرى في العقيدة، ... وغيرها، كل ذلك على أيدي أساتذته وشيوخه الأوائل، قبل رحلته إلى فاس لأخذ القراءات.

3- شيوخه وتلامذته:

سبق أن المعلومات القليلة المتوافرة عن الشيخ الخباز لم تسعفنا إلا بتسمية واحد من شيوخه، وهو الشيخ أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي التلمساني المتوفى في أواخر سنة (961هـ) أو أوائل التي بعدها، فهذا هو شيخه الوحيد الذي صرح باسمه وأكثر من ذكره في شرح "تفصيل العقد"، من أول ورقة من الكتاب إلى آخر ورقة منه؛ فنقل عنه نقولا كثيرة وفي مواضيع مختلفة مما له تعلق بمنظومة "تفصيل العقد التي ذكر أنه قرأها عليه ثلاث مرات، وقرأ عليه "الطرق العشرة" بها، وقد أبدى تأثره الشديد بهذا الشيخ وإعجابه به - وحق له ذلك - وكذا بره وإخلاصه له؛ فهو بعد أن قرظه وأطراه في

---

1 - تنظر منه ص: 58، 83

مقدمة كتابه بقوله واصفا إياه: " الإمام الحافظ المتقن الضابط المحقق العالم العلامة " صار ينقل عنه في ثنايا الكتاب ما أفاده منه، وحتى وإن كانت المعلومة تبدو ظاهرة فإنه يعزوها إليه ويذكر أخذه إياها عنه، مثل قوله في محمد بن سعدان: " وحدثنا شيخنا أنه كان عالما بعلم النحو والأدب " مع أنه سيذكر بعد ذلك مباشرة أن المرادي ينقل عن ابن سعدان كثيرا. كما أنه لم يعارض شيخه في شيء؛ حيث أني لم أقف ولو على مسألة واحدة خالفه فيها أو رجح خلاف ما ذهب إليه شيخه، ناهيك عن أن ينتقده.

وقد صرح أنه ختم على شيخه أبي الحسن القراءات السبع، والطرق العشرة عدة ختمات، حيث قال: " وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى يردف لي الوجهين في الختمات التي قرأت عليه بالسبع، وأما التي قرأت عليه بالعشر فكان يقرئني بالوجهين ". ولا شك أن ذلك كان بمدينة فاس؛ فإن سعيد أعراب عندما ترجم للخباز ذكر رحلته لفاس وإنهاء دراسته بها، كما أن شيخه أبا الحسن بالإضافة إلى أنه لم تذكر له رحلة للقصر الكبير، ولا خروجه من فاس بعد قدومه عليها سنة (911هـ) فإنه كان تصدر للإقراء بعد موت شيخه شيخ الجماعة أبي عبد الله بن غازي؛ فكانت له حلقات علمية في مسجد الشرفاء بفاس، يلقي فيها دروسا يشرح فيها الشاطبية، وألفية بن مالك، وغيرهما، من المتون العلمية الصغرى، التي سماها تلميذه أحمد المنجور "الكراريس"؛ وهي " المتون التي يستعان بها في تدريس المواد العلمية كـ"الأجرومية" في النحو، والمورد في الرسم، و"الدرر اللوامع" في روايتي ورش وقالون، و"مختصر التعريف"، و"تفصيل العقد" في الطرق العشر لنافع "[1]. فهذا كله يرجح أنه لازم فاس للاشتغال بالعلم، - سواء في مرحلة الأخذ والطلب، أو في مرحلة العطاء - وكان يقصده الطلبة هناك للتحلق حوله والنهل من علمه، ذلك أن تلمذته على شيخ الجماعة ابن غازي،

---

1 - كذا شرحها الدكتور عبد الهادي حميتو .

رائد المدرسة النافعية، - وغيره من الشيوخ الكبار - قد تكون أكسبته شهرة واسعة لدى طلبة علم القراءات الوافدين على العاصمة العلمية، تجعلهم يقصدونه مباشرة، لا سيما وهو من الذين رووا عن أبي عبد الله منظومته "تفصيل العقد" مباشرة. فكان الشيخ الخباز أحد هؤلاء الوافدين، ولازمه مدة ليست باليسيرة، فإنه تقدم أنه ختم عليه القرآن بالقراءات السبع والطرق العشرة عدة ختمات، كما أنه لا يبعد أن يكون الخباز قد تردد على شيخه مرات عديدة، ما دام أنه ليس لدينا ما يقطع بمكثه بفاس.

هذا وإن للخباز شيوخا آخرين غير أبي الحسن، تلقى عنهم وأفاد منهم في الفقه والعقيدة واللغة العربية؛ فهو وإن لم يصرح بهم و لا بواحد منهم ولو مرة واحدة، فإنه أشار إليهم عند شرحه لمعنى الصلاة على النبي ﷺ بقوله: "كذا سمعته من بعض شيوخنا الذين قرأت عليهم "السنوسية الصغرى""[1]، وقوله في باب الإمالة عند ذكره لكلمة ﴿التَّوْرَاةَ﴾ وما فيها من خلاف: " وأكثر قراءتي على الأشياخ بالإمالة "[2].

أما عن تلامذة الشيخ الخباز فالأمر لا يختلف عما ذكر عن شيوخه؛ حيث إن المذكور والمسمى منهم واحد لا غير، وهو الشيخ أبو المحاسن يوسف بن محمد (ت 1013هـ)، قال ابنه مؤلف كتاب "مرآة المحاسن" يتحدث عن طلب والده العلم ببلده بالقصر: " فجود القرآن العزيز على الشيخ الفقيه الأستاذ أبي زيد عبد الرحمن بن محمد الخباز القصري، وقرأ عليه رسالة الشيخ أبي محمد بن أبي زيد، وألفية ابن مالك، ولاميته، والصغرى للشيخ أبي عبد الله السنوسي...وغير ذلك ".[3]

1 - بذل العلم والود، ص : 63.
2 - نفسه، ص: 156.
3 - مرآة المحاسن في أخبار الشيخ أبي المحاسن، ص: 74.

4- آثاره واستفادة خلفه منها:

يبدو أن الشيخ أبا زيد القصري كان مشتغلا بالتدريس ومنكبا عليه، ولم يتفرغ للتأليف ولا نصّب نفسه إليه؛ وكأنه - رحمه الله - كان يرى من نفسه أنه ليس أهلا لذلك، وهذا ما نلمسه من قوله في مقدمة "بذل العلم والود" معربا بذلك عن تواضعه وخفض جناحه للعلماء: " ولست بالغا دوحة من يشرح كلام هذا الشيخ ولا غيره، وإنما ذلك فضول مني "[1]، لذلك - والله أعلم - لم يخلف وراءه مؤلفات كثيرة، فكل ما يذكر له هو شرحه - هذا الذي بين أيدينا - "بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد"، وتقييد على ضبط الخراز[2].

ولعل هذا من الأسباب التي جعلته يظل مغمورا ولا يذكر في كتب التراجم إلا قليلا.

وقد استفاد من شرحه بعض العلماء؛ فنقلوا عنه في تواليفهم، أحيانا يصرحون بذلك وبنسبته إليه، وأحيانا - وهو الكثير - ينقلون كلامه بدون عزو ولا بما يشعر بذلك، وهذا ما فعله الشيخ مسعود بن محمد جموع أبو سرحان وأبو الفضل (ت 1119هـ) في شرحه " كفاية التحصيل في شرح التفصيل" وهو الشرح الثاني ل"تفصيل العقد" بعد شرح أبي زيد الخباز، فقد أشحن كتابه المذكور بالنقل عن الخباز، يسميه أحيانا بقوله: قال الإمام الخباز، أو قال الشيخ الخباز،...أو غير ذلك، وقد يتعقبه أحيانا بعبارات فيها لطف وأدب، من مثل: قال كذا وكذا وهذا فيه نظر. وقبل مسعود جموع نقل

---

1 - بذل العم والود، ص: 62.

2 - ذكره له الدكتور حميتو، وذكر أنه مخطوط ببعض الزوايا بمدينة آسفي. قراءة الإمام نافع عند المغاربة، 4/ 1303

عنه شيخه العلامة أبو زيد ابن القاضي (ت 1082هـ) في شرحه على "الدرر اللوامع" المسمى "الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع" بقوله: قال الإمام الخباز.

5- وفاته:

اتفق من ترجموا له، ومن ذكروه - فيما وقفت عليه - على أنه توفي سنة أربع وستين وتسعمائة (964هـ)، أي حوالي ثلاث سنوات بعد وفاة شيخه.

إلا ما ورد في فهارس الخزانة الحسنية للعربي الخطابي من أنه توفي سنة (1036هـ)[1]. وقد خطأه الدكتور عبد الهادي حميتو، واعتبر الصحيح في سنة وفاته هو (964هـ)[2].

قلت: إنما ذكر محمد العربي ذلك، لأنه اشتبه عليه بعالم آخر، كنت ظننته الشيخ الخباز عندما قرأت ترجمته لأول مرة؛ نظرا للتطابق بينهما في الاسم الكامل؛ حيث وافق مترجَمنا في الاسم والكنية والنسبة، وهو أبو زيد، عبد الرحمن بن محمد، القصري، الفاسي[3]، أخو أبي المحاسن يوسف، تلميذ الخباز. وهو الذي توفي في تلك السنة - أعني سنة (1036هـ) -.

المطلب الثاني: منهجه في شرحه:

سلك الشيخ أبو زيد الخباز منهجا طبعه الاختصار وعدم الحشو والإطناب؛ فهو بعد أن يورد البيت أو البيتين أو ثلاثة أبيات أحيانا، يبدأ بشرحه مباشرة مصدرا بقوله - في الغالب الأعم - : (أخبر رحمه الله)، أو (أمر رحمه الله)، ثم يوضح معنى كلام الناظم جملة جملة، أو كلمة كلمة، وفي

1 - ذكر ذلك في المجلد السادس، الخاص بعلوم القرآن، ص : 42.

2 - قراءة الإمام نافع 4/ 1162. وللتنبيه فقد وقع عند الشيخ حميتو هنا سبق قلم في نقل ما ذكره العربي الخطابي؛ حيث كتب (1016هـ) بدل (1036هـ).

3 - ترجمته في شجرة النور الزكية، 1/ 299، رقم ترجمته: 1159.

الغالب يذكر ما يحترز من كلام الناظم؛ فيقول - مثلا - : قوله كذا، احتراز من كذا، أو: قوله كذا يفهم منه كذا ....، ولا يفوته أن يستشهد بنص كلام الداني في "التعريف" إلا في حالات نادرة جدا. وكثيرا ما يربط كلام الناظم بكلام ابن بري في "الدرر" ليبين حكم كل الطرق في المسألة التي يتحدث عنها؛ فيذكر ما في "الدرر"، أو يحيل عليه بقوله: وما بقي من حكم كذا وكذا فانظره في "الدرر"، أو في شراح "الدرر"، أو يكتفي بالإشارة إليه أنه فيها. ثم يختم بالإعراب دون أن يفصل، وأحيانا يورد بعض الفوائد اللغوية، كما أنه أحيانا يستشهد ببعض الشواهد الشعرية أو الحديثية، لكنها قليلة ومعدودة.

وقد سار على هذا المنهج في الكتاب كله من أوله إلى آخره، فجاء كتابه مختصراً غير مشحون بكثرة النقول، وفاء لما وعد به في المقدمة عندما قال: " فأردت أن أضع مختصراً عليه يحل ألفاظه وإعرابها"[1].

المطلب الثالث: موارده ومصادره في الكتاب:

إن الشيخ الخباز وإن لم يكثر من نقل النصوص، فإنه أورد منها جملة لا بأس بها، وقد تركزت في مصادر محدودة معدودة؛ بعضها أكثر النقل عنها، وبعضها كان نقله عنها قليلا جدا، ويمكن تقسيم هذه المصادر قسمين:

- القسم الأول خاص بالقراءات، ويأتي في مقدمتها كتاب "التعريف" للإمام أبي عمرو الداني (ت 444 هـ)؛ فإن أغلب النقول منه، يورد نصه حرفيا، إلا في بعض الحالات النادرة التي يقع فيها تصرف طفيف؛ فينتج عنه حذف يسير، أو غيره. ويأتي بعد "التعريف" أرجوزة "الدرر اللوامع" لأبي الحسن علي بن بري (ت 730 هـ)، فإنه ما دامت منظومة "تفصيل العقد" هي بسط ونشر لما في أرجوزة ابن بري، وعلاقتها بها وطيدة، فإن المؤلف ألزمه منهج ابن غازي في أرجوزته الاستشهادَ بأبيات "الدرر اللوامع"؛ فنقل

1 - بذل العلم والود، ص : 62.

وأحال عنها كثيرا، حتى كأنه – أحيانا – يشرح المنظومتين معا؛ حيث إنه بعد شرحه للبيت – أو أثناءه – يذكر ما بقي على "التفصيل" من أحكام مما هو مذكور في "الدرر" ويستدل عليه بقول ابن بري أو يحيل عليه بقوله – مثلا –: وما بقي فانظره في "الدرر"، فإن كان الأمر يتعلق بالتفصيلات والجزئيات التي يذكرها الشراح، فإنه يحيل عليها بقوله: انظر شراح "الدرر". وقد كان يعتمد شرحين – فيما بدا لي – من شروح "الدرر"؛ أولهما: "إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع" لأبي عبد الله بن المجراد (ت 778 هـ)، وهو الشرح الذي اعتمده، ونقل عنه أكثر من غيره – أعني أكثر من شروح "البرّية" الأخرى –، وثانيهما: "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع" لأبي عبد الله محمد الخراز (ت 718 هـ).

ومن المصادر المهمة عنده كذلك "حرز الأماني ووجه التهاني" (الشاطبية) للإمام أبي القاسم الشاطبي (ت 590 هـ)، يورد قوله لتعزيز الكلام بقوله –مثلا –: وهذا ما أشار إليه أبو القاسم بقوله، أو يورده للإشارة إلى التباين بينه وبين الناظم في ذكر الحكم الخلافي؛ كأن يكون أحدهما أجمل و الآخر فصل، فيعقب بقوله: وأما أبو القاسم فإنه ... إلخ. أما عن شروح الشاطبية فإنه اعتمد منها اثنين، صرح بصاحبيهما؛ الأول: " كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني" للإمام أبي إسحاق[1] إبراهيم بن عمر الجعبري (ت 732 هـ)، وشرحه هذا يحتل عند الشيخ الخباز الصدارة؛ فإنه نقل منه واستشهد به كثيرا، يستشهد به حتى في توجيه وتعليل القراءات، بل أحيانا حتى في قضايا لغوية، والثاني "اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة" لأبي عبد الله محمد الفاسي (ت 656 هـ)، أشار إليه مرتين – فيما أذكر –.

ومن القصائد التي اعتمدها أيضا وذكرها: "المنبهة" للإمام أبي عمرو الداني (ت444هـ)، و"مختصر التعريف" لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي

1 – ويكنى أيضا أبا محمد. ينظر: "الجعبري ومنهجه في كنز المعاني"، 1/ 40.

(ت 730 هـ)، و"تحفة الأليف" لأبي عبد الله محمد بن علي الصفار (ت761هـ)، و"تحفة المنافع" لأبي وكيل ميمون الفخار (ت816هـ).

ومن الكتب التي اعتمدها وكان ذكره لها قليلا كتاب "التيسير" للإمام الداني.

- القسم الثاني خاص بالعربية، اعتمد فيه على بعض شروح ألفية ابن مالك، أبي عبد الله، الطائي، الجياني (ت672هـ) لا سيما "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" لأبي محمد، جمال الدين، بن هشام، الأنصاري (ت761هـ)، و"التسهيل" لابن مالك أيضا. وذكر أبا الحسن، ابن أم قاسم، المرادي، اللغوي (ت 749هـ) مرتين.

وإلى جانب المصادر المكتوبة، فإنه اعتمد الرواية الشفوية؛ حيث ضمّن الكتاب، ووظف فيه ما أفاده من شيوخه، خصوصا شيخه أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي - إلا في حالتين أشار فيهما إلى بعض شيوخه ولم يسمهم -، ومن ضمن ما كان يذكره فيه مواطن الخلاف، فيعتمد ما أخذه عنه للترجيح.

المطلب الرابع: استدراكاته على الناظم:

لم يكن الشيخ أبو زيد الخباز مجرد شارح لكلام ابن غازي في "تفصيل العقد"؛ يوضح معنى كلامه ومقصوده منه وحسب، دون اعتراض عليه، بل كان من حين لآخر يبدي رأيه، ويستدرك؛ إما بإبراز ما فات الناظم وأغفله، وإما باقتراح ما لو قاله الناظم لكان أجود، وإما بإصلاح وتعديل ما رأى فيه نقصا من النظم.

وفيما يلي النماذج التي استدركها عليه:

1) لما كان الشيخ الخباز بصدد شرح قول الناظم:

طَرِيقَ الأَزْرَقِ وَعَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ وَرْشِهِمْ وَالْأَسَدِي بِسَنَدِ

ووصل إلى قوله: (والأسدي بسند) قال ملاحظا عليه: " قوله: بسند، لم يذكر السند كما ذكره عن إسماعيل "، ثم ساق نص الداني الذي ذكر فيه هذا السند من "التعريف"، ثم قال: " فعلى هذا بينه (أي الأصبهاني) وبين ورش اثنان، قلت: ولو ذكرهما الشيخ لقال:

عَنْ شَيْخِهِ مَوَّاس قُلْ عَنْ يُونُسِ مَعَ الرِّضَى دَاوُدَ عَنْ وَرْشٍ احْبِسِ

لكمل سنده ".[1]

2) يأتي بعد هذا في الترتيب المثال الوحيد الذي ادعى فيه المؤلف إصلاح قول ابن غازي، وذلك أنه لما شرح قوله:

وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهِ انْفَرَدْ إِنْ خَصَّهُ وَلَمْ أُخَالِفْ مَا اعْتَمَدْ

وأعربه، قال: " وهذا البيت مقعر، وقد أصلحناه ببيت آخر وهو:

وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهِ سَرَا إِنْ خَصَّهُ وَلَمْ أُخَالِفْ مَا جَرَا

ولو قال الشيخ كذا لخرج من هذا التقعير "[2].

كذا قال - رحمه الله -، والذي رآه فيه نظر؛ إذ كلام الناظم في هذا البيت واضح بين، خال من التقعير والتعقيد في الكلام، ثم إن كلمة (انفرد) عند الناظم أوفق وأنسب لما أراده، وأبين في ذلك من كلمة (سرا) التي استبدلها بها.

1 - بذل العلم والود، ص : 69.

2 - بذل العلم والود، ص : 79.

3) لما وصل المؤلف إلى قول الناظم:

وَمَنْ سِوَى الَازْرَقِ بَيْنَ السُّوَرِ مُبَسْمِلٌ وَمَـا بَقِي فِي الـدُّرَرِ

وشرحه، وبين الخلاف الذي يروى عن الأزرق في البسملة بين السورتين وتركها؛ وهو أن البسملة من طريق ابن هلال ، والترك من طريق ابن سيف، معتمدا في ذلك على كلام الجعبري، رأى أن الناظم لم يفصل، ولم يبين هذا الخلاف، فقال مقترحا زيادة بيت على البيت السابق: " فلو زاد إثر قوله: ومَن سوى الازرق، البيت، هذا البيت وهو:

وَيُـوسُـفٌ لِابْـنِ هِـلالٍ بَسْمَلا بِتَرْكِهَا لِنَجْلِ سَيْفٍ قَـدْ تَلا

لبين – رحمه الله – ذلك "[1].

وأحسن من قول المؤلف هذا قولُ الشيخ الحامدي؛ وهو:

" اعلم أن عدم البسملة للأزرق إنما هو من طريق ابن سيف والنحاس الأكبر،... وله البسملة من طريق ابن هلال، ... وفيهما قال الراجز:[2]

ومـن طريق ابـن هـلال بسملا أزرقهم ومن طريق الغير لا "[2]

4) قال المؤلف وهو يشرح قول الناظم :

اَلْقَوْلُ فِي الْـمَـمْدُودِ وَالْـمَهْمُوزِ عَـلَى سَبِيلٍ لَـيْـسَ بِـالْمَـرْمُـوزِ

" قوله: والمهموز، ظاهره أنه يتكلم على المهموز، بل إنما يتكلم على الهمز نفسه؛ هل يحقق، أو يسهل، أو يبدل، أو يحذف، ولو قال:

اَلْقَوْلُ فِي الْـمَدِّ فِي هَذَا الْبَابِ وَالْـهَمْزِ فَاحْفَظْهُ بِلَا ارْتِيَابِ

---

1 – نفسه، ص : 90.

2 –أنوار التعريف، باب البسملة.

لكان أوضح "[1].

5) رأى المؤلف أن قول الناظم (افكك) ضمن قوله:

وَحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ لِلْقَاضِي   وَفُكَّ لِلْبَاقِينَ بِالتَّرَاضِي

وإن كان يفهم منه الفك مع الكسر؛ لنطقه بالفعل (حيي) قبلُ مكسورا، فإنه كان يلزمه أن يصرح بذلك؛ إذ " التصريح بالحكم أولى من مفهومه من اللفظ "، فقال: " لو قال:

وَحَيِيَ اكْسِرْ وَادَّغِمْ لِلْقَاضِي   وَفُكَّ لِلْبَاقِينَ بِالتَّرَاضِي

لأبان. "[2]

* * * *

1 - بذ العلم والود، ص : 101.

2 - نفسه، ص : 203.

الفصل الثاني:

قسم التحقيق

يتضمن هذا الفصل المخصص للتحقيق ثلاثة عناصر، وصفت في الأول منها النسخ التي اعتمدتها في تحقيق كتاب "بذل العلم والود"، وأبرزت في الثاني نسبة الكتاب إلى صاحبه، أما العنصر الثالث فقد أبنت فيه عملي في الكتاب، وكشفت فيه عن الخطوات التي اتبعتها في تحقيقه.

أولا: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق:

توفر لدي ثلاث نسخ من كتاب "بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد" وهي كالتالي، مرتبة حسب الأهمية:

1) نسخة مؤسسة علال الفاسي محفوظة بها تحت رقم: ع 433، صورتها في البداية على مصوَّرة منها عند الشيخ السحابي – حفظه الله – قبل أن أذهب إليها بنفسي، رمزت لها ب (ع).

خطها مغربي وسط، عدد صفحاتها: 79 صفحة، مقياسها: 21/16 سم، مسطرتها: 20 سطرا. كتبت فيها أبيات المنظومة باللون الأحمر، إلا الأبيات التي هي بمثابة عناوين فإنها كتبت باللون الذي كتب به الشرح وهو الأسود، و كتب باللون الأحمر كذلك ألفاظ القول مثل: قوله، فإن قلت، قلت...، وحرف ع الذي يرمز إلى كلمة "إعراب"، وكما مُيزت هذه الأشياء باللون ميزت أيضا بسمك الخط؛ حيث كتبت بخط عريض.

وتعتبر هذه النسخة أجود النسخ المعتمدة من حيث قلة الأخطاء، وحسن الخط الذي كتبت به ووضوحه، كما أن ناسخها يظهر أنه على علم بما يكتب، لمست ذلك من خلال التعاليق التي يضعها بالهامش، فهي تعاليق جيدة، وإن كانت عبارة عن نقول، نقل غالبها من كتاب "أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف" للشيخ الجزولي الحامدي، إلا أن هذه النسخة ورغم ذلك لم تخل من أخطاء، لا سيما فيما يتعلق بالشواهد التي يستشهد بها المؤلف، حيث إن معظمها محرف فيها، كما أنها كثر فيها السقط، فكثيرا ما تسقط منها الكلمات أو الجمل، وفي كثير من أوراقها وقع طمس بعض الكلمات أو الجمل ولعله الأبيات من المنظومة.

تبتدئ ب" الحمد لله الغفور الموجود الشكور، منور قلوب العارفين بالهداية والتقوى والنور،..."، وتنتهي بقول المؤلف: " وصل اللهم وبارك

على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيئين وإمام المرسلين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ".

وبعدها مباشرة كتب: " كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد الكريم وآله وصحبه وسلم تسليما على يد العبد الفقير إلى مولاه الغني عن من سواه محمد بن عبد القادر بن عبد الله لطف الله به أوائل ذي الحجة عام ثلاثة وثلاثين وألف. كتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده ".

وأسفل ذلك كتب الناسخ الخاتمة التي ختم بها الشيخ ابن الغازي الجزولي الحامدي كتابه "أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف" في كيفية ختم القرآن بالطرق العشرة[1] دون ذكر لذلك. وبعدها كتب الزوائد التي لنافع من طرقه العشرة مفصلة، في خمسة عشر سطرا، عنونها ب"فائدة"، وبعدها ألحق بها تقييدا على "الدرر" منسوب للشيخ ابن غازي، عنون ب:" تقييد طرر على الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع منسوبة للإمام العالم أبي عبد الله محمد بن محمد بن غازي رضي الله عنه بمنه"، عدد صفحات هذا التقييد: 22 صفحة، وبذلك يُعلم لماذا جعل صاحب "فهرس مخطوطات مؤسسة علال الفاسي" عدد صفحات مخطوطة "بذل العلم والود" 101 صفحة.

2) نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر، رمزت لها ب(ج)، وقد أمدني بها أحد الإخوة الكرام من دولة الجزائر جزاه الله خيرا، وهو الأستاذ فاتح بن محمد بورويس، كان يفد إلى المغرب من حين لآخر ليقرأ على الشيخ السحابي "العشر الصغير"، فالتقيته في مدينة سلا عند الشيخ، فطلبتها منه بعد أن أخبرني بتوفره عليها، وبعد عودته إلى الجزائر أرسلها إلي كما وعدني.

1 – ينظر أنوار التعريف، ص: 91 – 100 .

بدئت بما بدئت به النسختان السابقتان، وختمت بقول المؤلف: " وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد خاتم النبيئين وإمام المرسلين، والحمد لله رب العالمين. انتهى ".

وتحتها مباشرة كتب: " كمل هذا التأليف بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه على يد كاتبه بيده الفانية، الدليل الحقير، الذي يرجوا رحمت ربه وغفرانه: الحسن بن محمد بن محمْد الحيحي الأصلي (يريد الأصل) خار الله (له) ولوالديه، ولطف به، في شهر ال... رجب، ستة وعشرين مضت منه، في يوم (؟) (كلمة غير مفهومة، أظنها الخميس) عند صلاة العصر، عام ستة وستون (كذا بالرفع) وألف، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما، اللهم اجعل آخر كلامنا لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ ".

ثانيا: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

ليس هناك ما يدعو للشك في نسبة هذا الكتاب إلى أبي زيد الخباز، وإنما تأكدت لنا نسبته إليه بناء على القرائن التالية:

- اتفاق النسخ على ذلك؛ فقد صدرت كلها بعبارة: " قال الشيخ الفقيه المقرئ النحوي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن محمد القصري عرف بالخباز رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه ".
- اتفاق من ترجموا له - على قلتهم - على أن له شرحا على "تفصيل العقد"، واتفاقهم كذلك على تلمذته للشيخ أبي الحسن علي بن عيسى الراشدي، وقد مر معنا أن هذا هو الشيخ الوحيد الذي صرح الخباز باسمه في الكتاب وأكثر من النقل عنه.

- نقل بعض الشيوخ عنه أمثال أبي زيد ابن القاضي وتلميذه مسعود جموع وابن الغازي الجزولي الحامدي، فكلهم نقلوا عنه مع التصريح باسمه، وإن كان قد ذُكر عند الجزولي في "أنوار التعريف" بابن الخباز - كما سبق -، لكن هذا لا يضر؛ لاحتمال أن يكون هذا راجعا إلى النساخ، خاصة وأن الكتاب لم يحقق تحقيقا يليق به؛ فقد أخرته دار الكتب العلمية في صورة مشوهة، فهو مليء بالأخطاء.

ثالثا: عملي في الكتاب:

- خرجت النص بالاعتماد على النسخ الثلاث، مع التركيز على النسخة (ع)؛ بحيث كنت أنطلق منها وأقارن بالتي تليها في الأهمية - أعني (ج) -، فإذا وجدت إختلافا بينهما، أو شككت في كلمة أو جملة أو عبارة، رجعت إلى النسخة الثالثة، وحينئذ إن كان الخطأ جليا أُثبت في النص ما أراه الصواب، وأشير في الهامش إلى مقابله في النسختين الأخريين، وإن كان غير ذلك؛ بأن لم يترجح لدي شيء، أو كان مما يحتمل الأمرين، فإني أثبت ما في (ع) وأشير في الهامش إلى مقابله في النسختين (ج) و (س). أحيانا تختلف النسخ الثلاث فأتبع المنهج نفسه.

وأما بالنسبة للسقط الذي وقع في النسخ، وخاصة الذي في (ع)، فإني حاولت جبره؛ فإذا كان ما سقط موجودا في (ج) و (س)، أثبته وأشرت في الهامش بعبارة 'ساقط - أو سقط - من ع '، وأما إذا كان لا يوجد إلا في واحدة منهما، ورأيت ضرورة إثباته، أو كانت زيادته لا تضر، أثبته كذلك وأشرت في الهامش بعبارة 'زيادة من '.

نماذج من المخطوط

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الفقيه [illegible]
أبو زيد [illegible] عبد الرحمن بن [illegible]
[illegible] رحمه الله [illegible]

الحمد لله الغفور الهادي الموجود المشكور منور قلوب العارفين بالهداية والتقوى والنور
العالم بجميع الكائنات وجميع الأمور المقدر للأرزاق والخلق في ملء الأرض وملء
السماء وملء البحور الذي أنعم علينا بجميع النعم وأمدنا بالفضل والكرم
بالشهادة والثناء نعده من دون سائر الأمم [illegible] لنا ما لم نكن نعلم
وفضل الله علينا عظيما ثم الصلاة والسلام على خير المرسلين من الأمم الطاهر الزكي
ذي الشرف العلي وهو سيدنا محمد بن عبد الله سيد الأولين والآخرين وعلى آله وأ
صحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين [illegible] وبعد فإنه لما كان
كتاب الشيخ العالم العلامة قدوة عصره ومجدد دين الإسلام الحافظ المتقن أبو
عبد الله شيخ شيوخنا سيدي محمد بن غازي الذي وضعه على طرق نافع العشرة وسماه
بتحصيل الدرر [illegible] على شيخنا الإمام الحافظ المتقن الضابط المحقق العلامة
من الرواية أبي الحسن علي بن عيسى الراشدي برد الله ضريحه ونفعنا به وبأمثاله من
[illegible] من رواه عن ناظمه مشافهة وقرأته عليه ثلاث مرات وأخذت عنه قراءة الطول المتفق
منه عليه به ولم أر أحدا شرحه ولا تكلم عليه وكان ناظمه رحمه الله لما أكمله دعا طلبة
عصره إلى مدرسة الصفارين وصار يقرأ عليهم حتى كمل في يوم واحد حدثنا بذلك [illegible]

صورة للصفحة الأولى من نسخة مؤسسة علال الفاسي المرموز إليها بحرف: ع.

شيخنا ابو الحسن المتقدم واردت ان اضع مختصرا عليه يحل الفاظه واعرابها من غير
التعرض لما لا يقل غير متأخر البدء للالفاظ وسميته ببذل العلم والود في شرح تحصيل
العقد فنسأل الله تعالى ان ينفعنا به ومن تناول شيئا منه ويعصمنا فيه من الخطأ والزلل
في القول والعمل ويسلك بالفائدة منه من شرح كالمعرفة هذا الشيخ وعلا غيره ونسأله
ذلك بفضل منه وكرمه انه تعالى يوفقنا ويبلغنا مقصودنا والصلاة والسلام على
سيدنا محمد خاتم النبيين وامام المرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين فقال رحمه الله تعالى

الحمد لله الاله والصلاة على الذي به اقتدى الهداة
محمد سيد خلق الله وآله ذوي العلا والجلالة

ابتدأ رحمه الله كتابه بالحمد لما ورد عنه صلى الله عليه وسلم وهو قوله كل امر ذي بال لا يبتدأ
فيه بالحمد فهو اجذم وايضا فعل النفر قال ابو القاسم وما البعض بعد وبابه اجد العلما
واقتداء بالقرآن اعني في الكتابة واما في النزول فان اول ما نزل اقرأ باسم
ربك هو الاول والحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بصفاته المحمودة وبطول الكلام
في الحمد قال شيخنا ابو الحسن لما اخذ العبارة لغيره وانما يعولون الحمد
لله معناه الاله لفظ عام الا ان يقال الالف واللام للعهد انتهى والصلاة الرحمة
عطفا على النبي صلى الله عليه وسلم والصلاة من الله زيادة نعمة وانعام ومن العباد تعبد
ومن الملائكة عبادة كذا سمعته من بعض شيوخنا الذين قرأت عليهم السنوسية الصغرى
وهو حسن تأمله في قوله على الذي به اقتدى الهداة اي اتبعه الهداة والاقتداء
هو الاتباع والهداة جمع هاد كقاض وقضاة قال شيخنا ابو الحسن علي بن عيسى
المراد بالهداة كل من امر به ولا يقال هم الاولياء لان كل من امر به فهو مقتد به
فهذا فيه نظر لان الهادي هو الذي يهدي غيره فهو متعد كقوله تعالى



صورة للصفحة الثانية من نسخة مؤسسة علال الفاسي المرموز إليها بحرف : ع

صورة للصفحتين ما قبل الأخيرة من نسخة مؤسسة علال الفاسي، المرموز إليها بحرف: ع

الكتب عندك ان تنفعنا بما علمتنا وزدنا علما نافعا
الكريم مالك هذا الملك اللهم بحرمة هذا
به وانفع اللهم بكتابنا هذا من سمعه شيئا منه اللهم لا تقطع منك رجاءنا واجعلنا من
الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه واجعلنا من الذين اذا ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم
ولم يصروا على ما فعلوا يا ارحم الراحمين واجعلنا من الذين اذا عاهدوا اوفوا واذا ائتمنوا لم يخونوا
واذا حدثوا صدقوا بجاه نبينا ومولانا محمد النبي واغفر لنا ما قدمنا وما اخرنا وما اسررنا وما اعلنا
وما انت اعلم به منا واغفر اللهم لابائنا واشياخنا ولكافة المسلمين اجمعين وصلى اللهم وبارك
على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيئين وامام المرسلين واخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين
تم بحمد الله تعالى وحسن عونه وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد النبي وعلى اله وصحبه وسلم تسليما
على يد العبد الفقير الى مولاه الغني عن سواه محمد بن عبد القادر بن عبد الله لطف الله به [illegible]
اوائل في الحجة عام ثلاثة وثلاثين والف كتبه لنفسه ولمن شاء الله بعده

في كيفية الختم اعلم انك اذا ختمت كتابة العشر بالطرق العشرة فانك تاتي بالمكتبي
بلوحه وترد به على اهل العشر عقب التمام في كل اية من سورة القصص تبركا به واقتداء بمشايخ
هذا الشان في ذلك فاذا وصلت عقب الاخلاص فامض منها الى راس الاية الثالثة من الفاتحة
لكل واحد منهم وقفا عليها ثم ارجع واقرا لكل واحد منهم من اول الاخلاص ما له ولا تقف له الا
على المحل المذكور وارد بالوصل على السكت للازرق بين الاخلاص والفلق ثم ادخاله بالوصل
بينها بين الفلق والناس ثم اردف عليه السكت وبسملة بينها بين الفاتحة وسورة الناس كما تقدم
له بها سابقا ثم تكبر للبزي من اول الناس [illegible] واعلم ان جميع [illegible] وامض به الى المفلحون
وهذا مضمن في ابيات كان الشيخ يحدثنا بها [illegible] وكان من [illegible] الاشياخ [illegible]
[illegible]
[illegible]

عبد الله

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة مؤسسة علال الفاسي المرموز إليها بحرف: ع

صورة للصفحتين الأولى والثانية من نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر، المرموز إليها

بحرف: ج

نعت ما خر ويحتمل ان يكون للاصحاب فيجنبي ما قبله حالا ان يكون يتعلق بالمفهوم خلاله

مختصر لتسع بقين في التاسع ... من القرون ذا اجتبا واسع

من ابن عبد الرحمن في الجوار ... محمد بن احمد بن غازي

مستشفعا بصحب الاخيار ... عليه مني افضل السلام

لما فرغ رحمه الله مما قصد من نظم حروف العشرة

وبنيهد على ما ينبغي بكلام ابلغ من انشاء العقد اخبر رحمه الله بزمان فراغه وهو قوله لتسع بقين في التاسع يعني ان نظمه هذا الجزء كمل وتم وفرغ على اثنين وتسعين وثمانمائة والالف في تسع بمعنى عند قوله في التاسع اي في القرن والتاسع بعد نعت للقرن قوله من القرون من هنا اي من الجنس قوله القرون جمع قرن قوله ذا اجتبا واسع كثير ثم دعا رحمه الله بالجواز عما قبله في الزمان المنفصل الى ان يموت ومعنا الجواز ان يصفح الله عنه ولا يؤاخذه بما يفعل قوله محمد هذا هو اسمه وقوله احمد اسم ابيه ابن غازي اسم جده قوله مستشفعا بصحب الاخيار وهو النبي صلى الله عليه وسلم والاخيار هو الحلى قوله عليه مني افضل السلام وهذا الكلام فيه التفات من الغيبة الى التكلم وهو نوع من الالتفات تنوعا له على اسلوب واحد لقال منه عليه وهو التفات ابلغ وافضل السلام اي احسن السلام فطن رحمه الله لذلك وسلم واني وقد ذكر الامام العالم ابو الحسن علي بن عيسى انه لما قرا هذا الكتاب على مؤلفه رحمه الله وفرغ منه قال قلت ادع لي في تمامه اعلى فتح حصلته فدعا لي بقوله اللهم ثبتنا على الايمان حتى نلقاك فلان وصلى اكثر علينا هذا الدعاء اللهم بحرمة هذا الكتاب ومن كان ينفعنا بما علمتنا وزدنا علما تنفعنا بمواقع اللهم بكتابنا هذا من سعاية فيه حسنة اللهم لا تقطع منك رجاءنا واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه واجعلنا من الذين اذا ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا يا ارحم الراحمين واجعلنا من الذين اذا اتقيتهم على هذه والوجرا

صورة للصفحة ما قبل الأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر، المرموز إليها بحرف: ج

أوجفوا وإن انفصلوا نفروا وإن أحدثوا أصدفوا إيجاء نبينا ومولانا محمد الكريم
واغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا وما أسررنا وما أعلنا وما أنت أعلم به منا واغفر
اللهم بآبائنا وأشياخنا وأحبتنا وكافة المسلمين أجمعين وصلى الله وبارك
على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

تمت بحمد الله ربنا وصلى الله على نبينا
محمد وآله
على يد كاتبه
أحمد بن إبراهيم
بن يحيى غفر الله له ولوالديه
وأشياخه ولكافة المسلمين أجمعين والحمد لله رب العالمين
وكان الفراغ من نسخه يوم الجمعة عند الظهر في شهر الله
صفر يوم الثلاثين والله أعلم عام 1283 وصلى الله على سيدنا محمد

يا ناظرا في الخط كن
عذورا وادع لنا يا سيد
بالرحمة والمغفرة

صورة للصفحة الأخيرة من نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر، المرموز إليها بحرف: ج

صورة للصفحة الأولى من النسخة المصورة المرموز إليها بحرف: س

صورة للصفحة ما قبل الأخيرة من النسخة المصورة المرموز إليها بحرف: س

[illegible]

تقطع منك رحماءنا واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه واجعلنا من الذين إذا ذكر الله [illegible]

[illegible]

خاتم النبيين وإمام المرسلين والحمد لله رب العالمين انتهى

[illegible]

عام ١٠٦٦ هـ.

صورة للصفحة الأخيرة من النسخة المصورة المرموز إليها بحرف: س

النص المحقق

كتاب:

بَذْلُ الْعِلْمِ وَالْوُدّ فِي شَرْحِ تَفْصِيلِ الْعِقْد

تأليف: أبي زيد عبد الرحمن بن محمد القصري
المعروف بالخباز
(ت 964 هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قال الشيخ الفقيه، المقرئ النحوي، الأستاذ، أبو زيد، عبد الرحمن، ابن محمد، القصري، عرف بالخباز، رحمه الله تعالى، و رضي عنه، بمنه:

الحمد لله الغفور، الفرد الموجود الشكور، منور قلوب العارفين بالهداية والتقوى والنور، العالم بجميع الكائنات وجميع الأمور، المقدر لأرزاق المخلوقين ما في الأرض وما في السماء وما في البحور، الذي أنعم علينا بجميع النعم، وأولانا بالفضل والكرم، وخصنا[1] بالشهادة والشاهد من دون سائر الأمم، وعلمنا ما لم نكن نعلم تكريما، وكان فضل الله علينا عظيما[2]، ثم الصلاة والسلام على خير المرسلين من الأمم، الطاهر الزكي، ذي الشرف العلي، [وشفيع الأمم][3]، وهو سيدنا محمد بن عبد الله، سيدُ الأولين والآخرين، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.[4]

وبعد: فإنه لما قرأت كتاب الشيخ العالم العلامة، قدوة عصره، ومفرد دهره، الإمام الحافظ المتقن،[5] أبي[6] عبد الله، شيخ شيوخنا، سيدي محمد[7] بن غازي، الذي وضعه على طرق نافع العشرة، وسماه

1 - في ع (وأخصنا)، وهو خطأ سببه سهو الناسخ أو وهمه، والمثبت من س و ج، ومعنى خصّه بالشيء: فضّله. القاموس المحيط (خصص).

2 - وقع اضطراب في هذه الجملة في النسختين: ع و س؛ ففي ع: (وعلمنا ما لم تكونوا تعلم تكريما وكان فضل الله علينا عظيما). و في س: (وعلمنا ما لم تكونوا تعلموا تكريما وكان فضل الله عليك عظيما).والمثبت من ج.

3 - ساقطة من ع. و في س: وشفيع المذنبين

4 - كبت في ج بعد ذلك: والحمد لله رب العالمين.

5 - في ع: (المتفنن).

6 - في ع (أبو) وهو خطأ ظاهر

7 - في ج: (محمد بن أحمد)

ب "تفصيل [عقد][1] الدرر"، وصوّرته[2] على شيخنا الإمام الحافظ، المتقن الضابط المحقق، العالم العلامة [صاحب التجويد و][3] الرواية، أبي الحسن، علي بن عيسى، الراشدي[4]، برد الله ضريحه، ونفعنا به وبأمثاله، وهو ممن رواه عن ناظمه مشافهة؛ فقرأته عليه ثلاث مرات، وأخذت في قراءة الطرق المتقدمة عليه به، ولم أر أحدا شرحه ولا تكلم عليه، وكان ناظمه - رحمه الله - لما أكمله دعا طلبة عصره إلى مدرسة 'الصّفّارين'[5]، وصار يفسره لهم حتى كمل في يوم واحد، حدثنا بذلك شيخنا أبو الحسن المتقدم، فأردت[6] أن أضع مختصرا عليه يحل[7] ألفاظه وإعرابها[8]، من غير أن أتعرض فيه إلى نقل

---

1 - زيادة من ج

2 - في ج: (وقرأته)

3 - زيادة من ج

4 - هو الشيخ أبو الحسن، علي بن عيسى، الراشدي، التلمساني، نزيل فاس، من أصحاب ابن غازي - كما سلف - قرأ عليه القراءات السبع، وقرأ على غيره من مشايخ عصره؛ كأبي العباس الحباك، وأبي العباس الدقون، وأبي عبد الله الهبطي، وأبي محمد الونشريسي، وغيرهم. أخذ عنه أبو العباس أحمد المنجور، ومحمد بن يوسف الترغي، وغيرهما.
ذكر تلميذه أحمد المنجور في فهرسته أن قدومه علي فاس كان سنة: (911هـ).
توفي في آخر سنة إحدى وستين وتسعمائة (961هـ) أو أوائل التي بعدها، وأما ما جاء في "جذوة الاقتباس" من أنه توفي سنة اثنتين وثمانين وتسعمائة (982هـ) فقد اعتبره الكتاني تحريفا أو سبق قلم. ترجمته في: فهرسة أحمد المنجور، ص: 67-68 و"جذوة الاقتباس" القسم الثاني ص: 491، و"سلوة الأنفاس" 3/ 480، وغيرها؛ مثل: "درة الحجال" و"ألف سنة من الوفيات".

5 - في ع (السفارين) بالسين، وهو تحريف؛ فإن مدرسة 'الصفارين' مشهورة معروفة، ولم أر من يكتبها بالسين، وهي مدرسة تاريخية بفاس القديم، وتعتبر من أول المدارس التي بناها المرينيون؛ تم بناؤها في عهد السلطان أبي يوسف يعقوب بن عبد الحق المريني، أمر هو ببنائها سنة (670هـ)، وكانت تعرف في الحوالات القديمة بمدرسة الحلفاويين، وعرفت أيضا بالمدرسة اليعقوبية. وتميزت بمكتبتها القيمة التي ألحقت بجامعة القرويين، منذ أسست هذه المدرسة خصصت لها أوقاف كثيرة لسد حاجاتها ومتطلبات نفقة طلابها ومجالسها العلمية. ينظر: جامع القرويين المسجد والجامعة بمدينة فاس 2/ 375.

6 - في ع (وأردت)، والمناسب: أردت من غير عطف؛ لأنه جواب لقوله: (فإنه لما قرأت كتاب الشيخ ... وصورته على شيخنا ... ولم أر أحدا شرحه).

7 - في س (لحل)

8 - في ج (وإعرابه)، وكل منهما محتمل.

غير محتاج إليه[1] للألفاظ، وسميته ب:"بذل العلم والود في شرح تفصيل العقد"، فنسأل الله تعالى أن ينفعنا به ومن ناول شيئا منه، ويعصمنا فيه[2] من الخطإ والزلل في القول والعمل. ولست[3] بالغا دوحة من يشرح[4] كلام هذا الشيخ، ولا غيره، وإنما ذلك فضول مني، ولعل الله تعالى يوفقنا، ويبلغنا[5] مقصودنا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيئين، وإمام المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

فقال - رحمه الله تعالى -:

[1] اَلحَمْدُ لِلإِلَهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى الَّذِي بِهِ اقْتَدَى الْهُدَاةُ

[2] مُحَمَّدٍ سَيِّدِ خَلْقِ اللهِ وَآلِهِ ذَوِي الْعُلَى وَالجَاهِ

ابتدأ - رحمه الله -[6] كتابه بالحمد لما روي عنه ﷺ، وهو قوله: ((كل أمر ذي بال لا يبتدأ فيه بالحمد فهو أجذم))[7]؛ أي ناقص الشرف، قال أبو القاسم[8]:

1 - في ج: (أي الألفاظ)، وهو خطأ.
2 - ساقطة من ج.
3 - ساقطة من ج.
4 - في ع (شرح)
5 - في ج: (ويبلغ)، وهو خطأ.
6 - عبارة (رحمه الله) في ج أتت بعد (كتلبه)، وزيد عليها: (ونفعنا به). وقبل (ابتدأ) زيادة: (أي).
7 - رواه أبو داود في كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، بلفظ: " كل كلام لايبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم"، وابن ماجة في النكاح باب خطبة النكاح حديث 1894، وقال فيه: (أقطع) وهما بمعنى؛ أي قليل البركة. والحديث حسنه النووي في 'الأذكار' رقم: 714، وضعفه الألباني حيث أورده في 'السلسلة الضعيفة'، رقم: 902.
8 - هو الإمام ولي الله، أبو القاسم، وأبو محمد، القاسم بن فِيُّره، بن خلف، بن أحمد، الرُّعيني، الشاطبي، الأندلسي، المقرئ الضرير، أحد الأعلام الكبار. ولد سنة (538هـ) بشاطبة، وتوفي سنة (590هـ) بالقاهرة، ودفن بالقرافة بمصر.
من أهم آثاره التي ذاع صيتها ونفع الله بها قصيدته الرائقة البديعة والعجيبة: "'حرز الأماني ووجه التهاني' في القراءات السبع، تعرف باسم 'الشاطبية'. وقصيدة: 'عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد' في علم الرسم والضبط، نظم فيها كتاب 'المقنع'، كما نظم في 'الشاطبية' كتاب 'التيسير' كلاهما للإمام الداني - رحم الله الجميع -. ترجمته في: 'غاية النهاية' 2/ 20-23، و'معرفة القراء الكبار' 3/1110 - 1115 .

.... وما ليس مبدوءاً به أجذمُ العَلا[1]

واقتداء بالقرآن؛ أعني في الكتابة، وأما في النزول لم تكن "الفاتحة" أول ما نزل، بل ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ ﴾[2] هو الأول. و الحمد هو الثناء بالكلام على المحمود بصفاته المحمودة، ويطول الكلام في الحمد[3]. قوله: "للإله"، قال شيخنا أبو الحسن: لم أر هذه العبارة لغيره، وإنما يقولون: الحمد لله، مع أن الإله لفظ عام، إلا أن يقال[4]: الألف واللام للعهد. انتهى[5]. قوله: "والصلاة"، إلى آخره، صلَّى هنا على النبي ﷺ؛ فالصلاة من الله زيادة تكرِمة وإنعام، ومن العباد تعبد، ومن الملائكة عبادة[6]، كذا سمعته من بعض شيوخنا الذين

1 – عجز البيت رقم:4 من "حرز الأماني".

2 – العلق:1

3 – في ج زيد بعد ذلك: (وليس محله هنا).

4 – في ج: (إلا أن يقول شيخنا).

5 – سنرى أن المؤلف ينقل عن شيخه أبي الحسن كثيرا – كما سبق التنبيه عليه في الفصل الخاص بالتقديم –، وذلك اعتمادا على الرواية الشفوية؛ أي ما سمعه وأفاده منه في مجالسه، أو ما أخذه عنه وحدثه به خاصة.

6 – لم أقف على من قال هذا، والمشهور – والذي ما زلنا نسمعه ونقرؤه منذ بداية الطلب – هو أن الصلاة من الله رحمة، ومن الملائكة استغفار، ومن الإنسان دعاء. وبعض العلماء قال: ومن الملائكة دعاء، والبعض قال: دعاء واستغفار، قال الجعبري: " وهي [أي الصلاة] من الله الرحمة، ومن الملائكة الاستغفار، ومن الناس الدعاء، وأسندها [أي الإمام الشاطبي] إلى الله تكريما". كنز المعاني 1 / 41، وقال زكريا الأنصاري: " والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء بخير " "الدقائق المحكمة"، ص: 3. وقال فخر الدين الرازي عند تفسير قوله تبارك و تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [الأحزاب: 43] : " والصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ". وقال أبو بكر ابن العربي: " المسألة الأولى: في ذكر صلاة الله: ... والأمر خص به معنى صلاة الله على عباده، وأنه يكون بمعنى دعائهم له، وذكره الجميل؛ وتكون حقيقة وقد تكون بمعنى رحمته له؛ إذ هو فائدة ذلك مجازاً على معنى التعبير عن الشيء بفائدته. المسألة الثانية: في ذكر صلاة الملائكة:. قال العلماء: هو دعاؤهم، واستغفارهم، وتبريكهم عليهم، كما قال الله تعالى: ﴿ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَنْ فِي الْأَرْضِ ﴾، وكما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ: ((الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ)) ". أحكام القرآن 3 / 620، وقال ابن عطية: " وصلاة الله تعالى رحمة منه وبركة، وصلاة الملائكة دعاء وتعظيم " "المحرر الوجيز" 7 / 145. وقال القرطبي عند تفسير قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً ﴾ [الأحزاب: 56] : " والصلاة من الله رحمته ورضوانه، ومن الملائكة الدعاء والاستغفار، ومن الأمة الدعاء والتعظيم لأمره ".

قرأت عليهم "السنوسية الصغرى"[1]، وهو حسن، تأمله. قوله: 'على الذي به اقتدى الهداة '؛ أي اتبعه الهداة، والاقتداء هو الاتباع، والهداة جمع هادٍ؛ كقاضٍ وقُضاة، قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: المراد بالهداة كل من آمن به، ولا يقال هم الأولياء؛ لأن كل من آمن به فهو مهتدٍ[2] به. فإن قلت: هذا فيه نظر؛ لأن الهاديَ هو الذي يهدي غيره، فهو متعد؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[3]، فالذين مفعول، وليس كل من آمن به هَدى غيرَه؛ قد يكون من آمن به فاسقا ؟ قلت: بل كل من آمن به فهو هاد غيره، والهداية أعم؛ إما بالقول وبالفعل، أو بالفعل فقط؛ فكل من قال لآخر كلمة خير، وانقاد الآخر إليها، فهو هاد، وغير ذلك، بحسب[4] الاتباع. قوله: "محمد سيد خلق الله "، هذا بيان لما وقع عليه "الذي"، وسمي محمدا لكثرة حمده الله[5]، أو لكثرة حمد الناسِ له[6]. والسيد: المالك والمصلح، وأصله: سَيْوِد؛ فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء. قوله: "خلق الله "، مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي مخلوقات الله، فهو أعم؛ سواء كان نبيئا، أو ملَكا، أو غيره. «وآله»، اختلف في آله ﷺ؛ ومما جاء في ذلك أنهم[7]: أولاد علي، وأولاد عَقيل، وأولاد جعفر، وأولاد العباس[8]، وغير ذلك من

---

1 - وتسمى أيضا 'العقيدة الصغرى'، و'أم البراهين'، وهي مؤلف في العقيدة الأشعرية للشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف السنوسي (ت895هـ)، صاحب التآليف العديدة في علم الكلام الأشعري، فله بالإضافة إلى العقيدة الصغرى المسماة السنوسية الصغرى: العقيدة الكبرى وتسمى السنوسية الكبرى، وشرحها، وشرح العقيدة الصغرى، والعقيدة الوسطى، وشرحها، وصغرى الصغرى،... وغيرها.

2 - في ج: (مقتد)، والمثبت هو الصواب.

3 - الحج: 52.

4 - في ج: (على سبيل)، بدل (بحسب).

5 - في ج: (لله).

6 - في ج: (إياه).

7 - أسند القاضي عياض عن يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أنشدكم الله أهل بيتي ...)) ثلاثا، قلنا لزيد: من أهل بيته؟ قال: آل علي، وآل جعفر، وآل عقيل، وآل العباس. 'الشفا' 2/ 35. 2

8 - علي وعَقيل وجعفر صحابة أجلاء، وهم إخوة؛ أولاد عم النبي ﷺ وكافلِه أبي طالب، فعقيل - يكنى أبا يزيد - أكبرهم؛ يكبر جعفرا بعشر سنين، وعلياً بعشرين سنة، أسلم متأخرا عن أخويه،

الأقوال[1]. الشيخ[2]: لم يقل: - رحمه الله - : وصحبه، كما قال غيره، ولعله ذهب على[3] قول من قال: آله عام[4]؛ يشمل آله وصحبه، ولم أسأله عنه، انتهى. قوله: العُلا، قال شيخنا: سألت الشيخ عنه؛ فقلت له: ولِمَ لَمْ تقل كما قال الخراز[5]:

حيث أتى النبي ﷺ مسلما قبل الحديبية، وشهد غزوة مؤتة، مات في خلافة معاوية. وأما جعفر فهو أبو عبد الله، وهو من السباقين إلى الإسلام؛ هاجر الهجرتين، قدم المدينة من الحبشة على النبي عليه الصلاة والسلام حين فتح خيبر، وذلك في السنة السابعة من الهجرة، وفي السنة الثامنة غزا غزوة مؤتة فقاتل حتى قطعت يداه جميعا، ثم قُتل فيها وعمره إحدى وأربعون سنة، رضي الله عنه وعن أخويه. وأما العباس فهو عمهم وعم النبي عليه الصلاة والسلام؛ فهو العباس بن عبد المطلب، يُكنى أبو الفضل، وهو أبو حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس، أسلم قبل خيبر، لكنه كتم إسلامه ولم يعلنه إلا عام الفتح، شهد حنينا، والطائف، وتبوك. توفي سنة 32هـ. ينظر الاستيعاب.

1 - قال القاضي عياض: وقد اختلف في الآل من هم؟ قيل: أتباعه، وقيل: أمته، كما قال: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾، وقيل: أتباعه عن رهطه وعشيرته، وقيل: آل الرجل: نفسه، ولهذا كان الحسن يقول: اللهم صل على آل محمد، وكذلك في الحديث: ((كما صليت على آل إبراهيم))، ويروى: ((على إبراهيم)) " إكمال المعلم، 2/ 302- 303، وقال النووي: " واختلف العلماء في آل النبي ﷺ على أقوال، أظهرها؛ وهو اختيار الأزهري، وغيره من المحققين: أنهم جميع الأمة، والثاني: بنو هاشم، وبنو المطلب، والثالث: أهل بيته ﷺ، وذريته. والله أعلم ". المنهاج 4/ 124. وقد ذهب بعض العلماء إلى التفصيل؛ بحيث يختلف المقصود بهم تبعا لموضع ذكرهم؛ قال أبو العباس أحمد بن حمدون في حاشيته على شرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي: وآله - عليه الصلاة والسلام - فيهم تفصيل على ما هو الحق، ففي باب الزكاة: من تحرم عليهم؛ وهم أقاربه المؤمنون من بني هاشم، والمطلب، على خلاف في المطلب ذكره الفقهاء، وفي باب الدعاء: هم أتقياء أمته؛ لأن الدعاء مهما كان أعم كان إلى الإجابة أقرب، .. إلخ ". 1/ 19.

2 - حُذف الفعل؛ أي قال الشيخ، وسيتكرر هذا عند المؤلف، وهو تعبير من التعابير المختصرة الشائعة الاستعمال عند المؤلفين، ولاسيما القدامى منهم. ويقصد به المؤلف هنا، وفي غيره من المواضع الآتية، شيخَه أبا الحسن الراشدي.

3 - كذا هي في النسخ، والمناسب: إلى.

4 - وبه وجه قول ابن مالك في مطلع ألفيته؛ مكتفيا بذكر الآل:

قال محمدٌ هو ابن مالك ... أحمدُ ربي اللهَ خير مالك

مصليا على الرسول المصطفى ... وآله المستكملين الشرفا

قال أبو العباس بن حمدون في حاشيته على شرح المكودي، عقب ذكره القول الأخير من الأقوال التفصيلية في المراد بآل النبي ﷺ، المذكورة أعلاه: وهذا (يعني: كون المراد بآل النبي ﷺ في باب الدعاء: أتقياء أمته) هو مراد الناظم هنا؛ لعدم ذكر الصحابة ومن تبعهم، فأطلق الآل على ما يعم الجميع، وهو أولى من كونه صلى على الصحابة لفظا ولم يكتبها خطا." 1/ 19.

5 - هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله، الأموي الشريشي - نسبة إلى شَريش مدينة بالأندلس - الشهير بالخرّاز.

ذوي العَلا[1] بفتح العين؟ فقال لي: مالنا بقصر الممدود اضطرارا؛ لأن المفتوح العين ممدود، والمضموم العين[2] مقصور، فلا حاجة إلى قصر الممدود ضرورة[3].انتهى. قوله: 'ذوي العُلا '، العلا وصف لمحذوف؛ أي المنازل العلا. و' الجاه ' هو عظمة القدر. فحَمِدُ[4] الله، وصلى على نبيه وآله.

ع[5]: 'الحمد' مبتدأ، و'للإله' خبره. و'الصلاة' مبتدأ، و 'على الذي' خبره. و'اقتدى' ماض، و'به' متعلقه، و'الهداة' فاعل، والجملة صلة. 'محمد' بدل من 'الذي' أو عطف بيان. و'سيد' نعت ل'محمد'. و'خلق' مصدر مضاف

كان إماما في مقرأ نافع، مقدَّما فيه، بارعا في الرسم والضبط، عارفا بعلله وأصوله، له مؤلفات عديدة؛ منها: "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع" وهو شرح لرجز ابن بري (الدرراللوامع). وأرجوزة "مورد الظمآن في معرفة رسم القرآن" التي ولع الناس بها، وكانت شهرته بها أكثر من غيرها من مؤلفاته، يقول ابن خلدون في "المقدمة": " فنظم الخراز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة زاد فيها على "المقنع" خلافا كثيرا، وعزاه لناقليه، واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود، وأبي عمرو، والشاطبي، في الرسم ". توفي الخراز – رحمة الله عليه – سنة (718هـ). ينظر: القراء والقراءات بالمغرب، ص: 34-36، وغاية النهاية 2/208.

1 – وهو قوله في "عمدة البيان" :

صلى علـيه الله كـــل حيـــن وآله ذوي العَلا المكيـــن

2 – في ج كتبت كلمتا (المفتوح) و (المضموم) بدون (أل)، وفي س الثانية فقط هي التي بها، وأما في ع فكُتبتا معا بها؛ فجُمع بذلك بين الإضافة والتعريف ب(أل)، وهو جائز هنا؛ لأن المضاف صفة، والمضاف إليه معمول له، قال ابن هشام بعد أن ذكر أن المضاف تحذف منه (أل)، ولا يجمع بينها وبين الإضافة: " ويستثنى من ذلك مسألتان؛.... والثانية: أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها وهو بالألف واللام؛ فيجوز حينئذ أيضا الجمع بين (أل) والإضافة. شرح شذور الذهب.

3 – يقصد أنه إذا فتح العين من (العُلى) وقال بدلها: (العَلا) ستُحوجه الضرورة الشعرية إلى قصره بحذف آخره؛ إذ أصل (العَلا) (العَلاء)، وهو ليس مضطرا إلى ذلك ما دام لفظ (العُلى) يؤدي المعنى نفسه ولا يحتاج إلى حذف.

4 – في ج : (بحمد).

5 – اختصار لكلمة 'إعراب'، وقد سار المؤلف على ذلك في الكتاب كله.

إلى الفاعل. و'آله' عطف على 'الذي'[1]. واختلفوا في أصل آله؛ فقيل أَهْل[2]، وقيل أَوْل؛ تحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفا. 'ذوي' نعت ل'آل'. و'العلا' وصف لمحذوف[3] كما تقدم. و'الجاه' عطف على 'العلا'، وهي جمع عُلْيا. والله أعلم.

ثم قال:

[3] دُونَكَ عَشْرَ طُرُقٍ لِنَافِعْ   تَنْشُرُ طَيَّ الدُّرَرِ اللَّوَامِعْ

[4] طَرِيقَ الَازْرَقِ وَعَبْدِ الصَّمَدِ   عَنْ وَرْشِهِمْ وَالْأَسَدِي بِسَنَدِ

دونك: اسم فعل بمعنى خذ؛ أي خذ عشر طرق لنافع، ويقال: عشرة، بالتاء؛ لأن الطريقة تذكر وتؤنث. قال الجعبري[4]: اصطلاح القراء: كل من قرأ على الشيخ كورش وقالون يقال فيه رواية، وكل من أخذ عنهما يقال

---

1 - في ج: ('وآله' عطف على 'الذي' أو على 'محمد' ﷺ)

2 - وهو قول سيبويه، وهو الأشهر والأرجح عن العلماء، والثاني - أعني كون أصله : أول - قول الكسائي؛ قال أبو إسحاق الشاطبي في شرح الخلاصة: " أصل آل عند سيبويه: أهل، بدليل تصغيره على: أُهَيل، وعند الكسائي: أول: وحكى في تصغيره: أُوَيل، قال: والأول أشهر. " نقلا عن المنتوري في 'شرح الدرر' 1/ 16 - 17. وقال الفيروز آبادي: " وأصله (يعني: آل): أَهْل، أبدلت الهاء همزة، فصارت: أأل، توالت همزتان، فأبدلت الثانية ألفا، وتصغيره: أُوَيْل وأُهَيْل." القاموس (آل)، ولم يذكر الفيروزآبادي 'أول' في أصل 'آل' مما يدل على إشهار القول الأول، لكن لما صغر 'آل' على : أويل وأهيل، دل ذلك على صحة القولين معا؛ قال أبو العباس بن حمدون في حاشيته على شرح المكودي على الألفية بعد أن أورد القولين (قولي سيبويه والكسائي): " وقد نص في 'القاموس' على أنه صُغر على: أويل وأهيل، فدل على صحة كل من القولين، وبه تعلم بطلان الوجوه التي رُد بها مذهب سيبويه." 1/ 19. .

3 - مضاف إليه.

4 - هو الإمام العلامة الأستاذ، أبو محمد، إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل بن أبي العباس، الربعي، الجعفري، محقق حاذق، ثقة كبير، صاحب 'كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني' و'رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار' وغيرها من المصنفات. ولد سنة (640هـ) أو قبلها، وقرأ للسبعة على أبي الحسن علي الوجوهي، وللعشرة على المنتجب حسين بن حسن التكريتي. قرأ عليه القراءات العشر الشيخ أبو بكر بن الجندي شيخ الإمام ابن الجزري، وإبراهيم البعلبكي الشاهد. توفي سنة (730هـ). 'غاية النهاية'، 1/ 25-26.

فيه طريق. انتهى[1]. قوله: لنافع، هو أحد القراء السبعة، وأخذ عنه أناس كثيرون[2]، والمشهور منهم هؤلاء الأربعة، قال الداني في "المنبهة"[3]:

مِمَّنْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ إِسْحَاقُ   وَمِثْلُهُ ثَلاَثَةٌ حُذَّاقُ
وَرْشٌ وَقَالُونُ وَإِسْمَاعِيلُ   وَكُلُّهُمْ مُؤْتَمَنٌ جَلِيلُ[4]

قوله: «تنشر»، أي تبسط، "طي" مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي مطوي، وكنى بذلك عما كان مُخفاً[5] في 'الدرر' من الأحكام وما كان كامنا هنالك. قوله: 'الدرر'، هذا اسم لكتاب ابن بري، والدرر جمع درة، واللوامع جمع لامعة؛ أي المضيئة التي لا كدر فيها، أخبر - رحمه الله - أن كتابه هذا يبسط لك، ويبين ما كان مطويا من المعاني. قوله: ' تنشر'، نسب[6] النشر إلى العشرة، والعشرة هي المطوية في 'الدرر'، بل الناشر لها - أعني للعشرة - إنما

1 – نص كلام الجعبري في الكنز: " اعلم أن أرباب هذا الفن اصطلحوا على أن يسموا القراءة للإمام، والرواية للآخذ عنه، والطريق للآخذ عن الراوي كذلك، فيقال مثلا: قراءة نافع، رواية قالون، طريق أبي نشيط، ليعلم منشأ الخلاف ونوعه والاختيار ". 2/ 99

2 – ذكر منهم الحافظ ابن الجزري نيفا وخمسين. ينظر: "غاية النهاية" 2/ 289.
قال أبو معشر الطبري :" روى عن نافع القراءة مائتان وخمسون رجلا " نقله الأزروالي ثم قال عقبه: " والمشهور منهم العشرة الذين في "التمهيد"، والمختار منهم أربعة " اهـ. "تقريب النشر في الطرق العشر"ق : 5. وقول أبي معشر ذكره في "سوق العروس" .
وقول الأزروالي هنا موهم أن العدد الذي ذكره أبو معشر هو للرواة عن نافع مباشرة، والأمر ليس كذلك؛ إذ قد تبين بعد الرجوع إلى الكتاب أن المقصود بهذا العدد الطرق التي تفرعت عن الرواة الآخذين عن نافع، وهم أربعة وعشرون راويا فقط، سماهم أبو معشر وسمى تلك الطرق. ينظر:"سوق العروس"، لوحة 2.

3 – وهي: 'الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات'، وهكذا يظهر من خلال عنوانها أنها حوت مواضيع متعددة؛ ففيها علوم القرآن مثل: نزول القرآن وجمعه، وأول ما نزل وآخر ما نزل...، وطبقات القراء والرواة، والقراءات، والتجويد، وآداب رواية العلم، واختيار الشيوخ، والفرق الكلامية ... وغير ذلك. وقد حققها ذ: وكاك الحسن بن أحمد تحت إشراف د: التهامي الراجي، نوقشت بدار الحديث الحسنية عام: 1406-1407، وهي مرقونة بالمؤسسة نفسها. وهي مطبوعة بتحقيق آخر؛ حيث قامت بنشرها دار المغني للنشر والتوزيع بالمملكة العربية السعودية سنة 1420 هـ - 1999 م بتحقيق: محمد بن مجقان الجزائري.

4 –منبهة الإمام الداني، ص: 126 – 127.

5 – في ج: مخفيا

6 – في ج: (بنسبة)

هو نظمه، اللهم إلا أن يقال: هو على حذف مضاف؛ أي نظم عشر، يقال: لو أراد ذلك لقال: ينشر، بالياء المثناة من أسفل؛ لأنه مذكر، يقال اكتسب التأنيث من عشرة؛ لأنه مضاف إليه، والله أعلم. [تأمله].[1]

قوله: 'طريق الازرق وعبد الصمد'، أخذ يبين - رحمه الله - الطرق المتقدمة، فبدأ بورش من طريق الأزرق؛ لأن قراءة أهل المغرب بها أكثر، والأزرق لقب له، وكنيته: أبو يعقوب، واسمه: يوسف، قرأ على ورش مشافهة، والآخر هو عبد الصمد، وعبد الصمد اسمه، ولقبه: العتقي، ولم أر له كنية[1]، وحدثنا أبو الحسن علي بن عيسى أنه ولد عبد الرحمن[2] بن القاسم الفقيه، فكان له ولدان، أحدهما هذا، والآخر كان صالحاً وَرِعاً[3]. قال في "التعريف": " حدثنا عبد الصمد بن عبد الرحمن"[4] انتهى. ولعل هذا يشهد لما حدثنا به شيخنا. انظر الجعبري. قوله: 'عن ورشهم'، يعني مشافهة، بدليل ما بعده، وورش هذا هو الذي روى عن نافع، واسمه: عثمان، ولقبه ورش[5]، وكنيته: أبو سعيد، وقد ذُكر ذلك كله في 'الدرر'[6].

---

1 - كتب بالهامش: وكنيته أبو الأزهر اه. وكنيته هذه مشهورة؛ معروف بها؛ ذكرها غير واحد ممن ترجموا له؛ منهم الإمام الداني في "جامع البيان"، ص 106، والإمام الذهبي في "معرفة القراء الكبار" 1/ 384 -385، رقم: 112. وقد تقدمت ترجمته في قسم الدراسة، ص: 21.

2 - هو عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة، أبو عبدالله، العتقي مولاهم، المصري، عالم الديار المصرية ومفتيها، الإمام الفقيه، الورع الزاهد، صاحب الإمام مالك، روى عنه وعن عبد الرحمن بن شُريح، ونافع بن أبي رؤيم المقرئ، وغيرهم. روى عنه أصبغ، والحارث بن مسكين، وسُحنون، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وآخرون. ولد سنة (132هـ)، وتوفي سنة (191هـ)، وقيل توفي سنة (192هـ). "سير أعلام النبلاء" 9/ 120، و "ترتيب المدارك"

3 - وهو الفقيه موسى بن عبد الرحمن. المصدر نفسه.

4 - كتاب "التعريف"، ص: 38

5 - قال الإمام الداني: " واختلف شيوخنا في معنى تلقيبه بورش، فقال بعضهم: إنما لقب بذلك لشدة بياضه، والورش شيء يكون من اللبن شبّه به، وقال بعضهم: هو مأخوذ من قول العرب: ورش الرجل االطعام يرش ورشا إذا تناول منه شيئا يسيرا، فلعله تناول منه شيئا يسيرا من طعام فلقب بذلك." "جامع البيان"، ص: 47.

6 - يقصد قول ابن بري في الدرر اللوامع:

على الذي روى أبو سـعـيـد عثمان ورشٍ عالم التجويـد

فجمع - رحمه الله - في هذا البيت كنيته واسمه ولقبه. توفي ورش بمصر سنة (197هـ.)

قوله: 'والأسدي بسندٍ'؛ أي لم يأخذ عن ورش مشافهة، والأسدي هذا هو الأصبهاني، واسمه: محمد بن عبد الرحيم، وحدثنا شيخنا المتقدم عن شيخه ناظم هذا الكتاب أن 'الأصبهاني' فيه اثنا عشر[1] لغة؛ الباء فيها الحركات الثلاث مع كسر الهمزة وفتحها[2]، ولم يظهر لنا منها إلا هذه الستة التي ذَكر، والبحث على الباقي[3]، والأسدي هو نسبه. قوله: 'بسندٍ'، لم يذكر السند كما ذكره عن إسماعيل، والذين روى[4] عنهم، قال في "التعريف" : " وأخبرني[5] أنه قرأ على جماعة[6] منهم موّاس[7] بن سهل، وقرأ مواس على يونس بن عبد الأعلى، وعلى داود بن أبي طيبة، وقرءا على ورش، وقرأ ورش على نافع ".[8] انتهى. فعلى هذا بينه وبين ورش اثنان، قلت: ولو ذكرهما الشيخ لقال:

---

1 - كذا في النسخ!، والصواب (اثنتا عشرة) كما لا يخفى.

2 - قال ياقوت الحموي : " أصبهان، منهم من يفتح الهمزة وهم الأكثر، وكسرها آخرون؛ منهم: السمعاني، وأبو عبيد البكري الأندلسي". "معجم البلدان" 1/ 206.

3 - والستة الأخرى مع الفاء بدل الباء، أي: الاصفهاني؛ قال الفيروزآبادي عن كلمة (أصبهان): "وقد تكسر همزتها، وقد تبدل باؤها فاء فيهما " القاموس المحيط (أصص)، وقال السيوطي في "لب الألباب": " الاصبهاني بكسر أوله وفتحه وفتح الباء، ويقال بالفاء ". ولم أقف على من ذكر أن في باء "الاصبهاني" الحركات الثلاث، وإنما الذين وقفت عليهم يذكرون فيها الفتح فقط.

4 - في ع (رووا)، والصواب ما أُثبت؛ أي روى الأصبهاني. وجملة (والذين روى عنهم) ابتدائية، والواو فيها استئنافية.

5 - المتكلم هو أبو عبد الله إبرهيم بن عبد العزيز الفارسي تلميذ الاصبهاني،مقرئ ضابط. غاية النهاية 1/ 22.

6 - منهم أصحاب ورش، وأصحاب أصحابه؛ - كما تقدم في ترجمته - وهم إضافة إلى مواس: أبو الربيع سليمان بن أخي الرشديني، وأبو القاسم عبد الرحمن بن داود بن أبي طيبة، وأبو مسعود الأسود اللون المدني، وأبو الأشعث الجيزي، وأبو يحيى محمد بن عبد الرحمن، وأبو العباس الفضل بن يعقوب بن زياد الحمراوي، وأبو علي الحسين بن الجنيد المكفوف. ينظر جامع البيان ص 108 -110 ، والنشر 1/ 111 ، وغاية النهاية 2/ 150.

7 - هو موّاس بن سهل أبو القاسم المعافري المصري، مقرئ ثقة مشهور، وهو ابن أخت أبي الربيع الرشديني، أخذ القراءة عرضا عن يونس بن عبد الأعلى وداود بن أبي طيبة، وروى عنه محمد بن الأهناسي ومحمد بن عبد الرحيم الإصبهاني وغيرهما.
قال الذهبي: " موته قريب من موت الإصبهاني صاحبه "، وقد ذكر أن الإصبهاني توفي سنة (296هـ)، أما ابن الجزري فلم يذكر تاريخ وفاته - أعني مواس -. ينظر 'غاية النهاية' 2/ 276، و'معرفة القراء الكبار' 1/ 461-462

8 - كتاب 'التعريف'، ص: 39

عَنْ شَيْخِهِ مَوَّاسٍ[1] قُلْ[2] عَنْ يُونُسِ   مَعَ الرِّضَى دَاوُدَ عَنْ وَرْشٍ اخْبِسِ

لكمل سنده.

حدثنا شيخنا أنه قدِم ليقرأ على ورش[3] فوجده قد مات، فقرأ على من ذكر.

ع: 'دونك' اسم فعل بمعنى خذ، و'عشر' مفعوله، و'لنافع' نعت لِ'طرق'، و'تنشر' مضارع، و'طي' مفعوله، وهو مصدر بمعنى المفعول، والجملة في محل نصب على الحال من 'عشر'، و'اللوامع' نعت ل'الدرر'، قوله: 'طريق الازرق' وما بعده، بدل من 'عشر'، وهو بدل المفصل من المجمل. و'عبد الصمد' عطف على 'الازرق'. وقوله: 'عن ورشهم' حال من 'طريق'، والهاء والميم للقراء، و'الأسدي' عطف على 'الأزرق'، و'بسند' حال من 'الأسدي'؛ أي آخذ بسند، والله أعلم.

ثم قال:

[5] وَالـْمَرْوَزِي وَأَحْمَدَ الـْحُلْوَانِي   وَالْقَاضِي عَنْ قَالُونَ ذِي الْإِتْقَانِ

أخبر – رحمه الله – أن هؤلاء الثلاثة أخذوا عن قالون؛ وهو عيسى بن مينا بالمد والقصر[4]، أما المروزي فاسمه محمد بن هارون المروزي؛ منسوب إلى

---

1 – في النسخ (ماواس)

2 – (قل) ساقطة من ع، وفي ج (قال)

3 – وهذا فيه نظر، فرغم أننا نجهل تاريخ ميلاد الأصبهاني، فإن ما ذُكر يظل بعيدا؛؛ إذ بين وفاتي ورش والاصبهاني 99 عاما، وبناء على هذا فإننا لو قدرنا أن الأصبهاني عُمّر طويلا؛ فعاش مائة عام أو زاد عليها قليلا، سيكون خرج – قطعا – لأخذ القراءة بعد سنة 200هـ. وإن كان ما ذُكر ليس أمرا مستحيلا، غير أنه يقتضي أن يكون الأصبهاني عاش 117 سنة (على أن يكون خرج في سن الثامنة عشرة من عمره)، أو أكثر أو أقل من ذلك بقليل، ولو كان الأمر كذلك لتناقله الناس. والله أعلم بالصواب.

4 – يعني أن اسم أبي قالون (مينا) يجوز فيه المد والقصر.

مرو[1]، [- وهي بلدة -][2] وزادوا الزاي[3] في النسب، وهو من تغيرات[4] النسب، وأبو نشيط كنيته. وأحمد الحلواني هو الثاني، وهو أحمد بن يزيد، والحلواني نسبه؛ وهو منسوب إلى حُلْوَان[5]، انظر هل هي قبيلة أو بلد[6] ؟ لم أستحضره الآن. والقاضي، اسمه: إسماعيل، وحدثنا شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى أن إسماعيل هذا هو الفقيه الذي ينقل عنه أهل المذهب[7]، وقال أيضا: إن قاعدة الشيخ في هذا الكتاب: أنه إذا أطلق أحمد والقاضي، ما يريد بهما إلا الحلواني والقاضي هذا، وأما غيرهما يقيده. انتهى. وقالون تقدم ذكره، وهو مبسوط في شراح 'الدرر'. قوله: 'ذي الإتقان'؛ أي ذي الإحكام، والمتقِن هو المحكِم للأشياء، العالم بها وبأحوالها.

ع: 'والمروزي' معطوف على 'طريق الازرق'، على حذف مضاف؛ أي: وطريق المروزي، و'الحلواني' و'القاضي' عطف على المروزي، و'عن قالون' حال من المضاف المحذوف، و'ذي الإتقان' حال[8] من 'قالون'، و'قالون' لا ينصرف، والله أعلم.

---

1 - في ع (مروازة)، وفي ج و س (مروزة)، وكله تحريف. و'مرو' من أشهر مدن خراسان، تسمى 'مرو الشاهجان'، والشاهجان فارسية ومعناها: نفس السلطان، سميت المدينة بذلك لجلالتها عندهم. والنسبة إليها مروزي على غير قياس. ينظر معجم البلدان 5/ 112-115، حرف الميم.

2 - زيادة من ج

3 - في ع و س (الياء) والمثبت من ج وهو أظهر؛ إذ الزائد على القياس هو الزاي وليس الياء. ومثله في هذه الزيادة: الرازي؛ نسبة إلى الرَّي.

4 - في ع: (تغييرات) بياءين.

5 - وهي أكثر من واحدة؛ منها حلوان العراق، وهي من أكبر مدنه بعد الكوة والبصرة وواسط وبغداد، وحلوان أيضا قرية من أعمال مصر، وبليدة بقوهستان خراسان. ولم أقف على من بين إلى أيها ينتسب، لكن ذكر الذهبي أنه تصدر للإقراء بالري، فلعل هذا يرجح أنه منسوب إلى حلوان خراسان - والله أعلم -. ينظر 'معجم البلدان' 2/ 290-294، و' معرفة القراء الكبار' 1/ 138

6 - قال الفيروز آبادي في القاموس: " وحُلوان بالضم: بلدان وقريتان " (حلو).

7 - أي المذهب المالكي، فهو من أعلامه؛ قال عنه الذهبي: " شيخ المالكية "، وقد تقدمت ترجمته في قسم الدراسة، ص : 14.

8 - بل هو نعت.

ثم قال:

[6] ثُمَّ عَنْ إِسْحَاقَ طَرِيقَةَ ابْنِهِ ... وَنَجْلِ سَعْدَانَ إِمَامِ فَنِّهِ

أخبر - رحمه الله - أن هذين الشيخين أيضا أخذا عن إسحاق المُسَيّبي، الشيخ: ويجوز في يائه الفتح والكسر، وأما الذي عند المحدثين[1] فليس فيه إلا الكسر. انتهى. ورأيته في نسخة عتيقة من "التعريف" مضبوطا بفتح الياء. وولده هذا اسمه: محمد، قرأ على أبيه مشافهة، وكذلك صاحبه نجل سعدان؛ أي ولد سعدان، والنجل هو الولد، واسمه محمد بن سعدان، قوله: 'إمام فنه'، الإمام المقدم، والفن واحد الفنون؛ وهو نوع من العلوم، والمراد به هنا النحو، حدثنا شيخنا أنه كان عالما بعلم النحو والأدب[2]، قلت: وقد نقل عنه المرادي[3] في مواضع.

ع: 'ثم': حرف عطف، وليست للمهلة، وإنما هي لترتيب الأخبار، و'عن إسحاق' حال من 'الطريقة' مقدم عليه؛ وإنما قدمه لأن الضمير الذي

---

1 - هو الإمام الفقيه المحدث، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، وعالم أهلها، سيد التابعين في زمانه، سعيد بن المسيب بن حَزْن بن أبي وهب، القرشي المخزومي، يُكنى أبو محمد، وأبوه المسيب شهد مع النبي ﷺ الحديبية وسماه سهل، قال سعيد: ولدت لسنتين مضتا من خلافة عمر رضي الله عنه، قال عنه الإمام الذهبي: " وكان ممن برَّز في العلم والعمل ". توفي سنة 94هـ ينظر: سير أعلام النبلاء 4/ 217 ومسند الموطأ، ص: 136.

2 - قال الإمام السيوطي: "كان ابن سعدان من النحاة الكوفيين، صرح به الشيخ أبو حيان في مواضع من شرح التسهيل" بغية الوعاة 1/ 111.

3 - هو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي، أبو محمد، بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم أبيه؛ واسمها زهراء، رحلت من المغرب إلى مصر، وعرفت هناك بالشيخة، فكانت شهرته تابعة لشهرتها، المرادي، المصري المولد، الأسفي المغربي، وصفه الذهبي - وتبعه ابن الجزري - بالفقيه النحوي اللغوي التصريفي البارع الأوحد في فنون من العلم، أخذ القراءات على العلامة مجد الدين إسماعيل بن الشيخ تاج الدين محمد البناكتي، وأخذ العربية عن جماعة منهم: أبو حيان الأندلسي المفسر وأبي عبد الله الطنجي والسراج الدمنهوري. صنف مصنفات أجاد فيها منها: الجنى الداني في حروف المعاني، وشرح الألفية، وشرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الشاطبية، وغيرها. توفي سنة (749هـ). معرفة القراء الكبار، 3/ 1532، وغاية النهاية، 1/ 207، وبغية الوعاة، 1/ 517.

أضيف إليه 'ابن' يعود عليه، فلو أخره لكان أعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة[1]؛ لأن مرتبة الحال التأخير. و'طريقة' بالنصب عطف على 'طريق'[2] الأولى، و'نجل' عطف على 'ابنه'، و'سعدان' لا ينصرف؛ لزيادة الألف والنون والعَلَمية، و'إمام فنه' نعت ل'نجل سعدان'، وليس هو نعت ل'سعدان'، وأضاف الفن إليه؛ لأجل علمه به، فكأنه له، والإضافة تقع بأدنى سبب. والله أعلم.

ثم قال:

[7] وَسَنَدُ ابْنِ فَرَجٍ[3] المُفَسَّـــــرِ   ونَجْلِ عَبْدُوسٍ عَنِ ابْنِ جَعْفَرِ

[8] بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ الــــــدُّورِيُّ   وَمَــنْ سِــوَى وَرْشِهِــمُ حِرْمِيُّ

أخبر - رحمه الله - أن هذين الإمامين أخذا عن إسماعيل بن جعفر بإسناد لا مشافهة، وهما: أحمد بن فرح، ولم أقف على كنيته[4]، ونجل عبدوس، أبو الزعراء، وقد ذكره الشيخ بكنيته في باب: الإظهار والإدغام، في قوله:

....   وَالِاصْبِــهَــانِي وَأَبُــو الــزَّعْــرَاءِ

1 - وهو لا يجوز هنا. وقد حصر ابن هشام المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة في سبعة. تنظر في مغني اللبيب، 2/ 562-568.

2 - في النسخ (طريقة)، وهو سهو. يقصد المؤلف قول الناظم في البيت الرابع: طريقَ الازرق ...

3 - اتفقت النسخ على كتابته هكذا بالجيم، وهكذا هو مروي عن الناظم - أعني ابن غازي -، يظهر ذلك جليا في موضع آخر، في بيت يزيل الاحتمال، ويؤكد أنها كذلك عنده، وهو قوله:
وما بإظهار "يعذب" من حرج ليوسف، والأسدي، وابن فرج (بيت رقم 70)
وعلى هذا سار المؤلف، فإن نسخ المخطوط التي بين أيدينا متفقة على كتابته - سواء في النظم أو في الشرح - بالجيم، بل إنه اشتهر عند المغاربة هكذا، وحكى بعضهم الوجهين معا؛ قال محمد بن عبد الرحمن الأزروالي: " وأبو جعفر أحمد بن فرج بالجم التحتية والحاء المهملة "تقريب النشر في الطرق العشر ق: 6. والصواب كتابته بالحاء المهملة، كما حقق ذلك ابن الجزري - ونبه عليه الدكتور عبد الهادي حميتو في موسوعته - .قال وهو يترجم له: وفرح بالحاء المهملة. غاية النهاية 1/ 89، والنشر 1/ 55، ويُنظر معرفة القراء 1/ 468، وتوضيح المشتبه 7/ 64 لشمس الدين القيسي الدمشقي .
ولما كان مرويا عن الناظم كذلك لم أغيره في النظم، وغيرته فيما سواه من الكتاب.

4 - كنيته: أبو جعفر. سبقت ترجمته في قسم التقديم ص: 14

فِي ذَاتِهَا[1]..............................

قوله: 'عن ابن جعفر'، هو إسماعيل بن جعفر الأنصاري، قوله: 'بينهما وبينه الدوري'[2]، بين به الواسطة التي بينهما وبين الشيخ؛ فهما أخذا[3] عن الدوري، والدوري أخذ عن إسماعيل مشافهة[4]، وحدثنا شيخنا أبو الحسن أنه هو الذي أخذ عن البصري والكسائي من السبعة. قال في 'التعريف': "... وقال قرأت على أحمد بن فرح، وقال قرأت على الدوري، وقال قرأت على إسماعيل، وقال قرأت على نافع "[5].انتهى. قوله: 'ومن سوى ورشهم حرمي'، أخذ – رحمه الله – يبين قواعده واصطلاحه في هذا الكتاب؛ وذلك أنه إذا نسب الحكم لحرمي تعلم أنه يدخل في ذلك غير ورش، وهم: قالون من جميع طرقه، وإسماعيل كذلك، وإسحاق كذلك، وذلك نحو قوله:

---

1 – سيأتي في البيتين: 63–64

2 – هو حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان، أبو عمر، الدوري الأزدي المقرء النحوي البغدادي الضرير، قرأ القرآن على إسماعيل بن جعفر وعلى الكسائي، ويحيى اليزيدي وغيرهم . قرأ عليه الحلواني وابن عبدوس وابن فرح المفسر، وغيرهم كثير . قال الذهبي : " توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين (246هـ)، وقد غلط من قال: توفي سنة ثمان وأربعين. ثم تبين لي صحة ذلك، ... " . يظهر أن الذهبي كان يرى أن الصحيح من التاريخين هو الأول (246) ويُغلط من يقول أنه توفي في (248) وكان قد كتب هذا. ثم بعد مدة تبين له صحة ما كان يذهب إلى غلطه، فأثبته بقوله: "ثم تبين لي...إلخ "، فسقطت – بسبب ذلك – هذه الزيادة من بعض النسخ. ولعل ما يقوي هذا هو أن ابن الجزري لم يذكر هذه الزيادة، واكتفى بقوله : " توفي في شوال سنة ست وأربعين ومائتين، قال الذهبي: وغلط من قال: سنة ثمان وأربعين" . معرفة القراء الكبار 1/ 386–389، وغاية النهاية 1/ 232.

3 – وأيضا أخذا عن الدوري روايته عن الكسائي في القراءات السبع. ينظر النشر 1/ 55

4 – وكذلك أخذ عن إسماعيل مشافهة رواية بن جماز عن أبي جعفر شيخ نافع وأحد الثلاثة المكملين للقراء العشرة. وهكذا إذن فالدوري حاضر في الطرق العشرة(العشر الصغير)، والقراءات العشر(العشر الكبير). بل وحتى في القراءات الأربعة الشاذة المكملة للقراءات الأربعة عشر.

5 – وبداية النص – كما هو في التعريف – قول الإمام الداني : " وأما رواية ابن فرح فإني قرأت بها القرآن كله على فارس بن أحمد وقال قرأت بها على عبد الباقي بن الحسن المقرئ وقال قرأت على زيد بن علي الكوفي وقال قرأت على أحمد بن فرح..." كتاب التعريف ص 27.

وَالْخُلْفُ لِلْحِرْمِي فِي "آتَـــان "[1] ....

وكذلك قوله:

.... قَدْ أَدْخَلَ حِرْمِيُّهُمْ فِي ذِي اثْنَتَيْنِ[2] ...

وغير ذلك.

ع: 'وسند' مبتدأ، و'المفسر' بدل من 'ابن فرح' أو عطف بيان، و'نجل' عطف على 'ابن فرح'، و'عن ابن جعفر' خبر، و'الدوري' مبتدأ، و'بينهما وبينه' خبر، و'من سوى ورشهم' مبتدأ، و'من' موصولة، و'سوى' صلتها، و'حرمي' خبر. والله أعلم.

ثم قال:

[09] جِئْتُ بِهَا تُزْرِي بِرَوْضِ الزَّهْـرِ سَمَّيْتُهَا لَمَّـا جَـرَتْ بِفِكْرِي

[10] تَفْصِيلَ عِقْدِ دُرَرِ ابْنِ بَـــرِّي فِي نَـشْرِ طُـرْقِ الْمُـدَنِيِّ الْعَشْرِ

أخبر أنه أتى بنظمه هذا يزري بما ذكر، قوله: 'تُزري'، أي تَحْقِر؛ يقال: أزرى به، إذا حَقَرَه، وكان لا يَلتفت إلى قوله، وتهكم به. والروض: البُستان. والزَّهْر: النُّوَّار[3]؛ أي تحقر ببستان النوار. وحدثنا شيخنا أبو الحسن عن شيخه ناظم هذا الكتاب أنه قال لنا: إنما فضلت كتابي هذا على الربيع، ولم أفضله على الكتب، كما قال الـحُصري[4]:

---

1 - جزء من صدر البيت رقم:109، وتتمته:

.... وقفا، وصِل بالفتح للإسكان

2 - جزء من البيت رقم 33، وهو قول ابن غازي رحمه الله:

وقبلَ غيرِ ضمةٍ قد أدخـــــلا حرميُّهم في ذي اثنتين فَيصَـلا

3 - قال الفيروز آبادي: " النَّوْر والنَّورة وكرمان: الزَّهر، أو الأبيض منه، وأما الأصفر فزهر، ج: أنوار " 'القاموس المحيط' مادة (نور)

4 - هو المقرئ الشاعر أبو الحسن عليُّ بن عبد الغني الحصري القيرواني الفهري(ت488هـ)، صاحب القصيدة الرائية في قراءة نافع وغيرها من المؤلَفات، خصه وقصيدَته هذه ذ: توفيق العبقري بترجمة حافلة (74 صفحة) أثناء تقديمه لشرح ابن عَظيمة الإشبيلي"منح الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية"، وقد ذكر له من المصادر التي ترجمت له 37 مصدرا، فلينظر الكل هناك ص 27 – 100.

.... عَـلَى كُـلِّ خَاقَانِيَةٍ[1] تُـزْرِي[2]

انتهى. قوله: 'سميتها' أي علّمتها؛ لأن التسمية هي العلامة التي يمتاز بها المسمى، والهاء للقصيدة، وإن كانت لم يتقدم لها ذكر، لأن النظم دل عليها. قوله: 'بفكري'، الفِكر[3] هو: جَوَلان النفس في المعلومات[4]، أي لَمَا وقعت بخاطري. قوله: 'تفصيل عقد درر ابن بري'، أي تمييز وتبيين[5]، والعِقد بكسر العين كذا[6]، يقال لغير المشهود فيه، وأما العَقد المشهود فيه فيقال[7] [فيه][8] بفتح العين خاصة. والدرر: جمع دُرّة، وابن بري[9] هو ناظم الكتاب - رحمه الله -. قوله: ' في نشر طرق المدني العشر'، والنشر هو: البسط، وطُرْق: جمع طريق، وسكنه ضرورة وتخفيفا، كَرُسُل ورُسْل[10]، والمدني: نافع، والعشر: أي العشرة.

ع: 'جئت' ماض وفاعله، و'بها' مفعول ب'جئت'، والباء للتعدية، و'تزري' مضارع، والجملة حال من المجرور، و'بروض' متعلّقه، و'الزهر' مضاف إليه ما قبله، و'سميتها' ماض وفاعله و'ها' مفعول أول، و'تفصيل'

---

1 - في ع: خانبة، وفي ج: خافية، وهو تصحيف .

2 - قوله هذا عجز البيت التاسع من رائيته الآنفة الذكر،وقد اتفقت النسخ الثلاث على إيراده هكذا ناقصا؛ حيث حذفت منه كلمة (قبلها) والبيت بتمامه :

فجئتُ بها فهرية حُضُريــــــة على كل خاقانية قبلها تَزري

3 - وفي القاموس المحيط : " الفِكر بالكسر، ويُفتح: إعمال النظر في الشيء، كالفكرة، والفكرى بكسرهما، ج: أفكار."

4 - في ج: المفعولات.

5 - وردتا في ع وج: (تميز) و (تبين) بصيغة الفعل، والمثبت من س، وهو أنسب وأصوب.

6 - في س (كذلك)، وفي ج (كما)

7 - في ع و س: (يقال)، والمثبت من ج

8 - زيادة من ج.

9 - هو الإمام المقرئ أبو الحسن، علي بن محمد بن علي بن محمد بن الحسين بن بري، التسولي، الرباطي - نسبة إلى رباط تازة - التازي (ت730هـ).

10 - في ع و س: (ورسول)، والذي يظهر أنه تصحيف من النساخ؛ فإن المؤلف أراد بقوله: كرسل ورسل الإشارة إلى اللغتين في (رسل)؛ وهما ضم السين وتسكينها، وقد قرئ بهما في السبع.

مفعول ثان، و'لما جرت بفكري' جملة معترضة بين المفعولين، و'في نشر' حال من المفعول الأول، و'العشر' نعت ل'طرق'. والله أعلم. ثم قال:

[11] فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَا   أَوْ عَمَّ أَوْ عَزَا لَهُ كَاتَّفَقَا

أخبر – رحمه الله – أنه إذا أُطلق الحكمُ في 'الدرر'، ولم يُقيَّد بواحد، وسَكَتَ عن تخصيص[1] ذلك الحكم، أنه للعشرة، مثال ذلك:

ثُمَّ إِذَا اخْتَلَفَتَا وَانفَتَحَتْ[2] ....

إلى آخره. وكذلك قوله:

وَمُدَّ لِلسَّاكِنِ فِي الْفَوَاتِحْ[3] ....

لا عين[4]، ولا غيرها، الحكم للعشرة، وكذلك:

.... وَأَبْدِلْ هَمْزَ وَصْلِ اللَّامِ[5] ....

1 – الأولى أن يقول: تقييد.

2 – الشطر الأول من البيت رقم 100 من "الدرر"، وتتمة البيت:

.... أولاهما فإن الأخرى سُهِّلت

3 – الشطر الأول من البيت رقم 83 من "الدرر"، وتتمة البيت:

.... ومد عين عند كل راجح

4 – في ع (لا غير)، وهو تصحيف. يقصد المؤلف أن قول ابن بري:

ومد للساكن في الفواتح   ومد عين عند كل راجح

لما سكت عنه ابن غازي؛ ولم يقيده ولم يخصصه، علم أنه عام للعشرة؛ ويشمل ذلك ويعم جميع الفواتح الساكنة؛ التي رابت عن حرفين وكان وسطها حرف مد ولين، ويدخل في ذلك (عين) من ﴿ كهيعص ﴾ مريم ﴿ حم عسق ﴾ الشورى، وإنما أشار المؤلف إلى ذلك بقوله: "لا عين ولا غيرها"؛ لأن (عين) فيها خلاف للقراء؛ فلهم فيها وجهان: التوسط، والإشباع، قال أبو القاسم الشاطبي:

ومُدَّ له عند الفواتح مُشْبِعا   وفي عينِ الوجهانِ والطُّولُ فُضِّلا

قال الجعبري في "الكنز": "وجه المد لزوم السكون، والمد متمكن (...)، ووجه التوسيط: قصور حرف اللين – لعدم المجانسة – عن حرف المد، ورجح المد ابن مجاهد، وهو رأي الناظم، لقوله: والطول فضلا، فرارا من التقاء الساكنين، ورجح التوسيط ابن غلبون، وهو اختياري؛ لأنه كاف في تقدير الحركة، وموفر على حرف اللين مقتضاه." "الجعبري ومنهجه في كنز المعاني"، 1/ 368.

5 – جزء من الشطر الأول من البيت رقم 105 من 'الدرر'.

وشبه ذلك، فالحكم للعشرة. والآخر: لم يُطلق، ولكنه عم، نحو قوله:

وَكُلُّهُمْ يَقِــفُ بِالْإِسْكَــانِ[1] ....

وقوله:

وَلاَ خِلاَفَ عِنْدَ ذِي قِــرَاءَةْ[2] ....

وغير ذلك، فالحكم عام للعشرة. والآخر: إذا عزا له؛ أي لنافع، نحو قوله:

وَنَقَلُوا لِنَافِــعٍ مَنْقُــولاَ[3] ....

فالحكم أيضا للعشرة. وأما قوله:

فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الهَمْزَتَيــنْ[4] ....

وكذلك :

وَنَافِعٌ بِقَصْرِ "يَرْضَهُ" قَضَــى[5] ....

فلم يسكت فيهما؛ فإنه ذكره بعد. والآخر: لم ينسب لنافع، ولكنه نسب لورش وقالون معا، وهو قوله: 'كاتفقا'؛ وذلك نحو قوله:

وَاتَّفَقَا بَعْدُ عَنِ الْإِمَــامِ[6] ....

1 - تتمة البيت: .... وفي الإشارة لهـم قـولانِ (البيت رقم: 50 من 'الدرر')

2 - تتمة البيت: .... في تركها في حالتي بـراءة (البيت رقم: 42 من 'الدرر')

3 - تتمة البيت: .... ردءاً وءالان وعـادا الاولى (البيت رقم: 120 من 'الدرر')

4 - تتمة البيت: .... في كِلْمة فهي بذلك بين بيـن (البيت رقم: 88 من 'الدرر')

5 - تتمة البيت: .... لِثِقَل الضم وللذي مضـى (البيت رقم: 60 من 'الدرر')

6 - تتمة البيت: .... في سينِ "سيئت" "سيء" بالإشمام (البيت رقم: 237 من "الدرر")

وكذلك:

وَأَظْهَرَا " نَخْسِفْ "[1] ....

....

فالحكم للجميع. وأما قوله:

وَيُظْهِرَانِ هَلْ وَبَلْ لِلظَّاءِ[2] ....

....

فلم يسكت عنه؛ فإنه بينه بعد في الإظهار والإدغام، فكأنه يقول: إن وجد في كلامه في 'الدرر' مثل هذا، ولم نخصه لك لبعض دون بعض، فاحمله للجميع، وإن كان يخالف فيه فإنا نبينه لك. قوله: 'كاتفقا'، هذا تشبيه وإعطاء حكم، ولا يختص ذلك بلفظ اتفقا، بل وكذلك: وأظهرا؛ حيث نسب الحكم لورش وقالون معا، كما مثلت لك.

ع: 'فالكل' مبتدأ، وأدخل (أل) على (كل)، و(أل) لا تدخل في الكلام على (كل) ولا على (بعض)[3]، و'إن' شرط، و'سكتُّ' فعل الشرط، و'فيما' جار ومجرور متعلق ب'سكت'، و'ما' موصولة، و'أطلق' صلتها، وفاعل 'أطلق' ضمير عائد[4] على ابن بري؛ لأنه قدمه، والعائد على 'ما' محذوف؛ أي: أطلقه. 'أو عم' عطف على 'أطلق'، وكذلك ما بعده، والهاء في 'له' لنافع

---

1 - تتمة البيت: .... "نبذتُ" "عُذْت" "أُورِثْتُمُوهَا" وكذا "لَبِثْتُ" (البيت رقم: 135 من "الدرر")

2 - تتمة البيت: .... والظاءِ والـــتاءِ معاً والثـــاءِ (البيت رقم: 130 من 'الدرر')

3 - ما ذكره المؤلف ليس محل اتفاق؛ فقد اختلف اللغويون في ذلك، بين مانع ومجوز، والناظم أخذ بالجواز، قال مسعود جموع في شرحه أثناء إعرابه للبيت: " وأدخل (أي الناظم) عليه أل تبعا لابن مالك في الجواز؛ قال في شرح الكافية: لا يقال الكل والبعض؛ لأنهما لازمان للإضافة، فلا يجمع بينهما، والمختار جوازه وإن لم يقع في كلام المتقدمين، لكن جاء في كلام سيبويه وغيره من الفصحاء، والقياس جوازه حملا لكل على جميع، ولبعض على جزء، وقولهم لازم للإضافة ممنوع؛ لمجيء نصبها على الحال. انتهى". كفاية التحصيل في شرح التفصيل (مخطوط).

4 - في ج: (يعود)

وهو متعلق ب'عزا'، و'كاتفقا' حال من ضمير 'ما'[1]؛ أي حال كونه كاتفقا، وجواب الشرط محذوف[2]، دل عليه ما قبله، والشرط وجوابه خبر[3] عن المبتدأ.

ثم قال [رحمه الله ورضي عنه][4]:

[12] وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِـهِ انْفَـرَدْ   إِنْ خَصَّهُ وَلَمْ أُخَالِفْ مَا اعْتَمَدْ

أخبر - رحمه الله - أنه إذا ذُكر في 'الدرر' واحد؛ إما قالون أو ورش، فحكمه عام في جميع طرقه، نحو قوله:

وَصَلَ وَرْشٌ ضَمَّ مِيمِ الْجَمْـــعِ[5]   ....

ونحوه:

أَبْدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَــــاءٍ سَكَنَـتْ[6]   ....

1 - في س : (له).

2 - حذف للعلم به، وهذا أحد شروط حذفه؛ قال ابن مالك:

والشرطُ يُغني عن جوابٍ قد عُلِمْ   والعكسُ قد يأتي إنِ المعنى فُهِمْ

ومن أمثلة حذف جواب الشرط قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا طَائِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم ﴾، فجواب (إن) محذوف؛ قال المرادي: "تقديره - والله أعلم -: تطيرتم" توضيح المسالك 3/ 1286. وحذف جواب الشرط إنما هو على مذهب البصريين، وأما مذهب الكوفيين فإن ما تقدم هو الجواب نفسه.

3 - من شروط حذف جواب الشرط: أن يكون ما تقدم ودل عليه جملة اسمية، وبذلك يُعلم أن جعل المؤلف الشرط وجوابه خبرا غير صحيح؛ فالخبر محذوف. ينظر 'عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك' بحاشية 'أوضح المسالك' 4/ 217 - 218

4 - زيادة من ج. وفي س: (ثم قال رحمه الله)، وقبلها: (والله أعلم). وغالبا ما تختلف النسخ بشأن هاتين الجملتين - أعني: "رحمه الله"، و "والله أعلم" - بالحذف والإثبات، والزيادة والنقص، وفي غالب الأحيان لا أنبه عليه.

5 - تتمة البيت: .... إِذا أَتَتْ من قبلِ همزِ القطعِ (البيت رقم : 47 من "الدرر")

6 - تتمة البيت: .... وبعدَ همزٍ للجميع أُبدِلت (البيت رقم : 110 من "الدرر")

وقوله:

حَرَكَةُ الهَمْزِ لِـــوَرْشٍ تَنْتَقِــلْ[1] ....

إلى غير ذلك، ونحوه أيضا:

وَاقْصُر لِقَالُونَ يُؤَدِّهِ مَــعَـــا[2] ....

فالحكم لجميع طرقه[3]، لكن ذلك إن لم يخالفه فيما ذكر، وسكت عنه، وأما إن كان من يخالف من الطرق فإنه لا يسكت، ومثال المخالفة قوله:

وَهَمَزُواْ الْـــوَاوَ لِقَالُــونَ[4] ....

فإنه لم يسكت عنه، لأن الواسطي خالف فيه، وذكره بعد، وكذلك قوله:

وَسَهِّلِ الْأُولَى لِقَالُـــونَ[5]..... ....

فإنه ذكر الخلاف عن الحلواني فيه؛ وأنه كورش[6] ، وقوله:

---

1 - تتمة البيت: .... للساكن الصحيح قبلُ تنتقلْ (البيت رقم : 117 من "الدرر")

2 - تتمة البيت: .... ونوّنه منها الثّلاثَ بُجَـــعا (البيت رقم : 56 من "الدرر")

3 - في ع: (طرقهم)، وفي س: (طريقه)

4 - تتمة البيت: .... لدى نقلِهِمْ في الوصل أو في الابتدا (البيت رقم : 121 من "الدرر")

5 - تتمة البيت: ....، وما أدى لجمع الساكنين أُدغـــما (البيت رقم : 96 "الدرر")

6 - وهو الذي أشار إليه ابن غازي بقوله:
.... وقيل حلوانيهم كالمصـــري (البيت رقم 38 من "تفصيل العقد")
وذلك أن ابن بري لما قال: وسهِّل الأولى لقالون - وهو يعني رواية قالون من طريق أبي نشيط المروزي خاصة - ، ووجد من طرق قالون من له وجه يخالف فيه هذا الحكم، لم يسكت عنه ابن غازي، بل خصص ذلك الحكم الذي عممه ابن بري؛ فأخرج الحلواني منه، فذكر له الوجه الذي خالف به القاضي والمروزي، فعُلم بذلك أن لقالون في الممزتين المتفقتين في الحركة من كلمتين شيئا آخر إضافة إلى ما ذكر ابن بري؛ وسيأتي بسطه في موضعه إن شاء الله.

وَكُلُّهَا سَكَّنَهَا قَالُونُ[1] ....

إلى غير ذلك مما يتبين بعد - إن شاء الله تعالى -، وكذلك ورش، وإنما ذكر ذلك ليُعْلمك أن كلامه في 'الدرر' شامل للجميع، ولا يحتاج إلى غيره من الكتب[2] كالتينملي[3].

ع: 'وواحد'، الواو حرف عطف، 'واحد' مبتدأ على حذف مضاف؛ أي: وحكم واحد، أو مبتدأ والمسوغ له التنويع، و'من كل طرقه' خبر، و'مِن' بمعنى في، كقوله تعالى: ﴿مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾[4]، والتقدير: أي عام في كل

---

1 - تتمة البيت: .... ما لم يكن من بعدها سكون (البيت رقم: 48)

2 - علق الشيخ مسعود جموع على هذا الكلام - بعد أن ساقه بتمامه - بقوله: " يعني مع انضمامه إلى تفصيله ". و لا يبعد أن تكون هذه العبارة هي أيضا للمؤلف، سقطت من النسخ التي بين أيدينا كلها؛ إذ ليس عند جموع ما يدل على التمييز بين كلامه وكلام المؤلف، ثم إن جموع في غير ما موضع يكتفي بكلام صاحبنا، دون عزو.

3 - في ع و س هكذا: (كالتنملى)، وفي ج كذلك مع زيادة الياء بعد النون، هكذا: (كالتنيملى)، وكلاهما وقع فيه تصحيف، إذ الصواب هو ما أثبت كما حقق ذلك د: حميتو في سلسلته بعد أن ذكر ما وقع في هذه النسبة من اضطربات في المؤلفات التي تناولته.
والمقصود به الشيخ المقرئ أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي بكر التينملي المصمودي الشهير بالصفار، من أعلام مدرسة 'العشر الصغير'؛ صاحب 'تحفة الأليف في نظم ما تضمنه 'التعريف' ' وهي قصيدة لامية نظم فيها كتاب 'التعريف' وزاد على ما فيه زيادات، وقد تقدم ذكرها تكرارا، لا سيما في المطلب الذي خصصته لجرد زيادات ابن غازي في 'التفصيل' على ما في 'التعريف'. وله أيضا: 'الزهر اليانع في مقرأ الإمام نافع' ومختصره 'إسفار الفجر الطالع في اختصار الزهر اليانع في قراءة نافع' وغيرها.
أخذ عن شيوخ أجلاء منهم: أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي، شيخ الجماعة بفاس (ت 730هـ)، والشيخ الراوية أبو عبد الله محمد بن جابر بن حسان القيسي الوادي آشي (ت749هـ)، والمحدث ابن رشيد السبتي، وغيرهم.
توفي بفاس سنة (761هـ).

4 - من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. سورة الجمعة.

طرقه، وقوله: "انفرد"، صفة ل"واحد"، لكنه[1] أخره[2] عن الخبر؛ فقد فصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وهو الخبر، والأظهر أنه حال من "واحد".

وهذا البيت مقعَّر، وقد أصلحناه ببيت آخر، وهو:

وَوَاحِدٌ مِنْ[3] كُلِّ طُرْقِــهِ سَــــرَا إِنْ خَصَّهُ وَلَمْ أُخَالِفْ مَا جَرَا[4]

ولو قال الشيخ كذا لخرج من هذا التقعير[5]. والله أعلم.

ثم قال – رحمه الله – :

[13] وَإِنْ عَــزَا لِـوَاحِـدٍ خِلَافَا وَلَمْ تَجِــدْ مِـنِّـي لَــهُ انْعِطَافَا

[14] فَخُصَّهُ بِالْمُرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ سَكَتُّ أَوْ ذَكَـرْتُـهُ أَوْ مَنْ بَقِي

أخبر – رحمه الله – أنه إذا نسب في "الدرر" الخلاف إما لورش أو لقالون، فإن ذلك الخلاف خاص بأبي يعقوب عن ورش، وأبي نشيط عن قالون، مثاله عن ورش:

.... وَوَرْشٌ الْوَجْهَانِ عَنْهُ نُقِلا[6]

وكذلك قوله:

1 – في س: (لأنه).

2 – في ج و س: (أخبره)، وفي ع: (أخبر)، وكله تصحيف أو سهو من النساخ، والمثبت من "كفاية التحصيل"

3 – في س : (في)، وكذا في "كفاية التحصيل".

4 – لم يذكر الشطر الثاني من هذا البيت في ع و س، وفي ج: (أخصه) بدل (خصَّه)، وقد صححتُ البيت اعتمادا على نقل مسعود جموع في "كفاية التحصيل".

5 – في ج: (التقصير)، وفي س: (التصغير)، وهو تصحيف من النساخ.
والتقعير في الكلام هو التعقيد فيه، والأصل فيه التشدق في الكلام، قال في 'القاموس': " وقعَّر في كلامه تقعيرا وتقعَّر تشدق وتكلم بأقصى فمه " (قعر)

6 – تتمة البيت : قالونُ بين السورتينِ بسمــلا .... (البيت رقم: 37 من "الدرر")

لَكِــــنَّ فِي الْمُتَوحَتَيْـــنِ أُبْدِلَتْ عَنْ أَهْلِ مِصْرَ أَلِفاً وَمُكِّنَتْ[1]

وقوله:

.... وَفِي "سَوْءَاتِ" خُلْفٌ[2] ....

إلى غير ذلك، فالخلاف خاص بأبي يعقوب، وأما صاحباه فلا خلاف لهما. ومثاله عن قالون قوله:

.... وَالْخُلْفُ عَنْ قَالُونَ فِي الْمُنْفَصِلِ[3]

وكذلك قوله:

.... بِالْـخُلْفِ فِي "أَ.شْهِدُواْ "[4] ....

وقوله:

.... عَـلَى خِـلَافٍ فِيهِ عَـنْ رُوَاتِــهِ[5]

إلى غير ذلك مما تحقق في "الدرر"، فهو كله خاص بأبي نشيط، وأما صاحباه فلا. قوله: "ولم تجد مني له انعطافا"، أي رجوعا؛ لأن الانعطاف بمعنى الرجوع، والهاء في له تعود على الخلاف، كأنه يقول: إن ذكر الخلاف لأحدهما، ولم نرجع لذلك الخلاف؛ بحيث نُشرك معه غيره في الخلاف، أو نخصصه، فهو لمن ذكره، سواء سكتُّ عنه ولم أذكر الخلاف أصلا، أو ذكرت له الخلاف، أو كانت المسألة يشاركه فيها غيره، فذكرت غيره، وسكت عنه،

---

1 - البيت رقم: 89 من الدرر .

2 - البيت بتمامه : له توسطا، وفي ســـــوءات خلف لما في العين من فَعْلاتِ (البيت رقم: 81 من الدرر)

3 - تتمة البيت : أو همزةٍ لبُعدها والثِّقَـــــلِ .... (البيت رقم: 70 من الدرر)

4 - البيت بتمامه : ومَدَّ قالونُ لما تَسهَّلا بالخلف فِي "أَ.شْهِدُواْ" ليفصِلا (البيت رقم: 90 من الدرر)

5 - تتمة البيت: وصِلْ بطه الها له من "يَاتِـــهِ" .... (البيت رقم: 59 من الدرر)

فهو له مطلقا، فمثال سكوته عن ذكر الخلاف ما فعل في الإمالة؛ لأنه لم يذكر إلا الإمالة، ولم يذكر الخلاف لورش فيما فيه الخلاف، وكذلك ﴿التَّوْرَاة﴾ عن قالون لم يذكر له شيئا فيه، وإنما ذكر القاضي والواسطي بالإمالة، ومثال ذكره الخلاف لمن هو له؛ قوله:

وَاقْصُرْ كَئَامَنَ وَكَشَيْءٍ أَفْرِطَا   لِيُوسِفٍ............البيت[1]

وقوله:

....وَالْمَرْوَزِي فِي الْأَجْوَدِ[2]

وغير ذلك. ومثال ذكره لمن بقي قوله:

وَمَنْ سِوَى الَازْرَقِ بَيْنَ السُّوَرِ   مُبَسْمِلٌ ....[3]

وقوله:

وَالْقَاضِي وَالْمُسَيَّبِي فِي "إِلَى   رَبِّي" بِفُصِّلَتْ سُكُونٌ قُوِّلَا[4]

إلى غير ذلك، وأطلق من بقي على غير من له الخلاف فيه. ومثال انعطافه[5] للمسألة؛ بحيث يُشرِك[6] معه غيره، قوله:

وَالْخُلْفُ لِلْحِرْمِيِّ فِي "اتَانِ"[7]   ....

---

1 - تتمة البيت: واقصر كئامن وكشيء افرطا   ليوسف وفيها اختر وسطا (البيت رقم 31 من تفصيل العقد)

2 - تتمة البيت: ويُشبع المفصولَ عبدُ الصمدِ   ويوسف والمروزي في الأجودي (البيت رقم 30 من تفصيل العقد)

3 - تتمة البيت: ومَنْ سِوَى الَازرقِ بين السُّوَرِ   مُبَسْمِلٌ وما بَقِي في الدُّرَر (البيت رقم 19 من تفصيل العقد)

4 - البيت رقم 95 من تفصيل العقد.

5 - في ج: (العاصف)، وهو تصحيف بين.

6 - في ج: (لا يشرك)، وهو خطأ بين.

7 - تتمة البيت : وَالْخُلْفُ لِلْحِرْمِيِّ فِي " اتَانِ"   وَقْفاً، وَصِلْ بِالْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ (البيت رقم 109 من تفصيل العقد)

وقوله:

وَالْوَصْلُ عَنْهُمَا بِ"يَاتِهِ" فُضِّلَا[1] ....

ع: "وإن" شرطية، و"عزا" ماض فعل الشرط، و"لواحد" متعلَّقه، و"خلافا" مفعوله، و"لم تجد" حرف جزم ومجزوم، و"مني" متعلق ب"تجد"، و"له" كذلك، ولا يتعلق ب"انعطافا"[2]؛ لأنه مصدر، والمصدر لا يتقدم معموله[3]؛ لأنه موصول[4]، واللام بمعنى على، و"انعطافا" مفعول "تجد"، والجملة حال من المصدر المفهوم من "عزا"، وليست حالا من "خلافا"؛ لأنه نكرة، "فخصه"، الفاء دخلت في (جواب)[5] الشرط، و"خُصه" فعل أمر ومفعوله، والهاء للخلاف، و"بالمروزي" متعلقه، و"الأزرق" عطف عليه، و"سكت" ماض وفاعله، والجملة حال من الياء في "مني"، و "أو" للتفصيل، وما بعده عطف على "سكت"، والهاء في "ذكرته" [للخلاف، و "أو من بقي"][6] عطف على الهاء في "ذكرته"؛ أي: أو ذكرت من بقي، وسكن ياء "بقي" للضرورة، فإنه ماض. والله أعلم.

ثم قال – رحمه الله تعالى –:

[15] فَإِنْ فَهِمْتَ وَجْهَ تَفْصِيلِ الذَّهَبْ لِلدُّرِّ فَاعْمَلَنْ بِمَفْهُومِ اللَّقَبْ

---

1 – تتمة البيت: وَالْوَصْلُ عَنْهُمَا بِ"يَاتِهِ" فُضِّلَا ثُمَّ لِإِسْحَاقَ "وَأَشْرِكْهُ" صِلَا (البيت رقم 26 من تفصيل العقد).

2 – في ع (بانعطاف).

3 – في ج (مفعوله).

4 – كذا هي في النسخ، والعبارة غير واضحة. ولعل ثمة سقط؛ سقطت كلمة (بمنزلة)، فيكون تقدير الكلام: لأنه (أي المصدر) بمنزلة الموصول. أي: أن المصدر ومعموله بمنزلة الموصول وصلته، لا يفصل بينهما.

5 – زيادة لابد منها من ج.

6 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع، مع تحريف كلمة (ذكرته) قبل السقط إلى (ذكره)، وفي س سقطت كلمة (للخلاف) فقط. والمثبت من ج.

أخبر – رحمه الله – أنك إذا فهمت القواعد والضوابط التي قدمها لك، وحصل[1] لك مقتضاها، فاعمل إذاً[2] بمفهوم اللقب. قوله: "وجه تفصيل الذهب"، المراد بالوجه: القاعدة والضابط، وكان الأولى أن يقول: وجوه؛ لأنه ذكر قواعد شتى، لكنه أراد الجنس. قوله: «تفصيل الذهب للدر"، مصدر مضاف إلى الفاعل، وكمل بمفعوله؛ وهو «للدر"، وفصل[3] الذهب هو أن تعقد عِقْداً من الدر، وتجعل بين كل[4] درتين[5] تفاحة من ذهب[6]،

---

1 - في ع (جعل)، ولا معنى لها هنا.

2 - هكذا كتبت في ع بالألف ، وفي ج: (لذا)، وهو – فيما يظهر – تحريف؛ لأن المقام مقام جواب، والذي يدل عليه (إذن) وليس (لذا). وأما في س فإنها لا وجود لها. وإنما كتبها – من أثبتها – بالألف، اتباعا لرسم المصحف؛ فإنها لم ترد فيه إلا بالألف، ينظر مثلا: الآية: 52 من سورة النساء، والآية 89 من سورة الأعراف، والآيات: 42، 73، 75، 76، 100، من سورة الإسراء، والآية 48 سورة العنكبوت. وأما في الإملاء فإنها تكتب بالنون، قال صاحب القاموس المحيط: " إذن: جواب وجزاء، تأويلها: إن كان الأمر كما ذكرت، ويحذفون الهمزة، فيقولون: ذَن، وإذا وقفت على إذن أبدلت من نونه ألفا" [باب النون، فصل الهمزة (أذن)]، وفي لسان العرب:" وإن وقفت على إذن قلت إذا، كما تقول زيدا" [باب الهمزة (أذن)]. ورسمها في المصحف بالألف يشبه رسم نون التوكيد الخفيفة في مثل (لنكونا) من قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ﴾ [سورة يوسف، الآية: 32]، و(لنسفعا) في قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ [العلق]، والنون في كلا الحالين – أعني نون إذن، ونون التوكيد الخفيفة – يجوز إبدالها عند اللغويين ألفا في حال الوقف عليها؛ وبذلك يظهر – والله أعلم – السر في رسم هذه النون بالألف في المصحف الشريف؛ وذلك حتى يحتمل رسمها حالتي قراءتها وصلا ووقفا. والله تعالى أعلم.

3 - كذا هو في النسخ، ولعل ما ذكره الناظم (تفصيل) من المزيد بالتضعيف، هو الصواب دون (فصل)؛ لأنه يقال: فصَّلت النظم أو الوشاح أو العِقد، تفصيلا؛ قال ابن منظور: " ويقال: فصَّلتُ الوشاح إذا كان نظمه مُفصَّلا؛ بأن يجعل بين كل لؤلؤتين مرجانة أو شَذْرة أو جوهرة تفصل بين كل اثنتين من لون واحد "، وقال قبل هذا: " وقد فصَّل النظم، وعِقد مفصَّل؛ أي جعل بين كل لؤلؤتين خَرَزَة "، وتسمى الخرزة أو الجوهرة التي يُفصل بها: فاصلة. ينظر 'لسان العرب' مادة (فصل).

4 - ساقطة من ج

5 - في ع و س: (عقدتين)، والمثبت من ج و"كفاية التحصيل"، وهو أظهر وأنسب.

6 - في ج: (الذهب)، معرفا.

فينتظم بذلك حسن[1] بديع، فنظمه - رحمه الله - كنى عنه[2] بالذهب؛ لأنه في المعنى فاصل بين أبواب "الدرر"، فكأنه يقول: إذا فهمت قواعد كتابي المسمى بتفصيل الذهب للدر، فاعملن بمفهوم اللقب. قوله: "اللقب"، هذا أحد المفاهيم العشرة[3] التي جمعها هو - رحمه الله - بقوله:

صِفْ وَاشْتَرِطْ عَلِّلْ وَلَقِّبْ ثُنْيَا   وَعُدَّ ظَرْفَيْنِ وَحَصْراً غَيَّا

ومفهوم اللقب هو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات، وإن كان لم يعمل به كثير من الأصوليين، مثاله: إذا نسب الحكم لأحد الشيوخ أو الراوي، وسكت عن الآخرين، فيفهم أن حكمهم مخالف له، كقوله:

والسُّر في "التَّيسِيرِ" لِلْمُسَيَّبِي[4]   ....

فمن بقي لا سر له، إلى غير ذلك مما يتبين بعد - إن شاء الله -.

ع: الفاء حرف عطف أو للاستئناف، و"إن" شرطية، و"فهمت" فعل الشرط، و"وجه" مفعوله، و"تفصيل" مضاف إليه ما قبله، وتقدم الكلام عليه، و"للدر" اللام زائدة لتقوية العامل بالفرعية؛ وهو المصدر، كقوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[5]، والفاء دخلت في جواب الشرط، و"اعملن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و"بمفهوم اللقب" متعلقه.

---

1 - أي: فينتظم بذلك عِقد حسن بديع.

2 - في ع: (كناية عنه بالذهب)، وفي س: (كنا به بالذهب)، مع إضافة (هذا) بعد (فنظمه)، وفي ج: (كنا عنه بالذهب). وما في ج هو الصواب ؛ إلا ألف (كنا) فإنها مقصورة.

3 - وهي أنواع مفهوم المخالفة (ويسمى دليل الخطاب وتنبيه الخطاب) وعدُّها عشرة ليس محل اتفاق بين الأصوليين؛ فقد عدها البعض سبعة، والبعض ثمانية، وغير ذلك، وممن أوصلها إلى عشرة: القرافي وابن غازي كما أفاد ذلك أبو الطيب مولود السريري في شرحه على "مفتاح الوصول". ومن المتأخرين من حصرها في خمسة، ينظر 'المستصفى' 2/ 209، و'مذكرة أصول الفقه'، ص: 236-238، و'شرح مفتاح الوصول' للسريري 419-425، و'علم أصول الفقه' لعبد الوهاب خلاف ص: 124.

4 - سيأتي في البيت رقم 18 من "تفصيل العقد".

5 - سورة البروج الآية 16

ثم قال – رحمه الله – :

[16] وَاللهَ أَرْجُو[1] فِي بُلُوغِ مُنْيَتِـي بِـهِ اعْتِصَامِي وَعَلَيْهِ عُمْدَتِي

أخبر – رحمه الله – أنه ارتجى من الله أن يُبلغه مأمنه[2]، وما تمنى في خاطره ومقصوده، والرجاء[3] هو طلب ما يحصل، وبلوغ المنية؛ أي القصد. قوله: "به اعتصامي"؛ أي به أعتصم، والعصمة قال المجراد[4]: " و[العصمة[5] من][6] الاعتصام؛ وهو طلب حفظ الله تعالى، ومنعِه، من الشيطان، والزلة، والمعصية، وكلِّ ما يطلب الحفظ منه، قال تعالى: ﴿ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾[7] أي يمنعك منهم فلا يضرونك " انتهى.[8] فأخبر أنه يعتصم بالله وأطلق؛ أي في كل شيء. قوله: "وعليه عُمدتي"، أخبر أن

1 – كتبت في النسخ بالألف في آخرها، وهو مخالف للمتعارف عليه في الإملاء، بخلاف الرسم القرآني فإن حتى مثل هذه تكتب بالألف – إلا مستثنيات قليلة –، وبهذا نعلم سبب تواطؤ النساخ – ليس في هذا الموضع فحسب – على كتابتها بالألف.

2 – في ج: صحفت هذه الكلمة ، فكُتبت: (مما ملك). وإن صحت نسبة ما أثبت إلى المؤلف، يكون – رحمه الله – قد اقتبس عبارته هذه من القرآن الكريم؛ وذلك من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ التوبة، الآية:6. قال الراغب الأصفهاني: " وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ أي: منزله الذي فيه أمنه" المفردات، ص: 91. ولا يخفى ما بين هذا المعنى وقول الناظم من البون.

3 – كتبت في النسخ بدون همزة، مع الاختلاف في ألفها؛ ففي ع و س بياء هكذا: (الرجى)، وفي ج بألف مقصورة هكذا: (الرجا). جاء في "القاموس المحيط" : " والرجاء ضد اليأس... والرجا: الناحية أو ناحية البئر، ويمد " (رجو)

4 – في ج و س (المجرادي) بالياء، والمثبت من ع، وسيتكرر ذكره في مواطن أخرى من الكتاب مكتوبا كما هو مثبت بدون ياء، وهو المعروف به، وعرف أيضا بابن المجراد.
وهو الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمران الفنزاري السلاوي، صاحب 'إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع' وهو الذي ينقل عنه المؤلف، وهو من أهم شروح 'الدرر' وأجودها، وصاحب "نظم الجمل"، قال فيه صاحب " نيل الابتهاج" : " فقيه محدث صالح، أخذ عن: ابن الفخار الحولاني، وأبي الفضل بن الحسن المزدغي، وغيرهما، وتوفي عام (778هـ) ". ص : 457 – 458.

5 – وفي "التعريفات" للجرجاني : " العصمة ملكة اجتناب المعاصي مع التمكن منها ".

6 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

7 – المائدة: 69.

8 – إيضاح الأسرار والبدائع، الورقة: 23 – مخطوط –.

عمدته إنما هي على الله، [والعمدة هي التي[1] يعتمد عليه، ووثيقة له[2]، واعتماده] على الله في العفو والتجاوز عما يصدر منه وما صدر (منه)[3].

ع: "والله" مفعول مقدم بِ"أرجو"، و"في بلوغ منيتي" متعلقه، و"به اعتصامي" مبتدأ وخبر، والهاء لله، و"عليه عمدتي" مبتدأ وخبر - أيضا - معطوفة[4] على ما قبلها، والجملة الأولى وهي: و"به اعتصامي"، في موضع الحال من فاعل "أرجو". والله أعلم.

ثم قال:

[17] اَلْقَوْلُ فِي تَعَــوُّذٍ وَبَسْمَلَــةْ عَـلَى الَّــذِي يَصِحُّ عِنْدَ النَّقَلَةْ

ابتدأ -رحمه الله -بالتعوذ والبسملة، وجعلهما في شطر واحد؛ اختصارا منه، وإن كان الكلام فيهما يطول، لكن اعتمد على ما في 'الدرر". واالتعوذ مصدر قولك: تَعوَّذ يتعوذ تعوذاً، والبسملة مصدر قولك: بسمل يُبسِمل بسملة، ومعنى[5] التعوذ: الاعتصام بالله واللّجاء[6] إليه، ومعنى التسمية:

1 - كلمة (التي) أقلقت العبارة؛ ولو استُبدلت (ما) بـ(التي) لكان أحسن. قال الفيروز آبادي: " والعُمدة بالضم: ما يعتمد عليه، أي يُتَّكأ ويُتَّكل ". 'القاموس المحيط' مادة: (عمد).

2 - هكذا في ع وج، وأما في س فإن ما بين المعقوفتين ساقط كله.

3 - زيادة من ج، وفي س صحفت كلمة (صدر) إلى (مصدر).

4 - أي جملة: وعليه عمدتي

5 - أي معناه اللغوي، وأما في الاصطلاح فهو عبارة عن قول القارئ: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو غير ذلك من الألفاظ التي يذكرها العلماء. ينظر 'إيضاح الأسرار والبدائع'، الورقة: 23

6 - كذا في ع وج، و" القصد النافع "، ص: 74، و"شرح الدرر" للمنتوري 1/ 89. ولم أقف عليه هكذا ممدودا. وفي س و"إيضاح الأسرار والبدائع" - مخطوط م ع الفاسي - الورقة: 23، بدون همزة؛ هكذا (اللجا)، وهو صحيح ؛ إذ هو صورة ل:اللَّجَأ - من غير مد -، بمعنى الإلتجاء، وأيضا بمعنى: المَلْجَأ والمعقِل والملاذ؛ أي المكان الذي يُلتجأ إليه، قال الجوهري: " لَجَأْتُ إليه لَجَأً بالتحريك وملجأً، والتَجأْتُ إليه، بمعنًى. والموضع أيضاً لَجَأً ومَلْجَأً... وألْجَأْتُ أمري إلى الله: أسْنَدْتُ. " "الصحاح" (لجأ)، وقال ابن فارس : " اللام والجيم والهمزة كلمة واحدة؛ وهي: اللَّجَأ والمُلْجَأ: المكان يُلتجأ إليه. يقال: لجأت والتجأت " "معجم مقاييس اللغة" 5/ 235 وقال الفيروز آبادي: " لَجَأَ إليه كمنع وفرح: لاذ، كالتجأ، ... واللَّجَأ محركة: المعقل والملاذ، كالمَلْجَأ" القاموس المحيط (لجأ). وقال ابن منظور: " لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لَجْأً ولجوءاً ومَلْجَأً، ولَجِئَ لَجَأً، والتجأ، وألجأت أمري إلى الله: أسندت. " إلخ. لسان العرب (لجأ).

ذكر الله تعالى؛ لأن المسمي ذاكر له تعالى، وفائدتها التبرك والتيمن باسم الله تعالى، وأما الألفاظ التي يُتعوَّذ بها فكثيرة، فانظرها[1] في "المجراد"[2]، والنقلة جمع ناقل.

ع: "القول" خبر مبتدأ محذوف، أي هذا، و"أل" فيه للتعريف الحضوري[3] أو بدل من الضمير، و"في تعوذ" متعلقه، و"بسملة" عطف عليه، و"على الذي" حال من "القول"؛ أي جاريا على "القول"، و"يصح" صلة "الذي"، و"عند النقلة" ظرف متعلق ب"يصح".

ثم قال:

[18] وَالسِّرُ فِي "التَّيسِيرِ" لِلْمُسَيَّبِي بِـذَا وَزِيـدَ ذِي وَكُـلُّـهُ أُبِي

أخبر - رحمه الله - أن السر وقع في "التيسير" عن المسيبي بالتعوذ، قال[4] في "التيسير": " وروى إسحاق المسيبي عن نافع أنه كان يخفيها في جميع القرآن ".[5] انتهى. وإليه أشار أبو القاسم[6] بقوله:

---

1 - ساقطة من ج.

2 - أوصلها إلى أحد عشر لفظا، وقال: "وزاد أبو محمد بن عظيمة عن بعض العلماء: أعوذ بالله المجيد من الشيطان المريد، ولم أقف عليه لغيره". 'إيضاح الأسرار والبدائع'، الورقتان: 24-25 - مخطوط

3 - في ع و س: (الحضري)، والمثبت من ج، وهو الصواب. والتعريف الحضوري يكون مع 'أل' العهدية، وهي ثلاثة أقسام:
- إما أن يكون مصحوبها معهودا ذِكريا، وضابطها أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ﴾، النور: 35.
- وإما أن يكون معهودا ذهنيا نحو قوله تعالى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾، التوبة: 40.
- أو معهودا حضوريا، نحو: جاءني هذا الرجل، ونحو قولك لشاتم رجل بحضرتك: لا تشتم الرجل. ينظر 'مغني اللبيب' 1/ 61.

4 - القائل هو الإمام الداني في كتابه "التيسير في القراءات السبع"

5 - التيسير، باب ذكر الاستعاذة، ص16.

6 - سبقت ترجمته

وَإِخْفَاؤُه فَصْلٌ أَبَـاه وُعَاتُنَـــا[1] ....

ومثل ذلك في "الدرر"[2]. وأما الجهر فهو للجميع؛ لأنه أطلق في "الدرر"، ويدخل في قوله:

فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَـا أَطْلَقَــا ....

قوله: «بذا"، أي بالتعوذ، وأما بالبسملة فكما ذكر، قوله: "وزيد ذي"، هذه زيادة على ما في "التيسير"، وممن زاد هذه الزيادة: الفاسي[3]، وتبعه المجراد[4] - فانظره[5] - ، وغيرهما. قوله: "وكله أُبي"، أي وجميع ذلك - وهو الإخفاء بالتعوذ والبسملة - أبي؛ أي لم يُرتض[6]، وإليه أشار أبو القاسم بقوله: "أباه وُعاتنا". قوله: "وكله[7] أبي"، إما أن يراد به السر؛ وهو حقيقة واحدة لا تتجزأ، فيقول على هذا : وهو أبي؛ أي السر فيهما[8]، وإما أن يراد

---

1 - باب الاستعاذة، البيت رقم 99 من "حرز الأماني ووجه التهاني" . وتتمة البيت:
.... وَكَمْ مِنْ فَتىً كَالْمَهْدَوِي فِيهِ أَعْمَلَا

2 - قال ابن بري رحمه الله تعالى:
والجهرُ ذاع عندنا في المذهـــب به، والاخفاءَ روى المسيبِ (البيت رقم 35 من الدرر).

3 - هو الإمام العلامة المقرئ أبو عبد الله جمال الدين محمد بن حسن بن محمد بن يوسف، نزيل حلب، إمام كبير من أئمة القراءات. ولد بفاس سنة نيف وثمانين وخمس مائة. قدم مصر فقرأ على أبي القاسم عبد الرحمن بن سعيد الشافعي، وأبي موسى عيسى بن يوسف المقدسي، ثم اخذ القراءة بحلب عن القاضي يوسف بن رافع بن شداد، وتفقه على مذهب أبي حنيفة.
أخذ عنه خلق كثير، منهم: الشيخ بهاء الدين محمد بن النحاس، والشيخ يحيى المنبجي، والحافظ جمال الدين أحمد بن الظاهري الذي قال عنه: وشرحه الشاطبية في غاية الحسن، وغيرهم . غاية النهاية 1/ 109-110 توفي - رحمه الله - سنة (656هـ) بحلب.

4 - تقدم التعريف به.

5 - انظر الفاسي في 'اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة' 1/ 748، والمجراد في 'إيضاح الأسرار والبدائع'، الورقة: 26

6 - في س: لم يرض، وكذلك في "كفاية التحصيل".

7 - (وكله) ساقطة من ع.

8 في س: (فيقول على وهو أبي أي السر فيهما)، وفي ج: (فيقول على هذا وهو أبي السر فيهما)، فتحصل لدينا أن س سقطت منها (هذا)، وج سقطت منها (أي)، فأصل الكلام: "فيقول على هذا: وهو أبي؛ أي السر فيهما"، وهو المثبت أعلاه، وأما ع ففيها (فيقول على هذا فيهما)؛ فقد سقطت منها عبارة: (وهو أبي أي السر)، والسياق بعد يرجح أن أصل الكلام هو المثبت وليس ما في ع، وإن كان ما فيها يؤدي المعنى على أن في التعبير إيجازا بالحذف.

باعتبار المسألتين؛ وهما البسملة والتعوذ، فيقول حينئذ: كلاهما أبي، ولم يقل: وكل، فلو قال مكان "وكله أبي": وهو قد[1] أبي، خلص من الإشكال.

ع: "والسر" مبتدأ، و"في التيسير" متعلقه، و"للمسيبي" كذالك، و"بذا" خبر، و"زيد" ماض مبني للمفعول، و"ذي" نائب عن الفاعل، و"كله" مبتدأ، وقد تقدم عليه الكلام، و"أبي" فعل ماض مبني للمفعول خبر "كل"، والرابط نائبه، وسكن ياء الماضي ضرورة.

ثم قال:

[19] وَمَنْ سِوَى الاَزْرَقِ بَيْنَ السُّوَرِ مُبَسْمِلٌ وَمَا بَقِي فِي الدُّرَرِ

أخبر - رحمه الله - أن غير الأزرق يبسمل بين السورتين، ذكر غير الأزرق، وأما الأزرق فحكمه في "الدرر"[2]، وهو الخلاف، وهو داخل في قوله:

فَخُصَّهُ بِالْمَرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ ....

قوله: «بين السور" عام، لكن يخصصه ما بعده؛ وهو قوله: "وما بقي في «الدرر""، فكأنه يقول: غير الأزرق يبسمل بين السورتين، وهل ذلك ممنوع في براءة أو[3] في غيرها ؟ فانظره[4] في "الدرر"[5]. قوله: "وما بقي في «الدرر""، الذي بقي من التعوذ: ذكر المختار من ألفاظه، وغير ذلك، فلا يحتاج إلى ذكره، والذي بقي من البسملة:

وَاسْكُتْ يَسِيراً تَحْظَ بِالصَّوَابِ[6] ....

---

1 - ساقطة من ج

2 - وهو المشار إليه بقوله : .... وورش الوجهان عنه نُقِلا (البيت رقم 37 من 'الدرر')

3 - في ج: (و).

4 - في ع و س: (فانظر في شرح الدرر). والمثبت من ج

5 - الأبيات: 42، 43، 44.

6 - تتمة البيت : .... أو صِل له مُبيِّنَ الإعـراب (البيت رقم 38)

وكذلك[1] قوله:

وَبَعْضُهُمْ بَسْمَل عَـــنْ ضَرُورَة ....

البيتين[2]، وكذلك قوله:

وَلَا خِلَافَ عِنْـدَ ذِي قِـــرَاءَة ....

البيتين[3]، لأنه ما ذكر هنا إلا بين السورتين، وكذلك قوله:

وَاخْتَارَهَـــا بَعْـضُ أُولِي الْأَدَاءِ ....

البيت[4]، وما أشبه ذلك. قوله: "وما بقي في "الدرر""، هذه قاعدة كلية تجري في الكتاب كله، وإن كان لم يذكرها إلا في هذا الباب، فلا خصوصية بهذا الباب.

تنبيه :

التعوذ هل يكتب في الألواح أم لا، كالبسملة[5] ؟ قال ابن جابر

---

1 - (كذلك) ساقطة من ع هنا وفي الموضع الذي بعده؛ أعني قبل (قوله: ولا خلاف...).

2 - وتتمتها: .... في الأربع المعلومةِ المشهـــورة

للفَصْلِ بين النفي والإثبـــات   والصبرِ واسمِ الله والويلاتِ (البيتان: 39، 40)

3 - وتتمتها: .... في تركها في حالتَيْ بـــــراءة

وذكرِها في أول الفواتح   والحمدُ لله لأمرٍ واضح (البيتان: 42، 43.)

4 - تتمته: .... لِفَضلها في أول الأجـــزاء (البيت رقم: 44.)

5 - ظاهر العبارة يوحي أن البسملة لا تكتب في الألواح، وهذا غير صحيح وغير مقصود للمؤلف؛ فالتشبيه يرجع إلى الإثبات خاصة، وليس إلى النفي؛ أي: هل التعوذ يكتب على الألواح كما تكتب البسملة، أم لا يكتب؟ ولذا لو وضع لفظ (كالبسملة) قبل العطف والنفي (أم لا) لزال الإشكال. لأن البسملة تكتب على الألواح كما تكتب في المصاحف - أعني في مطالع السور -، اللهم في بدايات الأجزاء فإنها لا تكتب، وإن كانت قراءتها جائزة؛ فأكثر الأئمة المقرئين يخيّرون فيها، وبعضهم اختارها، وبعضهم اختار عدمها ولم يمنع منها. قال الإمام الداني في " التيسير" :"فأما الابتداء برؤوس الأجزاء التي في بعض السور فأصحابنا يخيرون القارئ بين التسمية وتركها في مذهب الجميع" ص:18. واختيار الداني هو عدم التسمية؛ قال في جامع البيان: " وبغير تسمية ابتدأت رؤوس الأجزاء على شيوخي الذين قرأت عليهم، في مذهب الكل، وهو الذي أختار، ولا أمنع من التسمية" ص:153. وللاستزادة ينظر المنتوري، شرح الدرر اللوامع ص: 123-125.

الوجاني[1]: " والظاهر أنه يكتب في ابتداء الألواح[2]، ومن نسيه هل يستدركه[3] لاسيا ؟[4]" انتهى. ولم أقف عليه لغيره.

فإن قلت: لم يذكر المصنف التخيير، مع قواعده التي ذكر أولا، وهو قوله:

وَإِنْ عَزَا لِوَاحِدٍ ....

فكان حقه أن يقول: وتخيير، كقوله:

وَاسْكُتْ يَسِيراً............... أَوْ صِلْ[5] ....

قلت: التخيير فرع عن[6] ثبوت الخلاف للأزرق، فليس هو حكم مستقل، إلا أن المصنف لم يبين هنا البسملة عن من[7] هي، والسكت كذلك،

1 – لم أقف عليه بهذه النسبة. ولا يبعد أن تكون (الوجاني) محرفة عن (الغساني)، فيكون مقصوده أبا عبد الله ابن جابر الغساني، صاحب الإصلاحات على 'الدرر' وعلى 'مورد الظمآن'، وله شرح عليه، وعلى 'الدرر'.

2 – وقد أغرب ابن جابر بهذا القول؛ كتب بهامش ع : ولشيخنا سيدنا ومولانا محمد بن يوسف التملي:

لفظ التعوذ فمــا أر[ى] يكتب إلا لدا وجاني قد ينسب .اه

قال أبو العلاء إدريس بن عبد الله الودغيري (ت 1257هـ): " التعوذ ثابت في مذهب جميع القراء ... ، ولا يرسم في الألواح كلفظ البسملة، وإنما يتلفظ به لا غير ". 'التوضيح والبيان في مقرأ نافع بن عبد الرحمن' ص:2، الطبعة الفاسية الحجرية، نقلا عن د محمد بوطربوش في مقال له بعنوان: 'التجويد وأعلامه على عهد الدولة العلوية'، منشور بموقع: 'منتدى شبكة عمران'.

3 – في ج : (سيدركه)، وهو تصحيف.

4 – في س: (لايما). وعلى ما في ع و ج، – وهو المثبت – فإن في الكلام بترا.

5 – يريد قول ابن بري في 'الدرر': واسكت يسيرا تحظ بالصوابِ أو صل له مبينَ الإعرابِ (البيت 38)

6 – ساقطة من س.

7 – كذا كتبت مفصولة في ع و س، وفي ج حرفت إلى (عما).

قال الجعبري[1]: " البسملة من طريق ابن هلال[2] عنه، والترك من طريق ابن سيف[3] عنه ". فلو زاد إثر قوله:

وَمَنْ سِوَى الاَزْرَقِ .... البيت

[هذا البيت][4] وهو:

وَيُوسُفُ لِابْنِ هِلالٍ بَسْمَلا بِتَرْكِهَا لِنَجْلِ سَيْفٍ قَدْ تَلا

لبين[5] – رحمه الله – ذلك[6]. وما بقي فانظر شراح[7] "الدرر".

ع: "ومن": مبتدأ، وهي[8] موصولة، و"سوى": صلتها، و"الازرق" مضاف إليه ما قبله، و"مبسمل" خبره، و"ما بقي": مبتدأ، و"بقي": صلتها، وسكن الياء ضرورة، وإما على لغة من يسكن الياء من الماضي، كقراءة من قرأ ﴿ نجّي ﴾[9] بسكون الياء مع حذف النون. و"في الدرر" خبر.

1 – سبقت ترجمته، ونص كلامه في كنز المعاني: " ووجه البسملة لورش من الزيادة، وهو طريق ابن هلال عن الأزرق، وبه أخذ أبو غانم والأذفوي، وتركها طريق ابن سيف، وبه أخذ أبو الطيب ". الجعبري ومنهجه في: "كنز المعاني في شرح حرز الأماني..." مع تحقيق جزء من الكنز. الأستاذ أحمد اليزيدي 2/ 187.

2 – هو أحمد بن عبد الله بن محمد بن هلال أبو جعفر الأزدي المصري أستاذ كبير ضابط محقق، قرأ على أبيه وعلى إسماعيل بن عبد الله النحاس، وقرأ عليه حمدان بن عون وسعيد بن جابر وغيرهما، توفي في ذي القعدة من سنة 310هـ. غاية النهاية 1/ 71–72

3 – هو عبد الله مالك بن عبد الله بن يوسف بن سيف أبو بكر التجيبي المصري مقرئ محدث إمام ثقة، أخذ القراءة عرضا وسماعا عن أبي يعقوب الأزرق صاحب ورش، كان شيخ الديار المصرية في زمانه، عمّر زمانا، وانتهت إليه الإمامة في قراءة ورش، مات يوم الجمعة، جمادى الآخرة، سنة 307ه. غاية النهاية 1/ 398

4 – ما بين العلامتين ساقط من ع .

5 – في ج: (يبين)، وفي س: (ابين) .

6 – ساقطة من ج و س .

7 – في س: (سراج)، وهو تصحيف .

8 – في ع و ج: (وهو)، والمثبت من س .

9 – من قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ ﴾ الأنبياء: 87. والقراءة المشار إليها هي قراءة شعبة عن عاصم، وابن عامر. قال الإمام الشاطبي :

ثم قال:

[20] بَابٌ بِهِ يُضِيءُ لَوْنُ الْحُلَــكِ فِي الْمِيمِ وَالْـهَا سَابِقَيْ مُحَـرَّكِ

لما فرغ – رحمه الله – من التعوذ والبسملة أتى بعدهما بميم الجمع وهاء الضمير، وجعلهما في باب واحد طلبا للاختصار، والباب والذكر والقول ألفاظ مترادفة[1] بمعنى واحد. قوله: يضيء، أي يُنوِّر، قوله: لون الحلك: هو الأسود الشديد السواد[2]، وكَنَى[3] بضوء[4] الحلك عن معرفة أحكام العشرة في الميم والهاء، لأن الجهل ظلمة، والمعرفة نور ينكشف به[5] ذلك السواد[6]، إذ أخبر[7] أنه يتكلم في ميم الجمع والهاء، أي هاء الضمير؛ فالألف واللام في

فالكاف من (كذي) رمز لابن عامر، والصاد من (صلا) رمز لشعبة. ... ونُنجي احْذِف وثَقِّلْ كَذِي صِلا

والقول بأن ﴿ نُجِّي ﴾ ماض هو قول مرجوح ووجه ضعيف، ذهب إليه أبو عبيد، وغيره، وذكره المهدوي ضمن ثلاثة احتمالات لتعليل هذه القراءة، وجعل ذكره في الرتبة الثالثة، وممن ضعف هذا الوجه واعتبره بعيدا ابن جني ومكي بن أبي طالب وابن عطية والزمخشري، وغيرهم، أما الداني فإنه لم يذكره، وكذلك ابن الجزري، واكتفيا بالقول الذي ذهب إليه أكثر العلماء؛ وهو أن أصل (نُجِّي) (ننجي) فحذفت إحدى النونين تخفيفا. ينظر: الكشف 2/ 113 – 114، وجامع البيان، ص : 629، وشرح الهداية 2/ 426، والمحرر الوجيز 6/ 197، وإبراز المعاني، ص: 599 – 601، والنشر 2/ 342 .

1 – لعل المؤلف يقصد أنها كلها يمكن استعمالها لغرض واحد، وللدلالة على معنى واحد؛ الذي هو مجموعة من المسائل مشتركة في حكم؛ فيقال مثلا: باب ميم الجمع، وذكر ميم الجمع، والقول في ميم الجمع، فعلى هذا: الترادف إنما هو في هذا المعنى الذي استعملت له هذه الألفاظ، أما هي فليست مترادفة، كما أن استعمال الباب هنا – وفي المعاني عموما – استعمال مجازي .

2 – كتب الناسخ بالهامش: وفي الجوهر: الحلك هو السواد، ولعله الصواب.انتهى. وهو تنبيه جيد؛ فالحلك هو شدة السواد، أما الصفة فهي: حالِك، قال في القاموس المحيط: " والحَلَك محركة: شدة السواد، حلِك كفرح فهو حالك..." (حلك).

3 – في ع و س : كنا، بالألف ، والمثبت من ج .

4 – إضاءة أظهر .

5 – في س: (بها)، أي بالمعرفة، و(به)، أي بالنور، وهو أرجح .

6 – في ج و س: (الأسود)

7 – في ج: (فأخبر)، بدون (إذ).

"الميم" و"الهاء" للعهد، والمعهود هو المذكور في "الدرر" وحدهما[1]، انظره في "الدرر". قوله: "سابقي محرك"، أي إذا كان بعد الميم والهاء محرك بحركة أصلية، وإن كان أطلق في المحرك؛ سواء كانت الحركة أصلية أو عارضة، كـ: ﴿ بِهِمُ الْأَسْبَابُ ﴾[2] و﴿ بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾[3]، لكنه اعتمد على ما قال في "الدرر"، وهو قوله:

.... قَبْلَ مُحَرَّكٍ حَرِي[4]

راجع لهاءِ "هذه" وهاءِ الضمير، لأنه لم يقل أولا: إن توسطت حركتين أصليتين، فبين بهذا أن الحركة التي تكون بعد الهاء لا تكون إلا أصلية، وأما إذا كانت عارضة [فلا توصل ، وبقيت الحركة التي قبل هاء الضمير، سواء كانت عارضة][5] بعروض حرفها[6] أم لا، هذا لورش، وأما قالون فيفصل: إن كانت عارضة بعروض حرفها لم يصل واعتبر الأصل، وغير ذلك يصل. فإن قلت: لم قال: سابقي محرك، ولم يقل كما قال في "الدرر":

... إن توسطت بين حركتين[7] ؟ ....

---

1 – كذا في ع و ج، وفي س: (واحد فيها). ولعل الصواب: وحدها.

2 – من قوله تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتُّبِعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوُا الْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾ البقرة، الآية: 165

3 – من قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ سبأ الآية: 9

4 – البيت رقم 55، وهو:

وهاء هذه كهاء المضمرِ فوصْلُها قبل محرك حري

5 – ما بين المعقوفتين سقط من ع بسبب انتقال البصر.

6 – في ج: (حروفها).

7 – جزء من البيت رقم: 54، وتمامه :

فَالهَاء إِنْ تَوَسَّطَتْ حَرَكَتَيْن فَنَافِع يَصِلُهَا بِالصِّلَتَيْن

قلت: إنما قال: سابقي محرك؛ لأن ذلك الاتفاق على أنه إذا وقع بعدها ساكن لا توصل، وإذا وقع قبلها الساكن ففيه خلاف؛ منهم من يصل كابن سعدان في ﴿عَلَيْهِ﴾ حيثما وقع، و﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾(1)، ومنهم من لا يصل كمن بقي، فلذلك سكت عنه، ويؤخذ حكم من لا يصل من مفهوم ابن سعدان.

ع: "باب" مبتدأ، و"يضيء" خبره، و"لون الحلك" فاعله، و"به"(2) يتعلق ب"يضيء"، وكذلك "الميم" و"الهاء"، قُصر(3) ضرورة، وإما خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا باب، و"يضيء" ومعمولاته في موضع النعت ل"باب"، والهاء في "به"(4) تعود على الباب، وقوله: "سابقي محرك"، حال من "الميم والهاء"، والله أعلم. ثم قال:

[21] خَيَّرَ حِرْمِيٌّ بِمِيمٍ فَاسْتَرَى ... الْحَافِظُ الضَّمَّ وَبِالضِّدِّ قَرَا

[22] لِنَجْلِ عَبْدُوسٍ وَنَجْلِ سَعْدَانْ ... وَالْمَرْوَزِي وَالْقَاضِي مِنْ طُرْقِ حِسَانْ

[23] وَلِأَبِي عَوْنٍ لِغَيْرِ الْمِثْلِ ... وَهَمْزِ قَطْعٍ وَمَحَلِّ فَصْلِ

[24] لِلْمَدَنِي الْأَخِيرِ لَا مَا فُصِلَا ... مِنَ الْفَوَاصِلِ بِحَرْفَيْ فِي وَلَا

أخبر - رحمه الله - أن مدلول "حرمي" خيروا في ضم ميم الجمع ووصلها والإسكان، قوله: بميم، أي في ميم؛ فالباء وعائية، قوله: فاسترى، [قال](5) الشيخ: معناه: اختار، والحافظ هو أبو عمرو. قوله: الضم، يعني مع الصلة، وليس الضم من غير صلة، إذ الاتفاق من اللغات أنها إذا

---

1 - الحج: 4

2 - حرفت في ع وج إلى: (فيه)

3 - أي الهاء.

4 - في ع: (فيه)، وهو تحريف

5 - زيادة من ج.

كانت مضمومة لابد من الصلة، إلا مع الساكن، قوله: وبالضد قرا، المراد بالضد السكون، فإن قيل: ولعله الكسر، قلت: ضد الضم هو الإسكان، قال في "التعريف" : " كان إسماعيل والمسيبي وقالون يخيرون بين ضم [ميم الجـــمع][1] وبين إسكانها في جميع القرآن، وخُيرت أنا عند قراءتي لهم فاخترت الضم، ولا أمنع من الإسكان؛ لأن ابن مجاهد كان يأخذ به في مذهبهم، و به قرأت في رواية أبي الزعراء عن أبي عمر عن إسماعيل، وفي رواية ابن سعدان عن المسيبي من طريق ابن مجاهد، وبذلك قرأت على أبي الحسن بن غلبون في رواية أبي نشيط عن قالون، وعلى أبي الفتح في رواية القاضي عنه ".[2] انتهى. فإن قلت من أين يؤخذ أن الضد هو السكون، ولعله الكسر؟ قلت: المراد بالضد ضد التحريك وهو السكون، وليس المراد ضد الحركة، فيلزم ما قلت، والله أعلم، تأمله. الشيخ: " والعمل على ما قرأ به الداني – وبه قرأنا – لا على ما اختاره ". انتهى. قوله: لنجل عبدوس، النجل هو الولد، وهو عبد الرحمن بن عبدوس عن إسماعيل، ونجل سعدان يعني عن إسحاق كما تقدم، والمروزي عن قالون، والقاضي كذلك، يعني أنه قرأ لهؤلاء بالسكون، ومن بقي يأتي. قوله: من طرق حسان، جمع طريق، كرُسُل ورُسْل، وكُتُب وكُتْب، وحسان؛ أي جيدة؛ [قوله: حسان، يؤخذ منه أن هناك طرقاً أُخَر عنهم[3] ليست بحسان][4]، قوله: ولأبي عون؛ وهو الواسطي عن الحلواني، "لغير المثل وهمز قطع ومحل فصل"، يعني إنما قرأ له بالسكون عند غير هذه الأشياء، وعند هذه الأشياء يصلها، إلا ما يستثنى من ذلك،

1 – في النسخ: (الميم). والمثبت من كتاب 'التعريف'.
2 – كتاب 'التعريف'، ص: 44
3 – في س: (عنهما).
4 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

وأما صاحبه؛ وهو: الحسن الجمّال[1] [فإنه بقي مع من يصل، قال سيدي علي
بن سليمان[2]:

وَالْحَسَنُ الْجَمَّالُ][3] نَجْلُ مِهْــرَانِ[4] يَصِلُهَا حَيْثُ أَتَــتْ فِي الْقُرْآن

مثال همزة القطع: ﴿ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾[5]، وما
أشبهه، ومثال المثل: ﴿عليهم موصدة ﴾[6]، وقوله: ﴿بِإِذْنِ رَبِّهِم مِّن كُلِّ
أَمْرٍ﴾[7]، وقوله: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[8] وما أشبهه، ومثال الفواصل قوله:
﴿إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾[9]، اجتمع فيه المثل والفاصلة، وقوله: ﴿هُمْ يُوقِنُونَ﴾[10]،

---

1 - هو الحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال بالجيم أبو علي الرازي، شيخ عارف حاذق ثقة ضابط، قرأ على الأحمدين: ابن قالون والحلواني، ومحمد بن عيسى الأصبهاني، وأحمد بن صالح المصري، وغيرهم، روى عنه القراءة ابن مجاهد، وابن شنبوذ، وابن المنادي، وغيرهم، تصدر للإقراء ببغداد وغيرها، وكان إليه المنتهى في الضبط والتحرير. توفي في رمضان سنة تسع وثمانين ومائتينن. معرفة القراء 1/ 282، وغاية النهاية 1/ 197

2 - هو الشيخ أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن سليمان الأنصاري القرطبي نزيل فاس وشيخ الجماعة بها (ت 730هـ)، خصه الدكتور حميتو في موسوعته بعدد كامل (العدد الثامن عشر) ضمن الطور الثاني من المدارس المغربية المختصة في قراءة نافع وأصول أدائها؛ فجعله صاحب وزعيم مدرسة قائمة بذاتها في المائة الثامنة، فترجم له، وذكر آثاره ومشايخه وأصحابه. ينظر هناك. وكلامه الذي نقله المؤلف عنه هو بيت (ضمن باب البسملة وميم الجمع) من أرجوزته: " نظم التعريف" أو " مختصر التعريف" أوغير ذلك مما تسمى به، وهي أرجوزة في الخلاف بين ورش وقالون؛ ذكر فيها ما خالف فيه العتقي والأصبهاني أبا يعقوب، وما خالف فيه القاضي إسماعيل والحلواني أبا نشيط .

3 - ما بين المعقوفتين ساقط من ع .

4 - في ج و س: (نجل مهران)، وفي س: (والحسن الجمال مهران) .

5 - البقرة: 5.

6 - الهمزة: 8.

7 - القدر: 4.

8 - الحديد: 8.

9 - نفسها.

10 - البقرة: 3.

لكنه أطلق الفاصلة هنا على رأس آية[1]، والفواصل أعم من أن تكون رأس آية أو[2] غيرها ، نص عليه في "إنشاد الشريد"[3] له[4]. قوله: للمدني الأخير، أخبر أنه لا يراعي إلا المدني الأخير[5] من الذين جمعوا رؤوس الآي؛ كالمدني

1 - في ج: (رؤوس الآي) .
2 - في ج: (و)، وفي ع غير واضحة .
3 - " إنشاد الشريد من ضوال القصيد "، لابن غازي، وصفه صاحب " شجرة النَّور الزكية" بأنه تقريرات على "الشاطبية"، ويرى الدكتور حميتو أن هذا الوصف أليق به مما وصفه به غيره من أنه ذيل عليها، وأبعد من ذلك من قال عنه إنه شرح للشاطبية؛ حيث إن حجمه لا يتعدى 39 ورقة، تضمنت تعليقات وتقريرات على "حرز الشاطبي" .
والكلام عن الفاصلة والآية الذي أشار إليه المؤلف هنا، وعزاه لابن غازي بقوله: " نص عليه إلخ " ساقه الشيخ - أعني ابن غازي - عند قول الشاطبي: **وعند رؤوس الآي ترقيقها اعتلا** (باب اللامات، بيت رقم 362)، لكنه ليس كلامه ، وإنما نقله عن الحافظ أبي عمرو من كتابه "البيان في عد آي القرآن" وصرح بالعزو إليه، أما الشيخ فإنه شرح الفواصل برؤوس الآي. وهذا نص كلامه كما هو في " إنشاد الشريد "، قال: " فواصل الآي رؤوسها، قال الجعبري: " وهي (أي الفواصل) كلمات أواخر الآي، بمنزلة قوافي الشعر." انتهى - وهو مقتضى عبارة غير واحد كالحافظ في إيجاز البيان، إلا أنه قال في كتاب عدد الآي (كذا سماه، وهو كتاب 'البيان' السابق الذكر) ما نصه: " وأما الفاصلة فهي الكلام التام المنفصل عما بعده، والكلام التام قد يكون رأس آية وغير رأس آية، وكذلك الفواصل يكنَّ رأس آية وغيرها؛ فكل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية، فالفاصلة تعم النوعين"...إلخ " "إنشاد الشريد"، الورقة 22 . ينظر كلام الحافظ في "البيان" ص: 126، والجعبري في " كنز المعاني" .
4 - (له) ساقطة من ج.
5 - رواه إسماعيل بن جعفر وقالون عن سليمان بن مسلم بن جماز عن أبي جعفر يزيد بن القعقاع وشيبة بن نصاح موقوفا عليهما. وينسب هذا العد إلى إسماعيل. قال علم الدين السخاوي: وعليه الآخذون لقراءة نافع اليوم ، وبه ترسم الأخماس والأعشار ، وفواتح السور في مصاحف أهل المغرب . ينظر 'البيان في عد آي القرآن' ص : 67، وجمال القراء وكمال الإقراء 2/ 492 .

الأول(1)، والمكي(2)، والحجازي(3)، والشامي(4)، وغيرهم ممن جمعها، وعليه هو العمل، قوله: لا ما فصلا، إلى آخره، استثنى من رؤوس الآي ما حال بين الميم والكلمة التي هي رأس آية حائل؛ وذلك ما كان على حرفين فأكثر، نحو: ﴿ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾، فالحائل هنا "لا"، وكذا في قوله: بحرفي "في" و"لا"، ظاهره أنه لا يمنع هذا الحائل إلا إذا كان حرفين فأكثر، وأما إذا كان حرفا واحدا فلا يمنع، نحو: ﴿ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾(5)، وما أشبهه، وأما في "التعريف" فظاهره أنه يمنع مطلقا؛ لأنه أطلق ولم يبين الفاصل؛ قال في "التعريف" : "قرأت في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون بضم الميم عند الهمزة، وعند الميم، وعند آخر [2]الفواصل إذالم يحل بينها وبينهن حائل، وسكنها فيما عدا هذه الثلاثة المواضع، فعند الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ

---

1 - رواه نافع عن أبي جعفر وشيبة، وهو الذي كان يعد به القدماء من أصحاب نافع، ورواه عامة المصريين عن ورش عنه (أي نافع)، ودوَّنوه وأخذوا به. وقد رواه عن أهل المدينة أهل الكوفة، لكنهم لم يسموا في ذلك أحدا، ولم يسندوه إلى أحد. ينظر "البيان في عد آي القرآن" ص: 67 ، وجمال القراء وكمال الإقراء 2/ 492.

2 - رواه عبد الله بن كثير عن مجاهد بن جبر عن عبد الله بن عباس عن أبي بن كعب موقوفا عليه. ينظر "البيان في عد آي القرآن" ص: 68

3 - جعل المؤلف الحجازي قسيما للمدنيَين الأول والأخير، والمكي، والشامي، وهذا وهم منه - رحمه الله - ؛ إذ الحجازي هو المدنيان والمكي.
فالأعداد ستة وهي : المدني الأول، والمدني الأخير، والمكي، والكوفي، والبصري، والشامي، وينقسم هذا إلى: دمشقي؛ وهو المقصود عند إطلاق الشامي، وهو ما يرويه يحيى الذماري عن عبد الله بن عامر اليحصبي الشامي، وإلى حمصي، وهو ما أضيف إلى شريح بن يزيد الحمصي الحضرمي، قال الإمام الداني بعد أن ذكر الأعداد الستة السابقة : " ولأهل حمص عدد سابع، كانوا يعدون به قديما، وافقوا في بعضه أهل دمشق، وخالفوهم في بعضه، وأوقفته جماعتهم على خالد بن معدان، رحمه الله، وهو من كبار تابعي الشاميين " . ينظر : البيان في عد آي القرآن ص: 67، وفنون الأفنان في عيون علوم القرآن ص : 236 – 241، وجمال القراء وكمال الإقراء 2/ 491 – 492 ، والنشر في القراءات العشر 2/ 80.

4 - رواه أيوب بن تميم القارئ عن يحيى بن الحارث الذماري موقوفا عليه، وبعضهم يوقفه على ابن عامر الشامي. "البيان في عد آي القرآن" ص: 69.

5 - من قوله تعالى: ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴾ الحج: 37

وعند الميم نحو قوله: ﴿وَلَا هُمْ مِنَّا﴾[1]، ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾، وشبهه، وعند الفواصل نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3] و﴿مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾[2]، وشبهه، و﴿بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾[4]، وشبهه ".[5] انتهى. فأنت ترى كيف أطلق في الحائل ولم يفصل، قلت: لكنه لما مثّل بقوله: ﴿فَاسْمَعُونِ﴾ علم أنه إذا كان حرفا واحدا لا يعتبر فاصلة، والله أعلم؛ ولذلك تبرا[6]سيدي علي بن سليمان بقوله:

وَالْحَائِلُ الْمَذْكُورُ قَالُوا "فِي" وَ"لاَ"[7]
....

قوله: ومحل فصل، يعني حيث ما كانت في القرآن، وليس المراد رؤوس الآي التي في السور الإحدى عشر[8] المعلومة.

ع: "خيَّرَ" ماض، و"حرمي" فاعله، و"بميم" متعلقه، والباء بمعنى في، و"فاسترى": الفاء سببية، وهو ماض، و"الحافظ" فاعله، و"الضم" مفعوله، و"قرا" ماض، وفاعله ضمير الحافظ، و"بالضد" متعلقه، و"لنجل" متعلقه أيضا، و"نجل سعدان" عطف على "نجل" الأول، و"المروزي" عطف على

---

1 – من قوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُم مِّن دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنفُسِهِمْ وَلَا هُم مِّنَّا يُصْحَبُونَ﴾ الأنبياء: 43

2 – من قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ مِن وَرَائِهِم مُّحِيطٌ﴾ البروج : 20.

3 – الصف: 11

4 – من قوله تعالى: ﴿إِنِّي آمَنتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ﴾ يس : 24.

5 كتاب "التعريف" ص: 45

6 – كذا هي في ع و س، وسقطت من ج. ولم أستطع قراءاتها. ولا يبعد أن تكون محرفة عن (أشار).

7 – شطر بيت من باب البسملة وميم الجمع، من أرجوزة "مختصر التعريف" المتقدم ذكرها، والبيت بتمامه:

وهمزة القطع وميم فصــــلا والحائل قالــــوا 'في' و 'لا'

8 – كذا في النسخ، والمناسب: الإحدى عشرة.
والسور الإحدى عشرة المذكورة هي : طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، والليل، والضحى، والعلق. ينظر النشر 2/ 37.

"نجل" وليس عطف[1] على "عبدوس"، و"القاضي" عطف عليه، و"من طرق حسان" إما أن يتعلق ب"قرا"، [وإما أن يكون حالا من المصدر المفهوم من "قرا"؛ أي حالة كون القراءة مأخوذة أو[2] مروية من طرق حسان، و"حسان" نعت ل"طرق"، و"لأبي عون" عطف على "نجل عبدوس"، و"لغير المثل" متعلق ب"قرا"،][3] واللام بمعنى عند، و"همز قطع" معطوف على ما بعد "غير"، و"محل فصل" كذلك، و"للمدني الأخير" حال من "محل"؛ لأنه تخصيص، و"الأخير" نعت "للمدني"، و"لا ما فصلا" عطف على "محل فصل"، و"ما" موصولة، و"فُصِل" صلتها، و "من الفواصل" متعلقه، وأوقع الظاهر موقع المضمر؛ أي منها؛ إنما فعل ذلك - والله أعلم - لأنه لو قال منها لتُوهم أن الضمير راجع للثلاثة المواضع المذكورة، و"بحرفي في ولا" متعلق بفصل.

ثم قال:

[25] وَاقْصُرْ لِقَالُونَ وَإِسْحَاقَ مَعَا   "يُـــؤَدِّهِ" وَالْأَخَـــوَاتِ جُمَعَا

أمر - رحمه الله - بقصر ﴿ يُؤَدِّهِ ﴾ وأخواته لقالون وإسحاق، وأخواته هي التي ذكر ابن بري بقوله:

وَاقْصُرْ لِقَالُونَ .... إلى آخره[4]

1 - كذا في النسخ، والصواب: (عطفا) بالنصب. وفي ج و س: (وليس هو عطف)، بزيادة (هو).
2 - في س: (و)
3 - ما بين المعقوفتين كله ساقط من ع.
4 - وهي أحد عشر فعلا؛ جمعها ابن بري - رحمه الله - في بيتين فقال:
[56] واقصُر لقالون " يؤده" معا   و" نؤته منها " الثلاث جُمَــعا
[57] " نوله" و " نصله " "يتقه "   و" أرجه" الحرفين معْ "فألقه"

وعبر بالقصر عن حذف الصلة، كما قال في "الدرر"، وأعاد قالون لموافقته لإسحاق، وإلا فحكمه في "الدرر". ووجه القصر والوصل مذكوران في "الدرر" وشراحه[5].

ع: "واقصر" أمر، "لقالون" متعلقه، و"إسحاق" عطف عليه، و"معا" حال منهما، و"يؤده" مفعوله على حذف مضاف؛ أي: هاء يؤده، و"الأخوات" عطف على "يؤده"، و"جمعا" تأكيد له، وهو لا ينصرف للعلمية والعدل؛ لأنه معدول عن الجميع.

ثم قال:

[26] وَالْوَصْلُ عَنْهُمَا بِـ"يَاتِهِ" فُضِّلَا ثُمَّ لِإِسْحَاقَ "وَأَشْرِكْهُ" صِلَا

ذكر – رحمه الله– في هذا البيت أن الوصل في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَأْتِهِ﴾[6] مفضَّل لهما؛ أي لإسحاق وقالون، وأن القصر غير مفضل، فإن قلت: ومن بقي يصل من غير خلاف، أو يقصر[7]، فمن أين أخذت له الصلة أو الخلاف من غير ترجيح ؟ قلت: إنما نسب القصر أولا لهما، ومن بقي لا يقصر؛ ولهذا ذكر الخلاف لهما، ومن بقي على قاعدته، قال في "التعريف": " وقرأ ورش وإسماعيل بصلة الهاء بياء في قوله [تعالى][8]:

---

5 – في ج: (ووجه القصر والوصل مذكوران في شرح الدرر). وفي س: (ووجهي القصر والوصل مذكورة في شرح الدرر).
والصواب – والله أعلم – هو: ووجها القصر والوصل مذكوران في شراح "الدرر".
وذلك لأن "الدرر" لم يذكر فيها الوصل، وإنما ذكر ابن بري لقالون القصر فقط، ففهم منه أن ورشا يوصل. هذا إن كان الناظم يقصد ذكر القصر لقالون، والوصل لورش، أما إن كان يقصد القصر والوصل معا لقالون في الأحد عشر فعلا المذكورة فليس صحيحا؛ لأن هذه يقصرها قالون بلا خلاف، وإنما المختلف فيه هو ما يأتي للناظم في البيت الموالي، وهو موضع واحد. ينظر شرح المنتوري 1/ 152– 154.

6 – الآية كاملة: ﴿وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى﴾ سورة طه، الآية 74

7 – في ج و س – وكذلك في نقل جموع في "كفاية التحصيل" لكلام المؤلف هذا – كررت عبارة (فإن قلت) مع زيادة؛ هكذا: (فإن قلت: ولعل الغير يقصر).

8 – زيادة من "التعريف"

﴿يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[1]، و﴿لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[2]، معا[3]، و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[4] و﴿نُوَلِّهِ﴾ و﴿نُصْلِهِ﴾[5] و﴿أَرْجِهْ﴾[6] و﴿وَيَتَّقْهِ﴾[7] ﴿فَأَلْقِهْ﴾[8] و﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾[9] في العشرة، وقرأ قالون[10] والمسيبي باختلاس كسرة الهاء في الجميع، إلا في قوله تعالى في "طه": ﴿وَمَن يَأْتِهِ مُؤْمِنًا﴾[11]؛ فإن فارسا أقرأني لهما بصلة الهاء بياء "[12]، قلت: هذا الذي ذُكر هو الذي رعاه[13] – رحمه الله – حتى فضل الصلة على القصر؛ لأن أبا عمرو لم يذكر إلا الصلة، ولم يذكر القصر كما تقدم. قوله: " ثم لإسحاق وأشركه صلا "، أمر – رحمه الله – بصلة الهاء من قوله في "طه": ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾[14] لإسحاق المسيبي من طريق

---

1 – من قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ آل عمران: 74. وقد سقطت (إليك) من ع

2 – (إليك) سقطت من ع، وفي س سقطت الجملة كلها

3 – (معا) أثبت في ع بعد (نؤته منها)

4 – ضمن قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ ﴾ آل عمران: 145. وأيضا في قوله سبحانه: ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ الشورى: 18.

5 – هذه الكلمة والتي قبلها وردتا في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾ النساء: 114.

6 – في قوله تعالى: ﴿ قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ ﴾، الأعراف: 110، والشعراء: 35.

7 – من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴾، النور: 50.

8 – من قوله تعالى: ﴿ اذْهَب بِّكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴾ النمل: 28.

9 – من قوله تعالى: ﴿ وَمَن كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِن نَّصِيبٍ ﴾ الشورى: 18.

10 – في ع: (الباقون) وهو سهو من الناسخ

11 – طه: 74.

12 – كتاب التعريف، ص:82.

13 – كذا في النسخ، ولعل الصواب هو (راعاه)، من: راعيت الأمر: نظرت إلامَ يصير. وراعيته: حفظته. ينظر "لسان العرب" باب الراء، و"القاموس المحيط" مادة (رعي).

14 – طه: 21.

ابنه، وابن سعدان، قال في "التعريف": " وقرأ المسيبي وحده ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ بصلة الهاء بواو، وقرأ الباقون بترك صلتها ".[1] انتهى. وهذا زيادة على ما في "الدرر".

ع: "والوصل" مبتدأ، "فضلا" ماض مبني للمفعول خبره، وألفه للإطلاق، و"عنهما" و"بياته" متعلقاه[2]، والباء[3] بمعنى في، ويروى بنصب "الوصل" على أنه مفعول مقدم ب"فضلا"، و"فضلا"[4] فعل أمر، وألفه بدل من نون التوكيد الخفيفة؛ فأمر هو بتفضيل الوصل لما تقدم من لفظ "التعريف"، و[5]"ثم" حرف عطف؛ وهي هنا لترتيب الأخبار، و"صلا" فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، وأبدلها ألفا، و"لإسحاق" متعلقه، "وأشركه" مفعول مقدم على حذف مضاف؛ أي: بهاء وأشركه.

ثم قال:

[27] وَ "مَنْ تَوَلَّاهُ" "عَلَيْهِ" حَيْثُمَا لِنَجْلِ سَعْدَانَ إِمَامِ الْعُلَمَا

يعني أن ابن سعدان عن إسحاق يصل قوله تعالى: ﴿مَنْ تَوَلَّاهُ﴾[6] بواو، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْهِ﴾ حيثما وقع؛ نحو قوله: ﴿وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾[7]، و ﴿فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا﴾[8]، وشبهه.

---

1 - كتاب التعريف، ص: 99.

2 - في ج: (متعلقه).

3 - ساقطة من س. و (في) بعد (بمعنى) حُرفت إلى (فيه)

4 - ساقطة من ج

5 - في ج و س : (قوله) مكان: (و)

6 - من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ وَيَهْدِيهِ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ الحج 4

7 - من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ يَا بَنِيَّ لَا تَدْخُلُوا مِن بَابٍ وَاحِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُّتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنكُم مِّنَ اللَّهِ مِن شَيْءٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ يوسف 67

8 - كتب في النسخ (عليه فتوكلوا)، وفي س (عليه فتوكلوا إن كنتم مومنين)، وكلاهما خطا وتحريف لا وجود له في المصحف الشريف، ولعله سهو من النساخ، اختلط لهم المثال مع قوله تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ جزء من الآية 25 من سورة المائدة. والمثبت هو من قوله تعالى: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ يَا قَوْمِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ يونس: 84

ع: "ومن تولاه" مبتدأ، و"عليه" معطوف عليه بحذف حرف العطف، كقول الشاعر:

.... صَبَائِحِي غَبَائِقِي قَـيْـلاَتِي[1]

وخبره 'لنجل سعدان'، فهو يتعلق بمحذوف؛ أي كائنان أو موصلان[2]، و"سعدان" لا ينصرف؛ للعلمية وزيادة الألف والنون، كعمران، و"إمام العلما" نعت له، والإمام هو المقدم.

ثم قال:

[28] وَ "يَرْضَهُ" لَهُ وَلاِبْنِ جَعْفَـرِ   وَمَـنْ أُحِيـلَ فَـرَضِي لَمْ يُخْفَرِ

يعني أن ابن سعدان المتقدم وإسماعيل بن جعفر من طريقيه يصلان الهاء من قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ ﴾[3]، وهذا مستثنى من قوله:

فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَـا أَطْلَقَـا   ....

لأنه لم يسكت عنه للخلاف الذي فيه. قوله: ومن أحيل فرضي لم يخفر؛ يعني أنه أحالك على "الدرر"، وأنت رضيت بإحالته، ومعنى لم يخفر: أي لا

---

1 - حرف هذا الشطر من البيت في النسخ؛ فكتب في ع (صبايحي عبائقي ...)، وكذلك في ج مع بعض النقص؛ حيث سقطت كلمة (غبائقي)، وأكثر من ذلك في س، هكذا: (صفا يحي عبا يقي قيستني)، وهذا من نماذج الشواهد التي طالها التحريف داخل النص، والذي في غالبه - على غالب الظن - يرجع إلى النساخ.
وصدر البيت هو :
وَكَيْفَ لاَ أَبْكِي عَلَى عَـــلاَّتِي   ....
والشاهد فيه هو حذف حرف العطف؛ أراد الشاعر: صبائحي وغبائقي وقيلاتي. والبيت لابن الأعرابي، ذكره ابن جني في "الخصائص"، 1/290، وابن منظور في "لسان العرب" مادة (قيل).

2 - في ج و س: (موصولان)

3 - الزمر: 8

تنتقض إحالتك؛ لأن من أحيل بحوالة[1] على شخص فرضي فلا تنتقض[2] تلك الإحالة[3] وإن أفلس من عليه الدين، ما لم يغر، وهنا الإحالة على "الدرر".[4]

ع: قوله: "يرضه" مبتدأ، وخبره "له"، و"لابن جعفر" يتعلق بمحذوف؛ أي موصولا له، دل عليه سياق الكلام، قوله: و"لابن جعفر"، أعاد معه حرف الجر على مذهب البصريين؛ لأنه معطوف على الضمير المجرور، و"من" موصولة بمعنى الذي، وهي مبتدأ، و"أحيل" صلتها، و"فرضي" معطوف على "أحيل"، والفاء هنا للتعقيب، و"لم" حرف جزم، "يخفر" مجزوم به، والنائب بيخفر ضمير عائد على العهد المفهوم من الإحالة، والجملة خبر عن "من"، وإن كان في هذا التقديم تكلف، لكن المعنى أدى إلى ذلك؛ لأن الذي ينقض هو العهد لا الشخص، وسكن الياء من الماضي؛ وهو قوله: "فرضي"، إما أن نقول ضرورة على لغة من سكنها في الماضي، وذلك نحو قراءة من قرأ: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾[5]، بسكون الياء[6]، ومنه قول الشاعر[7]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضَوْا مَا رَضِي لَكُمْ ... مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي حُكْمِهِ جَنَفُ[8]

انتهى. فافهمه.

---

1 – الحوالة مصطلح فقهي؛ وهي في اللغة مشتقة من التحول بمعنى الانتقال، وفي الشرع هي: نقل الدين وتحويله من ذمة المحيل إلى ذمة المحال عليه، وهي مستثناة من الدين بالدين المنهي عنه، والأصل فيها قوله ﷺ في الصحيحين: " مطل الغني ظلم، ومن أتبع على مليء فليتبع ". ينظر: التعريفات للجرجاني، والمقدمات الممهدات لابن رشد الجد.

2 – في س: (فلا تنقض)، وكذلك التي قبلها.

3 – في ج: (الحالة)، وهو خطأ بيّن

4 – في ج زيادة: (ورضيت بإحالته).

5 – البقرة: 277.

6 – أي مِن 'بقي'، وهي قراءة شاذة؛ قرأ بها الحسن البصري؛ أحد الأربعة الذين قراءاتهم مكملة للقراءات الأربعة عشر.

7 – هو جرير

8 – في ع يوجد صدر البيت فقط. وكلمة (العزيمة) ساقطة من س وفي ج حرفت إلى (للفرع). وكذلك كلمة (جنف) كتبت في ج و س (حيف). والجنف هو الميل والجور والظلم.

ثم قال:

[29] اَلْقَوْلُ فِي الْمَمْدُودِ وَالْـمَهْمُـوزِ عَـلَى سَبِيلٍ لَيْسَ بِالْـمَرْمُوزِ

أخبر – رحمه الله – أنه يتكلم في هذا الباب على الممدود؛ وهو [حرف المد؛ سواء كان][1] حرف مد ولين، أو حرف لين، ولم يتكلم على السبب، واتكل في ذلك على ما في "الدرر". قوله: والمهموز، ظاهره أنه يتكلم على المهموز، بل إنما يتكلم على الهمز نفسه؛ هل يحقق، أو يسهل، أو يبدل، أو يحذف، ولو قال:

اَلْقَوْلُ فِي الْـمَدِّ فِي هَــذَا الْبَــابِ وَالْهَـمْزِ فَاحْفَظْهُ بِـلَا ارْتِيَابِ

لكان أوضح. قوله: "على سبيل ليس بالمرموز"، أي على طريق ليس فيها رمز، حتى لا يعسر فهمه على الطالب، وترك المصنف أشياء هنا، واكتفى بما في "الدرر"، فلينظر.

ع: "القول" خبر مبتدأ محذوف؛ أي هذا القول، و"في الممدود" متعلق ب"القول"، و"المهموز" معطوف على المجرور[2]، و"على سبيل" في موضع الحال من "القول"، و"ليس بالمرموز" زيدت الباء في خبر "ليس"، و"ليس" واسمها [وخبرها][3] نعت ل"سبيل".

ثم قال:

[30] وَيُشْبِعُ الْـمَفْصُولَ عَبْدُ الصَّمَدِ وَيُوسُفُ وَالْـمَرْوَزِي فِي الْأَجْوَدِ

أخبر – رحمه الله – أن يوسف؛ وهو أبو يعقوب، وعبد الصمد، يُشبعان المنفصل عن ورش، والمروزي؛ وهو أبو نشيط، عن قالون، له خلاف فيه،

1 - ما بين المعقوفتين ساقط من ج. وفي س سقطت عبارة (أو حرف لين)

2 - وهو: الممدود.

3 - ساقطة من ع

نحو: ﴿ بِمَا أُنزِلَ ﴾[1] و﴿ مَا أُخْفِيَ ﴾[2] و﴿ وَفِي أَنفُسِكُمْ ﴾[3] وشبهه، وأن الأجود عنه الإشباع، وهذا الذي ذكر، هو ترجيح ابن بري[4]، لتقديمه إياه، وهو خلاف ما رجح الخراز[5]؛ فإنه رجح القصر، فانظره[6]، وفهم منه أن من بقي لا يشبع، وهم: الأصبهاني عن ورش، والحلواني والقاضي عن قالون، وإسماعيل من طريقيه، وإسحاق من طريقيه.

ع: "ويشبع" فعل مضارع، و"المفصول" مفعول مقدم على الفاعل، و"عبد الصمد" فاعل، و"يوسف" عطف عليه، و"المروزي" مبتدأ، وخفف ياء النسب، فحذف إحداهما، والخبر محذوف؛ أي كذلك، "في الأجود".

---

1 – البقر:3

2 – السجدة: 17

3 – البقرة: 233

4 – لم يرجح ابن بري المد ولا القصر، وإنما اكتفى بذكر الخلاف بقوله:

[70] .... والخلفُ عن قالونَ في المنفصلِ

وإنما رجح ابن بري المد في الذي يكون سببه الهمز المتغير (بالتسهيل أو بالحذف)، أو السكون العارض؛ فقال – رحمه الله – :

[27] والخلف في المد لِمَا تغيَّرا ولسكونِ الوقـفِ والمدَّ أرى

قال الخراز بعد أن نقل قول أبي عمرو عن قراءته لقالون في المنفصل بالوجهين: " ولم يرجح (أي أبو عمرو) واحدا من الوجهين، وتابعه الناظم في ذلك فلم يرجح ". "القصد النافع"، ص: 124، وينظر شرح "الدرر" للمِنتوري 1/ 178 – 190. وينظر ذكر الإمام الداني للخلاف من غير ترجيح في "التيسير"، ص: 31.

5 – هو أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله الأموي الشريشي – نسبة إلى شَريش مدينة بالأندلس – الشهير بالخرّاز. كان إماما في مقرأ نافع، مقدما فيه، بارعا في الرسم والضبط، عارفا بعلله وأصوله، له مؤلفات عديدة؛ منها: "القصد النافع لبغية الناشئ والبارع" وهو شرح لرجز ابن بري (الدرر). وأرجوزة "مورد الظمآن في معرفة رسم القرآن" التي ولع الناس بها، وكانت شهرته بها أكثر من غيرها من مؤلفاته، يقول ابن خلدون في "المقدمة": " فنظم الخراز من المتأخرين بالمغرب أرجوزة زاد فيها على "المقنع" خلافا كثيرا، وعزاه لناقليه واشتهرت بالمغرب، واقتصر الناس على حفظها، وهجروا بها كتب أبي داود وأبي عمرو والشاطبي في الرسم ". توفي الخراز – رحمة الله عليه – سنة (718هـ). ينظر "القراء والقراءات بالمغرب"، ص: 34–36.

6 – قال في "القصد النافع": " قلت: والعمل في ذلك على القصر، وهو الذي يترجح عند النظر؛ لأن الحلواني لم يرو غير القصر، نص على ذلك أبو عمرو وغيره، وروى أبو نشيط الوجهين جميعا، فالقصر على هذا آثر لثبوته في كلا الروايتين ".

يتعلق به الخبر، ولا يصح أن يكون "المروزي" معطوفا على ما قبله؛ لأنه يؤدي إلى إفهام الخلاف لغيره. والله أعلم.

ثم قال:

[31] وَاقْصُرْ كَئَامَنَ وَشَيْءٍ[1] أَفْرِطَا لِيُوسُفٍ، وَفِيهِمَا اخْتَرْ وَسَطَا

أمر[2] – رحمه الله – بقصر ما كان كـ﴿آمَنَ﴾؛ وهو باب تقدم الهمز على حروف المد واللين، نحو: ﴿امِنُوا﴾، و ﴿أُوحِيَ﴾، و ﴿إِيمَانًا﴾، وشبهه، ثم أمر بإفراط؛ أي بإشباع ما كان كـ﴿شَيْءٍ﴾؛ وهو إذا تأخرت عن حرفي اللين، نحو: ﴿سَوْءٍ﴾ و ﴿شَيْءٍ﴾، وما ماثلهما، ثم قال: وفيهما اختر وسطا؛ أي في باب ﴿آمَنَ﴾، وفي باب ﴿شَيْءٍ﴾، اختر[3] وسطا؛ أي اختر المد المتوسط، أما باب تقدم الهمز ففيه قول ثالث[4]، نص عليه أبو القاسم بقوله:

وَمَا بَعْدَ هَمْزٍ ثَابِتٍ أَوْ مُغَيَّرٍ .... البيت[5]

وأما باب ﴿شَيْءٍ﴾ فلم[6] أعلم أحدا قال بقصره لأبي يعقوب، وهذا كله ليوسف[7]؛ وهو أبو يعقوب، ومن بقي ليس عنده إلا القصر في البابين، وما بقي من باب المد فانظره[8] في "الدرر"[9].

---

1 – في النسخ (كشيء)، وزيادة الكاف لا يقبلها الوزن. كما أنها غير ثابتة في بعض نسخ "تفصيل العقد".

2 – في النسخ (أخبر)، والمثبت أنسب

3 – في ع (اختار) وكذلك التي بعدها، وأما في س فإنها كتبت بالألف في الموضع الثاني فقط

4 – وهو الإشباع

5 – وما بعدَ همزٍ ثابتٍ أو مُغيَّرٍ فقصرٌ، وقد يُروى لورش مُطوَّلا (باب المد والقصر، البيت رقم 171 من حرز الأماني)

6 – في ع و س: (لم)، والمثبت من ج وهو أولى.

7 – في ج زيادة: (الأزرق)

8 – في ج و س : (فانظر)

9 – في باب المد، الأبيات من:64 إلى :84.

ع: "واقصر" أمر، وقوله: "كثامن"، حذف - رحمه الله - الموصول منه؛ أي: ما كان، والمجرور صلة، وكذلك "كشيء"، نص على حذف الموصول في "التسهيل"[1]، ويحتمل أن يكون الكاف اسما فيكون هو المفعول؛ أي: مثل "ءامن" ومثل "شيء"، و"كشيء" مفعول ب"أفرطا"، ولا يصح عطفه على "ءامن" لما تقدم، وألف "أفرطا" بدل من النون، و"ليوسف" يطلبه "اقصر" و"أفرطا"، وأعمل فيه الثاني، ولو أعمل فيه الأول لأضمر في الثاني، إن جعلنا قوله: "اقصر كثامن" خاص لأبي يعقوب كان حكم من بقي يؤخذ من عموم "الدرر"، وإن جعلناه عاما كان "ليوسف" متعلق ب"أفرطا"، قاله الشيخ، و"فيهما" يتعلق ب"اختر" وهو أمر، والضمير للبابين، و"وسطا" مفعوله، وهو صفة لمحذوف؛ أي مدا متوسطا.

ثم قال:

[32] وَخَصِّصِ الْبَدَلَ فِي الْـمَفْتُوحَتَيْنْ   فِي كِلْمَةٍ لِيُوسُفٍ مِنْ دُونِ مَيْنْ

أمر - رحمه الله - بتخصيص البدل في المفتوحتين، نحو: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾[2]، و﴿أَقْرَرْتُمْ﴾[3]، وما كان مثله، لأبي يعقوب عن ورش، مفهومه أن من بقي ليس عنده البدل، بل ليس إلا التسهيل من عمومه في "الدرر"، وكذلك أبو يعقوب له التسهيل أيضا، خلافا لما عند شراح "الدرر" الذين يقولون إن التسهيل من طريق البغداديين، والبدل من طريق المصريين، ظاهر هذا الكلام أن أبا يعقوب ليس[4] له تسهيل[5]، وكأن الشيخ إنما أتى بهذا البيت في

1 - " التسهيل" وشرحه، كلاهما لابن مالك صاحب الألفية المشهورة في النحو والصرف، وقد تقدمت ترجمته.
أما حذف الموصول فينظر في "شرح التسهيل" 1/ 226.

2 - البقرة: 5

3 - آل عمران: 80

4 - ساقطة من س

5 - أي من طريق المصريين

معرض الاستثناء[1] [لهم، والرد عليهم، وإلا لاستغنى][2] [عنه][3] بقوله قبل:

وَإِنْ عَزَا لِوَاحِدٍ خِلاَفَـــــا .... البيت[4]

وليس المراد خَصَّه وليس له غيره، بل المراد أنه ليس لأحدٍ غيرِه البدل، وأما التسهيل يؤخذ من عموم "الدرر"[5] في قوله:

فَنَافِعٌ سَهَّلَ أُخْرَى الهَمْزَتَيْـــــنْ[6] ....

ع: "وخصص" أمر، "البدل" مفعوله، و"في المفتوحتين" متعلق ب"خصص"، و"في كلمة" حال من "المفتوحتين"، و"يوسف" متعلق "خصص"[7]، و"من دون مين" حال من المصدر المفهوم من "خصص"؛ أي:[8] حال كون التخصيص كائنا أو[9] مرويا من دون مين، والمين الشك.

ثم قال:

[33] وَقَبْلَ غَيْرِ ضَمَّةٍ قَدْ أَدْخَـــلا   حِرْمِيُّهُمْ فِي ذِي اثْنَتَيْنِ فَيْصَلا

أخبر – رحمه الله – أن حرميا؛ وهم غير ورش، أدخلوا فاصلا بين الهمزتين، إذا كانت الثانية منهما مفتوحة أو مكسورة، نحو: ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾،

1 – كذا كتبت في ع و ج (الاستثنا) بدون همزة، وفي س: (الاستثنى) بالمقصورة
2 – ما بين المعقوفتين ساقط من ج.
3 – ساقطة من ع.
4 – تقدم في البيت رقم:13
5 – في س (ابن بري) مكان (الدرر)
6 – تتمة البيت : [SS] .... في كِلْمة فَهْيَ بذاك بين بيـــن
7 – في ج: (بخصص).
8 – ساقطة من س
9 – في س : (و).

﴿إِذَا﴾[1]، وأما قبل المضمومة فيأتي - إن شاء الله - بعد، وقال: أدخل، ولم يقل: مد، كما قال في "الدرر"[2]، فهو تفسير لِ"الدرر".

ع: قوله: "وقبل"، الواو للاستئناف، و"قبل" متعلق ب"أدخل"، و"غير" مخفوض به، و"قد" للتحقيق، و"حرميهم" فاعل "أدخل"، والضمير للقراء، و"في ذي اثنتين" متعلق "أدخل"، وراعى[3] اللفظ فذكّر "ذي"[4]، ولو راعى[5] الكلمة لقال: ذات، و"فيصلا" مفعول "أدخل"، ويحتمل أن يكون حالا من فاعل "أدخل"؛ أي فاصلا.

ثم قال:

[34] وَقَبْلَهَا إِسْحَاقُ وَالْمُفَسِّرُ وَقَدْ وَفَتْ بِالْمَرْوَزِيِّ الدُّرَرُ

أخبر - رحمه الله - أن إسحاق المسيبي من طريقيه، وأحمد المفسر عن إسماعيل، أدخلا قبلها؛ أي قبل المضمومة، نحو: ﴿أَؤُنَبِّئُكُم﴾[6]، ومثله، ثم قال: "وقد وفت بالمروزي "الدرر""؛ يعني أن "الدرر" وفت بحكم المروزي؛ وهو أبو نشيط، أي كمُل حكمُه في "الدرر"، لأنه ذُكر له الخلاف هنالك في ﴿أَشَهِدُوا﴾[7]، واستغنى به اختصارا منه - رحمه الله -، انظر الشيخ بهذه العبارة الوجيزة العجيبة،[8] أفاض الله علينا [من][9] بركاته.

---

1 - الصافات: 16، ق: 3.

2 - وهو قول ابن بري - رحمه الله -:

ومَدَّ قالونُ لِما تسهلا بالخلف في "أؤشهدوا" لِيَفصِلا (البيت رقم:90)

3 - في ج: (رعا)، وفي ع: (راعا) والمثبت من س وهو الأنسب.

4 - ساقطة من ج

5 - في ج: (رعا)، وفي ع: (راعا) والمثبت من س وهو الأنسب.

6 - آل عمران: 15

7 - الزخرف: 18

8 - كذا في النسخ، ولا بد أن في الكلام سقطا.

9 - زيادة من س.

ع: "وقبلها" متعلق "أدخل" محذوف دل عليه الأول، والهاء تعود على "المضمومة"، و"إسحاق" فاعل الفعل المحذوف، و"المفسر" معطوف عليه، و"قد وفت" على آخره جملة مستأنفة، و"الدرر" فاعل "وفت"، و"بالمروزي" متعلقه.

ثم قال:

[35] "أَئِمَّةً" لِلْأَوَّلَيْنِ، وَالْخَبَرْ لِلعُتَقِي فِي ذِي ثَلَاثٍ اشْتَهَرْ

أخبر – رحمه الله – أن ﴿ أَئِمَّةً ﴾[1] حيث وقع يُدخل فيه الأولان[2]؛ وهما: إسحاق والمفسر، مفهومه أن من بقي لا يدخل، وهما: قالون وابن عبدوس، ثم قال: "والخبر للعتقي"، إلى آخره، يعني أن العتقي؛ وهو عبد الصمد، عن ورش، يُخبِر؛ أي يحذف همزة الاستفهام في ﴿ءامنتم﴾[3] في الثلاثة[4]، و﴿ءَآلِهَتُنَا﴾[5]، قوله: "ذي ثلاث اشتهر"؛ أي اشتهر عنه هذا وفشا[6]، وليس المراد المشهور عنه الخبر، وغير المشهور الاستفهام، بل ليس له خلاف[7]، كذا قال الشيخ.

---

1 – ذكرت خمس مرات في القرآن الكريم؛ في أربع سور، وهي: التوبة: 12، والأنبياء: 72، والقصص: 4 و 41، والسجدة: 24

2 – في ع و ج: (الأولين)

3 – – فيقرأها: ءامنتم. كما يقرأها حفص عن عاصم في القراءات السبع، ورويس عن يعقوب في القراءات العشر.

4 – في الأعراف، الآية: 122، وفي طه، الآية: 70، وفي الشعراء، الآية: 48. ولم يرد في القرآن غير أربعة مواضع – أعني التي فيها اجتماع ثلاث همزات في كلمة واحدة – ؛ هذه الثلاثة، والرابعة ذكرها المؤلف أيضا، وهي: ﴿ءَآلِهَتُنَا﴾ في الزخرف.

5 – في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَأَٰلِهَتُنَا خَيۡرٌ أَمۡ هُوَۚ مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلَۢاۚ بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ﴾ الزخرف 48

6 – في ع: (فشى)

7 – قال مسعود جموع بعد أن شرح قول الناظم : والخبر للعتقي في ذي ثلاث اشتهر : " والحاصل أن أهل العشر كلهم على تسهيلها (أي الهمزة الثانية من الهمزات الثلاث المجتمعات في كلمة واحدة) ويزيد العتقي بقراءة الخبر؛ وهو أن يسقط الأولى، ويحقق المسهلة؛ ويحصل له وجهان، وبهما قرأت له، مع تقديم الخبر، لأنه هو المشهور، وإلى الرواية أشرت بقولي :

ع: "أئمةٌ" مبتدأ، و"للأولين" خبره؛ أي ممدود للأولين، و"الخبر" مبتدأ، و"اشتهر" فعل وفاعل[1]، و"ذي ثلاث" و"للعتقي" متعلقان ب"اشتهر".

ثم قال:

[36] وَاحْذِفْ لِحِرْمِيٍّ مِنَ الْمُفْتُوحَتَيْنْ أُولَاهُمَا وَسَهِّلَنْ بِغَيْرِ تَيْنْ

[37] إِنْ بَانَتَا وَفْقاً وَوَرْشٌ سَهَّلَا أُخْرَاهُمَا وَيُوسُفُ قَدْ أَبْدَلَا

تكلم - رحمه الله - في هذين البيتين على الهمزتين إذا اتفقتا[2] من كلمتين، وكانتا متفقتي[3] الحركة؛ فأخبر أن حرميا؛ وهم غير ورش، حذفوا الهمزة الأولى، [نحو: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾[4]، وشبهه، وهو المشهور][5] وقيل الثانية هي المحذوفة، وأُولى تأنيث أَول. ثم قال: "وسهِّلن بغير تين"، إلى آخره، يعني أن حرميا سهل الأولى أيضا في غير المفتوحتين؛ إن بانتا وَفقا؛ أي متفقتين، فشمل المضمومتين، نحو: ﴿أَوْلِيَآءُ أُولَٰٓئِكَ﴾[6]، ولم يقع غيره، والمكسورتين،

وللعتقي أخبر فشا، ثم سهِّلن ثانٍ فقله في ثلاث تحصـلا

وقول الإمام الخباز: " وليس المراد المشهور عنه الخبر، وغير المشهور الاستفهام؛ بل ليس له خلاف"، فيه نظر؛ بل الخلاف موجود، نص عليه في "التعريف"، وكذا جميع من تكلم عن هذا الفن". "كفاية التحصيل"، ق: 55 – مخطوط –.

يريد جموع بقوله: نص عليه في "التعريف" قول الإمام الداني: " وقرأ ورش في رواية عبد الصمد بخلاف عنه ﴿ءامنتم﴾ هنا وفي طه والشعراء، و﴿ءَأٰلِهَتُنَا خَيْرٌ﴾ في "الزخرف" على لفظ الخبر بغير مد". كتاب التعريف، سورة الأعراف، ص: 87

وإلى الخلاف أشار الإمام أبو عبد الله الصفار في لاميته بقوله:

وأربعة الألفاظ تقرأ مخبـرا لعتق بها بالخلف دونك منهلا

1 – جملة فعلية خبر المبتدأ (الخبر)

2 – في س: التقتا، ولعلها هي الصواب، وإلا فإن قوله بعد: (وكانتا متفقتي الحركة) فيه تكرار لما سبق. والله أعلم.

3 – في ج: (وكانت متفقتا الحركة)، وفي س: (وكانتا متفقتين الحركتين) والخطأ في كل منهما بين.

4 – هود: 40، وغيرها.

5 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

6 – من قوله تعالى: ﴿ وَمَن لَّا يُجِبْ دَاعِيَ اللَّهِ فَلَيْسَ بِمُعْجِزٍ فِي الْأَرْضِ وَلَيْسَ لَهُ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءُ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾، الأحقاف: 31

نحو: ﴿ هؤلاء إن كنتم ﴾[1]. ثم قال: "وورش سهلا أخراهما"، يعني أن ورشا يسهل الثانية، فأخرى تأنيث آخِر بكسر الخاء، والتسهيل بين بين من جميع طرقه، ثم أخبر أن يوسف - وهو أبو يعقوب الأزرق - زاد إبدال الأخيرة، يعني في الأنواع الثلاثة، فخرج من هذا أن المفتوحتين فيهما ثلاثة أوجه[2]: الحذف في الأولى لغير ورش، وتحقيق الثانية، وتسهيل الثانية وتحقيق الأولى لورش من جميع طرقه، وإبدالها ألفا ليوسف، وفي غيرهما[3] لورش كذلك، والحرمي بتسهيل[4] الأولى وتحقيق الثانية، إلا ما يذكر بعد.

ع: "واحذف" أمر، "لحرمي" متعلقه، و"أولاهما" مفعوله، والهاء لهما، و"من المفتوحتين" كذلك، و"سهلن" أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة، و"بغير تين" متعلقه، والباء بمعنى في، ومفعوله محذوف، يعني أولاهما، دل عليه الأول، و"إن بانتا" شرط حذف جوابه، لدلالة ما تقدم عليه؛ أي فسهل الأولى في غيرهما، و"وفقا" مصدر على غير قياس، وهو منصوب على الحال من الضمير في "بانتا"؛ أي حال كونهما متفقتين، و"ورش" مبتدأ، و"سهَّل" فعل ماض خبره، و"أخراهما" مفعوله ومضاف، و"يوسف" مبتدأ، "قد أبدلا" ماض خبره.

---

1 - من قوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾، البقرة: 30

2 - وهذه الأوجه بعبارة أوضح هي :
1) حذف الأولى وتحقيق الثانية لحرمي وهم غير ورش.
2) تحقيق الأولى وتسهيل الثانية لورش.
3) تحقيق الأولى وإبدال الثانية ألفا ليوسف أبي يعقوب الأزرق خاصة.

3 - أي في غير المفتوحتين، يعني أن ورشا له وجه تحقيق الأولى وتسهيل الثانية في المفتوحتين، وفي غيرهما؛ وشمل المكسورتين والمضمومتين. فقول المؤلف: " وفي غيرهما لورش كذلك " عطف على قوله في ذكر الوجه الثاني للهمزتين المفتوحتين : " وتسهيل الثانية وتحقيق الأولى لورش من جميع طرقه ".

4 - في ع و س: (تسهيل)

ثم قال:

[38] وَاخْصُصْ بِهِ حَرْفَيْ خَفِيفِ الْكَسْرِ   وَقِيلَ حُلْوَانِيُّهُمْ كَالْمِصْرِ

يعني أن يوسف يختص بحرفين بياء خفيف الكسر، فالهاء مِن "به" تعود عليه، ولم يبين - رحمه الله - الحرفين؛ لكن اتكل على شهرتهما، وهما: قوله تعالى في البقرة: ﴿هَٰؤُلَاءِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ وفي النور: ﴿عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ﴾[1]، فقوله: "واخصص به"، هذا باب قصر الحكم على هذا الشخص، ليس هو من حصره هو في هذا الحكم؛ إذ له ما تقدم من التسهيل والبدل، فهذا هو الثالث من الوجوه له، مفهومه أن صاحبيه على التسهيل المتقدم لهما، قوله: "وقيل حلوانيهم كالمصر"، استدرك به وجها آخر لأحمد الحلواني؛ وهو أنه يسهل الثانية في الأنواع الثلاثة من طريق الواسطي والجمّال، والتشبيه بالمصري[2] في التسهيل، وكان الأولى أن يشبه بالأسدي والعتقي؛ لأن ورشا له التسهيل - كما تقدم - والبدل من طريق أبي يعقوب، لأنه يتوهم[3] أنه شبهه به في كل شيء، وليس[4] كذلك، فحصل للحلواني وجهان: إسقاط الأولى في المفتوحتين، وتسهيلها في المضمومتين والمكسورتين، وهذا مأخوذ من قوله: واحذِف، إلى آخره، والثاني تسهيل الثانية كورش، قال في "التعريف" : " وقرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من

---

1 - من قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِّتَبْتَغُوا عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾، النور: 33.

2 - كتبت هنا وفي الموضعين قبلها في قول الناظم في ع (المصر) من غير ياء، وفي ج في المواضع الثلاثة بالياء.

3 - في ع: (لا يتوهم)، وهو سهو من الناسخ، والمثبت من ج و س

4 - في ج : (وليس الأمر كذلك)

[الهمزتين][1] المتفقتين بالفتح والكسر والضم من كلمتين، نحو [قوله][2]: ﴿ جَآءَ أَحَدٌ ﴾[3] و﴿ إِن كُنتُم ﴾ و﴿ أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ ﴾، وشبهه. "[4] انتهى.

ع: "واخصص" أمر، "به" متعلقه، و"حرفي" مفعوله، و"خفيف الكسر" مضاف إليه ما قبله، و"الكسر" مضاف إليه[5]، "وقيل" الواو حرف عطف، و "قيل" ماض مبني للمفعول، و"حلوانيهم" مبتدأ، و"كالمصر" خبره يتعلق بمحذوف؛ أي كائن أو استقر، والجملة في محل النائب؛ أي: وقيل هذا الكلام، تأمله!.

ثم قال:

[39] وَ"السُّوِّ إِلاَّ" وَ"النَّبِيِّ" أَدْغَمَا حِرْمِيُّهُمْ عَلَى خِلَافٍ عُلِمَا

[40] فِي أَوَّلٍ لِنَجْلِ مِينَا ذِي السَّنَا وَقِيلَ فِيهَا[6] أَحْمَدُ كَوَرْشِنَا

يعني أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّيٓ ﴾[7]، وقوله في "الأحزاب": ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾[8]، وقوله: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ﴾[9]، أبدل الهمزة الأولى وأدغمها حرمي؛ وهم من

1 - زيادة من 'التعريف'

2 - زيادة من 'التعريف'

3 - النساء: 43، وغيرها.

4 - كتاب 'التعريف'، ص:58

5 - (إليه) ساقطة من ع.

6 - في ع (فيه)

7 - يوسف: 53

8 - من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّاتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ وَامْرَأَةً مُّؤْمِنَةً إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَن يَسْتَنكِحَهَا خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية. الأحزاب 50

9 - من قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ وَلَٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانتَشِرُوا وَلَا مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ...﴾ الآية. الأحزاب: 53

سوى ورش، ثم أخبر أن الأول[1] ؛ وهو ﴿ بِالسُّوٓءِ ﴾ فيه خلاف عن قالون؛ هل يبدل ويدغم، أو يسهل ولا يبدل؟، هذا معنى الخلاف، فإن قلت ظاهر هذا أن الخلاف له من جميع طرقه، قلت وهو[2] ظاهر[3] كلام "التعريف"؛ لأنه لم يفصل[4]؛ فقال: " وقرأ ورش والحلواني عن قالون من قراءتي على أبي الفتح ﴿ بِالسُّوٓءِ إِلَّا مَا رَحِمَ ﴾ بتحقيق الهمزة الأولى، وتخفيف الثانية، وقرأ الباقون بقلب الأولى واوا مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية "[5] ثم قال بعد: " وقد روي عن قالون أنه يخفف الأولى على

---

1 – في س: الأولى، وفي ج: الهمزة الأولى

2 – في ج: وهذا

3 – في س زيادة (من) بعد كلمة (ظاهر)

4 – لم يفصل الإمام الداني – رحمه الله – فقط في الوجه الثاني، الذي قال عنه أنه على غير القياس، وأنه لم يقرأ به؛ وهو وجه: تسهيل الأولى وتحقيق الثانية، أما الوجه الأول لقالون فإنه فصّله، وبين أن الحلواني يقرأ – مثل ورش – بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، وأبا نشيط و إسماعيل القاضي يقرآن بإبدال الأولى وإدغامها وتحقيق الثانية؛ يتضح إذن أن الخلاف – كما قال المؤلف – لطرق قالون الثلاثة جميعهم، إلا أن هذا الخلاف متباين؛ حيث إن الحلواني يختلف عن المروزي والقاضي في الوجه المقروء به، ولا يدخل معهما فيه؛ أي أنه لا يشاركهما في وجه إبدال وإدغام الأولى وتحقيق الثانية، وهذا إنما هو على ظاهر نص "التعريف"، وإلا فإن الحلواني له وجه الإدغام والإبدال كذلك.

وإذ كان ذلك كذلك، فإن قول المؤلف أن الخلاف – الذي شرحه وحصره في: الإبدال والإدغام، أو التسهيل والإبدال – لكل طرق قالون هو ظاهر كلام "التعريف"، فيه نظر؛ إذ الإمام الداني لم يذكر للحلواني في "التعريف" وجه الإبدال والإدغام.

وقد تبع جموع المؤلف في ذلك، وإن كانت عبارته أعم؛ فقال: " فالخلاف من جميع طرقه (أي قالون) كما هو ظاهر كلام الداني "، قال ذلك بعد أن نقل كلام الداني في "الاقتصاد" وهو: " وقرأ قالون ﴿ بالسو إلا ﴾ بقلب الهمزة الأولى واوا وإدغام الواو التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة الثانية. ...إلخ "، وكلامَه في "التعريف"، إلا أنه وقع عنده تحريف في نص "التعريف"؛ حيث حرفت كلمة (الباقون) في قول الإمام الداني: " وقرأ الباقون بقلب الأولى واوا...إلخ "، إلى كلمة (قالون)، غير أن عبارة جموع تبقى صحيحة؛ سواء صحت نسبة الخطأ في نص "التعريف" إليه، أم لم تصح؛ وذلك لأنه – أولا – ذكر نص "الاقتصاد" الذي أطلق فيه الإمام الداني الحكم ولم يقيده، ثم فهو (أي جموع) نسب ذلك الظهور إلى كلام الداني، ولم يقيده ب"التعريف" كما فعل الخباز.

5 – في 'التعريف': وتحقيق الهمزة التي بعدها

حركتها فيجعلها[1] بين الهمزة والياء، وذلك على غير قياس، ولم أقرأ بذلك"[2] انتهى، فهذا الكلام يدل على أنه من جميع طرقه، وهو مستثنى من قوله:

فَخُصَّـــهُ بِالْمَرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ[3]
....
....

قوله: "لنجل مينا"، النجل هو الولد، ومينا يقال بالمد والقصر، فانظر شراح "الدرر"، والسَّناء[4] ممدود، قصره[5] للوزن؛ فقلب همزته ألفا، فحذفت لالتقاء الساكنين، أي ذي الشرف، والسَّنا المقصور هو الضياء[6]، قال تعالى: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾[7]. ثم أخبر أن أحمد الحلواني له وجه آخر كورش؛ يحقق الأولى ويسهل الثانية، في الثلاثة المواضع، فإن قلت هذا تكرار مع ما تقدم، قلت إنما أعاده تبعًا لِ"التعريف"؛ لأنه أعاده مع ورش في الفرش؛ فقال في سورة "يوسف" ما تقدم، وقال في سورة "الأحزاب": " وقرأ ورش والحلواني عن قالون من قراءتي على أبي الفتح ﴿لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ و﴿بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا﴾ بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية "[8] انتهى.

---

1 - في التعريف : (بجعلها)
2 - كتاب التعريف، ص: 93
3 - سبق في البيت رقم: 14
4 - في ج: (السنا) من غير مد.
5 - في س: (غيّره)، والسياق يقبلها؛ أي: غيَّر لفظ (السناء) بقلب همزته ألفا...
6 - قال الفيروز آبادي: السنى: ضوء البرق، ويمد، وبالمد الرفعة. كتب المحقق بالهامش معلقا على الأول: زاد في المحكم: والنار (أي ضوء البرق والنار)، وفي المصباح: السنا: الضوء، وقال الراغب: السنا: الضوء الساطع. قال المحشي: والصواب أنه عام، ولو كان مختصا، لكانت الإضافة في الآية مستدركة. اه. القاموس المحيط (سني).
7 - من قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾، النور: 42.
8 - كتاب "التعريف"، ص: 106

ع: "والسوّ إلا" مفعول "أدغم"، و"النبي" معطوف عليه، و"حرميهم" فاعل، ويحتمل أن يكون مبتدأ[1]، وما عطف عليه، و"أدغم"، خبره، وحذف مفعوله؛ أي: أدغمها حرميهم، و"على خلاف" متعلق "أدغم"، و"عُلم" صفة "خلاف"، و"في أول" و "لنجل مينا" هما من باب التنازع، ويحتمل أن يعمل فيهما "خلاف" أو "علم"، ولا يقال: لا يعمل "خلاف" لأنه مصدر فَصل بينهما؛ لأن الفصل ليس أجنبيا، و"ذي السنا" صفة "نجل"، و"قيل" مبني للمفعول، و"أحمد" مبتدأ، و"كورشنا" خبره، و"فيها"[2] متعلق الخبر، والهاء للمواضع الثلاثة.

ثم قال:

[41] وَأَبْدَلَ "الإِيوَا" رِجَالُ الأَسَدِي   وَأَدْغَمُوا "تُؤْوِي"، وَعَبْدُ الصَّمَدِ

ذكر في هذا البيت وشطرِ البيت الثاني حكم "الإيواء"[3]؛ فقال: "وأبدل الإيوا رجال"، إلى آخره، يعني أن رجال الأسدي؛ - وهو الأصبهاني - وهم الذين قرأوا عليه، أبدلوا باب "الإيواء"، نحو: ﴿مَأْوَاهُمْ﴾[4] و﴿مَأْوَاكُمْ﴾[5] و﴿ تُؤْوِي ﴾[6]، وشبههما، ثم قال: وأدغموا "تؤوي"، يعني لما أبدلوا الهمزة واوا، والواو بعدها، أدغموا الواو في الواو، وذلك في ﴿ تُؤْوِي ﴾،

---

1 - كذا في النسخ، ولعل هناك سقط؛ سقطت عبارة (والسوّ إلا)؛ أي: والسو إلا وما عُطف عليه (وهو 'والنبي') و'أدغم' خبره؛ أي خبر (حرميهم)، على احتمال أنها مبتدأ مؤخر. فيكون التقدير: حرميهم أدغم "السو إلا" و"النبي" .
والذي دفع المؤلف أن يقول بالاحتمالين في الإعراب هو احتمال: " والسو إلا " و "النبي" الرفعَ والنصبَ؛ إذ هما معربان على الحكاية.

2 - في النسخ (فيهما)

3 - رسمت هنا وفي المواضع أسفله في ع بالألف (الإيوا) من غير همز، وأما في ج و س فأحيانا رسمت بالياء (الإيوى)، وأحيانا رسمت كما في ع. والصواب هو : (الإيواء). أما الناظم فعذره في حذف همزها - أعني (الإيواء) - ظاهر؛ وهو الضرورة الشعرية.

4 - النساء: 96. وقد كتبت في س: (مأويه) .

5 - الحديد : 14.

6 - الأحزاب: 51.

و﴿تؤويه﴾[1] في "الأحزاب"، و"سال"[2]، مفهومه: أن من بقي لا يبدل، ثم استدرك عبد الصمد، فقال: [وعبد الصمد في غير "تؤوي" عنده وجهان؛ وهما: البدل والتحقيق، نص عليهما في "التعريف" فقال:][3] " وقرأت في رواية عبد الصمد ﴿ المأوى ﴾[4] و﴿ مأواه ﴾[5] و﴿ فأووا ﴾[6] بالوجهين؛ بالهمز وتركه، وهمز ما[7] عدا ذلك، مما ناقض أصله فيه "[8].انتهى، إلا أنه قد[9] يقال: إن الكلام[10] في "التعريف" [ليس شاملا][11] لِ﴿ مأواكم ﴾، و ﴿ مأواكم ﴾، إنما مثّل ب﴿ مأواه ﴾، إلا أن يقال: الماء ليست بقيد، فشمل. تأمله[12]. قوله: "في غير "تؤوي" "، مفهومه أن ﴿ تؤوي ﴾، باقٍ على التحقيق المفهوم من قوله: 'وأبدل الإيوا رجال الأسدي'؛ فحصل من هذا أن ورشا له ثلاثة طرق في "الإيواء"؛ فمن طريق أبي يعقوب: التحقيق مطلقا، ومن طريق الأصبهاني: البدل مطلقا، والإدغام في ﴿ تؤوي ﴾، و﴿ تؤويه ﴾، ومن طريق عبد الصمد: يفصل؛ في غير ﴿ تؤوي ﴾ وجهان، والتحقيق في ﴿ تؤوي ﴾.

---

1 – المعارج : 13.

2 – في ج : (وسال سائل، ومفهومه...) يريد المؤلف: وفي سورة سال سائل؛ وهي سورة المعارج .

3 – ما بين المعقوفتين سقط من ع.

4 – النازعات: 38، 40.

5 – المائدة: 74، وفي التعريف : (وبابه) .

6 – الكهف: 16.

7 – في التعريف : (فيما) .

8 – كتاب التعريف، ص: 48.

9 – في س (قال) بدل (قد) .

10 – في ج و س: (إن كلام التعريف)، والمعنى واحد .

11 – ساقط من ع، وفي ج (ليس مثلها) وهو تحريف.

12 – كلام المؤلف هذا دليل على أن لفظة (مأويه) في نص "التعريف" – الذي استشهد به – كانت عنده هكذا، في حين أن الذي في كتاب "التعريف" بتحقيق الشيخ السحابي هو (بابه) وليس (مأويه)، وما في "التعريف" أظهر وأنسب .

ع: "وأبدل"، الواو حرف عطف، "أبدل" ماض، و"الإيوا" مفعوله على حذف مضاف؛ أي: باب "الإيوا"، وأما[1] "الإيوا" لم[2] يقع[3]، و"رجال" فاعل "أبدل"، و"الأسدِ" مضاف إليه، وحذف ياء النسب ضرورة للوزن، و"أدغموا" فعل ماض وفاعل معطوف على "أبدل"، و"تؤوي" مفعوله، و"عبد الصمد" مبتدأ، و"وجهان" مبتدأ آخر، وأحد الظرفين[4] خبره، والآخَر متعلق الخبر[5]، والجملة خبر الأول، والعائد الضمير المخفوض ب"عند".

ثم قال:

[42] فِي غَيْرِ "تُؤْوِي" عِنْدَهُ وَجْهَانِ وَوَافَـقَ الحِـرْمِـيَّ الاصْبِـهَـانِي

[43] لَدَى "لِئَلاَّ" وَلَدَى "مُـؤَذِّنْ" وَأَبْـدِلَـنْ لَـهُ جَمِـيعَ المُسْكَنْ

يعني أن الأصبهاني يوافق الحرميَّ في ﴿لِئَلَّا﴾ وفي ﴿مُؤَذِّنٌ﴾، وهو قوله تعالى في "الأعراف": ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ ﴾[6]، وفي "يوسف" : ﴿ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ ﴾[7]، ومثله، إن كان على التحقيق، وإنما نسب الموافقة لحرمي، مع أنهم لم يَذكر لهم التحقيق، لأن قالون منهم، وقد نص له في "الدرر" عليه، والآخران[8] مثله، فساغ[9] ذلك. وأما ﴿لِئَلَّا﴾ نحو قوله تعالى[10]: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ

1 – ساقطة من س.

2 – في ج: (فلم).

3 – أي أنه لم يرد في القرآن الكريم بهذه الصيغة (الإيواء).

4 – يريد شبه الجملة من الجار والمجرور (في غير تؤوي)، وشبه الجملة من الظرف (عنده) .

5 – هكذا قال دون تحديد، وكأن الأمر فيه تخيير، لكن الأظهر – والله أعلم – أن الخبر (عنده)، و (في غير تؤوي) متعلقه؛ إذ تقدير الكلام: وعبد الصمد عنده وجهان في غير تؤوي، فيكون (في غير تؤوي) قيد، و(وجهان) عمدة في الكلام .

6 – الأعراف: 43

7 – يوسف: 70

8 – في س : (والآخرون)، وهو خطأ؛ لأن مقصود المؤلف الإثنين المتبقين من مدلول حرمي؛ وهما إسماعيل والمسيبي. مثله؛ أي مثل قالون.

9 – في ع و س (فصاغ) ،وهو تحريف، وفي ج: (فشاع)، وهو تصحيف، والصواب ما أثبت: (فساغ) بمعنى: فجاز

10 – (تعالى) ساقطة من ع

لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ ﴾[1]، وما كان مثله، مفهومه: أن يوسف وعبد الصمد لا يحققان، و من[2] قوله في "الدرر":

وَإِنْ أَتَتْ مَفْتُوحَةً أَبْدَلَهَا وَاواً[3]..........................

وبقوله:

.... مَعَ "لِئَلاَّ" فِي مَكَانِ الْيَاءِ[4]

هذا مستثنى من قوله:

وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهْ انْفَرَدْ[5] ....

فهنا خالف ما اعتمد عليه[6]، ثم زاد فقال: 'وأبدلن له جميع المسكن'، أي كل ما كان مسكنا أبدله. قال في "التعريف": " وقرأت[7] في رواية الأصبهاني بترك كل همزة ساكنة؛ سواء كانت فاء أو عينا أو لاما، في جميع

---

1 - النساء: 164

2 - في ع و ج (من) بدون واو، والمثبت من س وهو أنسب؛ أي: ومفهوم كذلك من قوله في الدرر

3 - وإن أتت مفتوحة أبدلها واوا إذا الضم جاء قبلها («الدرر»، بيت رقم: 112)

4 - و»لأهَبْ» هَمزَه و»اللائي» مع «لئلا» في مكان الياء («الدرر»، بيت رقم: 235)

5 - تقدم في البيت رقم: 12

6 - أي خالف ابنُ غازي ما اعتمد عليه ابن بري - رحمها الله - ؛ لأن الحكم ليس عاما لكل طرق ورش؛ وإنما خالف الأصبهاني الأزرق والعتقي.
لكن مخالفة الناظم هنا لابن بري - بالنسبة لما ذكره المؤلف - واضحة في المثال الأول؛ وهو قوله :
وإن أتت مفتوحة أبدلها واوا إذا ما الضم جاء قبلها (الدرر، بيت: 112)
أي أبدل ورش الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها واوا؛ مثل: ﴿يُوَيِّدُ﴾، ﴿يُوَلِّفُ﴾، ﴿المُوَلَّفَةِ﴾ إلخ، لكن لما خالف الأصبهاني في كلمة ﴿موذن﴾ فهمزها، نص ابن غازي على ذلك.
وأما المثال الثاني فإن ابن بري يتحدث فيه عن قالون، حيث قال في باب فرش الحروف :
ولأهب همزه واللائي مع لئلا في مكان الياء (الدرر، بيت: 235)
والهاء في قوله: (همزه) لقالون. لكن المؤلف - لعله - يقصد أن ابن بري لما ذكر لفظة (لئلا) في فرش الحروف الخاصة بقالون، والتي خالف فيها ورشا، فُهم من ذلك أن ورشا لا يحقق.

7 - كذا في النسخ، والذي في "التعريف" : (وقرأ ورش) بدل (وقرأت) .

القرآن ".[1] انتهى. فمثال ما كان فاء نحو: ﴿الْمَأْوَى﴾[2]، وشبهه، وما كان عينا نحو: ﴿الضَّأْنِ﴾[3] و﴿الشَّأْنِ﴾[4]، وما كان مثلهما، وما كان لاما نحو: ﴿امْتَلَأْتِ﴾[5]، و﴿شِئْتُمْ﴾[6]، وغيرهما حيث كان، إلا ما يستثنى، وهذا مستثنى من قوله:

فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَا[7] ....

وهو قوله[8]:

وَالْعَيْنُ وَاللاَّمُ فَلاَ تُبْدِلْهُمَا لِنَافِعٍ ....

ع: الواو حرف عطف، 'وافق' ماض، والواو الثانية أصلية، و'الحرمي' مفعول مقدم على الفاعل، و'الأصبهاني' فاعله، وخفف ياء النسب ضرورة، و'لدا' بمعنى: في، متعلق ب'وافق'، و'لئلا' مضاف إليه، و'لدا' عطف عليه، و'مؤذن' مخفوض به، و'أبدلن' أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و'له' جار ومجرور متعلقه، و'جميع' مفعوله، و'المسكن' مضاف إليه ما قبله، وهو اسم مفعول من أسكن.

1 – كتاب "التعريف"، ص: 49 .
2 – النازعات: 38، 40.
3 – الأنعام: 144.
4 – ورد في أربعة مواضع من القرآن الكريم، لكنه لم يرد معرفا ب(ال)، وإنما ورد منكرا في ثلاثة مواضع؛ وهي قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ الآية، [يونس: 61]، وقوله عز وجل: ﴿ يَسْأَلُهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: 17]، وقوله سبحانه: ﴿لِكُلِّ امْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس:37]. وورد مرة مضافا، وذلك في قوله تبارك وتعالى: ﴿ فَإِذَا اسْتَأْذَنُوكَ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ فَأْذَن لِّمَن شِئْتَ مِنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمُ اللَّهَ﴾ الآية، [النور: 62].
5 – ق: 30.
6 – البقرة: 57.
7 –تقدم في البيت: 11 .
8 – أي ابن بري، والبيت بتمامه: [113] والعينُ واللامُ فلا تُبدلهما لنافع إلا الذي بئس بـما

ثم قال:

[44] وَالْأَمْرَ لاَ الْمَجْزُومَ عَنْهُ حُقِّقَا وَكُلَّ "لُؤْلُؤٍ" و"جِئْتُ" مُطْلَقَا

يعني أن الأمر محقق للأصبهاني، وذلك نحو: ﴿نَبِّئْ﴾[1]، قال في "التعريف": " وكذلك إذا سكنت الهمزة للأمر، نحو: ﴿أنبئهم﴾[2] و﴿نبئهم﴾[3] و﴿اقرأ﴾[4] و﴿وهيئ لنا﴾[5]، وشبهه، فهمز ذلك".[6] انتهى.
قوله: "لا المجزوم"، معطوف على الأمر ب"لا"، فهو داخل في قوله: "وأبدلن له جميع المسكن"، وذلك نحو قولك: زيداً لا عَمراً ضربته، فحكم عمرو مخالف لزيد، فالمجزوم يسهله، والأمر يحققه، قال في "التعريف": " فإن سكنت الهمزة بعامل؛ نحو: ﴿إِنْ يَشَأْ﴾[7]، و﴿ أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ ﴾[8]، و﴿تسؤهم﴾[9]، وشبهه ترك همزها ".[10] انتهى. قوله: "وكل "لؤلؤ""، يعني ﴿ لؤلؤا ﴾ كيفما وقع؛ معرفا أو منكرا، نحو: ﴿اللؤلؤ﴾[11]، و﴿ لؤلؤا ﴾[12]، وشبهه، يحققه الأصبهاني، وأما الجماعة فإنهم على أصولهم من التحقيق في ذلك كله، قال في "التعريف": " واستثنى من ذلك ﴿اللؤلؤ ﴾ و﴿ لؤلؤا ﴾

---

1 - الحجر : 49
2 - البقرة : 32
3 - الحجر : 51
4 - الإسراء : 14، العلق : 1، 3
5 - الكهف : 10
6 - كتاب "التعريف"، ص:50
7 - النساء : 132، الأنعام: 134، إبراهيم: 22، وغيرها.
8 - النجم : 35
9 - آل عمران : 120، التوبة: 50. وفي 'التعريف' (تسؤكم) بدل (تسؤهم)، وهي موجودة في المائدة: 103.
10 - كتاب "التعريف"، ص:50
11 - الرحمن : 20
12 - الحج : 21، فاطر : 33، الإنسان : 19.

حيث وقع ".[1] انتهى. قلت: يعني بقوله: واستثنى من المخفف[2]، لأنه ذكر فيه إبدال الهمزة الساكنة، فصار هذا بالتحقيق. قوله: 'و"جئت" مطلقا'، يعنـي أن ﴿جِئْتَ﴾[3]، و﴿جِئْتُم﴾[4]، و﴿جِيئْنَا﴾[5]، كيفما وقع، محقق أيضا للأصبهاني كالجماعة، وكل ما ذكر - رحمه الله - بعد هذا في معرض الاستثناء من قوله: "وأبدلن له جميع المسكن"، قال في "التعريـف": " و﴿ جِئْتَ﴾ و﴿ جِيئْتُمُونَا ﴾[6] و﴿جِيئْنَاكَ﴾[7] وشبهه من لفظه، حيث وقع "[8] انتهى، ثم قال بعد ذلك: " فهمز جميع ذلك "[9] انتهى.

ع: "والأمر" مفعول مقدم لقوله: "حقِّقا"، و "لا المجزوم" عطف عليه، وقد تقدم[10]، و"حققا" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وأبدلها ألفا للوقف، و"كل لؤلؤ" عطف على "و الأمر" و "جئت" عطف عليه، و"مطلقا" حال من "جئت".

ثم قال:

[44] "رِئْيًا" وَ "نَبَّأْتُكُمَا" فِي يُوسُفِ ثُـمَّ "قَرَأْتُ" كَامِلَ التَّصَرُّفِ

أخبر - رحمه الله - أن ﴿رِئْيًا﴾ محقق له أيضا، وهو قوله تعـالى: ﴿أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا ﴾[11]، [قال في "التعريـف": " وقرأ

1 - كتب "التعريف"، ص : 49.
2 - يريد قول الإمام الداني : " واستثنى من ذلك "، حكى قوله بالمعنى .
3 - البقرة : 70.
4 - يونس : 81. وفي ج : (وجئتكم)
5 - النساء : 41.
6 - الأنعام: 95.
7 - طه: 46.
8 - كتاب التعريف، ص: 50
9 - نفسه. وفيه (فهمز ذلك) بدون لفظ (جميع)
10 - أي تقدم بيانه في الشرح أعلاه
11 - من قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾ مريم: 74

ورش وحـــده ﴿أَثَاثًا وَرِئْيًا﴾][1] بالهمز، وقرأ الباقون بتشديد الياء من غير همز "[2] انتهى. إنما نص هنا على الأصبهاني أنه يحقق الهمزة، ولا مفهوم له هنا، وأما قراءة من بقي سينص عليها بعد بقوله:

وَيَاءَ "رِئْياً" أَدْغَم الحِرْمِيُّ[3] ....

وسيتضح هنالك – إن شاء الله –، وأما أصل ﴿رِئْيًا﴾ وكيفيته فانظرها في شراح "الدرر"[4]. قوله: "و"نبأتكما" في يوسف"، أي: وكذلك قوله في "يوسف": ﴿إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ﴾[5]، فإنه يحققه أيضا، قال في "التعريف": " واستثنى أيضا من جملة الساكنة ﴿إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا﴾ في "يوسف" "[6] انتهى. قوله: «في يوسف"، ليس بقيد، وإنما أتى به تبعا ل"التعريف" كما تقدم. قوله: «ثم قرأت كامل التصرف"، يعني أن ﴿ قَرَأْنَاهُ ﴾[7] وما أشبهه، كيفما وقع محقق للأصبهاني أيضا، وهو أيضا معطوف على ما قبله، قال في "التعريف": و﴿ قرأت ﴾ حيث ما[8] وقع، و﴿ قَرَأْنَاهُ ﴾13 في "القيامة"، فقرأت ذلك له[9] بالهمز "[10] انتهى. قوله: " كامل التصرف"، يشير أن ﴿قَرَأْتَ﴾ حيث وقع؛ سواء اتصل به الضمير أم لا، وقد يقال إن قوله: " كامل التصرف"، لم يفد به شيئا؛ لأنه إن كان ﴿اقرأ﴾ أمراً دخل في الأمر، وإن كان مضارعاً،

1 – ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وجلها من كتاب "التعريف"، وإنما زدت عبارة (قال في "التعريف")

2 – كتاب التعريف، ص : 98.

3 – سيأتي في البيت رقم: 54

4 – ينظر – مثلا – شرح المنتوري 1/ 346

5 – يوسف: 37

6 – كتاب التعريف، ص : 50.

7 – القيامة : 17.

8 – كذا في النسخ – هنا وفي مواضع أخرى – مفصولة، وفي التعريف (حيث) دون (ما).

9 – (له) ليست في كتاب التعريف.

10 – كتاب التعريف، ص : 50.

همزته محركة، وإن دخل عليه الجازم دخل في المجزوم، فلم يبق لقوله: " كامل التصرف" محل، إلا أن يقال: أراد به: سواء اتصل به الضمير أم لا، فتأمله.

ع: "رئيا" معطوف على قوله: "والأمر"، و"نبأتكما" عطف عليه، وكذلك "قرأت" و" كامل التصرف" حال من "قرأت" وليس معرفة، لأنه وصف؛ فإضافته غير محضة .

ثم قال:

[46] وَسَهِّلَنْ لَهُ بُعَيْــدَ الْفَـــاءِ "أَنْتَ" وَمَاضِ الاَمْنِ بِاسْتِفَاءِ

أمر - رحمه الله - بتسهيل الهمزة التي وقعت بعد الفاء في ﴿أَفَأَنتَ﴾[1]، و﴿أَفَأَنتُم﴾[2]، كيف[ما][3] وقع، قال في "التعريف": " وروى أيضا عن ورش ترك الهمزة المتحركة [في نحو قوله: ﴿كَأَنَّهُ﴾[4] و﴿ كَأَنَّهُمْ﴾[5]" إلى أن قال: " و﴿أَفَأَنتَ﴾ و﴿ أَفَأَنتُم ﴾ " ثم قال بعد: " وحقيقة ترك الهمزة المتحركة][6] - المتقدم ذكرها - في مذهبه أن تكون بين بين، ما لم تتحرك بالفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم؛ فإنها تبدل مع الكسرة ياءً، ومع الضمة واواً "[7] انتهى. قوله: 'وماضي الامن باستفاء'، أي: وكذلك أيضا يسهل الهمزة بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ ﴾[8]، وكذلك ﴿ أَفَأَمِنتُم ﴾[9] حيث وقع بعد الفاء، وإليه أشار بقوله: باستفاء؛ أي مستوفيا حيث ما وقع بعد الفاء، قال

---

1 - يونس: 42.
2 - الأنبياء: 50.
3 - زيادة من س .
4 - الأعراف: 171.
5 - البقرة : 100.
6 - ما بين المعقوفتين سقط من ج.
7 - كتاب "التعريف"، ص: 51
8 - الأعراف : 98.
9 - الإسراء : 68.

في "التعريف" : " و﴿ ءَآمِنتُم ﴾[1] و﴿ أَفَأَمِنُوا ﴾ و﴿ أَفَأَمِنتُم ﴾ "[2]. انتهى.
قلت: هو معطوف على قوله: ﴿كَأَنَّهُ﴾ بترك الهمز، كما تقدم. قوله: "ماضي الامن"، بيان؛ لأن المضارع لم تقع الهمزة فيه بعد الفاء، - والله أعلم -.

ع: "وسهلن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و"له" متعلقه، والهاء للأصبهاني، و"بعيد الفاء" تصغير بَعْد، وهو حال من "أنت" مقدم عليه، و"أنت" مفعول "سهلن"، على[3] حذف مضاف؛ أي: همزة أنت، و"ماضي الامن" عطف على "أنت"، وسكن الياء ضرورة، وإلا فهو منصوب، و"بعيد الفاء" قيد فيه أيضا، وكان حقه أن يعيده معه، لكنه استغنى بما تقدم، و"باستفاء" حاله.

ثم قال:

[47] وَأَنَّ بَعْدَ الْكَافِ مَعْ "رَأَيْتَ" فِي خَبَرٍ وَكَيْفَمَا أَمْلَيْتَ

يعني "أَنَّ" إذا وقعت بعد الكاف فإنه يسهل همزته، حيث وقع، نحو: ﴿ كَأَنَّهُ ﴾[4] و﴿ كَأَنَّمَا ﴾[5] وما كان مثله، وتسهيلها بين بين، كما تقدم، قال في "التعريف": " وروى أيضا عن ورش ترك الهمزة المتحركة في نحو قوله:

1 - الأعراف: 96، النحل : 45.
2 - سقطت همزة الاستفهام من الأفعال الثلاثة في النسخ. ينظر كتاب التعريف، ص : 51.
3 - (على) سقطت من ع.
4 - الأعراف: 171.
5 - يونس : 27.

﴿كَأَنَّهُ﴾[1] و﴿كَأَنَّهُمْ﴾[2] و﴿كَأَنَّ﴾[3]."[4] انتهى. يعني وما كان مثله، قاله بعد. قوله:"مع رأيت في خبر"، يعني أن الأصبهاني - وهو صاحب الباب - يسهل الهمزة من ﴿رَأَيْتَ﴾ إذا كان مجردا من الاستفهام، وهو المنبه عليه بقوله: "في خبر"؛ أي: من غير استفهام، قال في "التعريف": " وروى أيضا عن ورش ترك الهمزة المتحركة " إلى أن قال: ﴿ورأيت﴾[5] و﴿رأيته﴾[6] و﴿ رأيتهم﴾[7] و﴿ لرأيته﴾[8] و﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾[9] و﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ﴾[10] "[11]. انتهى. قلت: وما كان مثله. قوله: 'وكيفما أمليت'، أي: وكيفما قرأته؛ سواء اتصل به الضمير أم لا. فإن قلت: ولعل قوله: 'وكيفما أمليت'، يريد: ﴿فَأَمْلَيْتُ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[12] وما كان مثله. انتهى[13]. قلت: ليس المراد ذلك، وذلك

---

1 - الأعراف: 171.

2 - البقرة : 100.

3 - لقمان: 6. وفي "التعريف"، ص: 51: (كاين)، وفي نسخة أخرى - كما أثبت ذلك المحقق في الهامش - : (كائن). وهي مما يسهل الأصبهاني همزته، منها قول الله تعالى : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾، الآية. آل عمران: 156. وعلى هذا فلعل ما في "التعريف" هو الصواب؛ إذ ﴿ كَأَنَّ﴾ داخلة في ﴿كَأَنَّهُ﴾ و ﴿كَأَنَّهُمْ﴾، أما ﴿كَأَيِّن﴾ فغير مذكورة في "التعريف" على ما أورده المؤلف.

4 - التعريف، ص : 51 .

5 - النساء: 60.

6 - لم ترد في القرآن الكريم إلا مقرونة باللام ﴿لرأيته﴾ وفي موضع واحد فقط : الحشر: 21.

7 - يوسف : 4، طه: 91.

8 - الحشر: 21. وهي زيادة من "التعريف"، ص: 51.

9 - آل عمران: 143.

10 - يوسف : 31.

11 - "التعريف"، ص: 51.

12 - الرعد:33، و الحج: 42

13 - عادة يذيل بها نص منقول من كتاب آخر، أو قول محكي معزو لصاحبه. ولا نقل ولا حكي هنا - فيما يظهر - ، وإنما ذيل بها المؤلف نص السؤال المفترض إيراده، ويحتمل أن يكون السؤال وجه إليه. وكذلك (انتهى) التي تأتي بعد هذه فقد ختم بها جوابه عن السؤال. ويحتمل أن يكون الكلام لشيخه أبي الحسن الراشدي وسقطت عبارة: (قال الشيخ) أو: (قال شيخنا) أو ما شابهها.

لأنه لم ينص عليه في "التعريف"، وليس هو من الزيادة؛ إذ لو كان من الزيادة لنبّه عليه؛ كما قال بعد:

وَفِي سِـــوَى تَـعْـرِيـفِـنَـا.... ....

.... البيت(1)

وكأنه متفق عليه. انتهى. ويحتمل أن يكون راجعا ل"أن" و "رأيت"، أي سواء اتصل به الضمير أم لا، وهو أولى، تأمله.

ع: 'وأن' عطف على ما قبله، 'بعد الكاف' حال منه،<لأنه مضاف إليه>(2)، و* 'مع رأيت' 'في خبر' نعت له أيضا(3)؛ يعني ل'رأيت'، ولا يصح أن يكون حالا منه؛ لأنه مضاف إليه، ولم تتوفر الشروط، و' كيفما أمليت' معطوف على حال مقدرة؛ أي: مجردا من الضمير و(4) كيفما أمليت، وإن جعلته راجعا لهما معا قلت: مجردين وكيفما أمليت.

ثم قال:

[48] وَ أَيّاً أَوْ كُلّاً لَدَى "لَأَمْـلَأَنْ" عَنْهُ لِفَـارِسِ الـرِّضَى فَسَهِّلَنْ

أمر – رحمه الله – بتسهيل إحدى الهمزتين؛ إما الأولى، وإما الثانية، أو(5) هما معا من قوله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾(6) لفارس بن أحمد(7) عن الأصبهاني، وهو المراد

---

1 –وهو البيت الذي يلي البيت الآتي

2 – هذه الجملة وقعت هنا سهوا – ولا وجود لها في س –، لعلها تلقفتها عين الناسخ من السطر الموالي، ويحتمل أن يكون أصلها: وهو (أي الحال "بعد الكاف") مضاف ومضاف إليه، والأول أولى؛ لأن المؤلف ليس من منهجه التفصيل في الإعراب كما هو واضح من إعراب هذا البيت وغيره.

3 – كذا في ع و ج، ولا شك أنه قد وقع هنا حذف أدى إلى اضطراب وخلل في المعنى؛ وأصل الكلام: (و'مع رأيت' حال منه أيضا، و'في خبر' نعت له (أي لرأيت))، وما في س قريب من هذا.

4 – في ع و س (أو) وما أثبت أنسب للسياق.

5 – في ع: (و) وهو خطأ ظاهر.

6 – الأعراف: 17.

7 – أحد أهم وأبرز شيوخ الإمام الداني، وهو فارس بن أحمد بن موسى بن عمران، أبو الفتح، الحمصي، الضرير، نزيل مصر، الستاذ الكبير الضابط الثقة، ولد بحمص سنة ثلاث وثلاثين

بقوله: 'عنه'؛ أي عن الأصبهاني. وقرأت بذلك على الشيخ[1] أبي الحسن علي بن عيسى[2]، وحكى لي ذلك عن شيخه أبي عمران الزواوي، - رحمه الله -، قال في "التعريف": " وقال لي أبو الفتح عن قراءته إن شئت سهلت الهمزتين معا في ﴿ لأملأنّ﴾، وإن شئت الأولى، [وإن شئت الثانية] "[3]. انتهى.

ع: 'وأيا' مفعول مقدم ب'سهلن'، 'أو كلا' عطف على 'أيا'، و 'أو' للتخيير، و'لدى' بمعنى في متعلق 'سهلن'، وكذلك 'عنه'، والهاء للأصبهاني، وكذلك 'لفارس'، و'الرضى' نعت له، أي ذي الرضى، أو المرضي إن جعلته نفس الرضى[4] مبالغة، والفاء زائدة كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5]، و"سهلن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وإنما أعاد فسهلن مع أن سهلن الأول يغني عنه لبعده.

ثم قال:

[49] وَفِي سِوَى تَعْرِيفِنَا "اطْمَـأَنَّ" ثُمَّ "كَأَن لَّمْ" لَا بِقَيْدِ "تَغْنَ"

أخبر - رحمه الله - أن تسهيل الهمزة من قوله: ﴿أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ﴾[6] إنما منسوب لغير "التعريف"، ولم يذكره في "التعريف". قوله: 'ثم ﴿كأن لم﴾' يعني حيث وقع وكيفما وقع يسهل همزته الأصبهاني؛ سواء كان مع ﴿تغن﴾ أم لا، وهو أيضا منسوب لغير "التعريف"، وأشار بقوله:

وثلاثمائة (333هـ)، رحل وقرأ على عدد من الشيوخ، قرأ عليه ولده عبد الباقي، والحافظ أبو عمرو الداني، وقال : لم ألق مثله في حفظه وضبطه؛ كان حافظا ضابطا، حسن التأدية، فهما بعلم صناعته، واتساع روايته، مع ظهور نسكه وفضله وصدق لهجته. توفي بمصر سنة إحدى وأربعمائة (401هـ).

1 - في س: الشيخ الإمام العلامة

2 - في س زيادة: الراشدي نفعنا الله به.

3 - كتاب 'التعريف'، ص: 52. وما بين المعقوفتين زيادة منه

4 - في س : (المرضي)

5 - المدثر: 3 .

6 - الحج : 11 .

'لا بقيد تغن'، إلى الرد على "مختصر التعريف"[1]، الذي قيده ب﴿تغن﴾[2]، فإنه لا فرق بين هذا وغيره[3].

ع: 'اطمأن' مبتدأ على حذف مضاف؛ أي: تسهيل همزة "اطمأن"، فحذف منه مضافين كقوله تعالى: ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾[4]؛ أي: من أثر حافر فرس الرسول،[5] وكقول الشاعر:

إِذَا التَفَتَتْ نَحْوِي تَضَوَّعَ رِيحُهَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَّا القَرَنْفُلِ[6]

أي: تضوُّعاً مِثْلَ تضوُّعِ نسيمِ الصَّبا[7]، وخبره في المجرور قبله، و'سوى' بمعنى غير على غير مذهب سيبويه، وأضاف "التعريف" إلى ضمير المتكلم لما أن قرأ بما فيه، كأنه له، و'ثم' حرف عطف، 'كأن لم' عطف على 'اطمأن' أو مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: كذلك؛ أي: لغير "التعريف"، 'لا بقيد تغن' معطوف على محذوف؛ أي: مطلقا لا بقيد تغن.

---

1 - للشيخ أبي الحسن بن سليمان القرطبي (ت 730هـ)، قال فيه:
ثم "كأن لم تغن بالأمس" وفي سورة "الأعراف" "تأذن" اقتفي (باب الهمز المفرد)
وهذا نفسه ما نجده عند ابن أبي جمعة الوهراني (ت 929 هـ) في منظومته "تقريب المنافع"؛ حيث قال:
وسهِّل "كأن لم تغن بالأمس" عنه مع "تأذن" في "الأعراف" واعمل لتأصلا

2 - وهو قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ من الآية: 24 من سورة يونس - عليه السلام -

3 - وذلك مثل قوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾ هود: 67

4 - طه: 94.

5 - شرح التسهيل 3/ 134

6 - قائله هو امرؤ القيس، والبيت من معلقته، والرواية التي ساقها المؤلف موجودة في "شرح المعلقات التسع" المنسوب لأبي عمرو الشيباني، ص: 127، وفي "جمهرة أشعار العرب" ص: 117، وفي غيرهما.
وفي بعض المصادر الأخرى يروى فيها بصيغة يختلف فيها صدر البيت عن الرواية الأولى اختلافا كبيرا؛ هكذا:
إِذَا قَامَتَا تَضَوَّعَ المِسكُ مِنهُما نَسِيمَ الصَّبا جاءت بِرَيَّا القَرَنْفُلِ
ينظر "المعلقات العشر وأخبار شعرائها" ص: 63، و"المغني اللبيب" 2/ 707

7 - المغني اللبيب 2/ 707.

ثم قال :

[50] كَذَا "اطْمَأَنُّوا" وَ "فَأَصْفَيكُمْ" وَ"إِذْ تَأَذَّنَ"الأُولَى وَمَنْ هَفَا نُبِـذْ

أخبر - رحمه الله - أن ﴿اطمانوا﴾ من قوله تعالى: ﴿وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا﴾[1] تسهيل همزته أيضا منسوب لغير "التعريف"، وكذلك ﴿اطمانتم﴾[2]، وكذلك ما عطف عليه؛ وهو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم﴾[3]، وقوله في "الأعراف": ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ﴾[4] منسوب أيضا لغير "التعريف". قوله: "الأولى"، قيد له، واحترز به من الثاني؛ وهو قوله في "إبراهيم": ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ﴾[5]، فهذا ليس فيه إلا التحقيق. قوله: "ومن هفا نبذ"، أي: ومن كانت نسبته للشيء لغير محله فيسقط ويُطرح ولا يلتفت إليه، وهفا يهفو إذا سقط، وفيه أيضا رد على ناظم "التعريف" الذي نسب ﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[6] لغير "التعريف"، ولاشك أن من نسب الأشياء لغير محلها سقط، ونبذ معناه: طُرح.

ع: "اطمأنوا" مبتدأ على حذف مضاف أيضا؛ أي: تسهيل همزة "اطمأنوا"، وخبره "كذا" قبله، والإشارة إلى القريب؛ وهو الذي نسب تسهيله لغير "التعريف"، "وفأصفاكم": الواو حرف عطف، و"فأصفاكم" معطوف عليه، و"إذ تأذن" كذلك، و"الأُولى" نعت له، و"من" شرطية مبتدأ.

---

1 - الآية كاملة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا وَرَضُوا بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّوا بِهَا وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آيَاتِنَا غَافِلُونَ﴾، يونس: 7.

2 - النساء: 102.

3 - تمام الآية: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ الإسراء: 40.

4 - تمام الآية: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لَيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَن يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ الأعراف: 167.

5 - تمام الآية: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ إبراهيم: 9.

6 - القصص: 82.

و"هفا" فعل الشرط، و"نبذ" ماض مبني للمفعول جواب الشرط، والخبر في الجواب على قول. والله أعلم. ثم قال:

[51] فَقَدْ أَحَالَ فِيهِ "وَيْكَـأَنَّ" مَعًا لَـدَى الْفَرْشِ عَلَى "كَأَنَّ"

أخبر – رحمه الله – أن أبا عمرو في "التعريف" أحال ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ و﴿وَيْكَأَنَّهُ﴾[1] معاً على ﴿كَأَنَّ﴾ في "الفرش"، قال في "التعريف" في سورة "القصص": " وقد ذكرت ﴿ أَئِمَّةً يَدْعُونَ﴾[2] و﴿أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾[3] و﴿فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ﴾[4] و﴿ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا ﴾[5] و﴿أَن يُكَذِّبُونِ﴾[6] و﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[7] و﴿ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ ﴾ و﴿ وَيْكَأَنَّهُ ﴾ و﴿مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾[8] فيما تقدم "[9]، ولم يتقدم له إلا: ﴿ كَأَنَّ﴾ و﴿ كَأَنَّهُمْ﴾[10] و﴿كَأَنَّهُ﴾[11] و﴿ كَأَنَّهُنَّ﴾[12] كما تقدم[13]. فإن قلت: [فقوله][14]: فقد أحال فيه علـى

---

1 – جمعتا معا في آية واحدة في قوله تعالى: ﴿ وَأَصْبَحَ الَّذِينَ تَمَنَّوْا مَكَانَهُ بِالْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَوْلَا أَن مَّنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ القصص: 82

2 – القصص : 41.

3 – "الأنبياء:72 و"السجدة": 24.

4 – القصص: 9.

5 – القصص : 29.

6 – القصص : 34.

7 – القصص : 61.

8 – النمل : 91.

9 – كتاب التعريف، ص : 105.

10 – البقرة : 100.

11 – الأعراف : 171.

12 – الرحمن: 57. ولم يتقدم لها ذكر – حسب النسخ المعتمدة – ، وليست موجودة في 'التعريف'، المنشور بتحقيق الشيخ السحابي. [ينظر ص: 51]، وبتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن [ينظر، ص: 31]

13 – تقدم في شرح البيت رقم: 46 أعلاه.

14 – زيادة من ج

﴿كَأَنَّ﴾، يقتضي أنه ذكره معه وشبهه به. قلت: هذا لا يلزمه، ولكنه لما قال: وقد ذكرته فيما تقدم، دل على أنه محال عليه، - والله أعلم -، وإن كان لم يذكره نصا فيما تقدم.

ع: "فقد"، الفاء حرف عطف، و"قد" حرف تحقيق، "أحال" ماض، وفاعله ضمير عائد على أبي عمرو وإن لم يتقدم له ذكر، لكن الكتاب يدل عليه، و"فيه" متعلقه، والهاء ل"التعريف"، "ويكأن" مفعوله، [و"معا" حال مبني][1]؛ أي مجتمعين، و"لدى" بمعنى في، و"الفرش" مضاف إليه ما قبله[2]، و"على كأن" متعلق "أحال".

ثم قال:

[52] وَفِيهِ عَنْهُ "فَبِأَيٍّ" أُبْــــدِلاَ "شَانِئَكَ" "الْفُؤَادُ" كَيْفَمَا انْجَلاَ[3]

لما فرغ من ذكر ما لم يجئ في "التعريف"، ومن ذكر ﴿وَيْكَأَنَّ﴾، أتى بما وقع في "التعريف" فقال: "وفيه عنه فبأي أبدلا"، أي في "التعريف"، "عنه": عن الأصبهاني، يعني ﴿فَبِأَيِّ﴾ حيثما وقع في القرآن يبدله، وإبداله من جنس حركة ما قبله؛ إن كسرة فياء[4]، وهذا مما[5] قال في "التعريف" فيه: "ما لم تتحرك بالفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم؛ فإنها تبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واوا "[6]. قال في "التعريف": " و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ و﴿فَبِأَيِّ﴾ "[7] انتهى، يعني مما سهل فيه الهمزة المتحركة، وإنما قال: "أُبدل" ولم يكتف بالتسهيل

---

1 – زيادة من ج

2 – عبارة(ما قبله) ساقطة من س

3 – كذا كتب هذا الفعل في النسخ، وقد حافظ المؤلف أو النساخ على كتابته بهذا الشكل في جميع المواضع الواردة في شرح هذا البيت، فلم أغيره، وحقه أن يرسم بالياء كما لا يخفى.

4 – في ج (إن كسرت بياء)، وفي س: (إن كسره بياء)

5 – في ج: (كما)

6 – كتاب "التعريف"، ص: 51

7 – نفسه

الأول؛ لأن التسهيل في عرف القراء المراد به بين بين[1]، وهذا مبدل؛ فلذلك قال: "أبدل"، نحو: ﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾[2]، و﴿فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكَ تَتَمَارَى﴾[3]. قوله: "شانئك"، يعني قوله تعالى: ﴿شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾[4]، يبدله الأصبهاني أيضا؛ فهو معطوف على ﴿فَبِأَيِّ﴾ بحذف حرف العطف، ويبدله أيضا من جنس حركة ما قبله. قوله: "و"الفؤاد" كيفما انجلا"، يعني أن ﴿الفؤاد﴾ مبدل له أيضا، نحو: ﴿وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى﴾[5]، و﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ﴾[6]، وشبهه، وأما غيره فإنه يحقق؛ فهو داخل في قول صاحب "الدرر":

وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فَلَا تُبْدِلْهُمَا لِنَافِعِ[7]......................

إلا الأصبهاني في هذه الأشياء، قال في "التعريف": " و﴿فبأي﴾[8] و﴿الفؤاد﴾"[9] وقال بعد ذلك: " حيث وقعت هذه الحروف "[10] انتهى.

---

1 - أي بين الهمزة وبين الحرف المجانس لحركتها؛ فإن كانت الهمزة مفتوحة قرئت بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فبين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو. وهذا مما لا يُضبط النطق به إلا بمشافهة الشيوخ، وليس مجرد شرحه ووصفه بكاف في ذلك. وقد جانب الصواب من قرأه هاء خالصة؛ فإن قراءته بهذه الكيفية يغير المعنى - أحيانا - رأسا على عقب، فقوله تعالى - مثلا - في أواخر المائدة: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ لو قرئ فيه التسهيل هاء خالصة لأصبح الفعل هكذا: (أَهَنْتَ)؛ فيتحول اللفظ من فعل (قال) إلى فعل (أهان)، ويتحول الاستفهام إلى خبر.

2 - الرحمن: ابتداء من الآية: 11 (كررت في هذه السورة 31 مرة).

3 - النجم: 54

4 - الكوثر: 3

5 - القصص: 9

6 - النجم: 11

7 - جزء من البيت رقم: 113 من "الدرر"، وتتمته: .... إلا لدى بئس بسما

8 - كتبت بالنسخ (بأي)، وهو تحريف لا شك فيه، فإن ما أثبت هو الذي في 'التعريف'، وهو الصحيح، وقد نقله المؤلف قبل عند شرحه لقول الناظم: وفيه عنه فبأي.

9 - كتاب "التعريف"، ص: 51

10 - نفسه

قوله: ' كيفما انجلا'، أشار به إلى قوله في "التعريف": "حيث وقعت هذه الحروف"؛ سواء اتصل بها[1] الألف واللام أو كان مضافا، وإليه أشار بقوله: ' كيفما انجلا'، أي: كيفما ظهر.

ع: 'فبأي' مبتدأ، و'أبدل' ماض مبني للمفعول وهو خبر، 'عنه' متعلق 'أبدل'، والهاء للأصبهاني، 'فيه' حال مصدر محذوف دل عليه 'أبدل'؛ أي: حال كون البدل واقعا في "التعريف"، والهاء ل"التعريف"، 'شانئك' إما أن تجعله معطوفا على الضمير المستتر، على ذلك الوجه الضعيف؛ لأنه [لم يؤكد][2]، وإما أن يكون مبتدأ خبره محذوف؛ أي: كذلك، قوله: 'والفؤاد' عطف على 'شانئك'، 'كيفما انجلا' حال 'فؤاد'.

ثم قال:

[53] "نَاشِيَةَ" وَ"مُلِيتْ" "بِـأَنَّ" وَ"خَاسِياً" زِدْ وَ"نُبوِّيَنَّ"

أخبر - رحمه الله - أن ﴿نَاشِئَةَ﴾ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾[3] يبدل الهمز فيه الأصبهاني، وأما غيره فهو يحقق كما تقدم، وهذا أيضا مستثنى من قوله:

وَالْـعَـيْنُ وَالـلَّامُ فَـلَا تُـبْـدِلْـهُـمَا لِنَافِعٍ [4] ....

فهذا لام الكلمة، قال في "التعريف": " و﴿ مُلِئَتْ حَرَسًا ﴾ و ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ ﴾ "[5] انتهى، فهو يبدلها، قوله: 'وملئت'، يعني أن قوله تعالى:

---

1 - في ج (بهما)، وفي س (به) وهو أنسب لتناسبه مع المعطوف بعده، والضمير فيه عائد على لفظ "الفؤاد"

2 - زيادة من ج

3 - تمام الاية: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَقْوَمُ قِيلًا﴾ المزمل: 5

4 -تقدم في ص أعلاه.

5 - كتاب "التعريف"، ص: 51

﴿ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا ﴾[1] يبدله الأصبهاني، فهو أيضا لام الكلمة، ويبدله مما قبله[2]، وقد تقدم فيما[3] قبل هذا نقله من "التعريف"[4]. قوله: "بأن""، يعني أن ﴿ بِأَنَّ ﴾ حيث وقع؛ سواء اتصل به ضمير أم لا، نحو: ﴿بِأَنَّهُ﴾، و﴿ بِأَنَّ اللَّهَ يَرَىٰ ﴾ يبدله الأصبهاني أيضا، قال في "التعريف": " و﴿بِأَنَّ﴾ و﴿بِأَنَّهُ﴾ و﴿بِأَنَّهُم﴾ "[5]، وقال بعد ذلك: "حيثما[6] وقعت هذه الحروف" انتهى، قلت هو معطوف على ما سهله من الهمز المتحرك، ويبدلها ياء من جنس حركة ما قبلها. قوله: ""خاسئا" زد"، يعني أن قوله تعالى: ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا ﴾[7] يبدله الأصبهاني أيضا وهو زائد على ما في "التعريف"، قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى[8]: " وزاده الجعبري في شرح "الشاطبية" في باب إبدال الهمزة[9] ". ومعنى زد، أي: زده زيادة على ما في "التعريف"، وليس المراد زده على ما تقدم؛ لأنه لم يذكرها في "التعريف". قوله: "ونبوئن"، كذلك أيضا هو زيادة على ما في "التعريف" ، ويبدله أيضا، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا﴾[10]، وشبهه، كيفما وقع.

---

1 – من قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا﴾ الجن: 8

2 – أي يبدله من جنس حركة ما قبله؛ والحركة التي قبل الهمزة هي الكسرة؛ فيبدله إذن ياء

3 – في ج (وقد تقدم فيما تقدم ...)

4 – يريد قول الإمام الداني: " ما لم تتحرك بالفتح وينكسر ما قبلها... " إلى آخره. تقدم.

5 – كتاب "التعريف"، ص:51. وقد قدمت فيه (بأنهم)

6 – في "التعريف" (حيث). نفسه

7 – من قوله سبحانه وتعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾ الملك:4

8 – في ج: (قال شيخنا الإمام العالم أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي)

9 – ذكره في باب الهمز المفرد "كنز المعاني" 2/ 453 بتحقيق: ذ أحمد اليزيدي

10 – من قول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ﴾ العنكبوت: 58

ع: "ناشئة" إما عطف على ما قبله، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي كذلك، "بأن" عطف على ما قبله بحذف حرف العطف، و"خاسئا" مفعول مقدم ب"زد"، و"نبوئن" عطف عليه.

ثم قال:

[54] وَيَاءَ "رِئْياً" أَدْغَمَ الْحِرْمِــــيُّ وَيُـوسُـفٌ وَالْعُتَقِي "النَّسِيُّ"

لما فرغ – رحمه الله – مما سهله الأصبهاني شرع في ﴿رِءْيًا﴾[1] وما بعده؛ فأخبر عن الحرمي – وهم غير ورش – يبدلون الهمزة ياء ويدغمونها في الياء التي بعدها، وقال: "أدغم" ولم يقل: أبدل ثم أدغم، طلبا للاختصار؛ لأنه عبر باللازم عن الملزوم؛ فالبدل ملزوم والإدغام لازم، وإنما أعاد قالون لموافقته غيره، وإلا فحكمه في "الدرر". وذكر أصل ﴿رئيا﴾ ومعناه لا يليق[2] بهذا المختصر، انظر شراح "الدرر"[3]، فمفهومه أن ورشا لا يدغم، وإنما يحقق؛ وهذا هو المفهوم[4] الذي نبه عليه قبل وما كان مثله. قوله: "ويوسف والعتقي "النسي""، أخبر أن يوسف؛ وهو أبو يعقوب، والعتقي؛ وهو عبد الصمد، عن ورش يدغم[5] الياء من قوله تعالى: ﴿إنما النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾[6]، فأصله: النسيء بهمزة، فأبدلا الهمزة ياء وأدغما الياء في الياء في اللفظ، مفهومه أن من بقي؛ وهم الأصبهاني وحرمي يحققون الهمزة، فقوله في "الدرر":

وَ"إِنَّمَا النَّسِيءُ" وَرْشٌ أَبْـدَلَـهْ[7] ....

1 – مريم: 74.

2 – في ع و س (لا يمين)

3 – ينظر شرح المنتوري 1/ 346

4 – وهو مفهوم اللقب الذي أشار إلى اعتباره في نظمه بقوله: .... فاعملن بمفهوم اللقب

5 – كذا بالنسخ، والصواب: يدغمان؛ أي يوسف وعبد الصمد.

6 – التوبة: 37.

7 –تتمة البيت: .... ولسكون الياءِ قَبله نَقَّلــــه. (بيت رقم: 115 من «الدرر»)

يعني من طريق الأزرق وعبد الصمد عنه، وأما الأسدي فإنه يحقق كالآخرين.

ع: 'وياء رئيا' مفعول مقدم ب'أدغم'، و'الحرمي' فاعل، و'يوسف' فاعل "أدغم" محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف؛ أي: أدغما، وصرف يوسف للوزن، لأن التنوين مقابل للنون، و'النسي' مفعول على حذف مضاف.

ثم قال:

[55] وَمَالَ أَحْمَدُ مَعَ الْمُسَيَّبِـــــي إِلَى وِفَـاقِ وَرْشِهِمْ فِي الْمَذْهَبِ

[56] ذَاكَ لَدَى "الْمُوتَفِكَاتِ" مُسْجَلاَ وَذَا لَدَى "بِيرٍ"، وَ"مِلْءُ" فَانْقُلاَ

[57] لِلْأَسَدِي فِي الْوَقْفِ أَوْ فِي الْمَرِّ وَ"الآنَ" لِابْـنِ فَـرَجٍ كَالْمِصْرِ

أخبر – رحمه الله – أن أحمد الحلواني؛ – وهو المراد بأحمد، قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي: " حيث ذكر أحمد مطلقا في هذا الرجز فالمراد به الحلواني " انتهى. – والمسيبي – وهو إسحاق – من طريقيه، والحلواني عن قالون[1] مال؛ أي: انحرف إلى وفاق ورش في مذهبه. قوله: 'ذاك'، الإشارة إلى أحمد. قوله: 'لدى "الموتفكات"'، يعني أن أحمد الحلواني من طريق الجمال والواسطي[2] يبدل الهمزة واوا كورش، وحكم ورش فيه في "الدرر" في قوله:

أَبْـدَلَ وَرْشٌ كُلَّ فَـاءٍ سَكَنَتْ[3] ....

1 – وقع هنا سهو للمؤلف فكرر عبارة (والحلواني عن قالون)، كما أنه لم يثن الفعل (مال) حتى يستقيم معنى الكلام ، فإن قيل: التعبير صحيح، وتقدير الكلام: قوله: مال أي انحرف... يرد على ذلك بأننا إذا أخذنا بهذا التقدير سيبقى الكلام قبل الفعل (مال) بدون خبر.

2 – في ج: (الحسن الجمال، وأبو عون الواسطي)

3 –صدر البيت رقم: 110 من "الدرر"، وتتمته: .... وبعدَ همزٍ للجميع أُبدلت

فوافقه الحلواني على جزئية منها ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتُ﴾. قوله: "مسجلا"، أي مطلقا؛ أي سواء كان جمعا أو مفردا، مثال المفرد: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةَ أَهْوَىٰ﴾[1]، وشبهه، ومثال الجمع: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ﴾[2]، ومن بقي يحقق على الأصل. قوله: 'وذا لدى "بير"'، الإشارة للقريب؛ وهو إسحاق المسيبي من طريقيه، فإنه يوافق ورشا على إبدال الهمزة من قوله تعالى: ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾[3]، ومن بقي يحقق، وأما ورش فقال في "الدرر":

وَأَبْدَلَ "الذِّئْبَ" وَ"بِئْرٍ" "بِيسَ" ورشٌ[4]............
....

يريد وكذلك إسحاق من طريقيه، نص عليه صاحب "الدرر" في قوله:

اَلْقَوْلُ فِي إِبْدَالِ فَاءِ الْفِعْلِ[5] ....
....

فما بقي لم يذكر متفق عليه للجميع. قوله: "و"ملء" فانقلا للأسدي"، أخبر - رحمه الله - بنقل الهمزة من قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[6] للأسدي وهو الأصبهاني، وانتقل هنا إلى نقل الحركة من "الدرر". قوله: "في الوقف أو في المر"، يعني سواء وصلت أو وقفت؛ فإنك تنقل الحركة إلى اللام، قوله: "و"الآن" لابن فرح[7] كالمصري"، أخبر - رحمه الله - أن ابن فرح؛ وهو أحمد المفسر عن إسماعيل ينقل الحركة في ﴿الْآنَ﴾ حيث وقع، نحو: ﴿قَالُوا

---

1 - النجم: 83

2 - تمام الآية: ﴿وَجَاءَ فِرْعَوْنُ وَمَن قَبْلَهُ وَالْمُؤْتَفِكَاتُ بِالْخَاطِئَةِ﴾ الحاقة: 8.

3 - الحج: 43

4 - جزء من البيت رقم: 114 من "الدرر"، وتتمته: .... وريّاً باغام عيسى

5 - صدر البيت رقم: 109 من "الدرر"، وتتمته: .... والعينِ واللامِ صحيحَ النقلِ

6 - آل عمران: 90

7 - في النسخ هنا وفي المواضع بعده بالجيم. وقد سبق التنبيه على أنه اشتهر عند المغاربة بالجيم، وأن الصواب هو ابن فرح بالحاء المهملة، كما قيد ذلك الإمامان الذهبي وابن الجزري.

الآن جئت بالحق﴾[1]، وما أشبهه، ويعني غير المقرون بالاستفهام، وأما المقرون بالاستفهام فسيأتي حكمه، وهو راجع إلى قوله في "الدرر":

أَوْ لاَمِ تَعْرِيفِ[2] ....

فتقول: لورش[3] يريد وأحمد المفسر؛ إن قدرت:[4] أو لام تعريف، فقوله:

حَرَكَةُ الْـهَمْزِ لِـوَرْشٍ تَنْتَقِلْ[5] ....

يعني من جميع طرقه، وهو الذي قبل هذا:

[12] وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهِ انْفَرَدْ[6] ....

وأما من بقي فإنه يحقق ولا ينقل، قال في "التعريف": " و[قد][7]روى ورش أيضا عن نافع أنه كان يلقي حركة الهمزة على لام التعريف[8]"[9] انتهى. " وتابعه ابن فرح[10] [عن أبي عمر][11] عن إسماعيل على إلقاء الحركة في قوله

---

1 – البقرة:70

2 –يريد قول ابن بري في "الدرر" :

[117] حركة الهمز لورش تنتقل   للساكن الصحيح قبلُ المنفصِل

[118] أو لام تعريف، وفي كتابيه   خلف ويجري في ادغام مالـــيه

3 – سقطت من ع. يريد المؤلف: فتقول: لورش (أي قول ابن بري: لورش، في قوله: حركة الهمز لورش تنتقل ...)، يريد: وأحمد المفسر (أي يدخل فيه أيضا أحمد المفسر).

4 – في ع: (قررت)

5 – صدر البيت رقم: 117 من "الدرر"

6 – صدر البيت رقم: 12 من "التفصيل"

7 – زيادة من "التعريف"

8 – في "التعريف": (لام المعرفة)

9 – كتاب التعريف، ص : 55 .

10 – في النسخ بالجيم، وفي التعريف بالحاء، وكذا في جامع البيان .

11 – زيادة من التعريف .

تعالى: ﴿ الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ ﴾ و ﴿ فَالْآنَ بَاشِرُوهُنَّ ﴾[1] و﴿ الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنكُمْ ﴾[2]، وما كان من لفظه [خاصة][3] "[4]. انتهى.

ع: 'ومال' ماض، و'أحمد' فاعله، ونون 'أحمد' للوزن، و'مع المسيبي' حاله، و'إلى وفاق' متعلق 'مال'، و'ورشهم' مضاف إليه ما قبله، والهاء للقراء، و'في المذهب' متعلق 'مال' أيضا، والألف واللام إما للعهد؛ وهو المذكور في "الدرر"، وإما بدل من الضمير؛ أي مذهبه، قوله: 'ذاك' مبتدأ، والخبر محذوف؛ أي: مال، و'لدى' ظرف بمعنى عند؛ متعلق الخبر، و'مسجلا' حال من 'الموتفكة'، وذلك أبين الإعراب، قوله: 'وملء' مفعول مقدم على حذف مضاف؛ أي: همز ملء، محكي، 'فانقلا' أمر مؤكد بالنون الخفيفة، وأبدلها ألفا للقافية، وفاؤه زائدة كقوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5]، و"للأسدي" متعلق "انقلا"، وخفف ياء النسب فحذف إحداهما، و"في الوقف" متعلق "انقلا" أيضا، و"أو في المر"؛ أي: المرور، عطف عليه، و"أو" بمعنى الواو؛ للتقسيم، ولا يصح التخيير؛ لأنه ينقل فيهما معا، و"الان" مبتدأ، و"لابن فرح" متعلق بمحذوف على أنه خبر، و" كالمصر" متعلق الخبر، ويجوز أن يكون حالا من "ابن فرح". والله أعلم.

ثم قال:

[58] وَخُلْفُ الأَنْصَارِ بِذِي اسْتِفْهَامِ وَالْـوَاسِـطِـي لَمْ يَـنْـحُ لِـلْإِمَـامِ

[59] قَالُونَ فِي الْوَاوِ بِالأُولَى النَّجْمِ[6] ....

1 – البقرة : 186.

2 – الأنفال : 67.

3 – زيادة من "التعريف" .

4 – كتاب التعريف، ص: 55. و ينظر جامع البيان، ص: 268

5 – المدثر : 3 .

6 – قسمت البيت؛ فأدرجت شطره الثاني مع البيت الموالي؛ تبعا للشرح، وإلا فهو في النسخ مكتوب كله هنا.

أخبر – رحمه الله – أن الشيخ إسماعيل الأنصاري له الخلاف في قوله
تعالى في سورة "يونس": ﴿آلْآنَ وَقَدْ كُنتُم﴾(1) و﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾(2)
خاصة؛ وهما المراد بقوله: "بذي استفهام"، وهل ينقل الحركة كالجماعة، أو
يحقق ولا ينقل؟ وجهان، وقرأت بهما على الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى.
قال في "التعريف": " وروى ابن مجاهد عن أبي الزعراء عن قراءته إسكان
اللام فيهما وتحقيق الهمزة بعدها، وبالوجهين آخذ في ذلك في رواية إسماعيل
من طريقيه "(3) انتهى. وأما غير إسماعيل فيدخل في قول ابن بري:

وَنَقَلُواْ لِنَافِعٍ مَنْقُولاَ .... البيت(4)

فنسب الحكم [لنافع](5)، وقد قال(6) قبل:

فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَا أَوْ عَمَّ أَوْ عَزَا ....(7)

وهذا(8) تخصيص(9) لذلك العموم(10)؛ فحصل من هذا أن أحمد المفسر

---

1 - يونس : 51 .

2 - يونس : 91 .

3 - كتاب التعريف، ص : 55 .

4 - تتمة البيت : .... رِدْءاً وَءَالآنَ عَاداً الأُولَى (بيت رقم: 120 من الدرر)

5 - زيادة من ج لا بد منها.

6 - أي ابن غازي

7 - بيت رقم: 11 من 'تفصيل العقد'.

8 - في ج : (وهنا)

9 - قول المؤلف بالتخصيص هنا فيه نظر؛ فقد اتفق الرواة الأربعة على النقل في ذلك – أعني في "ءالان" في الموضعين في يونس –، وأما تحقيق إسماعيل هنا فإنه زيادة على ذلك العموم؛ فهو وجه ثان عنه، وإنما كان يعد تخصيصا لو لم يكن له غيره؛ أي لو لم يكن له إلا التحقيق، فيخرج حينها من العموم، ويكون قول ابن بري: ونقلوا لنافع إلخ مقصورا على الثلاثة الباقين.

10 - في ج: (المفهوم)، والمثبت أنسب.

له النقل في ﴿الآن﴾[1] حيث [وقع][2]؛ سواء وقع مقرونا بالاستفهام أولا، وله التحقيق فيما هو مع الاستفهام، وأما ابن عبدوس فله التحقيق فيه حيث وقع، إلا مع الاستفهام فالوجهان[3]. قوله: "والواسطي"، إلى آخره، عن الحلواني، "لم ينح" أي: لم يتبع الإمام قالون في قوله تعالى: ﴿عادا الأولى﴾[4] في "والنجم"؛ أي لم يتبعه على همز الواو فيه، وإنما قرأ بغير همز، قال في "التعريف": " وقرأ قالون وحده ﴿عادا الأولى﴾ بهمزة في موضع الواو[5]، وقرأ الباقون بغير همز، وبذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عون عن الحلواني. "[6] انتهى. قلت ذكره في الفرش، وأما في الهمز إنما ذكر الهمز فقط، فتأمل باب الهمز مع باب الفرش، فظاهرهما المعارضة؛ فإنه لم يذكر للواسطي عدم الهمز في باب الهمز، فانظره[7].

---

1 – في ع: (ءالان) بهمزة الاستفهام، والمثبت هو الأنسب والأليق بالسياق.

2 – سقط من ع.

3 – في ع: (بالوجهين) .
ويمكن تلخيص ذلك بعبارة أخرى؛ وهي أن أحمد المفسر له في "الان" غير المقرونة بالاستفهام
النقل خاصة، وله في المقرونة به الوجهان: التحقيق والنقل، وأما ابن عبدوس فله في الأولى
التحيقيق فقط، وله في الثانية الوجهان.
إذن فهما يتفقان في المستفهمتين؛ فلهما معا فيهما الوجهان، ويختلفان في غير المستفهمتين؛ بحيث إن
للمفسر عكس ما لابن عبدوس.

4 – النجم: 49.

5 – قرأها هكذا: (عَاداً الأُؤْلَى)

6 – كتاب 'التعريف'، ص: 109

7 – وهو قوله: " وأجمعوا عن نافع على إلقاء الحركة غلى اللام في قوله تعالى في "والنجم" : ﴿عادا
الأولى﴾، إلا أن قالون وحده يهمز همزة ساكنة بعد ضمة اللام، والباقون لا يهمزون" كتاب
"التعريف"، ص: 56.
ويمكن توجيه صنيع الإمام الداني هذا أنه لما لم يذكر أبا عون الواسطي عن الحلواني في الموضع
الأول (أي في باب الهمز في الأصول) استدرك وذكره في فرش الحروف؛ إذ هو غالبا ما يحيل
في الفرش على الأصول عندما يكون استوفى الكلام فيها، لكن هنا عندما لم يستوف الكلام في
الموضوع لم يحل، وإنما أعاد الكلام نفسه تقريبا بالنسبة لحكم قالون، ثم ذكر الواسطي مع الجماعة.
يفهم من هذا أن الحلواني له الوجهان في ذلك: الهمز وتركه، وهو ما يفهم من كلام الإمام في
"جامع البيان" أيضا، وهو كذلك؛ بل إن الوجهين معا للحلواني من طريق الجمال وحده، وهذا ما
صرح به محمد بن أبي جمعة الوهراني في قصيدته بقوله:
ووجهان للجمال فيه حكاهما بمفردة الداني وبالهمز قد تلا

ع: "وخلف الانصاري" مبتدأ ومضاف، و"بذي استفهام" خبره، و"الواسطي" مبتدأ، و"لم ينح" مجزوم خبره، و"للإمام" متعله، و"قالون" بدل من "الإمام"، و"في الواو" متعلق ب"ينح" على حذف مضاف؛ أي: في همز الواو، و"بالاولى" بدل من "الواو" أو نعت له، و"النجم" مضاف إليه. والله اعلم.

ثم قال:

[59]........................... وَيُوسُفُ "كِتَابِيَهْ" كَالْحِرْمِي

[60]رَوَاهُ عَنْهُ نَجْلُ سَيْفٍ وَتَـــلاَ دانٍ بِـهِ وَابْـــنُ هِـلاَلٍ نَقَلاَ

أخبر – رحمه الله – أن يوسف – وهو أبو يعقوب – يقرأ قوله تعالى: ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي﴾[1] بغير نقل الحركة، كما يقرأه "حرمي"، ورواه عنه ابن سيف، وإنما شبه بحرمي وإن لم يتقدم لهم ذكر؛ لأن قالون منهم، وقد ذكره في "الدرر"[2]. قوله: "وتلا دان به"، أي: قرأ دان به؛ وتلا معناه قرأ، أي بعدم النقل[3]. قوله: "وابن هلال نقلا"، يعني أن ابن هلال عن أبي يعقوب ينقل الحركة فيه، فقوله: "نقلا"؛ أي نقل الحركة، وليس من نقل الرواية، فهذا تفسير لقوله في "الدرر":

.... وَفِي "كِتَابِيَهْ" خُلْفٌ ....

---

1 - الحاقة: 18 – 19.

2 - في البيت رقم: 118.

3 - قال الإمام الداني في "التيسير" : " واستثنى أصحاب أبي يعقوب عن ورش من ذلك (أي من نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها) حرفا واحدا في "الحاقة"؛ وهو قوله: ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ فسكنوا الهاء، وحققوا الهمزة بعدها على مراد القطع والاستئناف، وبذلك قرأت على مشيخة المصريين، وبه آخذ ."، ص: 36

وهذا التفصيل[1] الذي ذكره الشيخ في طريق أبي يعقوب من طريق ابن سيف وابن هلال زيادة على ما "التعريف"، وأما نصه في "التعريف": "واختلف الرواة عنه في قوله [تعالى] في "الحاقة": ﴿كِتَابِيَهْ إِنِّي ظَنَنتُ﴾[2]؛ فروى أبو يعقوب [الأزرق] عنه [ب]إسكان الهاء وتحقيق الهمزة بعدها، وروى عبد الصمد والأصبهاني عنه كسر الهاء وحذف الهمزة."[3] انتهى، وأما ﴿مَالِيَهْ﴾[4] فقال في "الدرر":

.... وَيَجْرِي فِي ادِّغَامِ "مَالِيَهْ"[5]

فقال الشراح هناك: من قرأ بعدم النقل في ﴿كِتَابِيَهْ﴾ أظهر هنا، ومن قرأ بالنقل أدغم هنا[6]، وانظر بقية الكلام هنالك[7]. فهذا آخر باب الهمز،

1 – في ع: (التعليل) وهو تحريف ظاهر.

2 – (ظننت) ليست في "التعريف"

3 – كتاب "التعريف"، ص: 54. وكل ما ورد داخل النص بين معقوفتين فهو زيادة منه.

4 – الحاقة : 28.

5 – "الدرر"، بيت رقم: 118

6 – كتب ناسخ ع بالهامش ما نصه: " من أخذ في ﴿كِتَابِيَه﴾ بالنقل فينبغي أن يأخذ في ﴿ماليه﴾ بالإدغام، ومن أخذ فيه بالتحقيق ينبغي أن يأخذ في ﴿ماليه﴾ بالإظهار؛ فيتحصل من مقتضى هذه القاعدة أن العتقي والأسدي يدغمان في ﴿هلك﴾؛ لأنهما ينقلان في ﴿كِتَابِيَه﴾، وأن الأزرق له الخلاف فيه؛ لأنك إن أخذت له فيه بالنقل فإنك تأخذ بالإدغام في ﴿هلك﴾، وإن أخذت له بعدمه أخذت له بالإظهار في الثاني، وبهذا الأخير يؤخذ له، والباقون بعدم النقل والإظهار. وكأن هذا يتلمح من قول صاحب "مختصر التعريف" إذ يقول:

لم يختلف عن ورشهم في علميه ... في الباب إلا قوله كتابيه
فيوسف قرأه بالأصل ... وصاحباه قرآه بالنقل
وأدغما ماليه في هلك ... والآخرون أظهروا فدونك

انظر هذا مع ما حكاه الداني في "المنبهة" إذ حكى الإدغام وأنه هو القياس، وغيره شاذ؛ حيث يقول:

وإن أردت الوصل دون الوقف ... أدغمت هاء السكت دون خلف
في ماليه هلك للتماثل ... كذا رويناه عن الأفاضل
وذلك القياس فاعلمنه ... واطرحن ما شذ والله عنه ".اهـ.

وهذا النص هو للحامدي في "أنوار العريف" في باب "النقل"، ص: 69 – 71.

7 – ينظر شرح المنتوري 1/ 363 – 368.

وكلما[1] لم يذكره الشيخ - رحمه الله - في باب المد وفي باب الهمز إلى آخره، في "الدرر" يبين لك ذلك، فما[2] فيه الخلاف لورش فخصه به، وما أطلق فيه فهو للجميع. ولولا مخافة الإكثار لبسطت أكثر من ذلك، لكن إنما أردت حل ألفاظ الكتاب على العهد المتقدم، ومن أراد النقل فعليه بشراح "الدرر".

ع: "ويوسف" مبتدأ وصرفه للوزن، وخبره محذوف؛ أي: قرأ، " كتابيه" مفعوله، و" كالحرمي" متعلقه أو فاعل بقرأ محذوف، و"رواه" ماض ومفعوله، والهاء ل" كتابيه"، و"عنه" متعلقه، والهاء ل"يوسف"، و"نجل سيف" فاعل "رواه"، والجملة في محل نصب [على الحال][3] من " كتابيه"، و"تلا" ماض، و"دان" فاعله، و"به" متعلقه، والهاء لعدم النقل.

ثم قال:

[61] اَلْقَوْلُ فِي الْإِظْهَارِ وَالْإِدْغَامِ وَالْفَتْحِ وَالْمُمَالِ لِلْإِمَامِ

لما فرغ - رحمه الله - من باب الهمز شرع في الإظهار والإدغام، تابعا لابن بري، وجمع أبوابا في باب واحد، وترجم - رحمه الله - للإظهار[4] والإدغام ولم يترجم للإخفاء، وقد ذكره في قوله:

.... وَذَاكَ لِلْغَيْنِ وَلِلْخَا أَخْفَى[5]

[ولم يقل][6] كما قال في "الدرر":

---

1 - كذا هي في النسخ متصلة، ومقصود المؤلف: كل ما؛ أي: كل الذي، ف(ما) هنا موصولة.

2 - في ج و س: (فيما)

3 - ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

4 - في النسختين ع و ج (على الإظهار)، وفي س: (وترجم عليه للاظهار) بإقحام كلمة (عليه)، ولعله كله سهو من النساخ، يشهد لذلك قوله بعد: (ولم يترجم للإخفاء) فعدى الفعل باللام، وهو الصواب.

5 - سيأتي في البيت رقم: 75 من "التفصيل" إن شاء الله.

6 - سقط من ع.

وَمَـا يَلِيهِمَا مِـنَ الْأَحْكَـامِ[1] ....

لكنه لما أن كان الإخفاء إدغاما ناقصا[2] أطلق عليه - كما قال - إدغاما؛ فهو داخل فيه، والإظهار مصدر أظهر، والإدغام مصدر أدغم، والفتح مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي المفتوح ؛ لأنه لم يتكلم على الفتح ما هو، بدليل: 'والممال'. فإن قلت: قوله: 'في الإظهار والإدغام' ظاهره أنه يتكلم على الإظهار ما هو، وكذلك الإدغام، وليس كذلك، وإنما تكلم على المظهَر والمدغَم، فترجم لشيء لم يذكره، وذكر شيئا لم يترجم له. قلت: كلامه إما أن يكون على حذف مضاف؛ أي: ذي الإظهار وذي الإدغام، أو مصدر بمعنى اسم المفعول؛ أي المظهر والمدغم؛ كقولهم: نَسْج؛ بمعنى منسوج. والله أعلم. قوله: 'للإمام'، المراد به نافع.

ع: 'القول' خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا القول ، 'في الإظهار' متعلقه، و'الإدغام' عطف عليه، و'الفتح' كذلك، و'الممال' كذلك، و'للإمام' يتناع فيه 'الإظهار' و'الإدغام' وما بعدهما[3] من العوامل، لكن أعمل فيه الأخير وأضمر مع[4] الأوائل وحذف. والله أعلم.

ثم قال:

[62] وَرْشُهُـمْ وَالْقَاضِي وَالْحُلْوَانِي   قَدْ أَدْغَـمُواْ فِي الضَّادِ بِالْبَيَانِ

1 -صدر البيت: القول في الإظهار والإدغام .... (باب الإظهار والإدغام، البيت رقم: 124 من "الدرر".)

2 - في ع (إدغام ناقص).

3 - في ع و ج : (بعده) والمثبت من س وهو أنسب.

4 - (مع) ساقطة من س

أخبر – رحمه الله – أن ورشا والقاضي والحلواني عن قالون يدغمون دال ﴿قد﴾ في الضاد، نحو قوله: ﴿قد ضلوا﴾[1] و﴿قد ضللت﴾[2]، وما أشبه ذلك، ومن بقي يظهر، فقوله في "الدرر":

وَزَادَ عِيسَى الظَّاءَ وَالضَّادَ مَعًا[3] ....

قوله: "والضاد"، يعني من طريق أبي نشيط، وأما أحمد والقاضي فإنهما يدغمانها، وقوله[4]:

.... وَوَرْشٌ الإِدْغَامَ فِيهِمَا وَعَى

تقول: وكذلك الحلواني والقاضي عن قالون[5].

ع: 'ورشهم'[6] مبتدأ مضاف، والهاء للقراء، و'القاضي' عطف عليه، و'الحلواني' كذلك، و'قد' مفعول مقدم، أي: دال قد، و'أدغموا' ماض وفاعله، و'بالبيان' متعلقه.

ثم قال:

[63] وَوَرْشُهُم وَأَحْمَدٌ فِي الظَّاءِ   وَالإِصْبِهَانِي وَأَبُو الزَّعْرَاءِ

[64] فِي ذَالِهَا وَنَجْلُ إِسْحَاقَ اعْتَمَدْ   إِظْهَارَ "قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ" فَقَدْ

---

1 – المائدة: 79، الأنعام: 141، الأعراف: 149

2 – الأنعام: 57

3 – صدر البيت رقم: 127 من "الدرر"

4 – أي ابن بري، وقوله هذا هو الشطر الثاني للبيت السابق

5 – قال الحافظ أبو عمرو: " اختلفوا في الدال من ﴿قد﴾ عند أربعة أحرف لا غير؛ وهي الضاد، والظاء، والذال، والتاء؛ فقرأ ورش والحلواني من قراءتي على أبي الفتح بالإدغام في الضاد والظاء في جميع القرآن، نحو قوله: ﴿فقد ضل﴾، ﴿لقد ظلمك﴾، وشبهه، وروى القاضي عن قالون بالإدغام في الضاد خاصة. وقرأ الباقون بالإظهار فيهما." كتاب "التعريف"، ص: 62

6 – وردت في ع هنا وفي البيت بالواو (وورشهم)، وفي ج هنا وفي البيت الآتي بدون واو.

أخبر - رحمه الله - أن ورشا وأحمد الحلواني يدغمان دال ﴿قد﴾ في الظاء، نحو: ﴿ فقدْ ظلَمَ نفسَهُ ﴾[1]، فقوله[2]:

وَزَادَ عِيسَى الظَّاء ....

يعني من طريق أبي نشيط والقاضي، وأما الحلواني يدغم، ومن بقي وهو[3] إسماعيل من طريقيه وإسحاق من طريقيه يظهران. قوله: 'والإصبهاني وأبو الزعراء في ذالها'، أخبر أن الأصبهاني عن ورش وأبا[4] الزعراء - وهو ابن عبدوس - عن إسماعيل يدغمان دال ﴿ قد ﴾ في الذال؛ وذلك قوله تعالى: ﴿ولقدْ ذرأنا لجهنّم﴾[5] خاصة، ولم يقع غيره، والباقون فإنهم يظهرون، فقوله في "الدرر":

.... ثُـمَّ لِـذَالِ وَلِجِيـمِ وَلِـشِينْ[6]

يعني عن رش من طريق أبي يعقوب وعبد الصمد، وقالون من جميع طرقه، وأحمد المفسر، وإسحاق من طريقيه، وأما الأصبهاني وابن عبدوس فإنهما يدغمان عند الذال، وسكت - رحمه الله - عن ذال ﴿إذ﴾ عند حروفها لأنها متفق عليها، فهي داخلة في قوله:

فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَا ....

1 - البقرة: 229

2 - قول ابن بري في "الدرر"، تقدم في الصفحة أعلاه.

3 - كذا بالإفراد في النسخ.

4 - في ع و س: (وأبو) وهو خطأ بين.

5 - الأعراف: 179.

6 - البيت كاملا: وقد لأحرف الصفير تستبين ثم لذال ولجيم ولشين («الدرر» بيت رقم: 126)

وهو مطلق؛ فهو للعشرة. قوله: "ونجل إسحاف اعتمد"، البيت؛ أخبر - رحمه الله - أن محمد بن إسحاق يظهر دال ﴿قد﴾ عند التاء من قوله تعالى: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[1]، فهذا مستثنى من قوله[2]:

وَمَـا قَـرُبَ مِنْهَا أَدْغَـمُـوا ....

....

وسكت - رحمه الله - عن تاء التأنيث عند حروفها، فإنه سيذكر ما اختلف فيه منها. قوله: "فقد"، معناه: فحسب[3]، كقوله ﷺ: ((قَدِ قَدِ))[4] في حديث النار، ومعناه: أنه لم يزد على التاء شيئا يظهر عنده. قوله: 'الرشد'، قيد له؛ احترز من قوله تعالى: ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ﴾[5]، وما أشبه ذلك، فإنه يدغم كالجماعة، قال في "التعريف": " وقرأ المسيبي في رواية ابنه بالإظهار عند التاء في موضع واحد في "البقرة"؛ وهو قوله: ﴿ قَد تَّبَيَّنَ الرُّشْدُ ﴾ لا غير، فسألت فارس بن أحمد عند قراءتي عليه عن نظائر ذلك نحو قوله: ﴿ لَقَدْ تَابَ اللَّهُ﴾[6] و﴿قَد تَّعْلَمُونَ﴾[7] و﴿لَقَد تَّرَكْنَا﴾[8]، وشبهه فقال

---

1 - القرة: 255

2 - قول ابن بري في "الدرر"، جزء من البيت رقم: 132، والبيت بتمامه:
نصل وما قرب منها أدغموا   كقوله سبحانه: "إذ ظلموا"

3 - "القاموس المحيط"، مادة (قدد)

4 - جزء من حديث رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وهو العزيز الحكيم﴾ ﴿سبحان ربك رب العزة عما يصفون﴾ ﴿ولله العزة ولرسوله ﴾...، كما رواه ابن جرير الطبري في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾.
والحديث كما جاء في الجامع الصحيح من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: " لا يزال يُلقَى فيها (أي جهنم) وتقول هل من مزيد حتى يضع فيها رب العالمين قدمه فَيَنْزَوي بعضُها إلى بعض ثم تقول: قَدْ قَدْ، بعزتك وكرامتك ... " الحديث. و(قد قد) بتسكين الدال وفتحه.

5 - العنكبوت: 38.

6 - التوبة: 118.

7 - الصف: 5.

8 - العنكبوت: 35.

لي بالإدغام، وذلك على ما قال."[1] انتهى. وإنما ذكر هذا البيت هنا مع أنه كان حقه التأخير؛ لأن الكلام في ﴿قد﴾ فاستطرد الكلام عليه، والله أعلم.

ع: "وورشهم" مبتدأ و"أحمدٌ" عطف عليه، وصرف "أحمد" للوزن، والخبر محذوف؛ دل عليه "أدغموا" في البيت قبله؛ أي: أدغما، ومفعوله أيضا محذوف؛ أي: دال قد، فحذف الفعل ومفعوله، و"في الظاء" متعلقه، و"الاصبهاني" مبتدأ، و"أبو الزعراء" عطف عليه، والخبر محذوف أيضا؛ أي: أدغما دال قد، و"في ذالها" متعلقه، والهاء للحروف، أو ل"قد" المحذوف، و"نجل إسحاق" مبتدأ، "اعتمد" ماض خبره، والعائد فاعله، و"إظهار" مفعوله، و"قد تبين الرشد" مضاف إليه ما قبله، و"فقد" اسم[2] بمعنى حسب، والله أعلم.

ثم قال:

[65] وَالتَّاءَ فِي الظَّا أَدْغِمَنْ لِلأَزْرَقِ   وَأَحْمَدٍ بِخُلْفِهِ وَالْعُتَقِي

انتقل - رحمه الله - إلى تاء التأنيث؛ فأخبر أن أبا يعقوب الأزرق، وعبد الصمد - وهو العتقي - يدغمان التاء في الظاء، وهو قوله: ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾[3]، وشبهه، وأن أحمد الحلواني له الخلاف فيه، قال في "التعريف": " واختلفوا أيضا [في تاء التأنيث][4] عند حرفين: عند الظاء والدال؛ فقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد، والحلواني من قراءتي على فارس [بن أحمد][5]، بالإدغام في الظاء نحو قوله: ﴿حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا﴾ و ﴿كَانَتْ

1 - كتاب "التعريف"، ص: 62- 63

2 - كذا في النسخ، والصواب: (اسم فعل).

3 - الأنعام: 147.

4 - زيادة من "التعريف".

5 - زيادة من "التعريف".

بهاليتهم﴾[1] وشبهه، وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بالإظهار "[2]. انتهى. قلت: قد فهم الشيخ الخلاف للحلواني من قول أبي عمرو: " والحلواني من قراءتي على فارس "، وأما قراءته على غيره بالإظهار[3]، فتأمله. قوله: "بخلفه"، راجع لأحمد، قوله: "والعتقي"، ليس هو معطوفا على أحمد فيفهم منه الخلاف، وإنما هو معطوف على الأزرق؛ لأنه ليس له خلاف، ومن بقي فإنهم يظهرون، فقوله في "الدرر"[4]:

...........وَزَادَ [الظَّاءَ][5] أَيْضاً، ....

تقول: من رواية أبي نشيط والقاضي، وأما أحمد له الخلاف. قوله:

.... وَبِالْإِدْغَامِ وَرْشٌ جَاءَ

تقول: من رواية الأزرق وعبد الصمد، وأما الأصبهاني فإنه يظهر كإسماعيل وإسحاق.

ع: 'والتاءَ' منصوب مفعول مقدم ب'أدغمن'، و'أدغمن' أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و'في الظاء' متعلقه، وحذف الهمزة من الظاء لالتقاء الهمزتين؛

---

1 – الأنبياء: 11.

2 – كتاب "التعريف" ص: 63. و ينظر "جامع البيان" ص : 280.

3 – قال مسعود جموع: " والرواية بالوجهين، مع تقديم الإظهار، وفي ذلك قلت :

وَالتَّاءَ فِي الظَّا خُلْفُ أَحْمَدَ سَرَا ... وَقَدِّمَنْ إِظْهَارَهُ كَذَا جَرَا

وأما الأزروالي والصفار فلم يذكرا له إلا الإدغام " "كفاية التحصيل" – مخطوط – .

4 – يقصد قول ابن بري:

والتاء للتأنيث حيث تاتي ... مظهرةٌ عند الصفيريات

والجيم والثاءِ وزاد الظاءَ ... أيضا، وبالإدغام ورش جاءَ

(البيتان: 128، 129)

5 –زيادة من "الدرر"، ويحتمل أن تكون (أيضا) من كلام المؤلف، ويكون اكتفى من كلام ابن بري ب (وزاد)؛ فيكون تقدير الكلام: (فقوله في "الدرر": وزاد ...، أيضا تقول:...)؛ ف(أيضا) على هذا عطف بها المؤلف على كلام له سابق؛ وهو قوله عند إيراده قول ابن بري: وزاد عيسى الظاء ... : يعني من طريق أبي نشيط والقاضي، وأما الحلواني يدغم.

على مذهب قالون في المفتوحتين، و'للأزرق' متعلقه أيضا، و'أحمد' عطف عليه، و'بخلفه' حال من 'أحمد'، وصرف أحمد للوزن، و'العتقي' عطف على 'الأزرق'. والله أعلم.

ثم قال:

[66] وَلِابْنِ إِسْحَاقَ "أُجِيبَتْ" أُظْهِرَا   وَخُلْفُ أَحْمَدَ بْنِ قَالُونَ عَرَا

[67] وَلَيْسَ الْإِظْهَارُ لَهُ بِالْأَظْهَرِ   وَأَدْغِمَنْ "عُذْتُ" لِنَجْلِ جَعْفَرِ

هذا هو الموضع الثاني مما اختلف في تاء التأنيث فيه، وهو قوله تعالى في "يونس": ﴿أجيبت دعوتكما﴾[1]، لا غير، فسألت أبا الفتح عن نظائر ذلك؛ وهو قوله في "الأعراف": ﴿فلما أثقلت دعوا﴾[2] بمعنى من إجراء القياس فيه وأخذه علي بالإدغام وكذلك قرأ الباقون انتهى. فهذا أيضا تخصيص:

[11] فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ ....

وهنا لم يسكت. قوله: "وخلف أحمد[3] بن قالون عرا'، وهو الذي خلف أباه في القراءة، وليس من العشرة، له الخلاف في ﴿أجيبت دعوتكما﴾؛ هل يظهر أو يدغم. ثم أخبر أن الإظهار ليس بالأظهر له، وإنما المعروف والأظهر عنه الإدغام، وأحمد هذا لم يذكره في "التعريف"، وإنما زاده الشيخ، قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: "كان شيخنا ناظم هذه القصيدة يقول: تبركنا وتبرعنا بذكر أحمد بن قالون، وإن كان ليس من

1 - يونس: 89.

2 - الأعراف: 189.

3 - المقرئ المدني خلف أباه في الإقراء بالمدينة، تلا على والده، وروى عنه القراءة عرضا الحسن بن أبي مهران الجمال. "معرفة القراء" 1/ 441، "غاية النهاية" 1/ 88.

العشرة.". قوله: "عرا"، أي: ظهر، يقال: عرا وظهر وعنّ؛ ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، قال ابن مالك[1]:

....

.... يُحْـــذَفُ حَـيْــثُ عَـنّْ

أي حيث ظهر. قوله: "وأدغمن "عذت" لنجل جعفر"، أمر - رحمه الله - بإدغام قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾[2] في "غافر" و"الدخان" لا غير، لابن جعفر - وهو إسماعيل -، والنجل هو الولد، قوله: ""عذت""، لفظه مطلق يصدق على الموضعين، ولا تخصيص لأحدهما، قال في "التعريف" : " واختلفوا في الذال عند التاء؛ وذلك في موضعين: في "غافر" و "الدخان" ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾؛ فقرأ إسماعيل في روايتيه بالإدغام، وقرأ الباقون بالإظهار. "[3] انتهى، وهذا أيضا لقوله: كاتفقا، فقوله في "الدرر":

وَأَظْهَرَا "نخسِفْ" "نَبَذْتُ" "عُذْتُ"[4] ....

للكل، إلا في ﴿عُذْتُ﴾ فإنه عن قالون وورش وإسحاق، وأما إسماعيل فإنه يدغم.

1 - هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد في جيان بالأندلس سنة (600هـ)، تلقى العلم بالأندلس على عدد من المشايخ، ثم رحل إلى الشرق متنقلا بين عدة بلدان إلى أن استقر به المقام بدمشق فمكث فيها إلى أن وافته المنية المنية هناك في شعبان سنة (672هـ). له عدة مؤلفات جلها في اللغة العربية؛ منها: 'تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد وهو الذي يعرف ب 'التسهيل'، و'لامية الأفعال'، والألفية المشهورة، ومنها الكلام الذي أورد المؤلف، وهو جزء من بيت في وجوب حذف عامل المصدر، والبيت بتمامه:

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

2 - غافر: 27، الدخان: 19.

3 - كتاب التعريف، ص: 65.

4 -"الدرر"، بيت رقم: 135.

العشرة.". قوله: "عرا"، أي: ظهر، يقال: عرا وظهر وعنّ؛ ألفاظ مترادفة بمعنى واحد، قال ابن مالك[1]:

.... يُحْـــذَفُ حَـيْـثُ عَـنَّ

أي حيث ظهر. قوله: "وأدغمن "عذت" لنجل جعفر"، أمر - رحمه الله - بإدغام قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾[2] في "غافر" و"الدخان" لا غير، لابن جعفر - وهو إسماعيل - ، والنجل هو الولد، قوله: """عذت"""، لفظه مطلق يصدق على الموضعين، ولا تخصيص لأحدهما، قال في "التعريف" : " واختلفوا في الذال عند التاء؛ وذلك في موضعين: في "غافر" و "الدخان" ﴿وَإِنِّي عُذْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ﴾؛ فقرأ إسماعيل في روايتيه بالإدغام، وقرأ الباقون بالإظهار. "[3] انتهى، وهذا أيضا لقوله: كاتفقا، فقوله في "الدرر":

وأَظْهَرَا "نخسِفْ" "نَبَذْتُ" "عُذْتُ"[4] ....

للكل، إلا في ﴿عُذْتُ﴾ فإنه عن قالون وورش وإسحاق، وأما إسماعيل فإنه يدغم.

---

1 - هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، ولد في جيان بالأندلس سنة (600هـ)، تلقى العلم بالأندلس على عدد من المشايخ، ثم رحل إلى الشرق متنقلا بين عدة بلدان إلى أن استقر به المقام بدمشق فمكث فيها إلى أن وافته المنية هناك في شعبان سنة (672هـ). له عدة مؤلفات جلها في اللغة العربية؛ منها: ' تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد' وهو الذي يعرف ب 'التسهيل'، و'لامية الأفعال'، والألفية المشهورة ، ومنها الكلام الذي أورده المؤلف، وهو جزء من بيت في وجوب حذف عامل المصدر، والبيت بتمامه:

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا   عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

2 - غافر: 27، الدخان: 19.

3 - كتاب التعريف، ص: 65.

4 -"الدرر"، بيت رقم: 135.

ع: "ولابن إسحاق" متعلق ب"أظهر"، و"أجيبت" مبتدأ، و"أُظهر" ماض مبني للمفعول، والنائب ضمير مستتر فيه، وهو خبر عن "أجيبت"، و"خلف أحمد" مبتدأ، و"ابن قالون" نعت له، و"عَرا" فعل ماض، وفاعله ضمير، وهو الرابط بين المبتدأ وخبره، و"ليس" فعل ماض، و"الإظهار" اسمها، "له" متعلق ب"الإظهار"[1] قبله، و"بالأظهر" خبره، والباء زائدة، زيدت في خبر "ليس"، و"أدغمن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و"عذت" مفعوله؛ أي: ذال ﴿عُذْتُ﴾، و"لنجل جعفر" متعلقه.

ثم قال:

[68] وَارْكَبْ لِقَاضِهِمْ وَعَبْدِ الصَّمَدِ   وَلِأَبِي الزَّعْرَاءِ وَالْخُلْفَ زِدِ

[69] لِلْمَرْوَزِي وَتَاءَ يَلْهَثْ ادَّغَمْ   سَلِيلُ عَبْدُوسٍ وَلِلْجُلِّ الْأَصَمْ

أخبر - رحمه الله - أن الباء من قوله تعالى: ﴿ارْكَب مَّعَنَا﴾[2] يدغمها القاضي عن قالون، وعبد الصمد عن ورش، وأبو الزعراء - وهو ابن عبدوس - عن إسماعيل، ومن بقي يظهر؛ وهو أبو يعقوب والأسدي عن ورش، وأحمد الحلواني، وأحمد المفسر عن إسماعيل، وإسحاق من طريقيه، قال في "التعريف": " واختلفوا في الباء عند الميم، وذلك موضعان[3]: في "البقرة" ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾[4] وفي "هود" ﴿يَا بُنَيَّ ارْكَب مَّعَنَا﴾[5] " ثم قال: " وأما الذي في "هود" فقرأ المسيبي في روايتيه، وإسماعيل في رواية ابن فرح[6]، وورش في رواية أبي يعقوب والأصبهاني، وقالون في رواية الحلواني،

1 - في ع و س : (بالأظهر)
2 - هود: 42.
3 - في "التعريف" : (في موضعين).
4 - البقرة: 283.
5 - هود: 42.
6 - في النسخ بالجيم، وفي "التعريف" بالحاء، وقد سبق أنه هو الصواب.

بالإظهار، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط [بالإظهار][1]، وقرأ الباقون بالإدغام "[2]. انتهى. قوله: "والخلفَ زد للمروزي"، أمر - رحمه الله - بزياد الخلاف للمروزي - وهو أبو نشيط -، والخلاف الذي ذكر له هو الذي قال[3] فيه: " وكذا أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط " انتهى، فذكر الإظهار لأبي الفتح، وفُهم منه أن غيره يُدغم. قوله: "وتاءَ يلهث ادغم سليل عبدوس" ، أخبر - رحمه الله - أن التاء من قوله تعالى: ﴿لو تتركه يلهث ذلك﴾[4] يدغمها ابن عبدوس عن إسماعيل. والسليل هو الابن، والأصم - وهو قالون - أدغم جل الرواة عنه، قال في "التعريف": " واختلفوا في الثاء عند الذال [وذلك] في موضع واحد [في] قوله في "الأعراف": ﴿يلهث ذلك﴾ فقرأ المسيبي، وورش، وقالون من قراءتي على أبي الفتح، وإسماعيل في رواية ابن فرح، بالإظهار، وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزعراء، وقالون من قراءتي على أبي الحسن ابن غلبون، بالإدغام. "[5] انتهى. وقال: "وللجل الأصم" في ﴿ يلهث ﴾، ولم يقله في ﴿اركب﴾ مع أن الحكم واحد[6]، إنما فعل ذلك لضيق النظم، وتابع - رحمه الله - ابن بري في ذلك[7]، وإلا فأبو عمرو لم يرجح واحدا من الوجهين؛ لا في "التعريف" و لا "التيسير"[8]. قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى: " سألت الناظم لم قلت: "وللجل الأصم"، وهو داخل لجامع القرويين؟ فقال: كذلك قال ابن بري، فقلت له: ياسيدي

---

1 - من "التعريف" .

2 - كتاب التعريف، ص: 64.

3 - أي الإمام الداني .

4 - الأعراف : 176.

5 - كتاب التعريف، ص : 64.

6 - وهو الخلاف فيهما معا لأبي نشيط، مع تقديم الإدغام فيهما معا له.

7 - وهو قوله:
و"اركب" و "يلهث" والخلاف فيهما عن ابن مينا والكثير أدغما (البيت رقم: 138 من "الدرر")

8 - ينظر التيسير، ص : 44 - 45.

ذلك الذي ذكره ابن بري اعتُرِض عليه فيه، فنظر فيَّ، وقال لي: تبعت ابن بري في ذلك". قلت: وهذا الخلاف لقالون من جميع طرقه، لأنه في "التعريف" لم يَخُصَّه، ولذلك نسبه الشيخ لقالون، وهو داخل في قوله:

[12] وَوَاحِدٌ مِنْ كُلِّ طُرْقِهِ انْفَرَدْ(1) ....

....

وهنا لم يخالف ما اعتمد، فقوله في "الدرر"(2):

.... وَالخِلافُ فِيهِمَا   عَنِ ابْنِ مِينَا ....

يعني من جميع طرقه، تأمله.

ع: «واركب" مبتدأ، و"لقاضيهم" متعلق بمحذوف؛ على أنه خبر؛ أي: مُدْغَم، دل عليه ما قبله؛ وهو "أدغمن "عذت""، والهاء والميم للقراء، و"عبد الصمد" عطف أيضا، و"لأبي الزعراء" عطف عليه أيضا بإعادة الخافض، و"الخلف" مفعول مقدم ب"زد"، وهو أمر، وكسر للقافية، و"المروزي" متعلقه، وهذا من تغيرات النسب؛ لأنه منسوب إلى المرو؛ فزادوا الزاي في النسب(3)، و"تاء يلهث" مفعول مقدم ب"أدغمن"، و"سليل عبدوس" فاعله ومضاف، و"الأصم" فاعل بفعل محذوف؛ أي: أدغم الأصم - وهو قالون -، وللجل متعلق بالمحذوف.

ثم قال:

[70] وَمَا بِإِظْهَارِ "يُعَذِّبْ" مِنْ حَرَجْ   لِيُوسُفٍ وَالْأَسَدِي وَابْنِ فَرَجْ

أخبر - رحمه الله - أن الباء من قوله تعالى في البقرة: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾(4) ليس بإظهارها حرج لمن ذكر؛ وهو يوسف والأسدي - وهو

---

1 - تقدم في البيت رقم: 12.

2 - البيت كاملا: و"اركب" و"يلهث" والخلاف فيهما   عن ابن مينا والكثير أدغما (البيت رقم: 138 من "الدرر")

3 - قد تقدم هذا الكلام عند قول الناظم: والمروزي وأحمد الحلواني .... (البيت رقم: 5)

4 - البقرة: 283

الأصبهاني – عن ورش، وأحمد المفسر – وهو ابن فرح[1] – عن إسماعيل، ومن بقي فإنه يدغم؛ وهو عبد الصمد عن ورش، وقالون من جميع طرقه، وإسحاق من طريقيه، وابن عبدوس عن إسماعيل، قال في "التعريف": " واختلفوا في الباء عند الميم وذلك موضعان[2]: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ في "البقرة"[3] " ثم قال: " فأما التي في "البقرة" فقرأ ورش في رواية أبي يعقوب والأصبهاني، وإسماعيل في رواية ابن فرح، بإظهار الباء، وقرأ الباقون بإدغامها "[4] انتهى. فإن قلت: الحرج هو الإثم، وذلك[5] أنه نفى الحرج عن المظهِر، فعلى هذا المدغِمُ عليه الحرج والإثم، وليس على المظهر ولا المدغم حرج، قلت: ليس المراد هنا بالحرج الإثم، وإنما المراد به الضَّيق، كقوله تعالى: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[6]، وإنما قال في الإظهار بنفي الحرج مخافة أن يقال فيه: الإظهار ثقيل[7] بخلاف الإدغام فهو خفيف، فلا يتوهم فيه ثقل – والله أعلم –، وهذا أيضا مفسر لقوله في "الدرر"؛ لأنه قال:

وَبَا "يُعَذِّبْ مَنْ" رَوَوْا لِلْمِصْرِي[8] ....

1 – في النسخ هنا وفي الموضعين بعده بالجيم، وقد تقدم التنبيه عليه في غير ما موضع.

2 – في "التعريف": (في موضعين)

3 – عبارة (في البقرة) مقدمة على الآية في "التعريف".

4 – كتاب التعريف، ص: 64

5 – في ج و س : (وكيف يوصف المظهر بنفي الحرج عنه) بدل (وذلك... المظهر)

6 – الأنعام: 126.

7 – في ج: (أن يقال الإظهار فيه ثقل) وما في س شبيه به إلا كلمة (الإظهار) كتب بدلها (يظهر)

8 – قال ابن بري – رحمه الله –:

وَأَظْهَرَا "نخسف"........ ....

إلى أن قال:

ودالَ صادِ مريم لِ"ذكر" وبا "يعذب" مَن رووا للمصرِ

("الدرر"، الأبيات : 135 – 137).

فنقول من رواية أبي يعقوب والأصبهاني، وأما عبد الصمد فإنه يدغم - والله أعلم -.

ع: "وما": الواو حرف عطف، و"ما" نافية، و"مِن" زائدة، و"حرج" مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، ويحتمل أن تقرأ "مَن" بفتح الميم، وهو من لفظ القرآن، وليست بقيد؛ لأنه لم يقع مثله في القرآن، و"ليوسف" يحتمل أن يتعلق ب"حرج"، و يحتمل أن يكون نعتا له[1]، و يحتمل أن يكون خبر مبتدأ مضمر[2]؛ أي: وذلك ليوسف، فعليك[3] بترجيح ما أردت، وإنما لم نعلقه[4] ب"إظهار" لأنه لا يفصل بين المصدر ومعموله، وقد فصل بينهما هنا بالمبتدإ، و"الأسدي" عطف عليه، وصرف 'يوسف' للوزن، و 'ابن فرج' عطف عليه.

ثم قال :

[71] وَبَلْ وَقُلْ لِلرَّا كَحُكْمِ الْفَارِطِ لِابْــنِ الْمُسَيَّبِي ثُــمَّ الْوَاسِطِي

أخبر - رحمه الله - أن اللام من ﴿قل﴾ و﴿بل﴾ تُظهر لابن المسيبي عن أبيه، ولأبي عون[5] - وهو الواسطي - عن الحلواني عن قالون، و ذلك نحو قوله تعالى: ﴿ بَل رَّبُّكُمْ ﴾[6] و﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ﴾[7] و﴿ وقُل رَّبِّ ﴾[8] وما أشبه ذلك[9]. قال في "التعريف": " واختلفوا في اللام من ﴿بل﴾ و﴿قل﴾

1 - (له) سقطت من ع.
2 - في ج (محذوف).
3 - من س، و في ج: (فرجح) بدون (فعليك).
4 - في ع (تعلقه) .
5 - في ع و ج (وعن أبي عون).
6 - الأنبياء: 56.
7 - النساء: 157.
8 - المومنون: 98.
9 - في ج (﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ و﴿ بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ ﴾ و﴿ بَل رَّانَ﴾ و﴿قل رَّبُّكم﴾ وما أشبهه).

نحو قوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ﴾، و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ و﴿بَلْ رَانَ﴾[1] و﴿قُل رَّبِّ﴾ و﴿فَقُل رَّبُّكُمْ﴾[2]، و شبهه؛ فروى المسيبي عن أبيه، و أبو عون الواسطي عن الحلواني عن قالون، الإظهار، و قرأ الباقون بالإدغام. "[3] انتهى. و هذا أيضا تخصيص لقوله:

... وَمَا قَرُبَ مِنْهَا[4] أَدْغَمُواْ ....

..........[5]

قوله: «حكم الفارط"، يعني به:

وَمَا بِإِظْهَارِ "يُعَذِّبْ" مِنْ حَرَجْ ....

....

و ليس المراد به ما تقدم عليه؛ لانعكاس المعنى، و الفارط هو المتقدم، وفي بعض الأحاديث قوله صلى الله عليه و سلم: ((أَنَا فَرَطُكُم عَلَى الحَوْضِ))[6].

ع: "وبل" مبتدأ، و"قل" عطف عليه، و"للراء" - واللام بمعنى عند - يحتمل أن يكون هو الخبر ويتعلق بمحذوف دل عليه ما قبله، و"حكم الفارط" حال من ضمير الخبر، و يحتمل أن يكون "كحكم الفارط" هو الخبر و "للراء" متعلق بالخبر، فإن قلت: إذا جعلت "للراء" هو الخبر، و

---

1 - المطففين: 14.

2 - في النسخ: (قل ربكم)، وهو سهو؛ إذ لا وجود لها في القرآن، وما أثبت من "التعريف"، وهي الصواب؛ وردت في موضع واحد في القرآن الكريم؛ في "الأنعام": 148.

3 - كتاب "التعريف"، ص: 65.

4 - في ع (منه).

5 - البيت رقم: 132 من «الدرر»، وتمام البيت:

فصل وما قرب منها أدغموا   كقوله سبحانه "إذ ظلموا"

6 - في ع و ج (فارطكم)، وفي س سقطت (أنا). والحديث معروف مشهور رواه الإمام البخاري في كتاب الرقاق، باب في الحوض، حديث رقم 6576، والإمام مسلم في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفته، رقم: 2297.

ما أفاد قوله: " كحكم الفارط"؛ لأن المقدم[1] يغني عنه ؟، قلت: إنما أتى به ليبين ذلك المحذوف[2]؛ لأنه لو لم يأت به لقيل: "بل و قل للراء" بماذا[3]، هل بلإظهار أو بلإدغام ؟، فيبقى مجملا، فأتى به لرفع الإجمال. و قوله: "لابن المسيبي" متعلق بالخبر، و لا يصح أن يتعلق ب"الفارط"؛ لأن "الفارط" ليس هو "لابن المسيبي"، و إنما هو لغيره، وأيضا لو علقناه به[4]، لبقي هذا غير منسوب لأحد. "ثم" حرف عطف، "الواسطي" عطف على "ابن المسيبي".

ثم قال:

[72] وَنُونَ نُونَ أَدْغِمَنْ لِلْعُتَقِـــي وَ نُــونَ يَـسِـيَنَ لَـــهُ وَ الأَزْرَقِ

[73] وَأَحْمَدٍ وَدَالَ صَادِ مَرْيَـــــمِ لِنَجْلِ سَـعْـدَانَ الْإِمَـــامِ الْعَلَمِ

أمر -رحمه الله- بإدغام النون من قوله تعالى: ﴿ ن وَالْقَلَمِ ﴾[5] في الواو للعتقي[6]، ومن بقي يظهر، ثم أمر بإدغام النون من "يس" للعتقي والأزرق - وهو يوسف - وأحمد الحلواني، ومن بقي يظهر، قال في "التعريف": " واختلفوا في نون الهجاء عند الواو في قوله: ﴿ يس وَالْقُرْآنِ ﴾؛ فقرأ ورش في رواية عبد الصمد بإدغام النون في السورتين، وفي رواية الأصبهاني بإظهارها في السورتين، وروى أبو يعقوب عنه والحلواني عن قالون الإدغام في ﴿يس

---

1 - لعلها (المقدر)؛ أي: الخبر المحذوف الذي يتعلق به الجار والمجرور (للراء)، والذي يقدر ب(مظهَر) أو (مظهَران). وإلا لم يتقدم ما يغني عن قوله: (كحكم الفارط) اللهم إذا كان المؤلف يقصد ب(المقدم) هذا الذي ذكرت.

2 - كلمة (المحذوف) ليست في ع.

3 - في ع و ج (لماذا).

4 - (به) سقطت من ع.

5 - القلم : 1 .

6 - في ع و س (للعتقي والأزرق وأحمد الحلواني)، وهو سهو.

﴿وَالْقُرْآنِ﴾، والإظهارَ في ﴿ن وَالْقَلَمِ﴾، وقرأ الباقون بالإظهار في السورتين "[1] انتهى. قلت: فقوله في "الدرر":

وعنه نـونَ نـونَ مـعْ ياسينَا[2] أَظْـــهِــــرْ[3]...............

تقول من رواية أبي نشيط والقاضي، وأما الحلواني فإنه يظهر نون ﴿نون﴾[4]، ويدغم نون ﴿يس﴾، وانظر الخلاف الذي ذكره ابن بري[5] هل هو خاص بأبي يعقوب، أو ذلك الخلاف هو الذي فصله الشيخ، وسألت شيخنا أبا الحسن عن ذلك فقال لي: هو خاص بأبي يعقوب. قلت: أما في "التعريف" لم يذكر لأبي يعقوب إلا الإظهار[6]، قال المجراد: " ولا أعلم خلافا لورش إلا ما ذكره بعض شراح هذا القصيد ." انتهى. فياعجبا له - رحمه الله - كيف غفل عن نص أبي عمرو في "التعريف"، قلت: يحتمل أن يكون لم يره؛ فلذلك قال ذلك . قوله: "ودال صاد مريم"، أمر - رحمه الله - بإدغام الدال من قوله: ﴿كهيعص﴾[7] في الذال من ﴿ ذِكْرُ﴾ لنجل سعدان عن إسحاق، و النجل هو الولد، ومن بقي يظهر. قال في "التعريف": " وروى أبو محمد بن أحمد[8] عن ابن مجاهد بإسناده عن ابن سعدان عن المسيبي

---

1 - كتاب التعريف، ص: 66

2 - في ع و ج (يس)، والمثبت من "الدرر"، رسمت كما تنطق، وحركت نونها لضرورة الوزن.

3 - جزء من البيت رقم: 139.

4 - في النسخ (نون) .

5 - ذكره في آخر البيت أعلاه؛ فقال:

.... وخلفُ ورشهم بنونا ....

6 - أي في نون ﴿ن﴾ .

7 - مريم : 1 .

8 - كذا في النسخ، و"التعريف" بتحقيق الشيخ السحابي، و"التعريف" نسخة محمد بن خالد العنابي– مخطوط –، وفي "التعريف" بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن: محمد بن أحمد، وهو الصواب، وهو أبو مسلم الكاتب البغدادي نزيل مصر (ت399هـ)، شيخ الإمام الداني، يروي عن ابن مجاهد

﴿كهيعص ذكر﴾ بإدغام الدال في الذال، وبذلك آخذ من طريقه، وقرأ الباقون بالإظهار. "[1] انتهى. وهذا أيضا تخصيص من قوله في "الدرر":

وَدَالَ صَادِ مَرْيَمٍ لِذِكْرِ[2] ....

تقول للجميع إلا ابن سعدان فإنه يدغمه. قوله: "العلم"، أي المشهور؛ فهو مأخوذ من الجبل، لما أن اشتهرت قراءته وصفه بالعَلَم.

ع: "وأدغمن" أمر مؤكد، و"للعتقي"[3] متعلقه، و"نون" مفعول مقدم ب"أدغمن"، ف"نون" الأول المراد به الحرف، والثاني المراد به السورة، و"نون يسين" مفعول بفعل محذوف دل عليه "أدغمن"، و"له" متعلقه[4]، والهاء للعتقي، و"الأزرق" عطف على الهاء من غير إعادة الخافض على مذهب الكوفيين، و"أحمدٍ" عطف عليه أيضا، وصرفه للوزن، و"لنجل سعدان" متعلق بالفعل المحذوف، و"الإمام" نعت له، و"العلم" كذلك.

ثم قال:

[74] وَنَجْلُ إِسْحَاقَ وَالِاصْبِهَانِي ... لِلَامِّ غُنَّةً يُبْقِيَانِ

[75] وزَادَ هَذَا الرَّاءَ حَيْثُ تُلْفَى ... وَذَاكَ لِلْغَيْنِ وَلِلْخَا أَخْفَى

من طريقه، بل إن "الداني لا يروي عن ابن مجاهد بواسطة واحدة إلا من طريق واحدة هي طريق أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي" كما قرر ذلك الدكتور عبد الهادي حميتو، بالإضافة إلى ذلك فإن الإمام الداني كرر هذه الرواية - في الكتاب نفسه - في باب الفرش في سورة مريم، فقال: " قرأ المسيبي في رواية ابن سعدان من روايتي عن محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن أصحابه عنه ﴿كهيعص ذكر رحمت﴾ وكذلك في "جامع البيان"، قال فيه: " وحدثنا محمد بن علي قال نا ابن مجاهد عن أصحابه عن ابن سعدان عن المسيبي عن نافع أنه يدغم الصاد عند الذال "، ص: 615. ومحمد بن علي هو أبو مسلم الكاتب، نسبه الداني هنا إلى جده علي.وهذا عنده كثير. ينظر معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني، ص: 125-126.

1 - كتاب التعريف، ص: 66.

2 - جزء من البيت رقم: 137، وقد تقدم.

3 - في ع و ج (للأزرق) وهو سهو.

4 - في ع (متعلق).

أخبر - رحمه الله - أن محمد بن إسحاق والأصبهاني عن ورش يبقيان غنة النون والتنوين عند اللام، نحو قوله تعالى: ﴿مِن لَّدُنْهُ﴾[1] ونحو: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[2] وشبههما. قوله: "وزاد هذا الراء حيث تلفى"، أي الأصبهاني، فالإشارة تعود عليه لأنه الأقرب، يُبقي غنة النون والتنوين عند الراء، وذلك نحو قوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾[3] و﴿غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[4] وما أشبهه. قوله: «وذاك للغين والخا أخفى"، أي نجل إسحاق، فالإشارة للبعيد تعود عليه؛ لأنه البعيد، يخفي النون والتنوين عند الغين والخاء، نحو: ﴿مِنْ غِلٍّ﴾[5] ﴿حَلِيماً غفوراً﴾[6] ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾[7] ﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[8] وما أشبه ذلك، ومن بقي يدغم[9] في اللام والراء، ويظهر عند الغين والخاء، قال في "التعريف": " وروى الأصبهاني عن ورش إظهار الغنة مع الإدغام عند الراء واللام نحو قوله: ﴿مِنْ رَبِّهِمْ﴾ و﴿مِنْ أَنصَارٍ رَبَّنَا﴾[10] و﴿مَن لَمْ يَجْعَلِ﴾[11] و﴿يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ﴾[12] وشبهه. وروى ابن المسيبي عن أبيه إظهار الغنةَ عند اللام خاصة، والباقون يُذهبون الغنة عندهما، وأجمعوا على بيان الغنة عند الياء والواو والميم والنون. وقرأ المسيبي في رواية ابنه بإخفاء النون الساكنة

---

1 - الكهف: 2 .

2 - البقرة: 1 .

3 - البقرة: 4، 25، 135، 143، 165. وغيرها.

4 - البقرة: 172، 181، 191،....

5 - الأعراف:42، الحجر: 47.

6 - الإسراء: 44، فاطر: 41.

7 - البقرة: 271، آل عمران : 115،....، وفي ج و س: ﴿ من خزي ﴾.

8 - لقمان: 33، الحجرات: 13 .

9 - يدغمون من غير غنة.

10 - آل عمران : 192 – 193.

11 - النور : 39.

12 - طه : 106.

والتنوين عند الخاء والغين نحو: ﴿مِنْ خَيْرٍ﴾[1] و﴿قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[2] و﴿مِنْ غِلٍّ﴾[3] و﴿مِن مَّاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾[4] وشبهه، وقرأ الباقون بالإظهار "[5] انتهى. قلت: وكلُّما[6] بقي في كلام ابن بري ولم يتكلم عليه؛ فإما أن يكون الخلاف لأبي نشيط أو لأبي يعقوب، وما هو للجميع متفق عليه.

ع: "ونجل إسحاق" مبتدأ، و"الاصبهاني" عطف عليه، و"يبقيان" مضارع وفاعله خبر عنه، و"للام" متعلقه، و"غنة" مفعول مقدم ب"يبقيان"، و"زاد" ماض، و"هذا" فاعله، و"الراء" مفعوله، و"حيث تلفى" ظرف ومضاف إليه في موضع الحال من الراء، و"ذلك" مبتدأ، و"أخفى" ماض خبره، وفاعله ضمير عائد على المبتدأ، و"للغين" متعلقه، و"للخا" عطف عليه.

ثم قال:

[76] وَقَلِّلَنْ لِلْعُتَقِي وَيُوسُفِ "حَمِ" ثُمَّ "الْكَافِرِينَ" كَيْ تَفِي

لما فرغ من الإظهار والإدغام شرع في بيان المفتوح والممال؛ فأمر بتقليل الحاء من ﴿حَمِ﴾، والكاف من ﴿الْكَافِرِينَ﴾ ليوسف والعتقي [- وهو عبد الصمد -][7]. قوله: " كي تفي"، أي توفي بما هو خاص بهما من باب

1 - البقرة : 271، آل عمران: 115،....، وفي ج و س: ﴿من خزي﴾.
2 - البقرة : 64، الأعراف : 166 .
3 - الأعراف : 42، الحجر : 47 .
4 - محمد : 16 .
5 - كتاب التعريف، ص : 67 .

الإمالة، وأما الخلاف الذي ذُكر[1] في "الدرر" في ﴿ حمٓ ﴾ فهو خاص بأبي يعقوب، لقوله:

فَخُصَّهُ بِالْـمَرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ[2] ....

....

وأعاد هنا للموافقة[3]. قوله: "ثم الكافرين"، يعني بالياء، وسواء كان مقرونا بالألف واللام أو مجردا منهما، ولا يقال: ظاهر كلامه أنه خاص بما فيه "ال"، لأنه إنما مثل به كذلك؛ وذلك لأنه اعتمد على "الدرر"[4]. قوله: "قللن"، التقليل هو اسم من أسماء الإمالة؛ وهو بين بين، قال أبو وكيل ميمون[5]:

أَسْـمَاؤُهَـا فِـيمَا رَوَوْا لَدَيْنَا الْمَحْضُ وَالْكَسْرُ وَبَـيْنَ بَيْنَا

وَالْبَطْحُ وَالْإِضْجَاعُ وَالتَّقْلِيلُ وَاللِّـينُ وَالْكُـلُّ لَـهُ دَلِـيلُ

---

1 - ذكره ابن بري في قوله:
وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَـا وَبَعْضُهُمْ حَامَعَ هَا يَا فَتَحَا (البيت رقم: 156 من "الدرر")
قال المنتوري: " وأما الحاء من ﴿ حمٓ ﴾ فإن المشهور المعمول به لورش الإمالة بين بين، وعلى ذلك اقتصر الداني في "الاقتصاد"، و"التيسير"، و"إرشاد المتمسكين"، و"التلخيص"، و"الموجز". وقال في "جامع البيان": وقرأت على ابن خاقان وابن غلبون في رواية ورش من طريق الأزرق بغمالة فتحة الحاء يسيرا بين بين. ... " إلى أن قال: " وذكر الداني في "جامع البيان"، و"الموضح" أن أبا الفتح أقرأه عن قراءته في رواية أبي يعقوب ﴿ حمٓ ﴾ بالفتح." شرح الدرر 2/ 485.

2 - سبق في البيت رقم: 14

3 - أي أعاد ذكر التقليل للأزرق في ﴿ حمٓ ﴾، ولم يكتف بذكر ابن بري إياه؛ وذلك لموافقة العتقي له.

4 - أي أن ابن غازي اكتفى بالمحلى ب"ال"، ولم يقيد بالياء؛ وذلك لأنه اعتمد على تفصيل ابن بري؛ فقد مثَّل في "الدرر" بالمعرف والمنكر؛ مع التقييد بالياء، فقال:
والكافرين مَعَ كافريـــن بالياء، .... (البيت رقم: 155 من "الدرر")

5 - أبو وكيل ميمون بن مساعد المصمودي الفخار مولى الفقيه أبي عبد الله، كان فقيا مقرئا، له تآليف في علم القرآن رسما وقراءة؛ منها: "تحفة المنافع في أصل مقرأ الإمام نافع"، و"المورد الروي في نقط المصحف العلي" وغيرهما.
أخذ عن الشيخ العلامة أبي عبد الله الفخار المذكور، وعن الأستاذ المقرئ أبي عبد الله محمد بن عمر اللخمي، وعن الحافظ أبي عبد الله محمد الشهير بالزيتوني، وغيرهم. توفي بفاس جوعا سنة (816هـ). ينظر: نيل الابتهاج، ص: 610، وسلوة الأنفاس 2/ 1-2

ع: "وقللن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و"للعتقي" متعلقه، و"يوسفِ" عطف عليه، وصرف يوسف للوزن، و"حم" مفعوله، و"ثم" حرف عطف، و"الكافرين" عطف عليه، و"كي" حرف جر[1]، وأن مقدرة بعدها، و"تفي" منصوب بأن، لكنه سكن الياء للوزن، و"كي" متعلق ب"قللن".

ثم قال:

[77] وَلَهُمَا قَلِّلْ وَ عَبْدِ الرَّحْمَـــنْ وَ الْوَاسِطِي وَالْقَاضِي وَابْنِ سَعْدَانِ

[78] بَابَ نَرَى وَ رَا الْفَوَاتِحِ الْفَتَى وَعَا سَجَى التَّوْرَاةَ وَالْجَارِ مَتَى

لما فرغ – رحمه الله – مما هو خاص بأبي يعقوب و عبد الصمد، شرع فيما شاركهما غيرهما فيه؛ فأمر بتقليل ما في هذا البيت لهما؛ أي لأبي يعقوب وعبد الصمد، و عبد الرحمن – وهو ابن عبدوس – عن إسماعيل، والواسطي عن الحلواني، والقاضي عن قالون، وابن سعدان النحوي عن إسحاق، وهو باب ﴿نَرىٰ﴾[2]. وباب ﴿نَرىٰ﴾ هو الذي قال فيه في "الدرر":

.... "بُشْرَى" وَ"تَتْرَا" وَ"اشْتَرَى" وَ"يَتَوَارَى" وَ"النَّصَارَى" وَ"الْقُرَى"[3]

والثاني: "را الفواتح"، نحو: ﴿الٓر﴾[4]، ﴿ الٓمٓر﴾[5]، وما كان مثله[6].

والثالث: "الفتى"[7] وبابه، كل ما قال فيه في "الدرر":

---

1 – والقول بأن (كي) حرف جر هو مذهب البصريين، الذين يقولون إن الناصب للفعل بعدها هو (أنْ) المضمرة. اما الكوفيون فإنهم يذهبون إلى أن الناصب هو (كي) نفسها؛ لذا فهي عندهم حرف نصب.

2 – البقرة: 143.

3 – البيت رقم: 148.

4 – يونس، هود، يوسف، الحجر: 1.

5 – الرعد: 1.

6 – لا وجود لمثال ثالث في القرآن الكريم من أمثلة راء الفواتح؛ أي فواتح السور.

7 – وبابه هو الأسماء ذوات الياء؛ أي التي ألفها منقلبة عن ياء، والاسم يعرف هل هو من ذوات الياء أو لا، بتثنيته أو بجمعه، فإذا ثُني الاسم أو جُمع وكان يائيا ظهرت ياؤه، وإلا فلا، فيقال – مثلا – في لفظ "الفتى": فَتَيان، وفِتْيان، وفِتْية، وهكذا في غيره.

.... وَمَا لاَ رَاءَ فِيهِ ....[1]

فالخلاف الذي فيه خاص بأبي يعقوب، والآخرون يميلون من غير خلاف. والرابع: ﴿تَرَاني﴾[2] حيثما وقع، وإنما نص عليه وحده؛ لأنه ليس له قاعدة يدخل تحتها[3]. وانظر كلام المصنف على ماذا يحمل، هل على الهمزة وحدها وهو الظاهر، ويكون سكت عن الراء كما في "الدرر"، أو تقول يحمل

وهذا اللفظ - أعني لفظ "الفتى" - لم يرد في القرآن الكريم معرفا بأل، وإنما ورد معرفا بالإضافة في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَتُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ يوسف: 30، وفي قوله سبحانه : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ الكهف: 59. وورد مرة نكرة في سورة الأنبياء؛ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ الآية: 60، وهذه التي في سورة الأنبياء تمال في حالة الوقف عليها فقط، - كما لا يخفى -، وعلى مذهب من يميلون الاسم المقصور المنون مطلقا، وهو المعمول به، وعليه الأداء، وهو اختيار الداني ومكي، وغيرهما؛ قال الداني: " وهو مذهب القراء وبه آخذ "، وقال مكي: " والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في ذلك كله ..."، وفرق بعض القراء بين المرفوع والمجرور وبين المنصوب؛ فقللوا الأول والثاني، وفتحوا الثالث، وهو اختيار ابن سفيان وابن شريح وابن الفحام والحضري، وغيرهم. وإلى هذا الخلاف أشار ابن بري في "الدرر" بقوله :

165) فإن يك الساكن تنوينا وفي ما كان منصوبا فبالفتح قف

166) نحو "قرى ظاهرة" وجاء إمالةُ الكـــل له أداء

وهناك وجه ثالث في المقصور المنون؛ وهو فتحه مطلقا، لكنه وجه لم يأخذ به من أهل الأداء إلا قليل. وقد اعتبر ابن الجزري الخلاف في الوقف على المقصور المنون خلافا " لااعتبار به ولا عمل عليه، وإنما هو خلاف نحوي، لا تعلق له بالقراءة ".

ينظر "شرح الدرر" للمنتوري 2/ 512 - 519.

كما ورد لفظ (الفتى) في القرآن مثنى وجمعا، لكن لا إمالة فيه.

1 - البيت رقم: 149، وتمامه: والخلفُ عنه في «أريكم» وما لا راء فيه كاليتامى ورمـــى

2 - المائدة: 77، يوسف: 24، 28، ...

3 - وقد أدخله ابن بري تحت ذوات الياء التي قبلها راء؛ فقال - رحمه الله - :

147) أمال ورش من ذوات الياءِ ذا الراء في الأفعال والأسماء

148) نحو رأى بشرى وترا ....

وابن غازي - رحمه الله - إنما أفردها ونص عليها وحدها؛ لكونها لم تدخل تحت قاعدة معينة - كما أشار إليه المؤلف -، وبيان ذلك أنها جمعت إمالتين: إمالة ألف الهمزة؛ لكونها منقلبة عن ياء، ولهذا السبب أدخلها ابن بري تحت باب ذوات الياء، وإمالةِ فتحة الراء؛ من أجل إمالة الألف قبلها، وإتباعا لها؛ ولهذا قالوا فيها: الإمالة للإمالة، ولهذا السبب أفردها ابن غازي.

على الراء والهمزة؛ لأنه أطلق، و لا يبقى عليه شيء، وقد يقال في كلامه [في "الدرر": إنه][1] يحمل عليهما معا[2]، ولا يقال بقي عليه[3] حكم الراء، تأمله.
وأما أبو القاسم فقال:

.... وَعَنْ عُثْمَانَ فِي الْكُلِّ قُلِّلاَ[4]

أي: الراء والهمزة. والخامس: ﴿سَجَىٰ﴾[5]، ويدخل فيه كلما كتب بالياء وهو من ذوات الواو، كـ﴿ الضحىٰ﴾[6] وشبهه، مما أميل. والسادس: ﴿التَّوْرَاةَ﴾[7] حيث وقع، والخلاف الذي في "الدرر" خاص بأبي نشيط، وأكثر قراءتي[8] على الأشياخ بالإمالة، وكان شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي يردف لي الوجهين[9] [في بعض الأحيان][10] في الختمات التي قرأت عليه بالسبع، وأما[11] التي قرأت عليه بالعشر[12] فكان يقرئني[13] بالوجهين.
والسابع: ﴿الْجَارِ﴾[14]، وبابه هو الذي قال فيه في "الدرر":

---

1 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.
2 – (معا) من ج، وسقطت من ع و س.
3 – في ع (عليه شيء)؛ وهي صحيحة إذا اعتبرنا (حكم الراء) بدلا من (شيء)، أو خبرا لمبتدإ محذوف تقديره (هو)؛ فتصير الجملة: (ولا يقال بقي عليه شيءٌ: حكمُ الراء)، أي: (شيءٌ هو حكم الراء).
4 –"حرز الأماني"، سورة الأنعام، بيت رقم: 647.
5 – الضحى : 2.
6 – الضحى: 1.
7 – آل عمران: 2، 48، 49، 64، 93. المائدة: 45، ...
8 – في ع (قراءته) وهو تحريف.
9 – في ج (يردف بالوجهين).
10 – ما بين المعقوفين ساقط من ع.
11 – في س (ولما قرأت عليه) وفي ج (وأما قراءتي عليه).
12 – في س (العشرة)، وكلاهما صحيح؛ والمقصود الطرق العشرة، أو العشر الصغير.
13 – في ع و س: (يقرأ لي).
14 – النساء: 36.

والألفاتِ اللائي قبلَ الرَّاءِ مخفوضةً .... البيت[1]

وسكت عن تلك القيود اتكالا على ما في "الدرر"، والخلاف الذي في ﴿الجار﴾ خاص بأبي يعقوب، لقوله:

[14] مُخصَّهُ بِالمَرْوَزِي وَالأَزْرَقِ ....

وكذلك ﴿أرىكهم﴾[2]؛ فالخلاف الذي فيه أيضا خاص به[3]، وغيره يدخل لهم[4] في باب ﴿ترى﴾ فيميلونه[5] من غير خلاف. والثامن: ﴿متى﴾[6]، ويدخل فيه كلما رسم بالياء من مجهولات الأصل[7]، وأما غير المجهولات

---

1 - تمامه والبيت الذي بعده:

[153]	مخفوضة في آخر الأسماء
[154] كالدار والأبرار والفجار	والجار لكن فيه خلف جارِ

2 - الأنفال: 44.

3 - أي: أبو يعقوب الأزرق. قال الإمام الداني في "التلخيص": " وقد اختلف أهل الأداء عنه (أي الأزرق) في موضع واحد من الأفعال؛ وهو قوله تعالى في "الأنفال": ﴿ولو أرىكهم كثيرا﴾، فعامة المصريين على إخلاص الفتح فيه أداء عن مشيختهم."، وقد قرأ الإمام الداني هذا الفعل بالفتح على فارس بن أحمد، وقرأه على ابن خاقان وابن غلبون بالتقليل، ورجحه، قال في "التلخيص": " وبذلك (أي بالفتح) أقرأني فارس بن أحمد عن قراءته"، وقال في "جامع البيان": " واختلف أهل الأداء من المصريين عن أبي يعقوب عنه (أي ورش) في قوله في "الأنفال": ﴿ولو أرىكهم﴾؛ فروى بعضهم أنه أخلص الفتح للراء وما بعدها فيه، وعلى ذلك عامة أصحاب ابن هلال وأصحاب أبي الحسن النحاس، وبذلك أقرأني أبو الفتح عن قراءته، ... وروى آخرون عنه أنه قرأ الراء وما بعدها بين اللفظين، وبذلك أقرأني ابن خاقان وابن غلبون عن قراءتهما، وهو القياس " وقال في "إيجاز البيان": " وقرأته على أبي القاسم وأبي الحسن بين اللفظين، قياسا على سائر الباب " وقال في "التمهيد": " وبذلك قرأت على ابن خاقان وأبي الحسن عن قراءتهما " قال: " وهو الصواب؛ لأني لم أجد ذلك مستثنى في كتاب أحد من أصحابه". ينظر "شرح الدرر" للمنتوري 1/ 460 – 461، و"جامع البيان"، باب ذكر مذاهبهم في الفتح والإمالة، ص: 312.

4 - في ج (يدخلهم). والصواب ما أثبت. يريد المؤلف: أن غير أبي يعقوب من أصحاب الإمالة يدخل لهم لفظ ﴿أرىكهم﴾ في باب ﴿ترى﴾، ولا يستثنونه منه؛ فيميلونه من غير خلاف.

5 - في ع (فيميلوه)، وهو خطأ.

6 - البقرة: 212.

7 - أي مما لا يعرف أصل ألفه هل هي منقلبة عن ياء أو عن واو، وهو مرسوم بالياء.

فدخلت في "الفتى". فإن قلت: ظاهر هذا أن ﴿ زَكَىٰ مِنكُم ﴾[1] وما معه يدخل هنا؛ لأنه لم يستثن شيئا، قلت: اتكل على ما في "الدرر" من التقييد[2]؛ لأنه أحالك عليه من قبل. والله أعلم.

ع: "قلل" أمر، و"لها" متعلقه، والهاء لأبي يعقوب وعبد الصمد، و"عبدِ الرحمن" عطف على الضمير من غير إعادة الخافض على مذهب من أجازه، وفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعامل، و"الواسطي" عطف عليه، وما بعده كذلك، و"باب نرى" مفعول ب"قلل"، وما بعده معطوف بعضه بالواو، وبعضه مجرد.

ثم قال:

[79] إِلاَّ رُؤُوسَ الْآيِ ذَاتَ الْهَـاءِ   لاَ حَـرْفَ ذِكْرَاهَا لِأَجْـلِ الرَّاءِ

استثنى – رحمه الله – مما تقدم رؤوس الآي؛ أي صاحبة الهاء، فإنها لا تمال لمن ذكر غير أبي يعقوب؛ فإن له فيه ثلاثة أقوال ذكرها الفاسي في شرح الشاطبية[3]، المشهور: الفتح فيها، الثاني: الإمالة فيها، الثالث: الفرق بين ما كان من ذوات الياء فيمال، وما كان من ذوات الواو لا يمال، قال شيخنا أبو الحسن: وقرأت بذلك كله على شيخنا سيدي أحمد الوجدي[4] – رحمه الله –.

---

1 – النور: 21

2 – وهو قوله :

[150] وَفِي الذِي رُسِمَ بِالْيَاءِ عَـدَا   حَتَّى زَكَى مِنكُمْ إِلَى عَلَى لَـدَى

3 – والأوجه التي ذكرها الفاسي هي : أن يفتح ما كان من ذوات الواو قولا واحدا، ويقرأ بين اللفظين ما كان من ذوات الياء وقبل ألفه راء مثل : ﴿ذِكْرَاهَا﴾، ويقرأ بالوجهين ما كان من ذوات الياء وليس قبل ألفه راء. اللآلئ الفريدة 1/ 411–412

4 – لم أقف على من ذكره ضمن شيوخ أبي الحسن الراشدي، كما لم أقف على من ترجم له فيما رجعت إليه من مصادر، إلا ما وجدته عند الشفشاوني، حيث قال: " الشيخ الفقيه العلامة أبو العباس أحمد بن مهدي الوجدي من تلامذة الشيخ السنوسي ومن أشياخ الشيخ هبة الله، قرأ علم الكلام وحققه على شيخه المذكور وبرز في حلبة أهله، وحصل علوم الديانة ، وكان عبدا صالحا وعالما من أهل الفضل والصلاح، توفي في العشرة الثالثة (أي في العقد الثالث من القرن العاشر) رحمة الله عليه." دوحة الناشر، ص: 136

فإن قلت: وأين تدخل رؤوس الآي غير المصاحبة للهاء لأبي يعقوب، لأن "الفتى" داخل فيما لا راء فيه، وفيه الخلاف لورش، وهذا ليس فيه خلاف؟ وقلتَ أيضا: إن ﴿سَجَىٰ﴾ كلما كتب بالياء من ذوات الواو، وما هو من ذوات الياء أين يدخل، لأن الاستثناء إنما هو منها؛ أي من رؤوس الآي؟ قلت: يحتمل - والله أعلم - وجهين؛ أحدهما: أن تدخل في ﴿سَجَىٰ﴾ ويكون المراد به رؤوس الآي مطلقا؛ سواء كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو، الثاني: أن تكون داخلة في "الفتى"، إلا أن ما كان فيه الخلاف من غيرهما فهو خاص به، والتي[1] لا خلاف فيها يوافق الجماعة على عدم الخلاف فيها، ويكون ﴿سَجَىٰ﴾ على حاله، فتأمل ذلك. ثم استثنى - رحمه الله - ﴿ذِكْرَاهَا﴾[2] من رؤوس الآي ذات الهاء؛ مخافة أن يتوهم متوهم أنها كغيرها التي بالهاء، فإن قلت: وهلا اكتفى[3] باستثنائه في "الدرر" ولا يحتاج إلى ذكر هذا الاستثناء هنا؛ إذ المطلوب الاختصار. قلت: إنما أعاده هنا لأن ذلك الذي قال في "الدرر" إنما استثناه لورش، إذ لو سكت عنه هنا لقيل إن غير أبي يعقوب من المميلين لا يميلونه، فأعاده هنا ليُعْلمك أن حكم غير يوسف كحكم يوسف - والله أعلم - تأمله. قوله: "لأجل الراء"، هذا تعليل لِما استثنى ﴿ذِكْرَاهَا﴾، فهو جواب على تقدير سؤال.

ع: "إلا" حرف استثناء، و المستثنى فيه رؤوس الآي مطلقا، و"ذات الهاء" نعت ل"رؤوس الآي"، و"لا" حرف عطف على "رؤوس الآي"، و"حرف" معطوف ب"لا"، و"لأجل الراء" متعلق بفعل محذوف؛ أي استثنيت لأجل الراء. - و الله أعلم -.

---

1 - في ع و س (وهي التي) و المثبت من ج وهو أنسب.

2 - النازعات : 42.

3 - في ع (وهل لاكتفى باستثنائه)، وفي ج (وهل لا اكتفا باستثنى به)

ثم قال:

[80] وَالْمَحْضُ فِي "هَارٍ" لِعِيسَى الزُّرَقِ وَقَلَّلَ "التَّلْخِيصُ" لِلْقَاضِي التَّقِي

أخبر - رحمه الله - أن عيسى - وهو قالون - يميل ﴿هار﴾[1] إمالة محضة؛ أي خالصة، والمحض هو اسم من أسماء الإمالة كما تقدم لنا نقله عن أبي وكيل ميمون، وهذا من جميع طرقه؛ ليس هو خاص بواحد منهم، قال في "التعريف": " وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون حرف ﴿هارٍ﴾ في "التوبة" بالإمالة الخالصة، وكذا أقرأني أبو الفتح ذلك في رواية الحلواني خاصة "[2]. انتهى. قلت: المراد بالروايتين رواية القاضي والواسطي، وقد تقدمتا، وقد يفهم الخلاف لقالون من كلام "التعريف"؛ لأنه ذكر أنه قرأ على أبي الحسن بالإمالة في رواية القاضي و الواسطي عن الحلواني، فيؤخذ منه أن الجمال لا إمالة له فيه، وذكر أنه قرأ على أبي الفتح بالإمالة للحلواني خاصة، فيؤخذ منه أن الجمّال يميل، وأن القاضي لا يميل[3]، تأمله. لكن الشيخ اعتمد على

1 - التوبة: 110.

2 - كتاب التعريف، ص: 69 .

3 - فهم المؤلف هذا فيه نظر، وغير لازم؛ وإنما كان يعتبر صحيحا ووجيها لو أن الداني لم يقرأ لقالون إلا على أبي الفتح خاصة، فيصح حينئذ أن يقال إن قراءته عليه بالإمالة للحلواني خاصة، يفهم منه أن غير الحلواني ليس له الإمالة هنا.
وكل ما يفهم من كلام الحافظ هنا أن الجمال يميل؛ لأنه أطلق ونسب الحكم للحلواني، ولم يفصل. وهذا الإطلاق ليس في "التعريف" وحده، بل في "جامع البيان"، ص: 539، أيضا؛ حيث اقتصر على الإمالة فقط لقالون، ومن طريق الحلواني خاصة؛ فقال: " وبالإمالة الخالصة قرأت لقالون من طريق الحلواني ". والذي يفهم من هذا - وغيره - أن التفصيل الذي جرى به الأخذ في طريق الحلواني لم يصرح به الإمام الداني، أو على الأقل لم يوقف له على نص فيه، بل إنه صرح في كتاب "رواية أبي نشيط" أنه قرأ لقالون بالفتح ولم يأخذ به؛ فقال فيه: " وأمال قالون الهاء والألف وما بعدها إمالة محضة في قوله تعالى: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾ في سورة "التوبة"، على أن فارسا أقرأني ذلك بإخلاص الفتح، وبالأول آخذ " المنتوري 2/ 492، وإن كان هذا قد يكون خاصا بأبي نشيط، نظرا لورود هذا النص في كتاب خصصه الداني لروايته، كما يظهر ذلك من عنوان الكتاب.
ولعل في صنيع ابن غازي هنا ما يشهد لما تقدم؛ حيث إن ذلك يُتلمح من الشطر الذي حذفه واستبدل به قوله: " وقلل التلخيص للقاضي التقي "؛ فقوله فيه: " وعندي "، ظاهر في أنه لم يقف علي قول للحافظ ينص على الفتح للجمال، وإنما أخذه عن شيوخه فحَسْب، فيكون هذا ليس من طريق "التعريف"، وإنما هو من الزيادة عليه.
وإطلاق الإمام الداني في "التعريف" و"جامع البيان" الحكم للحلواني قد يُتوهم منه أن الإمالة

بجموع الروايتين وصيرها كأنها رواية واحدة؛ فلذلك لم يذكر خلافا – والله أعلم –، وأما أبو نشيط لم يذكره في "التعريف" في النسخة التي رأيت، فانظره. قوله: "وقلل "التلخيص"" إلى آخره، قال شيخنا أبو الحسن: " كان في نسخة الشيخ أولا:

.... وَعِنْدِيَ الْجَمَّالُ بِالْفَتْحِ بَقِي ....

ثم إنه ذُكر له أن في "التلخيص"[1] التقليل للقاضي، فقال نبدل[2] هذا الشطر، ثم إنه أبدله بعض طلبته بحضرته؛ وهو سيدي علي بن هارون[3] – رحمه الله –، فقال:

للواسطي والجمال معا؛ إلا أن الأمر ليس كذلك؛ وإنما الذي جرى به الأخذ أن الإمالة للواسطي وحده، أما الجمال فليس له إلا الفتح؛ قال مسعود جموع:

و"هار" لمروز بالإضجاع قد أتى   كذا أبو عون وقاضيهم تـلا
وقلل لذا بعد، وافتـــحا   وأجر لمن بقي على أصله تـلا

وقال عبد السلام المضغري في "روض الزهر":

وأضجِعن للواسطي والمروزي   "هار" وفتحُه لجمال عُـزي
وأضجع ثم قلل للقاضـي   بذا جرى الأخذ بلا اعتراض

1 - كتاب "التلخيص لأصول قراءة نافع" للإمام الداني، بهذا العنوان ذكره ابن خير الإشبيلي، وهو من كتب الحافظ الكثيرة التي لم يجر لها ذكر لحد الآن، والتي ما زالت في عداد المفقود. وقال عنه الذهبي: مجلد وكتاب صغير، وقال عنه ابن الجزري: مجلد لطيف، ويسميه المنتوري في فهرسته: "التلخيص في قراءة ورش". وأما النقل عنه فمستفيض عند المؤلفين؛ كابن السداد في "الدر النثير"، والمنتوري وابن القاضي ومسعود جموع في شروحهم على "الدرر اللوامع". ينظر "معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني" للشيخ عبد الهادي حميتو، ص: 36 – 37.
وقد وجدت في نسخة "كفاية التحصيل" (النسخة التي أتوفر عليها) مكتوبا بالهامش: " ابن الجزري: كتاب "التلخيص في القراءات الثمان" للإمام الأستاذ أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد الطبري الشافعي، شيخ أهل مكة، توفي سنة (478هـ) " انتهى. وهو نص كلام ابن الجزري في "النشر" 1/ 77، وقد ذكره له في "غاية النهاية" 1/ 361، عند ترجمته له.
لكن ليس المقصود بالتلخيص في كلام الناظم تلخيص أبي معشر.

2 - في ع و ج (بدل)

3 - هو علي بن موسى بن علي بن هارون المطغري – نسبة إلى مطغرة تلمسان –، اشتهر بأبي الحسن بن هارون، يعتبر أهم أصحاب الشيخ بن غازي؛ لازمه تسعا وعشرين سنة؛ من حين قدومه على فاس سنة (891 هـ) إلى سنة وفاته (919 هـ)، فقرأ عليه القرآن بالقراءات السبع وبالطرق العشرة لنافع، وقرأ عليه عددا من الكتب في فنون مختلفة، كما قرأ على شيوخ آخرين، منهم: الفقيه أبي العباس الونشريسي، والفقيه أبي عبد الله المكناسي، وغيرهما. توفي سنة (951 هـ). ينظر: "فهرسة أحمد المنجور"، ص: 40–45، و "قراءة الإمام نافع عند المغاربة"،4/ 1237 وما بعدها.

.... وقلل "التلخيص" للقاضي التقي

فقال الشيخ: هذا[1] يكفي ". فحصل من هذا أن القاضي له وجهان: المحض والتقليل، وغيره ما ثم إلا المحض. وأما على الرواية الأولى فيكون الشيخ قد درج على ما قرأ به أبو عمرو على أبي الحسن - والله أعلم -.

ع: «والمحض" مبتدأ، وأحد المجرورين خبره، والآخر إما متعلق بالخبر أو حال من ضمير الخبر، و"الزرق" نعت ل"عيسى"، و"قلل" ماضي، و"التلخيص" فاعله، و"للقاضي" متعلقه، و"التقي" نعت "للقاضي".

ثم قال:

[81] وَمَنْ سِوَى عِيسَى عَلَى الْأُصُولِ   هَـذَا الَّـذِي اخْـتَرْتُ مِـنَ النُّقُولِ

أخبر - رحمه الله - أن غير عيسى - وهو قالون - على أصله في ﴿هارٍ﴾؛ مَن يميل فإنه يميل، ومن يفتح فإنه يفتح. فإن قلت: ما أفاد بشطر البيت الأول؟ لأن من يميل يدخل له في ﴿الجار﴾، ولم أعاده ؟ قلت: إنما أعاده كأنه يقول: كيفما قدرت[2] أصله[3] فإنه يميله من يميل. قوله: "هذا الذي اخترت من النقول"، أي ما[4] قدم - رحمه الله - من أصحاب

1 - في ع (هكذا)

2 - في ج (قيدت)

3 - أصله هاير أو هاور على وزن فاعل، من هار يهير أو يهور؛ فقلب إلى هاري على وزن فالع، وأما على القول بأن أصله هاور، فقد قلب إلى هارو أولا، ثم قلبت الواو ياء؛ فصار هاري، ثم نونت الياء؛ فالتقى ساكنان: الياء والتنوين؛ فحذفت الياء.
وقيل إنه حذفت عينه (الياء) من غير قلب. وعلى كلا الاحتمالين فوزن هار هو: فال؛ لأن المحذوف هو عينه. ينظر "شرح الدرر اللوامع" للمنتوري 2/ 494، و"القصد النافع"، ص: 263، و"النشر" 2/ 57.

4 - كذا في النسخ، والمناسب (من).

الإمالة يميل[1]، وغيرهم يفتح، وما أتى من غير ذلك؛ مما خالف ما ذُكر؛ فليس معولا[2] عليه. ومِن غير المعول عليه: الفتح[3] لأبي نشيط، أشار إليه في "مختصر التعريف"[4] فقال:

"هَارٍ" عَـنِ ابْـنِ هَــارُونَ تُمِيلاَ خَـالِـصَـةً وَقِـيـلَ بِـالْـفَـتْـحِ تَـلاَ
وَالْأَوَّلُ الْمَشْـهُـورُ دُونَ الثَّانِي ....[5] انتهى.

ع: "ومَن" موصولة وهي مبتدأ، و"سوى" صلتها، و"عيسى" مخفوض بها، و"على الأصول" يتعلق بمحذوف على أنه خبر، و"هذا" مبتدأ، و"الذي" خبره، و"اخترت" صلته، و"مِن النقول" متعلقه. والله أعلم.

ثم قال - رحمه الله تعالى -:

[82] وَبَابَ "جَاءَ" قَلِّلَنْ وَ"بَل رَّان" لِنَجْلِ عَبْدُوسٍ وَلِابْـنِ سَعْدَان
[83] كَذَاكَ هَا "طَهَ" لَهُ وَالْعُتَقِــي وَالْمَحْضُ لِلْأَزْرَقِ دُونَ مَنْ بَقِي

أمر - رحمه الله - بتقليل باب "جاء" - وهو[6] كل فعل ثلاثي عينه ياء قلبت ألفا، أو واو قلبت ألفا، نحو: جاء، وشاء، وخاف، - لنجل عبدوس

1 - في ج (يميلون).
2 - في ع (معول)
3 - قرأ به الحافظ أبو عمرو على أبي الفتح، لكنه لم يأخذ به، وقرأ بالإمالة المحضة على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح في طريق الحلواني خاصة. وعلي الإمالة اقتصر في "التيسير"، ص: 120، و"التعريف"، ص: 69، وفي "جامع البيان"، ص: 539، للحلواني خاصة؛ فقال: " وبالإمالة الخالصة قرأت لقالون من طريق الحلواني " - كما تقدم -، وأشار في "الموضح" ص: 57 إلى الخلاف.
4 - للشيخ أبي الحسن علي بن سليمان القرطبي شيخ الجماعة بفاس. سبقت ترجمته
5 - البيتان: 3 و 4 من باب الفتح والإمالة.
6 - في ع (وهي).

عن إسماعيل، وابنِ سعدان عن إسحاق، ومن بقي يفتح، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل من رواية أبي الزعراء، والمسيبي من رواية ابن سعدان بالإمالة بين بين في قوله: ﴿جَاءَ﴾[1] و﴿شَاءَ﴾[2] و﴿زَادَ﴾[3] و﴿مَا زَاغَ﴾[4] و﴿زَاغُوا﴾[5] و﴿حَاقَ﴾[6] و﴿خَافَ﴾[7] و﴿طَابَ﴾[8] و﴿ضَاقَ﴾[9] و﴿خَابَ﴾[10] و﴿بَلْ رَانَ﴾[11]، هذه[12] العشرة الأفعال سواء اتصلت بها ضمائر أو لا "[13] انتهى.[والتقليل بين بين][14]. قوله: و﴿بَلْ رَانَ﴾، يعني أن قوله:

---

1 – ورد هذا الفعل – أعني الماضي منه فقط؛ وهو الذي في زمن الماضي – في القرآن المجيد مجردا ومسندا حوالي (237) مرة، منها في: البقرة: 86، والنساء: 43، وآل عمران: 19.

2 – ورد في نيف وخمسين موضعا؛ أولها في: البقرة : 19، وآخرها في الأعلى : 7.

3 – لم يرد هذا الفعل في القرآن الكريم إلا مسندا لضمير؛ مثل : ﴿فَزَادَهُم﴾ البقرة : 9، و﴿فَزَادَهُ﴾ البقرة : 245، ﴿فَزَادَتْهُ﴾ و﴿فَزَادَتْهُم﴾ التوبة : 125.

4 – النجم: 17.

5 – الصف: 5.

6 – الأنعام: 11، هود: 8، النحل: 34، الأنبياء: 41، ....

7 – البقرة : 182، النساء: 9، 128، هود: 103، إبراهيم: 17، الرحمن: 45، النازعات: 39.

8 – النساء: 3.

9 – هود : 76، التوبة: 25، 119، العنكبوت: 33.

10 – إبراهيم: 18، طه: 60، 108، الشمس: 10.

11 – المطففين : 14.

12 – في "التعريف": (فهذه العشرة الأفعال سواء اتصلت بضمير أو لم تتصل).

13 – كتاب التعريف، ص: 70 .

14 – ما بين العلامتين ساقط من ع .

﴿بَلْ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم﴾[1] يمال لهما، وهو من الرَّيْن[2] وعينه ياء، قال[3]: " ومعنى رَانَ على قلوبهم، أي: غلب على قلوبهم كسب الذنوب، كما تَرِينُ الخمر على عقل السكران، ويقال: ران[4] عليه النعاسُ، وران به: إذا غلبه " انتهى. فإن قلت: لِمَا ذَكر ﴿بَلْ رَانَ﴾، مع أنكم قلتم: باب ﴿جَاءَ﴾ هو كل فعل ثلاثي عينه ياء أو واو مكسورة قلبت ألفا ؟ قلت: إنما نص عليه – والله أعلم – تبعا ل"التعريف"؛ لأنه نص عليه كما تقدم ذكره. فإن قلت: يرد عليك ﴿ فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا ﴾[5] فإن عينه واو قلبت ألفا، فعلى هذا يمال، وليس كذلك، قلت: المراد بالواو التي أصلها الكسرة -كما تقدم – نحو: خاف، أصله: خوِف بكسر الواو، وأما ﴿ فَذَاقَتْ ﴾ أصله: ذَوَق بفتح الواو، فلا يدخل علينا. قوله: " كذاك ها "طه" له و العتقي "، أمر – رحمه الله – بتقليل الهاء من ﴿طه﴾[6] لابن سعدان، فالهاء يعود عليه، والعتقي – وهو عبد الصمد –، قال في "التعريف": " وقرأتها لورش من رواية عبد الصمد، والمسيبي من رواية ابن سعدان بين اللفظين، وهو قياس قول أبي

1 – المطففين : 14 .

2 – الرَّين: الطبع والدَّنَس. ران ذنبُه على قلبه رَيْناً ورُيوناً. ولأهل اللغة في تفسير لفظة الرين وجوه؛ قال أبو عبيدة : ران على قلوبهم غلب عليها، والخمرُ تَرين على عقل السكران، والموتُ يَرين على الميت فيذهب به، قال الليث : ران النعاسُ والخمرُ في الرأس إذا رسخ فيه، وهو يَرين رَيْناً، ورُيوناً، ومن هذا حديث عمر في أسيفع جهينة لما ركبه الدين "أصبح قد رين به " قال أبو زيد : يقال : رِينَ بالرجل يُرانُ به رَيْناً إذا وقع فيما لا يستطيع الخروج منه. وفرق أبو معاذ النحوي بين الرين والطبع والإقفال فقال : الرَّيْن: أن يَسْوَد القلبُ من الذنوب، والطَّبَع: أن يُطبع على القلب؛ وهو أشد من الرَّيْن ، والإقفال أشد من الطبَع ، وهو أن يُقفل على القلب . قال الزجاج : ران على قلوبهم بمعنى غطى على قلوبهم ، يقال : ران على قلبه الذنب يَرين رَيْنا، أي: غَشِيَه ، والرَّيْن كالصدأ يغشى القلبَ، ومثله الغَيْن ". ينظر "القاموس المحيط" (رين). و "لسان العرب"، باب الراء (رين)، و "مفاتيح الغيب" للفخر الرازي، عند تفسير الآية: 14 من سورة المطففين، و"الجامع لأحكام القرآن" للقرطبي عند تفسير الآية.

3 – لم أهتد إلى القائل. وقد يكون القائل هو شيخه أبو الحسن علي بن عيسى.

4 – (ران) سقطت من ع .

5 – الطلاق : 9 .

الزعراء عن أبي عمر عن إسماعيل، غير أني بالفتح قرأت له "[1] انتهى. ثم قال: "والمحض للأزرق دون من بقي"، أخبر - رحمه الله - أن المحض - وهو[2] الإمالة الخالصة - في هاء ﴿طه﴾ للأزرق، ومن بقي ليس له[3] محض؛ وإنما يفتح، قال في "التعريف": " وقرأت لورش من رواية أبي يعقوب خاصة ﴿ طه﴾ بإمالة الهاء إمالة محضة "[4]انتهى. قلت: ويفهم من قوله: " خاصة " أنه خاص به، فإن قلت: قوله "والمحض للأزرق دون من بقي"، يُفهم منه أن غير الأزرق يميل؛ لكن إمالة غير محضة، وليس كذلك، قلت: لا مفهوم له؛ لأنه قدم من يقلل، وهو يخلص الإمالة، ومن بقي لا إمالة له.

ع: "وباب" مفعول مقدم ب"قلل"، و"قلل" أمر مؤكد، و"بل ران" عطف على "باب"، و"لنجل عبدوس" متعلقه، و"نجل سعدان" عطف عليه، و"ها طه" مبتدأ، و"كذاك" خبره، و"له" حال من ضمير الخبر، والهاء لابن سعدان، و"العتقي" عطف على الهاء من غير إعادة الخافض على مذهب البصريين، و"المحض" مبتدأ و"للأزرق" خبره، و"دون" ظرف متعلق الخبر.

ثم قال:

[84] ثُمَّ بِهَا يَا الْفَتْحُ وَالتَّقْلِيـــــلُ لِكُلِّهِمْ وَلْيَـغْـرَمِ الْكَفِيلُ

أخبر - رحمه الله - أن الهاء و الياء من قوله تعالى: ﴿كهيعص﴾[5] فيهما خلاف لكل القراء، قال في "التعريف": " وقرأت للجماعة ﴿كهيعص﴾ بين الفتح والإمالة، وحكى لي فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن

1 - كتاب التعريف، ص : 71 .
2 - في ع (وهي)، والمثبت أنسب، فهو تكنية عن (المحض).
3 - في ع (لهم)، والمثبت أنسب لما بعده، - أعني (وإنما يفتح) - وإن كان المقصود الجمع.
4 - كتاب التعريف، ص : 71 .
5 - مريم : 1.

عن أصحابه بإخلاص فتح[1] الهاء و الياء [لهم][2]" انتهى. قلت: ظاهر "التعريف" وكلام الشيخ أن الأصبهاني يميل؛ لأنه نسب الحكم للكل، قلت: حكى لنا شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى أنه سأل الشيخ - رحمه الله - عن ذلك فقال: ظاهر إطلاق "التعريف" أنه يميل هنا، ورأيت في ذيل "الموجز"[3] أنه يفتح[4]. انتهى. قوله: "وليغرم الكفيل"، أخبر -رحمه الله - أن ما بقي من باب: الإظهار والإدغام، وباب: الفتح و الإمالة، يعطيه لك ابن بري، وانظر فيه، وإلى هذا أشار بقوله: "وليغرم الكفيل"، فإن الكفيل هو ابن بري، لأنه أحالك عليه كما أن الكفيل في غَيبته كغَيبة المكفول يغرَم[5] هو.

ع: "ثم" حرف عطف، و"الفتح" مبتدأ، و"التقليل" عطف، و "بها يا" متعلق الخبر أو حال من ضمير الخبر، و"ليغرم" اللام لام أمر، و"يغرم" مضارع مجزوم بلام الأمر، و"الكفيل" فاعله والكفيل فعيل بمعنى فاعل.

ثم قال:

---

1 - في التعريف (فتحة)

2 - ساقطة من ع.

3 - كتاب الموجز في أصول رواية ورش للحافظ أبي عمرو الداني. ينظر معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني، ص: 73.

4 - وفي "جامع البيان" أيضا له الفتح؛ فقد استثناه الإمام الداني - رحمه الله - فيه من الجماعة فقال: " وقرأت في رواية الجمع (كذا !، والذي يقتضيه السياق: الجميع) عن نافع؛ ما خلا الأصبهاني؛ الهاء والياء بين بين " ص: 613. وقال ميمون في "التحفة":

فالأصبهاني له جميـــع الباب يقــرأ بالفتــح بلا ارتيـــاب

لكن الذي جرى به الأخذ والعمل عند شيوخ العشر، هو الفتح والإمالة لأصحاب الإمالة، والفتح فقط لأصحاب الفتح؛ قال الشيخ الحامدي: اعلم أنه لا إمالة للأصبهاني والجمال والمفسر وولد إسحاق في جمع القرآن، على حسب روايتنا، ومثلهم المروزي فيما عدا ﴿هار﴾، و(ها يا)، و﴿التورية﴾، وظاهر "التعريف" و"التفصيل" ورود الإمالة لهم في (ها يا) مريم ... "، إلى أن قال: " وأما (ها يا) مريم : فبالوجهين قرأت؛ مع تقديم الفتح؛ لجميع أهل الإمالة " "أنوار التعريف"، باب الفتح والإمالة . وفي " كفاية التحصيل" : " وروايتنا فيهما [أي: (ها يا)] بالوجهين لأصحاب الإمالة فقط، وكذا المروزي، مع تقديم الفتح، كما هو في النظم، وأصحاب الفتح ليس لهم غيره، فاعرف ذلك " .

5 - غرِم يغرَم؛ قال في القاموس: غرِم الديةَ كسمع . (غرم).

[85] الْقَوْلُ فِي الرَّاءَاتِ وَ اللاَّمَاتِ   مُـرَقَّـقَـاتٍ وَمُـفَـخَّـمَاتِ

لما فرغ - رحمه الله - من باب الإظهار والإدغام، والفتح والإمالة، أتى بعدها بالراءات واللامات، وجمعت أيضا باعتبار مواقعها بعد الحروف التي تفخم عنها.

ع: "القول" مبتدأ، أو خبر مبتدأ محذوف، و"أل" فيه لتعريف الحضور، و"في الراءات" متعلقه، و"اللامات" عطف عليه، و"مرققات" حال من "الراءات واللامات"، و"مفخمات" كذلك.

ثم قال:

[86] وَبَابَ "مُنْذِرٌ" وَ "خَيْرَ" رَقِّقِ   كَـ"شَرَرٍ"   لِيُوسُفٍ   وَالْعُتَقِي

أخبر - رحمه الله - أن باب ﴿مُنذِرٌ﴾[1]؛ وهي كل راء مفتوحة أو مضمومة و قبلها كسرة لازمة، وباب ﴿خَيْرَ﴾[2] وهو كل راء مفتوحة أو مضمومة وقبلها ياء ساكنة لازمة، مرققة ليوسف والعتقي - وهو عبد الصمد -؛ فقولنا: كل راء مفتوحة أو مضمومة احترزنا من المكسورة كسرة لازمة، وقولنا: كسرة لازمة احترزنا من الكسرة العارضة؛ نحو: ﴿بِرَبِّهِمْ﴾[3] وما أشبهه، وبقولنا: ياء لازمة احترزنا من العارضة نحو: ﴿ فِي رَيْبِهِمْ ﴾[4] لأن هذا كله يفخم، ولم يذكر ابن بري في "الدرر" أن تكون الياء لازمة، كما قال أبو القاسم:

وَرَقَّـقَ وَرْشٌ كُـلَّ رَاءٍ وَقَبْلَهَا   مُسَكَّنَةً يَاءٌ أَوْ الْكَسْرُ مُوصَلاَ[5]

---

1 - الرعد : 8.
2 - البقرة : 53.
3 - الأنعام : 2.
4 - التوبة : 45.
5 -حرز الأماني، باب مذاهبهم في الراءات، بيت رقم : 343.

قال الجعبري: " قوله: "موصلا" راجع إلى الياء، وليس هو راجع لهما معا؛ لأن الكسر يصرح[1] [به][2] بعدُ بما[3] يُفهم معه[4] شرط الاتصال، فقوله:

وما بعد كسر عارض أو مفصل ففَخِّم[5] ....

ولو رددنا لهما معا لأدى إلى التكرار مع البيت الذي بعده "؛ فعلى هذا يفهم من كلام أبي القاسم لزوم الياء على ما قاله الجعبري، بل وكذلك لو جعلناه راجعا لهما معا، فتأمله. فإن قلت: قال المصنف في الترجمة:

الْقَوْلُ فِي الـرَّاءَاتِ وَاللاَّمَاتِ مُـرَقَّـقَـاتٍ وَمُـفَـخَّـمَاتِ

ولم يذكر إلا المرققات، وسكت عن المفخمات، فيكون ترجم لشيء لم يأت به. قلت: التفخيم كالمذكور، لأنه قال قبل:

[15].......................... .... فَاعْمَلَنْ بِمَفْهُومِ اللَّقَبْ

لأن المفهوم عنده كالمنطوق به. والله أعلم. قوله: "كشرر"، [لما أن كان ﴿بِشَرَرٍ﴾[6]][7] لا يدخل في باب ﴿خَيْرَ﴾ ولا ﴿مُنْغِضٍ﴾ خصه بالذكر. فإن قلت: لم رُققت الراء الأولى مِن ﴿بِشَرَرٍ﴾؟ قلت: قال في "التعريف": "وأمال

---

1 – في ج (سيصرح).

2 – زيادة تقتضيها العبارة.

3 – في ع (ما).

4 – في ج و س (منه) وما فيهما أنسب.

5 –حرز الأماني، باب مذاهبهم في الراءات، بيت رقم : 352.

6 – المرسلات: 32.

7 – ساقط من ع.

أيضا فتحة الراء يسيرا في "والمرسلات" في قوله: ﴿ بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ ﴾ من أجل جرة الراء بعدها "[1]. انتهى.

ع: "وباب" مفعول مقدم، [و"منذر" مضاف إليه ما قبله][2] و"خير" عطف عليه، و"رقق" أمر، و"كشرر" متعلقه، و"ليوسف" متعلقه، و"العتقي" معطوف عليه.

ثم قال:

[87] وَالْعُتَقِي كَيُوسُفٍ فِي اللاَّمِ   مِنْ بَعْدِ صَادِهَا بِلاَ إِعْجَامِ

[88] وَمِثْلُ ذَا لِابْنِ هَلاَلٍ نُقِلاَ   وَطَاهِرٌ أَهْمَلَ طَاءً مُهْمَلاَ

انتقل - رحمه الله - إلى اللامات، فأخبر أن العتقي - وهو عبد الصمد - يشارك يوسف على[3] تفخيم اللام إذا وقعت عند الصاد المهملة. قوله: "كيوسف"، يعني في الحكم والشروط. قوله: "بلا إعجام"، احترز به من الضاد المعجمة. وقوله أيضا: "كيوسف"، يعني في التفخيم فقط، وليس

1 - كتاب التعريف، ص: 73

2 - من ج وحدها.

3 - كذا في النسخ. والمناسب (في).

يشبهه في الخلاف[1]، نحو: ﴿يَصْلَاهَا﴾[2] وما أشبه ذلك، وكذلك ما وقع في رؤوس الآي، نحو: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ﴾[3]؛ فإنه يفخم ذلك كله من غير خلاف، وأما الخلاف الذي ذكر[4] في "الدرر" فإنه خاص بيوسف، تأمله. قال في "التعريف": " وروى عبد الصمد عنه التفخيم مع الصاد خاصة "[5]. انتهى. ومن بقي يرقق ذلك كله. قوله: "ومثلُ ذا لابن هلال نُقلا"، أخبر

1 – هذا الذي ذهب إليه المؤلف غير صحيح، وهو وهَم منه – رحمه الله –، فإن العتقيَ يوافق الأزرق في الخلاف هنا؛ قال الإمام الداني: " فإن وقعت هذه اللام (أي اللام المفتوحة) مع الصاد آخر فاصلة في سورة أواخر فواصلها على ألف منقلبة عن ياء، وجملة ذلك ثلاثة مواضع: في "القيامة" ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ وفي "سبح" ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ﴾ وفي "العلق" ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰ﴾، ففيها على مذهب أبي يعقوب وأبي الأزهر وجهان: أحدهما: التغليظ؛ لكونها مفتوحة قد وليها صاد مفتوحة، طردا لمذهبهما في نحو ذلك. والثاني: الترقيق، فتكون بين بين؛ لأجل الألف المنقلبة عن الياء بعدها، حملا على ما قبل ذلك وما بعده من رؤوس الفواصل، وإتباعا له، ليأتي الجميع بلفظ واحد ولا يختلف. والوجهان صحيحان، غير أن الثاني أقيس. ". ثم ذكر لهما معا بعد ذلك – مباشرة – الخلاف في ﴿يَصْلَاهَا﴾، وما كان مثله مما وقعت فيه اللام المفتوحة بعد صاد وقبل ألف منقلبة عن ياء وليست فاصلة؛ فذكر لهما أيضا الوجهين الترقيق والتغليظ، إلا أن التغليظ هنا أقيس. ينظر جامع البيان ص: 361، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري 2 / 618 – 619. وقد تعقب الحامدي المؤلفَ بالرد والإنكار على ما ذهب إليه هنا فقال: " قوله تعالى: ﴿مصلى﴾ و﴿يَصْلَاهَا﴾ في "الإسراء" ﴿وَيَصْلَىٰ سَعِيرًا﴾ ﴿تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً﴾ و﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى﴾ و﴿يَصْلَى النَّارَ﴾ بالوجهين للأخوين؛ أحدهما: الفتح والتغليظ، والثاني: الإمالة، وبهما قرأت لهما مع تقديم الفتح، عملا بمقتضى التشبيه التام في قول الشيخ ابن غازي في "التفصيل":

وَالْعُتَقِي كَيُوسُفٍ فِي اللَّـــــلَامِ   مِنْ بَعْدِ صَادِهَا بِلاَ إِعْجَـــامِ

وهذا مخالف لما زعم ابن الخباز أن عبد الصمد ليس له فيه إلا التفخيم، ولا يجري له وجه الترقيق مع الإمالة، قال: " وكذا رؤوس الآي، نحو: ﴿فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ ليس لعبد الصمد فيه إلا التفخيم " اه. وقد قرأت في رؤوس الآي نحو: ﴿فَصَلَّىٰ بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ بالإمالة فقط للإخوين، والباقون على أصولهم، وأما ﴿فِصَالًا﴾ و﴿يَصَّالَحَا﴾ فبالوجهين مع تقديم التغليظ قرأت لهما " "أنوار التعريف"، ص: 83 – 84.

2 – الإسراء: 18، الليل: 15 .

3 – العلق: 10 .

4 – ذكره في قوله :

[189] والخلف في ....

[190] ....

[191] وفي رؤوس الآي خذ بالترقيق   تُتْبِع وتَتْبَع سبيل التحقيق

5 – كتاب التعريف، ص: 74.

– رحمه الله – أنه نقل لابن هلال عن أبي يعقوب كعبد الصمد؛ يفخم عند الصاد ويرقق عند غيرها. قلت: وهذا الذي نقل الشيخ لابن هلال لم أره في "التعريف"[1]. قوله: "وطاهرٌ أهملَ طاءً مهملا"، أخبر – رحمه الله – أن طاهر بن غلبون – من أشياخ الداني – لا يفخم عند الطاء المهملة، قال في "التعريف": " وتفرد أيضا ورش في رواية أبي يعقوب بتفخيم اللام المفتوحة من غير إفراط مع الصاد والظاء إذا تحركتا [بالفتح][2] أو سكنتا لا غير، نحو: ﴿الصَّلَاةَ﴾[3] و﴿يُظْلَمُونَ﴾[4] وشبهه "[5]. انتهى. وقوله: "وطاهر"، إلى آخره، هذه هي الطريقة التي ذكر[6] في "التعريف" الأولى[7]؛ فحصل من هذا أن يوسف له التفخيم مع هذه الحروف الثلاثة من رواية ابن سيف، وابنُ هلال يفصل؛ فيفخم مع الصاد المهملة، ويرقق مع غيرها، وأما الأصبهاني فإنه يرقق مع من بقي.

ع: "والعتقي" مبتدأ، و"كيوسف" خبره، وصرف يوسف للوزن، و"في اللام" متعلق الخبر، "من بعد صادها" ظرف ومخفوض به، وهو حال من اللام، والهاء إما للام أو للحروف، و"بلا إعجام" نعت "لصادها"، و"مثل" مبتدأ، [و"ذا" مضاف إليه][8] والإشارة تعود على الأصبهاني،

---

1 – ذكره الداني في "جامع البيان"؛ فقال: " وروى محمد بن علي عن أصحابه عن أبي يعقوب عن ورش تغليظها مع الصاد خاصة. وكذلك روى أبو الأزهر عن ورش فيما قرأت له على أبي الفتح عنه. وكذلك روى أصحاب النحاس ومواس وابن هلال عن أصحابه عن ورش "، ص: 361.

2 – زيادة من التعريف.

3 – البقرة : 2.

4 – البقرة: 280.

5 – كتاب التعريف، ص: 74.

6 – في ج (ذكرها).

7 – كذا وردت في النسخ مؤخرة. وهي نعت ل (الطريقة)؛ فكان حقها أن تليها ولا يفصل بينهما. أما الطريق الثانية ففيها التفخيم مع الطاء، وهي التي ذكرها الإمام الداني مباشرة بعد الأولى؛ فقال: " وأقرأني ابن خاقان وغيره في مذهبه بتفخيمها مع الطاء، نحو: ﴿الطلق﴾ و﴿مطلع﴾ و﴿معطلة﴾، وشبهه." التعريف، ص: 74.

8 – من ج وحدها.

و"نُقلا" مبني للمفعول، وألفه للاطلاق، والجملة خبر، و"طاءً" مفعول "أهمل"، [و"مهملا" نعت ل"طاء"][1].

ثم قال:

[89] وَهَاكَ يَاءَاتٍ إِضَافِيَــــاتِ مَــعْ زَوَائِــــدَ عَــنِ الــرُّوَاةِ

لما فرغ -رحمه الله- من الراءات واللامات شرع يتكلم في ياءات الإضافة والزوائد؛ قال: 'وهاك'، وهو اسم فعل بمعنى خذ وتناول، و'ياءات' جمع ياء. قوله:'إضافيات'، أي منسوبة إلى الإضافة، وسماها -رحمه الله- ياءات الإضافة مع أن كثيرا منها مجرور بالحرف، نحو: ﴿وَلِيَ دِينِ﴾[2]، ومفعول به، نحو: ﴿أَوْزِعْنِي﴾[3] وما أشبه ذلك، إما أن تقول هي من [باب][4] تسمية الكل باسم البعض؛ يعني التي يصلح أن يضاف إليها. قوله: "مع زوائد"، المراد بالزائدة: التي يزيدها القراء في اللفظ، وليس المراد الزائدة على أصول الكلمة؛ لأن هذه قد تكون زائدة وقد تكون أصلية. والرواة جمع راو.

ع: "هاك" اسم فعل، و"ياءات" مفعول به، و"إضافيات" نعت ل"ياءات"، و"مع" حال من "ياءات"، و"زوائد" مخفوض به ولا ينصرف، و"عن الرواة" حال من "ياءات"؛ أي منقولة عن الرواة، ويحتمل أن يتعلق ب"هاك".

ثم قال:

[90] "وَلْيُومِنُواْ بِي" وَ"تُومِنُواْ لِي" فَتَحَا وَرْشٌ وَ"أَوْزِعْنِي" مَعاً قَدْ وَضَحَا

[91] لِيُوسُفٍ وَالْعُتَقِيِّ الْأَشْهَــــرِ وَالْــوَاسِــطِـي وَأَحْمَــدَ الْمُـفَسِّرِ

---

1 - سقط من ع.

2 - الكافرون: 6

3 - النمل: 19، الأحقاف: 14.

4 - من ع.

أخبر - رحمه الله تعالى - أن ورشا فتح الياء من قوله تعالى: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ﴾[1]، وقوله في "الدخان": ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي﴾[2] من جميع طرقه، ومن بقي يسكن. وقوله في "الدرر":

"وَلْيُؤْمِنُواْ بِي" "تُؤْمِنُواْ لِي" ... .[3]

تقول: وكذلك إسحاق، وكذلك إسماعيل، قال في "التعريف": " وقرأ ورش وحده[4] بفتح الياء في قوله: ﴿وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾ وسكنها الباقون ".[5] انتهى. وقال أيضا: " وقرأ ورش وحده بلا خلاف عنه في "الدخان" ﴿وَإِن لَّمْ تُؤْمِنُوا لِي فَاعْتَزِلُونِ﴾ بفتح الياء، وسكنها الباقون "[6] قوله: "وأوزعني معا"، أخبر - رحمه الله - أن قوله تعالى: ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ﴾[7] في "النمل" و"الأحقاف" وَضَحا؛ أي بانا بالفتح لمن ذكر؛ وهم: يوسف، وعبد الصمد، وأبو عون - وهو الواسطي - عن الحلواني، وأحمد المفسر عن إسماعيل، ومن بقي يسكن. قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد، وابن فرح[8] عن إسماعيل ﴿أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ﴾ هنا[9] وفي "الأحقاف" بفتح الياء، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون، وسكنها[فيهما][10] الباقون وورش

---

1 - البقرة: 185

2 - الدخان: 20

3 - جزء من البيت رقم: 208، قال ابن بري - رحمه الله - قبل هذا البيت:
[207] سَكَّنَ قَالُونُ مِنَ الْيَــاءَاتِ تِسْعاً أَتَتْ فِي الْخَطِّ ثَابِتَــاتِ

4 - كلمة (وحده) غير موجودة في التعريف.

5 - كتاب التعريف، ص: 79

6 - نفسه، ص: 109

7 - النمل: 19، الأحقاف: 14.

8 - في النسخ بالجيم

9 - أي في 'النمل'؛ لأن الكلام قبل عنها.

10 - زيادة من كتاب التعريف.

في رواية الأصبهاني ".[1]انتهى. قوله:"الأشهر"، فإن قلت: لم قال فيه الأشهر بصيغة التفضيل، ولم يقله في يوسف وهو أشهر منه ؟ قلت: ليس هو على بابه من التفضيل، وإنما معناه: المشهور المعلوم الذي لا يخفى على أحد، فهو من باب: " العسل أحلى من الخل "[2]، تأمله.

ع: "وليومنوا بي" مفعول مقدم، و"تومنوا لي" عطف عليه، و"فتحا" ماض وألفه للإطلاق، و"ورش" فاعله، و"أوزعني" مبتدأ، و"معا" حال من "أوزعني"، و"قد وضحا" ماض، وهو خبره، والرابط فاعله وهو الألف لأنه ضمير تثنية، و"ليوسف" متعلقه، وما بقي عطف عليه، و"الأشهر" نعت "العتقي".

ثم قال:

[92] "وَلِيَ فِيهَا" "مَن مَّعِيَ" فِي الظُّلَّةِ لِــلْأَوَلــيْنِ وَافْـتَـحَـنَّ إِخْــوَتِي

[93] لِلْجَعْفَرِي وَالْعُتَقِي وَالْأَزْرَقِ وَافْتَحْ لِذَيْنِ وَلِعِيسَى الـزُّرَقِ

[94] "أَنِّيَ أُوفِي" وَالسُّكُونُ جَائِــي فِي "لِي دِينِ" لِأَبِي الـزَّغْــرَاءِ

أخبر - رحمه الله - أن قوله تعالى ف "طه": ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾[3]، وفي "الظلة": ﴿ وَنَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾[4] للأولين: العتقي ويوسف، ومن بقي يسكن، قال في "التعريف": " وقرأ ورش وحده

---

1 - كتاب التعريف، ص : 104.

2 - ومثله: "الصيف أحر من الشتاء"، و"الشتاء أبرد من الصيف"، و"الطالح أخبث من الصالح". وكلها يمثل بها للتفضيل بين شيئين مختلفين أحدهما يزيد في صفته على الآخر في صفته؛ فمعنى المثل الذي ساقه المؤلف: أن العسل في حلاوته يزيد على الخل في حموضته. وعلى هذا فلا يستقيم شرح المؤلف للأشهر مع معنى هذا المثل.
لكن صنيعه له وجه عند من يرد هذا المثل؛ لأن معناه لا يستقيم، أو عند من يرى أنه لا يراد به التفضيل؛ قال النحاس : " والكوفيون يجيزون: العسل أحلى من الخل، وهذا قول مردود؛ لأن معنى فلان خير من فلان أنه أكثر خيرا منه، ولا حلاوة في الخل ".

3 - طه : 17 .

4 - الشعراء : 118، والظلة اسم لها.

في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿ وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ ﴾ بفتح الياء ".[1]
انتهى. وقال أيضا: " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿ وَمَن مَّعِيَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ في "الشعراء" بفتح الياء، وسكنها الباقون وورش في رواية الإصبهاني "[2]. انتهى. قوله: وافتحن إخوتي، أمر بفتح الياء من قوله: ﴿ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي ﴾[3] للجعفري - وهو إسماعيل بن جعفر - والعتقي والأزرق، ومن بقي يسكن، قال في "التعريف" : " وقرأ إسماعيل وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿ إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّي ﴾ بفتح الياء، وقرأ المسيبي وقالون وورش في رواية الأصبهاني بإسكانها ".[4]انتهى. فقوله في "الدرر": إخوتي[5]، تقول: وكذلك الأصبهاني عن ورش، وإسحاق، ومفهومه أن ورشا لا يسكن وإنما يفتح، تقول: من رواية أبي يعقوب والعتقي، وكذلك إسماعيل. قوله: "وافتح لِذَين ولعيسى الزرق "أني أوفي""، أمر - رحمه الله - بفتح الياء من قوله تعالى: ﴿ أَلَا تَرَوْنَ أَنِّي أُوفِي ﴾[6]. قوله: "لِذَين"، وهما: العتقي والأزرق؛ لأن الإشارة للقريب، وهما القريبان، و"لعيسى الزرق" وهو قالون، ومن بقي يسكن، وهذا زائد على ما في "الدرر"؛ لأنه لم يذكره. قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل و المسيبي وورش في رواية الأصبهاني ﴿ أَنِّي أُوفِي الْكَيْلَ ﴾ بإسكان الياء، وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد، وقالون، بفتحها "[7] انتهى. قوله: "أوفي"، قيد له، احترز من غيره الذي ليس معه ﴿أوفي﴾، نحو: ﴿ إِنِّيَ أَنَا اللَّهُ ﴾[8]. قوله: "والسكون جائي"

1 - كتاب التعريف، ص:100.
2 - نفسه، ص : 104.
3 - يوسف: 100.
4 - كتاب التعريف، ص: 94.
5 - بيت رقم: 208.
6 - يوسف: 59.
7 - كتاب التعريف، ص: 94.
8 - القصص: 30.

إلى آخره، أخبر - رحمه الله - أن السكون جاء في قوله: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾[1] لأبي الزعراء - وهو ابن عبدوس - ومن بقي يفتح، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزعراء ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [في "الكافرين"][2] بإسكان الياء، وفتحها الباقون ".[3] انتهى. وهذا أيضا زيادة على ما في "الدرر"، لأنه اتفق عليه ورش وقالون.

ع: "ولي فيها" مبتدأ محكي، و"فيها" قيد له، و"من معي" عطف عليه، و"مَن" قيد له، و"في الظلة" قيد آخر، و"للأولين" خبره، و"افتحن" أمر مؤكد بالنون الثقيلة، و"إخوتي" مفعول له؛ أي: ياء إخوتي، فهو على حذف مضاف، و"للجعفري" متعلقه، وما بعده عطف عليه، و"افتحن" أمر، و"لي دين" متعلقه، و"لعيسى" عطف عليه، و"الزرق" نعته، و"أني أوفي" مفعوله؛ أي: ياء أني، و"السكون مبتدأ"، و"جائي" خبره وهو اسم فاعل من جاءَ فهو جاءٍ، و"في لي دين" و"لأبي الزعراء" متعلقاه. والله أعلم.

ثم قال - رحمه الله - :

[95] وَالْقَاضِي وَالْـمُسَيَّبِي فِي "إِلَى رَبِّي" بِفُصِّلَتْ سُكُوناً قُـوِّلاَ

أخبر - رحمه الله - أن القاضي عن قالون، والمسيبي، يسكنان الياء من قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن رُّجِعْتُ إِلَىٰ رَبِّي ﴾[4]، ومن بقي يفتح. أما أبو نشيط فحكمه في "الدرر"؛ وهو الخلاف، قال في "الدرر":

.... وَفِي "إِلَى رَبِّي" بِفُصِّلَتْ خِلافٌ فُصِّلا[5]

1 - الكافرون: 6.

2 - زيادة من التعريف.

3 - كتاب التعريف، ص: 111.

4 - فصلت: 49

5 -بيت رقم: 209

فهو خاص بأبي نشيط؛ لقوله قبل:

[14] فَخُصَّهُ بِالْمَرْوَزِي وَالْأَزْرَقِ ....

وأما الحلواني فإنه يفتح مع من بقي، قال في "التعريف": " وقرأ المسيبي وقالون من رواية القاضي ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ في "فصلت" بإسكان الياء، وفتحها الباقون ".[1] قوله: "قُوِّلا"، أي قالا بالإسكان[2].

ع: "والقاضي" مبتدأ، و"المسيبي" عطف عليه، و"قولا" ماض مبني للمفعول، ونائبه الألف، والجملة خبر عن "القاضي"، و"في إلى" متعلقه، و"بفصلت" نعت "إلى ربي" [وهو][3] قيد له؛ احترازا من نحو: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي﴾[4]، و"سكونا" مفعول "قولا"، [فتعدى إلى مفعولَين بالتضعيف][5].

ثم قال:

[96] كَالْكُلِّ فِي "مَحْيَايَ" لَكِنْ يُوسُفُ لَهُ بِفَتْحِهِ وُجَيْهٌ يُضَعَّفُ

أخبر -رحمه الله -أن الكل يسكنون الياء من قوله تعالى: ﴿مَحْيَايَ﴾[6]، وهذا تشبيه وإعطاء حكم، وأدخل الألف واللام على الكل وهو قليل. ثم استدرك الخلاف ليوسف بقوله: "لكن يوسف"، إلى آخره؛ أخبر أن يوسف له وجه آخر وهو الفتح، وضعفه الشيخ - رحمه الله - بشيئين: بتصغير وجه، ويقوله: "يُضعَّف". فإن قلت: التصغير يغني عن ذكر يُضعف، ولِمَ أتى به

1 - كتاب التعريف، ص: 108.
2 - في س: (أي قال في السكون).
3 - من ج و س.
4 - الصافات: 99.
5 - من ج.
6 - الأنعام: 164.

قلت: لا بد من الإتيان به؛ لأن التصغير قد يكون للتعظيم، فصار اللَّبس، فأتى به ليبين المعنى؛ وهو الضعف. قال في "التعريف": " وأقرأني أبو الفتح عن قراءته في رواية أبي يعقوب عن ورش ﴿محيايَ﴾ بفتح الياء، وقرأت على غيره بالإسكان، وبه آخذ، وبذلك قرأ الباقون "[1]. قلت: بالإسكان؛ فالإشارة[2] تعود عليه، ولا تعود للفتح، لفساد المعنى؛ لأنه يشار للقريب بما يشار للبعيد، والعكس لا. وانظر بقية الكلام في شراح "الدرر".

ع: "كالكل" يتعلق بمحذوف دل عليه ما قبله؛ أي: سكنا كالكل، على حذف المضاف؛ أي: كسكون الكل، و يحتمل أن يكون الكاف اسما وهو نعت "لسكون" في البيت قبله، و"في محياي" متعلق بالمحذوف أي: باللام، لأنه بمعنى مماثلا، و"لكن" حرف استدراك، و"يوسف" مبتدأ، و"وجيه" مبتدأ ثان، و"يضعف" نعته، و"له" خبر، و"بفتحه" متعلق الخبر. والله أعلم.

ثم قال:

[97] وَكُلُّ مَا لِنَافِعٍ فِي "الـــدُّرَرِ" مِــنْ زَائِــدٍ فَكُلُّهُمْ بِــهِ حَـرِي

[98] وَمَا لِوَرْشٍ فَلَهُ لاَ ثَـــانِ لَـكِـنَّـهُ شُـــورِكَ فِي ثَـمَانِ

لما فرغ من الفصل الأول في الباب؛ وهو ياءات الإضافة، أخذ يتكلم على الفصل الآخر؛ وهو الزوائد؛ فأخبر أن كل ما ذكر في "الدرر" من زوائد منسوبة لنافع، فكل العشرة يزيدونها، وذلك قوله:

أَوَّلُهُــنَّ "وَمَنِ اتَّبَعَنِي"[3] ....

مما هو لنافع حكاه، وهذا تكرار مع ما تقدم قبل في قوله:

---

1 - كتاب التعريف، ص: 86.

2 - أي في قول الإمام الداني : " وبه آخذ ".

3 - الشطر الأول من البيت رقم: 213 من "الدرر".

[11] فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَا ... أَوْ عَمَّ أَوْ عَزَا لَهُ .....

لكنه علق الحكم أولا على سكوته، وإن لم يسكت فإنه يبين. ثم أخبر أن كلما ذكر في "الدرر" أيضا من الزوائد لورش، إنما يزيدها هو، ولا يشاركه أحد، إلا في ثمان تُذكر بعد، من جميع طرقه أيضا.

ع: "وكل" مبتدأ، و"ما" موصولة مضاف إليه، و"لنافع" صلتها، و"في الدرر" متعلق الخبر، "فكلهم" خبره ودخلت الفاء في خبر "ما" لشبهها بالشرط في العموم، و"ما" مبتد وهي موصولة، و"لورش" صلتها، و"فله" خبر، ودخلت الفاء في خبر ما لشبهها بالشرط في العموم أيضا، و"لا ثان" عطف على الهاء في "له" من غير إعادة الخافض، "لكنه": لكن واسمها، والهاء "لورش"، و"شورك" مبني للمفعول، ونائبه مستتر فيه يعود على ورش، والجملة خبر "لكن"، و"في ثمان" متعلقه. والله أعلم.

ثم قال:

[099] وَالَاهُ فِي "التَّنَادِ" وَ"التَّلَاقِ" ... أَحْمَدُ ذُو التَّفْسِيرِ بِاتِّفَاقِ

[100] وَبِاخْتِلَافِ أَحْمَدُ وَ الْمُرْوَزِي ... لَكِنَّ ذَا لِغَيْرِ "تَعْرِيفٍ" عُزِي

أخبر -رحمه الله- أن أحمد المفسر والى ورشا في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ التَّنَادِ﴾[1] و﴿ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾[2] في زيادة الياء. قوله: "باتفاق"، إنما أتى به ليركب عليه ما بعده، وإلا فهو حشو، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل في رواية ابن فرح، وورشٌ، ﴿ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ و﴿ يَوْمَ التَّنَادِ ﴾ بإثبات الياء في الوصل،

1 - غافر: 32.

2 - غافر: 14.

وقرأ الباقون بحذفها [فيهما][1] في الحالين "[2]. ثم أخبر أن أحمد الحلواني والمروزي يوافقان ورشا في الموضعين، على خلاف عنهما، فقوله في "الدرر":

.... "وفي التناد" مَعَ "التَّلاقِ" خُلْفُ عيسى بادِ[3]

تقول من رواية أبي نشيط والحلواني، وأما القاضي فإنه يحذفها. قوله: "لكن ذا لغير تعريف عزي"، يعني أن هذا الخلاف لقالون منسوب لغير "التعريف" ك "التيسير" وغيره، قال في "التيسير": " واختلف عن قالون في اثنين؛ وهما: ﴿التَّلَاقِ﴾ و﴿التَّنَادِ﴾ في "غافر" ".[4] انتهى. أما في "التعريف" لم يذكر لهما إلا الحذف كما تقدم؛ فإنه قال في "التعريف": " وقرأ الباقون بحذفها في الحالين "[5] والمروزي وأحمد من الباقين، فتأمله. وتتبين لك قاعدة المصنف: أنه إذا أطلق أحمد فالمراد به الحلواني، من هذا وشبهه، لأن أحمد المفسر قيده ب"ذو التفسير"، وهذا لم يقيده.

ع: "والاه" ماض ومفعوله، والواو أصلية، و"في التلاق" متعلق بفعل محذوف دل عليه "والاه" الأول، و"أحمد" فاعله، و"المروزي" عطف عليه، و"لكن" حرف استدراك، و"ذا" اسمها، و"عزي" مبني للمفعول، وهو خبر عن "لكن"[6]، و"لغير" متعلقه، و"عُزي" معناه نُسب.

ثم قال:

[101] فِي "الْبَادِ" "تَسْئَلَنِّ مَا" وَ"الدَّاعِ" مَعاً "دُعَاءِ" الْجُعْفَرِيُّ الْوَاعِي

1 – زيادة من "التعريف".

2 – كتاب "التعريف"، ص: 108.

3 – بيت رقم: 224

4 – كتاب "التيسير في القراءات السبع"، ص: 69.

5 – سبق

6 – في ع و ج (كل)، وهو سهو.

أخبر - رحمه الله تعالى - أن إسماعيل بن جعفر يوالي ورشا؛ أي يوافقه على زيادة الياء في خمسة مواضع، وهي: قوله تعالى: ﴿ الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن ﴾[1] وفي "هود": ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾[2]، و﴿ الدَّاعِ ﴾ معا؛ في "البقرة": ﴿ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ ﴾[3]، وفي "القمر"[4]: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ﴾[5]، وفي "إبراهيم": ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاء رَبَّنَا﴾[6]، ومن بقي لا يزيدها. قال في "التعريف" في سورة "الحج": " وقرأ إسماعيل وورش ﴿البَادِ وَمَن﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها في الوقف، وحذفها المسيبي وقالون في الحالين[7] "[8]، وقال في سورة "إبراهيم": " وقرأ إسماعيل وورش ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاء﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالتين[9] "[10] انتهى. وقال في سورة "هود": " وقرأ إسماعيل وورش بإثبات الياء في الوصل في قوله: ﴿ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ﴾ " ثم قال بعد: " وحذفها الباقون في الحالتين"[11] انتهى. وقال في سورة "البقرة": " وقرأ إسماعيل وورش بإثبات الياء في الوصل في قوله: ﴿ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ ".[12] انتهى. وقال في سورة "القمر"[13]: " وقرأ إسماعيل وورش ﴿يَدْعُ الدَّاعِ﴾ بالياء في الوصل، وحذفها

1 – الحج: 23.
2 – هود: 46.
3 – البقرة: 185.
4 – في ع و ج (والنجم)، وهو سهو.
5 – القمر: 6.
6 – إبراهيم: 42، 43.
7 – في ع و س: (الحالتين)، والمثبت من ج و"التعريف".
8 – كتاب "التعريف"، ص: 102.
9 – في التعريف: (الحالين).
10 – نفسه، ص: 96.
11 – نفسه، ص: 92. وفيه (وحذف الباقون الياء فيهما في الحالين) بدل (وحذفها ....).
12 – نفسه، ص: 79.
13 – في ع (والنجم)، وهو سهو.

الباقون في الحالتين[1] "[2] انتهى. فقد تبين لك نصوصها. قوله: "الواعي"؛ أي الحافظ، قال تعالى: ﴿ أُذُنٌ وَاعِيَةٌ ﴾[3] أي: حافظة.

ع: "الجعفري" مبتدأ، و"الواعي" نعته، و"في الباد" خبره يتعلق بمحذوف دل عليه "والاه" قبل، ويحتمل أن يكون فاعلا بذلك المحذوف، و"معا" حال من "الداع"، وما بقي معطوف بحذف الواو.

ثم قال:

[102] وَالْوَاسِطِي وَالَاهُ فِي "دَعَانِ" مَعْ ذَا وَخُصَّ ذَا بِ"قَدْ هَدَانِ"

أخبر – رحمه الله – أن الواسطي وإسماعيل يوافقان ورشا على زيادة الياء في قوله تعالى: ﴿ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي ﴾[4] في "البقرة" في الوصل، وأما في الوقف فسيأتي بيانه. فالإشارة تعود على الأقرب؛ وهو الجعفري. أما إسماعيل فقد تقدم نقله، وأما الواسطي فقال في "التعريف": " وروى أبو عون عن الحلواني بإثبات الياء في ﴿ إِذَا دَعَانِ ﴾ خاصة"[5]. انتهى. قوله: "وخُص ذا ب﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾"، أمر – رحمه الله – بتخصيص الزيادة بإسماعيل وحده في قوله: ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ ﴾[6] ولا يزيدها أحد من العشرة[7] إلا هو، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ وَقَدْ هَدَانِ ﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين ".[8] انتهى. وهذا

---

1 – في التعريف: (الحالين).

2 – كتاب "التعريف"، ص: 110.

3 – الحاقة : 11.

4 – البقرة: 185.

5 – كتاب "التعريف"، ص:79.

6 – الأنعام: 81.

7 – في ع: (ولا يزيد من العشرة).

8 – كتاب "التعريف"، ص: 86

وما بعده زيادة على ما في "الدرر"[1]، تأمله. قوله: "مع ذا"، الإشارة تعود على الإشارة الأولى.

ع: "والواسطي" مبتدأ، "والاهُ" ماض ومفعوله، وفاعله مستتر، وهو خبر، والهاء تعود على ورش، "في دعان" متعلقه، و"مع" ظرف ومخفوض به، وهو حال من فاعل "والاه"؛ أي: حالة كونه مع الجعفري، و"خص" أمر[2]، و"ذا" مفعوله، و"بقد هدان" جار ومجرور متعلق ب"خص".

ثم قال:

[103] "خَافُونِ" "تُخْزُونِ" بِنَصِّ هُودِ "وَاخْشَوْنِ" قَبْلَ النَّهْيِ فِي الْعُقُودِ

[104] "أَشْرَكْتُمُونِ" "اتَّبِعُونِ" زُخْرُفِ ثُمَّ "اتَّقُونِ يَاأُولِي" فَلْتَعْرِفِ

[105] "كِيدُونِ" فِي أَعْرَافِهَا وَلْتَزِدِ "تُوتُونِ مَوْثِقًا" لَهُ وَ الْأَسَدِي

أخبر – رحمه الله – أن هذه الياءات اختص بزيادتها إسماعيل وحده؛ وهو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾[3]، وكذلك قوله في "هود": ﴿وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي﴾[4]، قوله: "بنص هود"، قيد في ﴿تُخْزُونِ﴾، وأما قوله في "الحجر": ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ﴾[5] فلا يزيده، ومنه احترز بقوله: "بنص هود". و النص في اللغة هو الرفع، قال الشاعر:[6]

وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّيمِ لَيْسَ بفاحِشٍ إِذَا هِيَ نَصَّتْه و لا بِمُعَطَّلِ

---

1 – ورد في النسخ: (وهذا وما بعده زيادة على ما في "التعريف"، بل على ما في "الدرر") وهو سهو؛ إذ كلها مذكورة في "التعريف".

2 – ويحتمل أن يكون ماضيا مبنيا للمفعول، و'ذا' نائب فاعل. وهذا أنسب.

3 – آل عمران: 175

4 – هود: 77

5 – الحجر: 69

6 – هو امرؤ القيس، والبيت في معلقته. ينظر "المعلقات العشر وأخبار شعرائها"، ص: 68.

قوله: ""واخشون" قبل النهي في العقود"، أخبر أن قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ وَلَا ﴾[1] يزيدها إسماعيل وحده. قوله:" قبل النهي"، احترز به مما معه في السورة وفي غيرها. وقوله: "العقود"، كمل به البيت فلا يحترز به من شيء؛ لأنه لم يقع في غيرها؛ ولذلك لم يقيدها أبو القاسم بالسورة فقال:

...."اتقون يا أولي" "اخشون" مع ولا[2]

فقيده ب "ولا" خاصة، ومن بقي لا يزيدها، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ وَاخْشَوْنِ وَلَا﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين "[3]. انتهى. قوله: ""أشركتمون" "اتبعون" زخرف"، [أي حرفان معطوفان على ما قبلهما، يزيدهما إسماعيل وحده][4] ولا يزيدهما[5] غيره، وهو قوله في سورة "إبراهيم" : ﴿ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾[6] في خطبة الشيطان، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ بياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين ".[7] انتهى، وقوله تعالى في "الزخرف": ﴿وَاتَّبِعُونِ هَٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[8]، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده [في "الزخرف"][9]: ﴿ وَاتَّبِعُونِ هَٰذَا ﴾ بإثبات الياء في الوصل،

---

1 – المائدة: 46

2 – حرز الأماني، باب ياءات الزوائد، البيت رقم: 433

3 – كتاب التعريف، ص: 85

4 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع، و (أي حرفان) في ج وحدها.

5 – في ع: (ولا يزيدها)

6 – إبراهيم: 24

7 – كتاب التعريف، ص: 96

8 – الزخرف: 61

9 – زيادة من "التعريف"

وحذفها الباقون ".[1] انتهى. قوله:" ثم "اتقون يا أولي""، أخبر أن قوله تعالى: ﴿واتقون يا اولي الالباب﴾[2] يزيدها إسماعيل أيضا، وقوله: ﴿ يا أولي﴾ قيد له، احترز مما ليس معه ﴿ يا اولي﴾، نحو: ﴿وأنا ربكم فاتقون﴾[3] فلا يزيده أحد من العشرة، وقيده - رحمه الله - ب﴿ يا اولي﴾ كما قال أبو القاسم؛ لأنه قال:

.... "اتقون يا أولي" "اخشون" مع ولا[4]

قوله: "فلتعرف"، كَمَّل به البيت، وأيضا نبهك لأن تكون عارفا بما زاد إسماعيل؛ وكأنه يقول: كن عارفا بذلك. قوله: ""كيدون" في أعرافها"، هو أيضا معطوف على ما قبله؛ أي يزيده إسماعيل، وهو مما اختص به، وهو قوله تعالى: ﴿ ثم كيدون فلا تنظرون﴾[5]، وقوله: "في أعرافها"، قيد له؛ احترز [به][6] مما وقع في غيرها، كالذي في سورة "هود"، وهو ثابت الياء، ومحذوفها أيضا وذلك في "والمرسلات"، وهو قوله تعالى: ﴿ فإن كان لكم كيد فكيدون﴾[7]، وأما الذي في سورة "هود"[8] فهو ثابت، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ ثم كيدون فلا﴾ بإثبات الياء في الوصل، وقرأ[9] الباقون بحذفها في الحالين ".[10]انتهى. بهذا انتهى ما اختص به إسماعيل؛ وهي

1 - كتاب التعريف، ص: 109

2 - البقرة: 196

3 - المومنون: 53.

4 -"حرز الأماني"، باب ياءات الزوائد، البيت رقم : 433.

5 - الأعراف: 195.

6 - من س، وفي ج: (احترازا) بدون (به).

7 - المرسلات: 39.

8 - وهي قوله تعالى على لسان نبيه هود عليه السلام : ﴿ فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون﴾ الآية: 45.

9 - (قرأ) ساقط من ع وج، وفي ج (يحذفونها) بدل (بحذفها).

10 - كتاب التعريف، ص: 88.

ثمانية كما عدها في النظم. ثم شرع فيما شاركه غيره، فقال: ولتزد "توتون موثقا" له والأسدي، أخبر - رحمه الله - بزيادة الياء في قوله تعالى في "يوسف": ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾[1]، قوله: " له"، أي لإسماعيل، "والأسدي"؛ وهو الأصبهاني، ومن بقي لا يزيدها. قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وورش في رواية الأصبهاني ﴿حَتَّىٰ تُؤْتُونِ مَوْثِقًا مِّنَ اللَّهِ﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذفها الباقون في الحالين ".[2] انتهى. قوله: "مَوْثِقاً""، ليس بقيد؛ لأنه لم يقع إلا في هذا الموضع، فإن قلت: إنما أتى به مخافة أن يُقرأ (تُوتوني)[3] مبنيا للفاعل[4]، قلت: لا يحترز منه؛ لأن هذا ياؤه ثابتة، والآخر محذوفة، و لا يتوهم أحد هذا. والله أعلم.

ع: "خافون" معطوف على ما قبله بحذف العاطف، و"تخزون" كذلك، و"بنص" حال من "تخزون"، و"اخشون" معطوف أيضا، و"اتبعون" كذلك، وهو مضاف إلى "زخرف"، و"ثم" حرف عطف وليست للمهلة، "اتقون" معطوف على ما قبله، و"ياأولي" من لفظ القرآن، "فلتعرف": الفاء فصيحة، واللام لام الأمر، وتعرف مجزوم، و"كيدون" عطف على ما قبله، و"في أعرافها" حال من قوله: "ولتزد"، اللام للأمر، وتزد مجزوم به، وكسر للقافية، و"توتون موثقا" مفعوله، و"له" متعلقه، و"الأسدي" عطف على الهاء من غير إعادة الخافض عند من أجازه وهم الكوفيون. والله أعلم.

ثم قال:

---

1 - يوسف: 66.

2 - كتاب التعريف، ص: 94.

3 - كذا في النسخ، ولعل الصواب (تاتوني)، من قوله تعالى في السورة نفسها: ﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ فَلَا كَيْلَ لَكُمْ عِندِي وَلَا تَقْرَبُونِ﴾، يوسف: 60.
وإذا ثبت هذا يكون المؤلف قد وهم فاعتبر أن الفرق بين ﴿تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ و﴿فَإِن لَّمْ تَأْتُونِي بِهِ﴾ هو - بالإضافة إلى ثبوت الياء في الثاني وحذفها في الأول - أن الأول مبني للمفعول والثاني مبني للفاعل، والأمر ليس كذلك كما هو ظاهر؛ بل هما معا مبنيان للفاعل.

4 - في ج (للمفعول).

[106] وَذَا وَجِزمِيُّهُمْ "إِنْ تَــــرَنِ" وَ"اتَّبِعُـــــونِ أَهْدِكُمْ" بِالْمُومِنِ

أخبر – رحمه الله – أن الأسدي، وإليه تعود الإشارة بذا القريب، وحرميهم؛ وهم غير ورش، يزيدون الياء في قوله تعالى: ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا﴾(1)، ومن بقي؛ وهو يوسف وعبد الصمد لا يزيدانها، قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ﴾ بحذف الياء في الحالين، وقرأ الباقون وورش من(2) رواية الأصبهاني بإثباتها في الوصل خاصة ".(3) انتهى. فقوله في "الدرر":

وَزَادَ قَالُونُ لَهُ "إِن تَرَنِ"(4) ....

مفهومه أن ورشا لا يزيدها، [تقول: من رواية أبي يعقوب(5) وعبد الصمد، وأما الأصبهاني فيزيدها](6) كقالون، قوله: "وزاد"، تقول: وكذلك الأصبهاني وإسماعيل وإسحاق، قوله: "و"اتبعون أهدكم" في المومن"، عطفه على ما قبله؛ أي يزيدها من ذكر؛ وهم: الأسدي وحرمي، وأما ورش أيضا من طريق يوسف وعبد الصمد فلا يزيدانها، قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾(7) بحذف الياء في الحالين، وأثبتها الباقون في الوصل ".(8) انتهى. قوله: " أهدكم"، قيد؛ احترز به من الذي في "الزخرف"؛ وهو قوله: ﴿وَاتَّبِعُونِ هَذَا صِرَاطٌ

1 – الكهف: 38.
2 – في التعريف (في).
3 – كتاب التعريف، ص: 97.
4 – شطر البيت رقم: 218.
5 – في س (يوسف) بدل (أبي يعقوب).
6 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.
7 – غافر: 38.
8 – كتاب التعريف، ص: 108.

مُسْتَقِيمٌ ﴾[1] فقد تقدم لإسماعيل. قوله: "في "المومن""، زيادة في البيان، لم يحترز به من شيء. قوله في "الدرر":

.... "اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ" فِي الْـمُومِنِ[2]

يريد: وكذلك الأصبهاني، فهذا تخصيص للمفهوم، فنسب الزيادة لقالون، مفهومه أن ورشا لا يزيد، تقول: من رواية غير الأصبهاني فإنه لا يزيد[3].

ع: "وذا" مبتدأ، و"حرميهم" معطوف عليه، والهاء للقراء، والخبر محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: يزيد، و"إن ترن" [مفعوله، على حذف مضاف؛ أي: ياء "إن ترن"، و"اتبعون" معطوف على "إن ترن"][4]، و"في المومن" حال منه.

ثم قال:

[107] وَخُصَّهَا بِحَالِ وَصْلِ الْكُلِّ   غَيْرَ ابْنِ سَعْدَانَ بِـأُولَى النَّمْلِ

[108] وَغَيْرَ إِسْمَاعِيلَ فِي "تَتَّبِعَـنْ"   وَالْفَتْحُ فِي هَذَا لَهُ فِي الْوَصْلِ عَنّ

[109] وَالْخُلْفُ لِلْحِرْمِيِّ فِي "ءَاتَيْنِ"   وَقْفاً وَصِـلْ بِالْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ

لما فرغ - رحمه الله - من مواضع الزيادة، ومن يزيد، ومن لا يزيد، شرع يتكلم في حال الزيادة [هل هي في الوصل والوقف][5] أو في الوصل فقط؛ فأخبر أن زيادة الياء في هذا الباب [في الوصل][6] فقط، إلا ما يستثنى منه في الحالين. قوله: "غير ابن سعدان بأولى النمل"، أخبر أن ابن سعدان

1 - الزخرف: 61.

2 - الشطر الثاني للبيت أعلاه؛ أي رقم: 218.

3 - أي ورش من غير طريق الأصبهاني .

4 - ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

5 - ما بين المعقوفتين من ج وحدها.

6 - ما بين المعقوفتين من ج وحدها.

النحوي عن إسحاق[1] يثبت الياء[2] في الحالين[3]، وأما حكم النون سيأتي في الفرش. قوله: "بأولى النمل"، احترز من الثاني؛ وهو قوله تعالى: ﴿فما ءاتىٰنِ الله﴾[4] فحكمه كالجماعة. فإن قلت: قوله: "غير ابن سعدان بأولى النمل"، لم يستدرك[5] ابن سعدان، هل يصلها في الحالين أو يحذفها في الحالين؟ قلت: أما زيادتها في الوصل فحكمه كالجماعة؛ لأنه قال:

[97] وَكُلُّهَا لِنَافِعٍ فِي الدُّرَرِ .... البيت

ومن جملتهم هو، واستثناهم من المفهوم، ليس من المنطوق. قوله: "بحال وصل الكل"، مفهومه في حال الوقف لا تزاد للكل إلا لابن سعدان. قوله: "وغير إسماعيل"، إلى آخره، أخبر أن إسماعيل أيضا تزيد الياء في قوله تعالى [في "طه"][6]: ﴿ تتبعن أفعصيت أمري﴾[7] في الحالين. قوله: "والفتح في هذا له في الوصل عن"، أخبر أن إسماعيل يفتح الياء من قوله تعالى: ﴿تتبعن أفعصيت أمري﴾ في الوصل، فإذا وقف أثبتها ساكنة، وقرأ الباقون بإسكانها في الوصل، فإذا وقفوا حذفوها. قوله: "في الوصل عنّ"، فإن قلت: فما فائدة هذا ؟ [فإنه][8] لا يتوهم أحد أنه لا يحركها في حالة الوقف، للإجماع على ذلك، فلا يجوز فيه رَوم ولا إشمام، فلو قال: والفتح في هذا لإسماعيل عن، لاكتفى عنه وسلِم من الحشو، قلت: إنما قال:

1 – في النسخ (إسماعيل)، وهو خطأ ظاهر، سببه السهو.
2 – أي بأولى "النمل" وهي قوله تعالى: ﴿أتمدونن بمال﴾ من الآية: 37.
3 - في ع و س كتب بعد لفظ (الحالين) لفظ (انتهى) ولعله سهو.
4 – من الآية: 37.
5 – في ع (استدرك) والمثبت أنسب.
6 – ما بين المعقوفتين ساقط من ع.
7 – طه: 91.
8 – من ج.

"في الوصل"، تبعا لـ"التعريف"؛ لأنه كذلك قال. قوله: "عنّ"، أي ظهر، ويقال عَنَّ الأمر؛ إذا ظهر. "واختلف للحرمي في ءاتين"، أخبر – رحمه الله – أن الحرمي – وهم من سوى ورش – لهم الخلاف في قوله تعالى: ﴿فَمَا ءَاتَانِ اللَّهُ﴾[1] هل يقفون بحذف الياء أو بإثباتها، قال في "التعريف": " وأثبتوها مفتوحة في الوصل في قوله: ﴿فَمَا ءَاتَانِ اللَّهُ﴾، ووقف ورش بحذفها، ووقف الباقون بإثباتها، وقرأت لهم مثل ورش "[2]. انتهى. قوله: "وصل بالفتح"، وأما الوقف فقد تقدم. قوله: "وصل"، هذا أمر للكل ليس للحرمي. وقوله: "للإسكان"، هذا تعليل للوصل بالفتح للإسكان؛ كأنه يقول: إنما فتحت في الوصل لأجل الساكن الذي بعدها، لو سكنت لأدى إلى حذفها؛ لالتقاء الساكنين، أو إلى الكسر في ياء الإضافة، – وقد اعترض على قراءة حمزة[3]: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[4] بالكسر – وكذلك الضم، وإنما حركت

---

1 – من الآية: 37

2 – كتاب التعريف، ص: 105.

3 – وهي قراءة يحيى بن وثاب والأعمش أيضا، وقرأ غير حمزة – سواء في تسع أو في عشر – بالفتح، قال الإمام الشاطبي:

.... مصرخيّ اكسر حمزة مجملا

(حرز الأماني، سورة إبراهيم، البيت رقم: 798)

وقال ابن الجزري في "طيبة النشر" (سورة الرعد وأختيها):

... ومُصْرِخيَّ كسْرُ اليا فَخَـرْ ....

فالفاء من قوله: (فخر) رمز لحمزة.

قال الإمام أبو حيان في "البحر المحيط": "وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة"، ثم ذكر الطاعنين فيها، وطعونهم؛ وهم: الفراء، وأبو عبيد، والأخفش، والزجاج، والنحاس، والزمخشري، ثم تصدى للرد عليهم، فقال: "وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليهم واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قل استعمالها" إلى آخر كلامه. وهكذا هو شأنه – رحمه الله – في كل ما ورد عن بعض هؤلاء أو عن غيرهم من طعن في بعض القراءات الصحيحة المتواترة، وتضعيفها؛ وعمن تبعهم من بعض المفسرين في بعض المواضع؛ مثل الزمخشري وابن عطية؛ حيث إنه يرد عليهم دائما ويتعقبهم؛ منتصرا لما ثبت وصح من القراءات.

4 – إبراهيم: 24.

بالفتح تخفيفا، وكونها لغة، انظر شراح[1] "الدرر". فإن قلت: ولم قال هنا: "وصل بالفتح للإسكان"، فقد يستغنى عنه، كما قال في "الدرر"، لأنه قال:

.... ذَاتُ الْفَتْحِ لِلْإِسْكَانِ[2]

وقد نسبه لنافع؛ فالحكم للجميع، وقد قال الشيخ قبل:

[11] فَالْكُلُّ إِنْ سَكَتُّ فِيمَا أَطْلَقَ أَوْ عَمَّ أَوْ عَزَا لَهُ ......

وهنا عزا له. قلت: الظاهر أنه مستثنى منه، ولكن إنما ذكر تنبيها للطالب، مخافة أن تصيبه غفلة عنه. والله أعلم.

ع[3]: "والخلف" مبتدأ، و"للحرمي" يحتمل أن يكون خبرا، و"في ءاتين" إما حال من ضمير الخبر، أو متعلق بضمير الخبر، ويحتمل أن يكون خبرا، و"للحرمي" إما أن يتعلق بالخبر أو حال، و"وقفا" ظرف للخبر؛ أي: في وقف، قوله: "فصل"[4]: الفاء للاستئناف، وصل أمر من وَصَل يَصِل، و"بالفتح" متعلقه، و"للإسكان" متعلقه أيضا، واللام للعلة. والله أعلم.

1 - قال المنتوري: " وقوله: "ذات الفتح للإسكان"، أخبر أنها حركت بالفتح على أصلها، وذلك في حالة الوصل لأجل الساكن الواقع بعدها، ولم تسكن كأخواتها، لما يؤدي من حذفها إلى التقاء الساكنين، فلا يدرى هل هي زائدة أم لا." قال الداني في "إيجاز البيان": " ولم يفتح من هذه الياءات غيرَها، وذلك من أجل لُقِيِّها الساكن هنا خاصة " قال: " فلما كان من مذهبه إثباتها ساكنة، ولقيت الساكن، كره أن يحذفها للساكنين، فاستوثق لإثباتها بأن حركها، دلالة على مذهبه في إثباتها، وطردا لأصله في فتحه ما يلقى من ياءات الإضافة الألف واللام " شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 749. وينظر القصد النافع، ص: 329 – 330.

2 -البيت بتمامه:

[215] تُعَلِّمَنْ تَتَّبِعَــنْ ءاتــــان فِي النَّمْلِ ذَاتُ الفَتْحِ لِلْإِسْكَــانِ

3 - بدأ في الإعراب بالبيت الثالث – مباشرة – من الأبيات الثلاثة السابقة، ولم يعرب البيتين قبله، وغالب الظن أنه سهو من المؤلف – رحمه الله تعالى –.

4 - مثبتة في البيت وفي الشرح بالواو، وهنا في الإعراب بالفاء، فلعله سهو من المؤلف – رحمه الله تعالى –.

ثم قال:

[110] وها أنا بعَوْنِ ربِّ العَرْشِ   أَتْبِعُ ما أَصَّلْتُهُ بالفَرْشِ

لما فرغ من ذكر الزوائد على اختلاف أنواعها، أخذ يتكلم في فرش الحروف. قوله: "وها أنا"، الهاء للتنبيه، وأنا ضمير المتكلم. قوله: "بعون رب العرش"، فطلب - رحمه الله - العون من الله ليكمل له مرغوبه، لأنه إذا كان له عون من الله توصل [إلى][1] مرغوبه، وإن لم يكن له عون من الله لا يقدر أن يصل إلى شيء من ذلك. قوله: "رب العرش"، الرب هو المالك والمصلح، والعرش خَلْق من مخلوقات الله. قوله: "ما أصلته بالفرش"، أي: أجعل الفرش تابعا للأصل، والزوائد وغير ذلك يسمى أصلا؛ لأن الحكم فيه واحد مطرد، وما كان في الكلمات المفردات يسمى فَرْشاً، وسمي الفرش فرشا لأنه مأخوذ من البسط[2]؛ لأن فيه بسط المسائل؛ لأن الفَرْش[3] مبسوط على وجه الأرض، ووجه المناسبة عند الشيخ في كتابه، بل وعند المصنفين - رحمهم الله - على ما جرت عليه عادتهم كذلك، قال المجراد[4]، ومنه سميت المرأة فِراشا؛ لبسطها لزوجها. والحاصل من هذا: أنه لما فرغ من القواعد

---

1 - ساقط من ع و س وثابت في ج.

2 - الأولى أن يقول: لأنه مأخوذ من الفَرْش، بمعنى البسط ؛ لأن فَرْش الحروف تبسط فيه المسائل. قال المنتوري: " والفرش مصدر فَرَش يفرش، تقول: فرشت الشيء فرشا، إذا بسطته ونشرته، فكأن الحروف المفردة المشار إليها، بُسطت ونُشرت حين ذُكرت حرفا حرفا، بخلاف ما مضى من الأصول، فإن الأصل الواحد منها يشتمل على الجميع ". شرح الدرر اللوامع 2/ 760.

3 - في ج (الفِراش)، وهو الذي عند الخراز؛ قال: " سمي هذا الباب فرشا لانفراش المسائل فيه؛ أي لانبساطها، ومنه سمي الفراش فراشا لانبساطه على وجه الأرض ". القصد النافع، ص: 235. والمثبت من ع و س، وهو صحيح، ويحتمل فتح الفاء وكسرها؛ إذ " الفَرْش: المفروش من متاع البيت. والفِرْش بالكسر ما يُفْرَش، جمع: فُرُش ". ينظر القاموس المحيط مادة (فرش).

4 - كذا في النسخ، والصواب (قاله المجراد) إذ لا وجود لقوله: (ومنه سميت المرأة...إلخ) في المجراد، وإنما الموجود فيه هو ما يشبه الكلام قبله. ينظر "إيضاح الأسرار والبدائع" عند قول ابن بري :

[227] القولُ فِي فَرْشِ حُرُوفٍ مُفْرَدَهْ ....

المطردة التي تطرد فيها الضوابط والأقيسة، أخذ يتكلم في الكلمات المفردات التي لا تحصرها القواعد.

ع: "ها" تنبيه، و"أنا" مبتدأ، و"بعون رب العرش" مجرور، وما بعده مضاف إليه ما قبله وهو متعلق ب"أتبع"، و"أتبع" مضارع، والهمزة التي في الماضي للتعدية بها؛ تعدى لاثنين؛ الأول: "ما" وهي موصولة، و"أصلته" صلتها، و"بالفرش" هو الثاني، والباء زائدة.

ثم قال:

[111] قَالُونُ فِي قَانُونِ وَهْيَ وَهْــوَ   كَمَنْ حَوَى التَّفْسِيرَ ثُمَّ النَّحْوَ

أخبر - رحمه الله - أن قالون يسكن الهاء من قوله: ﴿وهو﴾ ﴿وهي﴾، وكذلك ﴿فهو﴾[1] ﴿فهي﴾، كما يسكنها أحمد المفسر وابن سعدان. قوله: "في قانون"؛ " القانون هو[2] الطريق المستقيم "، قاله السجلماسي[3]، [وقيل][4] هي[5]: " صورة كلية يُتوصل بها إلى جميع جزئياتها، وقيل هي لفظ فارسي استعملته العرب في أقوالها ". انتهى [من شرح "التلخيص"[6]][7]. قلت:

---

1 - في ج (لهو).

2 - في ع (وهي).

3 - لم أهتد إلى معرفته، لاسيما أن السجلماسيين كثر. والذي أشك فيه أن يكون هو المقصود عند المؤلف هو: أبو محمد القاسم بن محمد بن عبد الله العزيز الأنصاري السجلماسي صاحب "المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع"، كان حيا سنة 704هـ. ينظر المنزع البديع، ص: 46 - 48.

4 - ساقطة من ع.

5 - في ع: (وهي)، ولا وجود لها في ج و س.

6 - أكبر الظن أن المقصود به " تلخيص المفتاح" للخطيب القزويني، الذي لخص فيه "مفتاح العلوم" لأبي يعقوب السكاكي. وقد شغف الناس كثيرا بهذا التلخيص؛ فاعتنوا بحفظه وشرحه، وكان من السباقين إلى شرحه، سعد الدين التفتزاني؛ حيث إنه وضع عليه شرحين: "المطول"، و"المختصر"، اهتم الناس بهما - أيضا - اهتماما كبيرا؛ حتى صارا أشهر شروح "التلخيص" وأكثرها تداولا بين أهل العلم. ينظر "بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح" للصعيدي، ص: 5 - 6.

7 - ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

وهذا الكلام نقله [لي][1] بعض أصحابنا من بعض الشراح، ولم أنقله أنا منه بنفسي، ووجد[2] مطردا في تعريف القاعدة: " قانون[3] كلي منطبق على جميع جزئياته "[4]. انتهى. قوله: " كمن حوى التفسير ثم النحو "، هذا من عكس التشبيه؛ لأن المعلوم عند ابن بري قالون[5]، وغيره مشبه به، لكنه عكس هذا - رحمه الله - وجعل قالون مشبها، وغيره مشبها[6] به، وهذا فيه بلاغة عند أصحاب الكلام [ولو أراد وجه الكلام][7] على المعلوم عندنا لقال[8]:

وَمَنْ حَوَى التَّفْسِيرَ ثُمَّ النَّحْوَ كَعِيسَى فِي قَانُونٍ[9] "وَهْيَ" "وَهْوَ"

قوله: ""وهي" "وهو"" مثل بالمقترن بالواو، ولم يمثل بالمقترن بالفاء واللام؛ لأن ذلك معلوم، ولا يقال: إن ذلك خاص مع الواو لغير قالون، وأما قالون فحكمه في "الدرر"، لأنه قال: "في قانون"، والقانون لم يتقدم له ذكر، لكنه أعتمد على ما في "الدرر"، وقد ذكر في "الدرر" المقترن بالفاء

---

1 - ما بين المعقوفتين ساقط من ع.

2 - وقع في ع تحريف في الكلام الذي بين لفظي (ووجد) و(انتهى)، حيث كتب: (ووجد مطردا في تعريف القاعدة قانون هي قاعدة منطبقة على جميع جزئياتها).

3 - القانون والأصل والقاعدة والضابط أسماء لمسمى واحد؛ أسماء للقضية الكلية الحاوية والضامة لفروع عدة متدرجة فيها. ينظر تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، ص: [illegible].

4 - قال الجرجاني: " القاعدة: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها ". التعريفات، ص: [illegible]. وقال سعد الدين التفتزاني: " القواعد جمع قاعدة، وهي حكم كلي ينطبق على جميع جزئياته ليتعرف أحكامها منه، كقولنا: كل حكم منكر يجب توكيده " المختصر ضمن شروح التلخيص 1/ [illegible]، وينظر المطول، ص: 10، وقال الشيخ حلولو: " والقواعد جمع قاعدة، قال الزهوني: وهي الأمر الكلي المنطبق على الجزئيات لتعرف أحكامها منها ". الضياء اللامع شرح جمع الجوامع 1/ [illegible].

5 - لفظ (قالون) ساقط من ع، وفي ج كتب بعد عبارة (وغيره هو)، هكذا: (لأن المعلوم عند ابن بري وهو غيره قالون وهو المشبه به)، وهو تحريف.

6 - في ع و س: (مشبه) والمثبت من ج وهو أولى.

7 - ما بين العلامتين ساقط من ع.

8 - حرفت في ع إلى (لقالون).

9 - في ع و ج: (كعيسى قالون وهي وهو)، والمثبت من س و "كفاية التحصيل"، وهو أنسب.

مع ذي الواو واللام[1] في قانون واحد[2]، وأيضا فإنه نص[3] على ما كان مع "ثُمَّ" بالضم لأحمد المفسر؛ فهو دليل على أن ذلك عام، ولو كان مخالفا لَنصَّ عليه، وكذلك مع اللام، والحكم واحد. قال في "التعريف": " وقرأ ورش وإسماعيل في رواية أبي الزعراء، والمسيبي في رواية ابنه بضم الهاء من ﴿هو﴾ وكسرها من ﴿هي﴾، مع الواو والفاء واللام وثم، نحو [قوله تعالى]: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[4] و﴿لهو﴾[5] ﴿فهو﴾ ﴿ثُمَّ هُوَ﴾ ﴿وهي﴾ ﴿فهي﴾ ﴿لهي﴾، وقرأ الباقون بإسكان الهاء في المذكر والمؤنث ".[6] انتهى. وقد تقدم نقل ﴿ثم هو﴾، وهذا يبين لك، فتأمله.

ع: "قالون" مبتدأ، و"كمن حوى" خبره، و"التفسير" مفعول "حوى"، و"ثم" حرف عطف، و"النحو" عطف على "التفسير"، و"من" موصولة، و"في قانون" متعلق الخبر، ويحتمل أن يكون "في قانون" خبرا[7] ويقدر له كون خاص؛ أي: قارئ، دل عليه [الكلام][8]، "كمن" متعلق بالخبر.

ثم قال:

[112] لَكِنْ أَبُو الْفَتْحِ عَنِ الْمُفَسِّرِ أَقْـرَأَ دَانِيـاً بِعَكْسِ النَّظَرِ

[113] مَعْ "ثُمَّ" بِالضَّمِّ وَمَعْ "يُمِلَّ" بِمِثْلِ خِفِّ الْوَاسِطِي الْمُعَلَّا

---

1 – في ع: (والكلام).

2 – يعني أن ابن بري – رحمه الله – ذكر المقترن بالفاء والواو واللام تحت حكم واحد وقاعدة عامة؛ وهو الإسكان مع هذه الحروف – ومع "ثم" – مطلقا. فقال :

[228] قرأ وَهْوَ وَهْيَ بالإسكانِ قالونُ حيث جاء في القرآنِ

[229] ومثلُ ذاك فَهْوَ فَهْيَ لَهْـوَ ولَهْيَ أيضاً مثله ثُمَّ هْـوَ

3 – نص عليه ابن غازي في البيت الآتي. وقد أثبت في ج (خاص) بدل (نص)، وهو تحريف.

4 – المائدة: 122. و ﴿كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ زيادة من التعريف.

5 – (لهو) غير موجودة في "التعريف".

6 – كتاب التعريف، ص: 76، وما بين الأقواس منه.

7 – في النسخ (خبر) بالرفع.

8 – من ج وحدها.

استدرك - رحمه الله - لأحمد المفسر عن إسماعيل أن أبا الفتح أقرأ الداني بضم الهاء إذا وقعت بعد ﴿ثم﴾، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[1]، لأنه قدمه أولا في الضابط في قوله:" كمن حوى التفسير"، فلو سكت عن هذا لكان داخلا هناك، فلذلك استدركه. قال في "التعريف": " أقرأني أبو الفتح في رواية ابن فرح عن إسماعيل ﴿ أن يمل هو﴾[2] بالإسكان[3]، و﴿ ثم هو [يوم القيامة][4]﴾ بضم الهاء، وتابعه على الإسكان في ﴿ أن يمل هو﴾ أبو عون عن الحلواني عن قالون "[5]. انتهى.

قوله: "بعكس النظر"، فسره بقوله: "بالضم"، إذ لو سكت عنه لتُوُهِّم [أن][6] عكس النظر هو الفتح، فبينه[7] بالذكر؛ وأن العكس في ﴿هُوَ﴾ و﴿هِيَ﴾ هو الضم والكسر، وأما الفتح[8] فقد بينه أبوالقاسم أيضا بقوله[9]:

.... وَالضَّمُّ غَيْرُهُمْ ....

1 - القصص: 61. ولا ثاني له.

2 - البقرة: 281.

3 - في التعريف : (بإسكان الهاء).

4 - زيادة من التعريف.

5 - كتاب التعريف، ص: 76.

6 - زيادة من من ج.

7 - في ع (بينه).

8 - كذا بالنسخ. ولعل المؤلف يقصد - إن لم يكن في الكلام سقط ولا تحريف - أن كون الفتح ليس هو عكس الإسكان في هذا الباب، قد بينه الشاطبي؛ حيث صرح بالضم والكسر.

9 - قال - رحمه الله - في حرز الأماني، سورة البقرة :

[449] وَهَا هُوَ بَعْدَ الواوِ والفا ولامِها وَهَا هِيَ أَسْكِنْ رَاضِياً بَارِداً حَلاَ

[450] وَثُمَّ هُوَ رِفْقاً بَانَ وَالضَّمُّ غيرُهُمْ وَكَسْرٌ وَعَنْ كُلٍّ يُمِلَّ هُوَ انجلى

وافق قالونَ على تسكين "هو" و "هي" المسبوقتين بالواو والفاء واللام أبو عمرو البصري والكسائي، وهم المشار إليهم بالحروف الأولى من كلم (راضِياً بارِداً حَلاً)، وأما "ثم هو" فلم يوافقه عليها إلا الكسائي المشار إليه بالراء من (رفقا).

وأما ابن بري (فلم يبينه)[1]. قوله: "ومَعْ يمل .."، إلى آخره، أخبر أن أبا الفتح أيضا أقرأ دانيا على المفسر بإسكان الهاء من قوله تعالى: ﴿ يُمِلَّ هُوَ﴾، وقد تقدم نقله عن "التعريف"، ومن بقي بضم الهاء، والخِفُّ[2] المراد به السكون. قوله: "بمثل خِفِّ الواسطي المعلى"، هذا تشبيه وإعطاء حكم؛ إذ الواسطي لم يتقدم له ذكر في ﴿يُمِلَّ﴾، وإنما ذكره الآن، وقد تقدم نقله عن "التعريف". قوله: "المُعَلَّى"، [أي][3] ذي العُلو[4] والارتفاع، وارتفع بسبب القرآن. ووجه[5] كونه سكن هناك وضم هنا، فانظر شراح "الدرر".

ع: "لكن" حرف استدراك، و"أبو الفتح" مبتدأ، وخبره "أقرأ"، و"عن المفسر" و"بعكس النظر" متعلقاه، و"دانيا" مفعوله، و"مع ثم" حال [مِن][6] محذوف؛ أي: هاء "هو" حال كونه مع "ثم"؛ إذ الكلام عليه، و"بالضم" متعلق "أقرأ"، و"مع يمل" عطف على "ومع" الأول، "بمثل" متعلق "أقرأ"، و"المعلى" نعت "الواسطي".

ثم قال:

[114] "هُزْؤاً" لِإسْمَاعِيلَ تَسْكِيناً حُبِي   "كُفْؤاً" لَـهُ وَالْـقَـاضِي وَالْمُسَيَّبِي

أخبر - رحمه الله - أن إسماعيل يسكن الزاي في قوله تعالى: ﴿هُزْؤاً﴾[7] حيث وقع، ووافقه المسيبي، والقاضي عن قالون، على تسكين الفاء في قوله تعالى: ﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾[8]. قوله: "حُبِي"، أي أُعطِي. قال في "التعريف": "

1 - في ع (لم يبينه)، وفي ج (فلم ينبه).
2 - والخِفُّ بالكسر: الخفيف. القاموس المحيط (خفف).
3 - ساقطة من ع.
4 - في ج (العلا).
5 - في: ع و س (ووجهه) والمثبت أنسب.
6 - ساقطة من ع.
7 - البقرة: 66، 229، المائدة: 59،...وغيرها.
8 - الإخلاص: 4.

وقرأ إسماعيل ﴿هزؤا﴾ حيث وقع، و﴿كفؤا﴾ ب"الإخلاص"[1] بإسكان الزاي والفاء، وتابعه المسيبي والقاضي [عن قالون][2] في قوله: ﴿كفؤا﴾ فقط ".[3] انتهى. فإن قلت: لم يبين المصنف ما يقرأ به الغير، ومن أين يُعلم هل هو الضم أو غيره؟ قلت: الجواب عنه من وجهين؛ أحدهما: أن يكون سكت عنه لشهرته، واتكالا على ما بينه أبو القاسم في قوله[4]:

وَضُمَّ لِبَاقِيهِمْ ....

الثاني: أن تقول عكس الإسكان عنده هو الضم، بدليل أنه أظهره قبل في قوله: "مع ثم بالضم". وقوله: "المسيبي"، [يريد][5] من طريقيه.

ع: «هزؤا" مبتدأ، و"حبي" خبره، ونائبه مفعولٌ أول، وهو الرابط، و"تسكينا" مفعول ثان، و"لإسماعيل" متعلق بمحذوف على أنه حال من النائب؛ أي: حال كونه متلوا لإسماعيل، و"كفؤا" مبتدأ و"له" متعلق بمحذوف على أنه خبر؛ أي: سُكِّن له، و"القاضي" عطف على الهاء من غير إعادة الخافض على مذهب من يرى ذلك، و"المسيبي" كذلك.

ثم قال:

[115] وَذَا كَعِيسَى فِي الْبُيُوتِ يُلْفَى وَغَيْرُ وَرْشٍ كَنِعِمَّا أَخْفَى

أخبر – رحمه الله – أن المسيبي[6] – وهو المشار إليه؛ لأنه هو الأقرب – يشبه عيسى في لفظ ﴿البيوت﴾ حيث وقع؛ سواء كان مُعرَّفاً أو مُنكَّراً، كما

---

1 – في التعريف (في الإخلاص).

2 – زيادة من التعريف.

3 – كتاب التعريف، ص: 77.

4 – قال – رحمه الله – في حرز الأماني، سورة البقرة:

[460] .... وهُزْؤاً وكفْؤاً في السواكِنِ فُصِّلا

[461] وضُمَّ لباقيهم، وحمزةُ وقفُه بواو وحفصٌ واقفا ثم موصِلا

5 – ساقطة من ع.

6 – في ج (إسحاق المسيبي).

أن عيسى يكسر الباء كذلك هو، ومن بقي لا يكسر بل يضم. فإن قلت: قد تقدم أنكم قلتم: إنه إذا أطلق السكون فالمراد بالضد له الضم، وهذا من أين يؤخذ أن ضده الضم؟ قلت: الجواب عنه من وجهين؛ أحدهما: أنه سكت عنه لأنه معلوم عند شراح "الدرر" حسب ما ذكروه عند قوله في "الدرر"[1]:

.... بِـالْـكَسْرِ ....

فانظره[2]، ولأن أبا القاسم - رحمه الله - بينه بقوله:

وَكَسْرُ بُيُوتٍ وَالْبُيُوتِ يُضَمُّ[3]... ....

الثاني: أن "بيت" إذا جمع إنما يُجمع على: أَبْيَات أو (فعُول)، أما الجمع الأول فليس هو هنا، وأما الثاني فيقال: بضم الفاء وكسرها هو معلوم، وليس لمن كسر إلا[4] وجه، ومن بقي ليس له إلا الضم لا غير. و أما ما أوردوه من [أن][5] الكسر يؤدي إلى بناء (فِعِيل)[6]، فانظر إلى جوابه في شراح "الدرر". قال في "التعريف": " وقرأ ورش وإسماعيل بضم الباء من ﴿ البُيُوت ﴾[7] و﴿ بُيُوتِكُم ﴾[8] و﴿بُيُوتًا﴾[9] في جميع القرآن، وقرأ قالون و المسيبي بكسرها "[10]. فقوله في "الدرر":

1 - وهو قوله:

[230] وفي بيوت والبيوت الْبَاءَ   قرأها بالكسر حيث جاء

2 - ينظر القصد النافع، ص: 337 - 339، وشرح المنتوري 2/ 764 - 765.

3 -حرز الأماني، سورة البقرة، بيت رقم: 503.

4 - في ع و ج (على). وما أثبت هو الصواب.

5 - من ج.

6 - لعله يقصد ما أوردوه في التمثيل لإتباع العرب حركة الأول للثاني في بعض الأبنية؛ كـ(فعيل)، مثل: "شِهِيد"، و"شِعِير"، و"رِغِيف"؛ كسروا أول هذه الأسماء تبعا لكسر ثانيها. ينظر القصد النافع، ص: 338.

7 - البقرة: 188، والعنكبوت: 41.

8 - آل عمران: 48، 154، ويونس: 87، وغيرها.

9 - الأعراف: 73، ويونس: 87، وغيرها.

10 - كتاب 'التعريف'، ص: 78

انتهى. ثم قال[1]: " ونقل [في][2] "التيسير"[3] للاختلاس وجه الإسكان[4] أيضا، وجعله النص[5]، كالمهدوي[6] وابن شريح[7]، وبالإسكان

---

1 – القائل هو الجعبري في "كنز المعاني"، قال ذلك عند شرح قول الشاطبي:

[536] نِعمّا معاً في النون فتحٌ ....

وقول المؤلف : " ثم قال " وقبلها لفظ " انتهى " موذن بأن في الكلام سقطا؛ لعله سقط ما سبق الكلام الذي نقله؛ وهو شرح الجعبري لمعنى الإخفاء في البيت، حيث قال: " الإخفاء هنا يريد به إخفاء الكسرة لا الحرف، فهو مرادف الاختلاس ".

2 – زيادة من "الكنز".

3 – قال الإمام الداني: " ... وقالون وأبو بكر وأبو عمرو بكسر النون وإخفاء حركة العين (أي من "فنعما")، ويجوز إسكانها وبذلك ورد النص عنهم، والأول أقيس.. ". التيسر، ص: 84.

4 – ولم يذكره الشاطبي، وإنما اكتفى بذكر وجه الإخفاء (الاختلاس)، فقال – رحمه الله –:

[536] نِعمَّا معاً في النون فتحٌ كَمَا شَفَا وإخفاءُ العينِ صِيـغَ بِهِ حُـلا

فذكر في الشطر الأول الفتح وأصحابه، وذكر في الشطر الثاني الاخفاء وأصحابه؛ ومنهم قالون، فالباء من (به) رمز له.

5 – أي أن الإمام الداني جعل وجه الإسكان واردا بالنص؛ حيث قال بعد أن ذكر وجه الاختلاس: " ويجوز إسكانها، وبذلك ورد النص عنهم، والأول (أي وجه الاختلاس) أقيس ". التيسير، ص: 84 .

6 – الإمام أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي أستاذ مشهور، رحل وقرأ على محمد بن سفيان وعلى جده لأمه مهدي بن إبراهيم، وأبي الحسن أحمد بن محمد القنطري بمكة وغيرهم، من مؤلفاته: الهداية في القراءات السبع، وشرح الهداية في توجيه القراءات..، قرأ عليه غانم بن الوليد وموسى بن سليمان اللخمي، وغيرهما، توفي بعد (430هـ). غاية النهاية 1/ 86.

7 – قال في "الكافي": " وقرأ قالون وأبو عمرو وأبو بكر بكسر النون، وإخفاء كسرة العين، وقرأت أيضا لقالون بسكونها ". ص: 89. وقال في "مفردة نافع" : " وقرأ (أي قالون) ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ في "البقرة "، و﴿نِعِمَّا﴾ و﴿تَعْدُوا﴾ في "النساء" باختلاس حركة العين فيهن، ومعنى الاختلاس: تضعيف الصوت بالحركة، وقد قرأتها له بالإسكان أيضا، وبالوجهين آخذ له، وقد قرأت له الهاء من ﴿ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي ﴾ في "يونس"، والخاء من ﴿يَخِصِّمُونَ﴾ في "يس" بالوجهين أيضا، وبهما آخذ، ولا خلاف في تشديد ما بعد هذه الحروف ". ص : 155 – 156.

قطع الأهوازي[1] والصقلي[2] وأبو العلاء[3] وابن المبارك[4]، وبه قرأت، وعليه قال في "الهداية":

"نِعِمَّا" سُكُونُ الْعَيْنِ صِفْ بِرَّ حَامِدِ ....
....

1 - الإمام أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الأهوزي، صاحب المؤلفات، شيخ القراء في عصره، إمام كبير محدث، ولد سنة (362هـ) بالأهواز، وقرأ بها على شيوخ العصر، ثم قدم دمشق فاستوطنها وقرأ وأقرأ بها. توفي رابع ذي الحجة سنة (446هـ) ببغداد. "غاية النهاية"، 1/ 201- 202.

2 - في النسخ (كالقاضي)، والمثبت من "الكنز"، والمراد به: الإمام عبد الرحمن بن عتيق بن خلف، أبو القاسم بن أبي بكر بن أبي سعيد بن الفحام، الصقلي القرشي، الأستاذ الثقة، المقرئ النحوي، قال سليمان بن عبد العزيز الأندلسي: ما رأيت أحدا أعلم بالقراءات من ابن الفحام، لا بالمشرق ولا بالمغرب. وقع التردد في مولده؛ هل سنة 422 أو 425هـ. توفي في ذي القعدة سنة 516هـ بالثغر، وله نيف وتسعون سنة. معرفة القراء 2/ 909 – 911. وغاية النهاية 1/ 338.

3 - في ع و ج (أبي العلاء)، عطف على ما قبله مما في النسخ، أعني (كالقاضي).
وأبو العلاء هذا هو: الإمام الحافظ المقرئ العلامة شيخ الإسلام الحسن بن أحمد بن الحسن الهمذاني العطار، شيخ همذان بلا مدافعة، كان مولده في ذي الحجة سنة (488)، سمع بهمذان وبغداد وأصبهان من خلق كثير، وقرأ بالروايات الكثيرة على الحداد، وعلى أبي عبد الله البارع، وجماعة. تلا عليه بالعشرة أبو أحمد عبد الوهاب ابن سكينة. صنف في القراءات العشرة والمفردات، وفي الوقف والابتداء، والتجويد، والعدد، ومعرفة القراء، وغير ذلك. استحسنت تصانيفه، وكتبت، ونقلت إلى خوارزم وإالشام، وكان أيضا إماما في الحديث وعلومه. توفي في 19 جمادى الأولى سنة 569هـ. سير أعلام النبلاء 21/ 40 – 46. وغاية النهاية 1/ 187 – 188.

4 - في ج (أبي المبارك)، وفي "الكنز" – مخطوط، نسخة جامعة الملك سعود – (أبو المبارك) والمثبت في ع و س و "الكنز" – مخطوط، نسخة م علال الفاسي – !!!.
فأما ابن المبارك فقد وقفت على اثنين؛ ترجم لهما ابن الجزري؛ الأول: المبارك بن المبارك بن أحمد بن زريق، أبو جعفر، بن الإمام المقرئ المحقق أبي الفتح الحداد الواسطي، إمام جامع واسط، قرأ ابن المبارك الروايات على أبيه، ثم رحل إلى أبي محمد سبط الخياط فقرأ عليه، وسمع غيرهما، له منظومة تسمى "الخيرة في القراءات العشر"، اختصر فيها "الإرشاد". ولد سنة (509هـ)، وتوفي سنة (590هـ). والثاني: المبارك بن المبارك بن سعيد أبو بكر الواسطي، الضرير النحوي، يعرف بابن الدهان، كان جامعا لعلوم عدة، مات سنة (612هـ). ينظر: غاية الهاية 2/ 39.
وأما أبو المبارك فإني لم أقف عليه بهذه الكنية، ويحتمل – على فرض اعتبار ما في ج ونسخة ج م س ل "الكنز" – أن يكون هناك سقط؛ سقطت كلمة (الكرم)؛ فيكون المذكور هو: أبو الكرم المبارك، ولعل مما يقوي هذا الاحتمال: ذكر الجعبري لهذا الشيخ ضمن الشيوخ الذين ذكرهم في آخر "الكنز"، وختمه بهم.
وأبو الكرم هذا هو الإمام المحقق، المبارك بن الحسن، الشهرزوري، صاحب "المصباح في القراءات العشر" أحد مصادر ابن الجزري في "النشر"، توفي سنة 550هـ. ينظر: غاية النهاية 2/ 37–38، ترجمة رقم: 2652، والنشر: 1/ 90–91.

وفي "دُرِّ الأَفْكَارِ"[1]:

.... وَ كَسْرٌ وَإِسْكَانٌ لِبَاقِيهِم انْجَلَى

فلا معنى لإسقاط الناظم ذكره "[2]. انتهى. وكذلك المصنف لم يذكر هنا الإسكان، وقد ذكره في "التعريف"؛ قال فيه: " وقرأ ورش وحده ﴿ فَنِعِمَّا هِىَ﴾ بكسر العين، وقرأ الباقون بإخفاء[3] حركتها، والنص عنهم بالإسكان"[4].انتهى. لأنه لما اشتهر الإخفاء عنه لم يذكر إلا هو، كأبي القاسم وصاحب "الدرر"، وقد ذكر[ها] الشيخ التينملي[5] في "تحفته" في قوله:

وَغَيْرُ " يَهَدِّي" جَاءَ عَنْهُم سُكُونُهُ وُجَـوِّزَهُ الـدَّانِي وَقَـدْ رَدَّهُ مَلاَ[6]

ع: و"ذا" مبتدأ وهو إشارة للقريب، و"يلفى" مضارع، وهو[7] خبره، و"كعيسى" متعلقه، وكذلك "في البيوت"، و"غير ورش" مبتدأ، و"أخفى" خبره، و"كنعما": الكاف اسم؛ أي: مِثْل، وهو مفعول "أخفى"، ولا يقال: يظهر أنه غير "نعما" وأما "نعما" فلا، بل "نعما" وغيره.

ثم قال:

[116] وَفِي "هَأَنتُمْ" مُدَّ لِلْحِـرْمِيِّ وَحَـقِّـقَـنْ لِـلأَسَـدِي الـذَّكِـيِّ

1 - «در الأفكار في قراءة العشرة أئمة الأمصار»؛ قال عنها الإمام ابن الجزري: «قصيدة لامية كالشاطبية، اختصرها من «الإرشاد»، وذكر فيها عن كل إمام راويا، وهي نظم جيد»، ومؤلفها هو الشيخ إسماعيل بن علي بن سعدان أبو الفضل بن الكدي الواسطي، قال ابن الجزري: «إمام عارف ... أظن أنه توفي في حدود سنة تسعين وستمائة». غاية النهاية: 1/ 151.

2 - كنز المعاني.

3 - في "التعريف" (باختلاس).

4 - كتاب "التعريف"، ص: 78

5 - تقدم التعريف به.

6 - تحفة الأليف، باب فرش الحروف. قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 799.

7 - في ع (وغير)، وهو تحريف.

[117] وَبَيْنَ بَيْنَ غَيْرُهُ قَدْ سَهَّلَا   وَقِيلَ إِنَّ يُوسُفاً قَدْ أَبْدَلَا

[118] ثُمَّ احْتِمَالُ الْهَا بِمَدِّهِ ظَهَرْ   وَقَدْ رَأَيْتَ "أَرَأَيْتَ" فِي "الدُّرَرْ"

أمر – رحمه الله – بالمد في ﴿ هَآنتُمْ ﴾[1]؛ وهو إثبات الألف، للحرمي؛ وهم غير ورش، وليس المراد مدا مشبعا. قوله: "وحققن للأسدي الذكي"، أمر بتحقيق الهمزة للأصبهاني، وهو الأسدي. قوله: "الذكي"، أي: صاحب الذكاء والفطنة والكَيْس[2]. قوله: "وبين بين غيره"، ويدخل في الغير يوسف. قوله: "وقيل إن يوسفاً قد أبدلا"، زاد – رحمه الله – ليوسف وجها ثانيا، وهو البدل؛ يبدله حرف مد، وهذا الوجه ليس في "التعريف"، وإنما هو زيادة، ولم يذكر فيه إلا التسهيل، قال فيه: " فأما ﴿ هَآنتُمْ ﴾ – حيث وقع – فكلهم سهلوا الهمزة التي بعد الهاء، إلا ما رواه الأصبهاني عن ورش أنه حققها بعدها من غير ألف قبلها "[3]. انتهى. فحصل من هذا أن ﴿ هَآنتُمْ ﴾ فيه لورش أوجه: التحقيق للأصبهاني، والتسهيل لعبد الصمد، والتسهيل والبدل ليوسف، ولغيره التسهيل[4] ليس إلا. قوله: "وبين بين"، يعني به[5]: قد سهل؛ لأن التسهيل إذا أطلق فالمراد[6] به بين بين. قوله: "ثم احتمال الها"، إلى آخره، أخذ يتكلم هنا في الهاء هل هي مبدلة من الهمزة، أو هي مع الألف للتنبيه. قوله: "بمده ظهر"، [يعني أنه إذا قلنا بالمد؛ وهو إثبات الألف، يحتمل ما قلناه من الوجهين، غير أنها إن كانت][7] بدلا من الهمزة، فالألف

---

1 – آل عمران: 65، 119، وغيرهما.

2 – في ع: (صاحب ذكاء وفطنة وكيس)، وفي س: (أي ذي الذكي والفطنة والكيس).

3 – كتاب التعريف، ص: 80

4 – مع الإدخال، على أصلهم في الهمزتين المفتوحتين من كلمة واحدة.

5 – في ع و ج (عنه)، وما أثبت هو الأنسب.

6 – في ع (المراد).

7 – ما بين المعقوفتين سقط من ع.

التي بعدها للإدخال، وإن لم تكن بدلا ف"هَا"[1] للتنبيه. قوله: "ظهر"، يؤخذ منه أن غير المد ليس احتمال الهاء بظاهر، وذلك أن ورشا يقرأ بغير ألف، فلو قلنا إنها للتنبيه فما وجه حذف الألف؟ قال المجراد: " لم أر لحذفه وجها إلا أن يقال لاجتماع ألفين "، وهذا الذي قال المجراد، إنما يجري على مذهب الأزرق؛ الذي يبدل الهمزة، وأما على مذهب صاحبيه[2]، فلا يجري. والله أعلم. قال في "التعريف": " فالهاء لذلك في مذهب إسماعيل والمسيبي وقالون تحتمل وجهين: أحدهما أن تكون مبدلة من همزة الاستفهام، والأصل أأنتم، ثم سهلت الهمزة الثانية، فعلى هذا الوجه لا بد من إشباع التمكين للمروزي[3]؛ للمد الفاصل بين الهاء والهمزة المسهلة لكونه مع ذلك في همزة واحدة، والوجه الثاني: أن هاء التي للتنبيه داخلة[4] على همزة "أنتم"، [والأصل: ها أنتم، ثم سهلت الهمزة][5]، فعلى هذا الوجه لا يشبع التمكين للألف على مذهبهم فيما[6] كان من كلمتين في باب المد، لكونه آخراً، وإن كانت الهمزة مسهلة فإن ذلك لا يمنع من إجراء الحكم [لها][7] لكون التسهيل عارضاً [والعارض لا يعتد به][8]، والتحقيقِ مراداً. وعلى ما رواه الأصبهاني تكون[9] الهاء في مذهب ورش بدلا من همزةٍ لا غير، وهو قياس رواية أبي يعقوب وعبد الصمد عنه [في الاستفهام][10] المفرد، نحو ﴿ءانذرتهم﴾

1 - (فها) ساقطة من ج، وفي ع (فهي).
2 - في ج (صاحبه)، وفي ع (صاحباه لا يجري)، والصواب ما أثبت.
3 - كذا في النسخ، وفي "التعريف" : (فلا بد من إشباع التمكين بحرف المد الفاصل...).
4 - في "التعريف": (دخلت)
5 - من التعريف.
6 - في "التعريف": (في تمييز ما كان)
7 - زيادة من التعريف، وفي ع و س كتب مكانها (انظر)، وفي ج (والنظر).
8 - زيادة من "التعريف".
9 - في التعريف: (لا تكون الهاء في مذهب ورش إلا بدلا)
10 - ما بين المعقوفتين من "التعريف"، وقد كتب بدله في النسخ المعتمدة: (بالإشباع في)

وبابه، لأنه لا يُدخَل[1] في مذهبهما في ذلك ألفٌ قبل الهمزة المسهلة، وكذلك لا يُدخَل[2] هاهنا ".[3] انتهى. قوله: "وقد رأيت "أرأيت" في الدرر"، أخبر – رحمه الله – أن ﴿ارايت﴾ في "الدرر"، وذلك[4] أن الكلام الذي ذكر في "الدرر" إما التسهيل في ذلك وإما البدل، والبدل خاص بأبي يعقوب، وهو داخل في الضابط الأول؛ وهو قوله:

فَـالْـكُـلُّ إِنْ سَـكَـتُّ ... إلى قـولـه: .... كَـاتَّـفَـقَـا[5]

وقوله:

وَإِنْ عَــزَا لِــوَاحِــدٍ خِـلاَفَـا ....

إلى قوله:

فَخُصَّهُ بِـالْـمَـرْوَزِي وَالأَزْرَقِ[6] ....

ع: و"في هانتم" متعلق ب"مُدَّ"، و"مد" أمر، و"للحرمي" متعلق أيضا، و"حققن" أمر مؤكد بالنون الخفيفة، و"للأسدي" متعلقه، و"الذكي" نعته، و"غيره" مبتدأ، و"قد" للتحقيق، و"سهل" ماض وألفه للإطلاق، و"بين بين" ظرف متعلق ب"سهل"، و"قيل" ماض مبني للمفعول، ونائبه هو الحكم به على تقدير هذا الكلام، و"إن يوسفا": [إن واسمها، وصرف

---

1 – في س: (يدخل)
2 – في ع: (يدخلها)، وفي س: (يدخل).
3 – كتاب 'التعريف'، ص: 80-81
4 – في ع و س: (وكذلك)، والمثبت من ج، وهو أنسب
5 – البيت رقم: 11 من التفصيل.
6 – البيت رقم: 14، وصدر البيت رقم: 15، من التفصيل.

يوسف للوزن، و"قد" للتحقيق، و"أبدلا" ماض][1] خبر "إن"، وألفه للإطلاق، و"ثم" حرف عطف، و"احتمال" مبتدأ، و"الها" مضاف إليه ما قبله، وقصره ضرورة، و"ظهر" ماض خبر، وفاعله يعود على المبتدأ، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و"بمده" الباء بمعنى على، ويحتمل وجهين؛ أحدهما: أن يتعلق ب"ظهر"، الثاني: أن يكون متعلقه محذوف، على أنه حال من فاعل "ظهر"، وهو على حذف مضاف في الوجهين؛ أي على وجه، و"قد" للتحقيق، و"رأيت" فعل ماض وفاعله، والواو للاستئناف على القليل، و"أرأيت" مفعوله، و"في الدرر" متعلق ب"رأيت". والله أعلم.

ثم قال:

[119] وَنُونُ "شَنَئَانُ" مَعاً لِلْجَعْفَرِي وَلِلْمُسَيَّبِي بِتَسْكِينٍ قُرِي

أخبر - رحمه الله - أن النون من ﴿ شنآن﴾ في قوله تعالى: ﴿ شنآن قوم﴾[2] في الموضعين يسكنه إسحاق من طريقيه، وإسماعيلُ من طريقيه، ومن بقي يفتحها. فإن قلت: من أين يؤخذ الفتح لمن بقي؟ قلت: اعتمد - رحمه الله - على ما هو معلوم؛ وذلك لما كانت القراءة الأخرى معلومة عند الناس، وهذا كأنه[3] غير معلوم، نص عليه واقتصر عليه، وترك الأخرى لوضوحها. قال في "التعريف": " قرأ إسماعيل والمسيبي ﴿ شنآن قوم﴾ في الموضعين بإسكان النون، وقرأ الباقون بفتحها[4] ".[5] انتهى. فوجه من فتح أنه مصدر "شَنَأَه"[6]؛ كَالْغَلَيَان، ومن سكَّنه كذلك أيضا أنه مصدر، والسكون تخفيف،

---

1 - وقع هنا سقط، بقدر الذي زيد بين القوسين.

2 - المائدة: 3 و 9.

3 - في ع: (كله) والمثبت أنسب وأظهر.

4 - في التعريف: (وقرأ قالون وورش بفتحها) بدل (وقرأ الباقون بفتحها).

5 - كتاب التعريف، ص: 85. وينظر جامع البيان، ص: 481.

6 - وشَنِئَ أيضا، قال مكي بن أبي طالب: " وهما (أي: شنئان بالفتح والإسكان) مصدر لشنئ أبغضه " الكشف: 1/ 404، وقال الفيروزآبادي: " شنأه كمنعه وسمعه، شنئا، ويثلث،... وشنآنا، وشنآنا: القاموس المحيط 1/ 109 (شنأ).

قاله الجعبري[1]، و قال أبو زيد إنه على وجه السكون صفة، "شَنْئَان"[2] ومؤنثه يجوز فيه وجهان؛ وهما: الإتيان بالتاء نحو: شَنْئَانَة، والآخر هو الإتيان بألف التأنيث نحو: شَنْئَا[3] كعطشى، وقد نقله الجعبري.

ع: "ونون" مبتدأ، و"شنئان" مضاف إليه ما قبله، و"معا" حال من "شنئان"، وجاز الحال منه؛ لأن المضاف بعضُه، و"قري" ماض مبني للمفعول، ونائبه ضمير يعود على النون، والجملة خبر، و"للجعفري" متعلقه، و"للمسيبي" عطف عليه، و"بتسكين" متعلق ب"قُرِي" أيضا، وأبدل الهمزة لأجل القافية[4]، ويحتمل أن يكون وقف عليه بالسكون فأبدلها.

ثم قال:

[120] وَالِاصْبِهَانِي وَابْنُ ذَا الْإِمَــامِ ضَمَّا "بِهِ انظُرْ كَيْفَ" فِي الْأَنْعَامِ

أخبر - رحمه الله - أن الأصبهاني وابنَ هذا الإمام - وهو إسحاق المسيبي - يضمان الهاء من قوله تعالى: ﴿مَّنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُم بِهِ انظُرْ﴾ في سورة "الأنعام"[5]، ومن بقي يكسرها. قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية الأصبهاني والمسيبي في رواية ابنه ﴿بِهِ انظُرْ كَيْفَ﴾ بضم الهاء ضمة مختلسة في الوصل، وقرأ الباقون وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بكسرها فيه "[6] انتهى. قوله: "انظر"، قيد له؛ احترز من الذي ليس

---

1 - ونص كلامه : " وجه إسكان ﴿شَنَآنُ﴾ وفتحها أنهما مصدرا "شنأه"؛ بالغ في بغضه، كالغليان والليان في قول سيبويه، والساكن مخفف في المفتوح أو صفة كغضبان، قال أبو زيد: رجل شنْئان وامرأة شنْئَا وشنئانة، فيجوز الصرف وتركه ". كنز المعاني -مخطوط -.

2 - قال المهدوي: " ويجوز أن يكون "شَنْئان" صفة، فيكون التقدير: ولا يجرمنكم رجل بغيض قوم ". شرح الهداية، 2/262

3 - كذا في النسخ وفي "الكنز، وصوابه: (شنأى). قال في القاموس: " ورجل شَنَائِية وشَنْآن، وهي شَنْآنة وشَنْأَى " (شنأ).

4 - في ع و س: (النائب).

5 - من الآية : 47.

6 - كتاب التعريف، ص : 86.

معه ﴿انظُرْ﴾. قوله: "كيف في الأنعام"، زيادة بيان لم يحترز به من شيء، وإن كان في "التعريف" أتى ب"كيف"[1]، فمن ضم ذلك، هو على أصله، ومن كسر، لكسرة ما قبله.

ع: "والاصبهاني" مبتدأ، والضمة مقدرة في الياء، وخفف ياء النسب ضرورة، و"ابن" عطف عليه، و"ذا" مضاف إليه ما قبله، والإشارة للقريب؛ وهو إسحاق، و"الإمام" نعت ل"ذا"، و"ضما" فعل ماض، وفاعله يعود على الشيخين المتقدمين، وهو الرابط، والجملة خبر المبتدأ، و"به انظر" مفعول "ضما" على حذف مضاف؛ أي: هاء به انظر، و"في الأنعام" حال من المفعول.

ثم قال:

[121] وَ"أَنَا إِلَّا" مُدَّهُ لِلْوَاسِطِــي وَالْمَـرْوَزِي وَصْلًا وَخُذْ بِالْفَارِطِ

أمر - رحمه الله - بإثبات الألف بعد النون من ﴿أَنَا إِلَّا﴾ في ثلاثة مواضع[2]؛ في "الأعراف" و"الشعراء" و"الأحقاف"، في الوصل للواسطي عن الحلواني، والمروزي - وهو محمد بن هارون -، عن قالون. قوله: "مده"؛ أي أَثبِت حرف المد، وليس المراد مدَّه [مَدّاً][3] مشبعا؛ لأنه سينص على الإشباع فيه على وجه أو القصر، لأنك إذا أشبعت الألف جاء من باب المنفصل. قوله: "وصلا"، احترز من الوقف، أما في الوقف فلا خلاف في مده مد الصيغة[4]. [قوله: "وخذ بالفارط"؛ أي فخذ ما تقرر في المنفصل:

1 - لا وجود لها في الطبعة التي اعتمدتها.
2 - الأعراف: 188، الشعراء : 115، الأحقاف : 8.
3 - من ج .
4 - وهو المد الطبيعي.

مَن يقصر هنا، ومن له الخلاف هناك][1]. فإن قلت: ولعل قوله: "بالفرط" المراد به الإشباع، ويكون حذف المعمول[2] المراد به الخلاف[3]، قلت: الجواب عن ذلك من وجهين؛ أحدهما: أنه لو كان المراد به المد لقال فيه المُفْرِط؛ فلا يقال "فَرَط" متعديا[4]، إنما هو لازم، و"أفرط" متعد[5]. [الثاني][6]: الفرط في اللغة المتقدم[7]، ولو جعله بمعنى المد لأخره في اللغة[8]، وأيضا فإن حذف المعمول وقت الحاجة لا يجوز، وهذا محل التعليم[9] لا بد من البيان بإثبات الألف. قلت: لأن الوجه الآخر[10] يؤخذ من "الدرر"، وهو في قوله:

[13] وَإِنْ عَـزَا لِـوَاحِـدٍ خِلاَفَا ....البـيـت

---

1 – ما بين المعقوفتين ساقط من ج.

2 – في ع و ج (المفعول)، ولعله تحريف، إذ المثبت أظهر.

3 – في س (ويكون حذف المعمول لمن به الخلاف)، وفي "كفاية التحصيل": (ويكون حذف المعمول أي لمن له الخلاف) ولعله الأنسب

4 – كذا في النسخ، والصواب (متعد) بالرفع.

5 – في س (وأفرط معتل الآخر) وهو تحريف من الناسخ.

6 – زيادة من عندي.

7 – فرَط يفرِط فُروطا سبق وتقدم. القاموس المحيط (فرط)

8 – كذا في النسخ، ولعل عبارة (في اللغة) أدرجت هنا سهوا، أو هي محرفة عن (في الرتبة)

9 – في س (التعليل)

10 – أي وجه حذف ألف (أنا)، ذكره صاحب الدرر في قوله:

[233] وأنا إلا مَدَّه بخلـــف وكلهم يمده في الوقـــف

قوله: (مده) أي قالون، قال المنتوري: " وعبر عن إثبات الألف بالمد "، وقوله: (بخلف) يفهم منه أن له وجهين: المد الذي هو إثبات الألف، والحذف. ولما كان الخلاف هنا خاصا بأبي نشيط اكتفى ابن غازي بذكره هنا، ولم يشر إليه؛ وهذا ما قرره في مقدمة "التفصيل" بقوله:

[013] وإن عزا لواحد خلافـا ولم تجد مني له انعطـــافا

[014] فخصه بالمروزي والأزرق ....

فأبو نشيط على هذا له ثلاثة أوجه: إما حذف الألف، أو[1] إثباتها مع المد والقصر[2]، ومن بقي لا يثبتها. قال في "التعريف": " وقرأت على أبي الفتح في رواية أبي نشيط عن قالون بإثبات الألف[3] في الوصل في قوله تعالى: ﴿ إن أنا إلا نذير﴾ هنا[4] وفي "الشعراء" و"الأحقاف"، وكذلك روى أبو عون عن الحلواني، وقرأ الباقون بحذف الألف في الثلاثة في الوصل، و[لا خلاف في][5] إثباتها في الوقف ".[6] انتهى. انظر لم يذكر في "التعريف" خلافا[7] لأبي نشيط.

ع: "وأنا إلا" مفعول بفعل محذوف [والمد والقصر محذوف][8] من باب الاشتغال[9] على المختار، ويحتمل أن يكون مبتدأ، و"مده" خبر، والرابط الهاء، و"للواسطي" متعلقه، و"المروزي" عطف على "الواسطي"، و"خذ" أمر، "بالفارط" متعلقه، والباء للتعدية، والجملة مستأنفة، و"وصلا" منصوب على إسقاط الخافض.

---

1 - في ع و س (و).

2 - يعني: إما حذف الألف، أو إثباتها مع المد، أو إثباتها مع القصر.

3 - وقال الحافظ في "التمهيد": " وقرأت على أبي الفتح في رواية أبي نشيط بالحذف والإثبات جميعا، وحكى لي ذلك عن قراءته ". شرح الدرر للمنتوري 2/ 771.

4 - أي في 'الأعراف'

5 - زيادة من "التعريف".

6 - كتاب 'التعريف'، ص: 88

7 - وكذلك اكتفى بذكر إثبات الألف ولم يذكر الخلاف في "التيسير"، و"التهذيب"، و ذكر الوجهين وقراءته وأخذه بهما في "التمهيد" و" كتاب رواية أبي نشيط" و"جامع البيان" و"الاقتصاد". ينظر: التيسير، ص: 82، وجامع البيان، ص: 427، والتهذيب، ص: 37-38، وشرح الدرر للمنتوري 2/ 770 - 771.

8 - ما بين المعقوفتين ليس في ج، وثابت في ع و س، ولعل وجوده هنا سهو، أو يكون ثابت في الأصل لكن وقع فيه تحريف؛ بحيث يكون أصله هو: (أي مُدَّ، والفعل محذوف)

9 - وهو اشتغال الفعل (مُد) بنصب الضمير؛ وهو الهاء، ولما اشتغل بذلك نصب المفعول الأول (أنا إلا) بفعل مضمر، يضمر وجوبا، قال ابن مالك:

إن مضمَرُ اسم سابقٍ فعـــلاً شَغَلْ عنه بنصب لفظه أو المَحَــلْ
فالسابقَ انصبهُ بفعلٍ أضمـــــرا حتما موافقٍ لِما قد أظهــــرا

ثم قال:

[122] وَ"حَيِيَ" افْكُكْ وادَّغِمْ لِلْقَاضِي وَفُــكَّ لِـلْـبَـاقِـينَ بِـالـتَّرَاضِي

أمر – رحمه الله – بإظهار الياء من قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن﴾[1] وإدغامها للقاضي؛ فالواو هنا بمعنى " أو" للتخيير، وقرأنا بالوجهين على شيخنا[2]، ولا يصح أن تكون الواو للمصاحبة نحو: جاء زيد وعمرو، لتعذر ذلك. قوله: "وادَّغِم"، هذه عبارة البصريين، قال ابن يعيش[3]: " الاِدّغام بالتشديد من ألفاظ البصريين، و الإِدْغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين ".[4] قوله: "وفُكَّ"، إلى آخره؛ أي لا تدغم لغيره، فإن قلت: ولم ذكر ذلك ؟ قلت: لما أن ذكر الوجهين [للقاضي بقي الباقون بأحد الوجهين][5] من غير تعيين، فبين أحد الوجهين. قوله: "بالتراضي"، كمَّل به البيت. فإن قلت: قوله: "وفك"، هل[6] مع فتح الياء الأولى أو مع كسرها ؟، قد أطلق فيه، وكان حقه أن يقيده بالكسر، كما قال أبو القاسم:

.... اكْسِرْ مُظْهِراً ....[7]

1 – الأنفال: 43.

2 – وهو الشيخ أبو الحسن علي بن عيسى الراشدي.

3 – موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، نحوي لغوي مشهور، كان من كبار أئمة العربية، ماهرا في النحو والتصريف. ولد عام (553هـ). خرج إلى بغداد قاصدا مجلس أبي البركات الأنباري، فلما بلغ إلى الموصل بلغه خبر وفاته، فأقام بها (الموصل) مدة طويلة يدرس الحديث، ثم عاد إلى حلب، فانتفع به خلق كثير من أهلها. من مصنفاته: شرح المفصَّل للزمخشري، وشرح تصريف ابن جني. توفي بحلب سنة (643هـ). كشف الظنون، ص: 412، 1775، بغية الوعاة، 2/ 351-352

4 – شرح المفصّل 5/ 512 .

5 – سقط من ع .

6 – في ع و ج (نقل)، وهو من تحريفات النساخ .

7 – حرز الأماني، سورة الأنفال، بيت رقم : 719.

وقال الجعبري في شرحه: " لابد منه بياناً لحركة الحرف المظهَر، وليس ذلك بتأكيد، ولا يلزم [من][1] إظهار الحرف كسره خلافا لمدعيه "[2].انتهى.
قلت: هذا لا يرد؛ لأنه عكس الحكم على اللفظ، وقد لفظ بها مكسورة، فإن قلت: إن أبا القاسم لفظ بها مكسورة، فلا فائدة في قوله: "اكسر"، قلت: التصريح بالحكم أولى من مفهومه من اللفظ، ولذلك قال الجعبري يحتاج إليه، ولما لم يأت به المصنف - رحمه الله - التمسنا له هذا المخرج، وإلا فالإتيان به أولى وأظهر[3]، ولو قال:

وَحَيِيَ اكْسِرْ وَادَّغِمْ لِلْقَاضِي وُفُكَّ لِلْبَاقِينَ بِالتَّرَاضِي

لأبان.

والقاضي هذا عن قالون. قال في "التعريف": " قرأ القاضي عن قالون في كتابه ﴿مَنْ حَيَّ﴾ [بياء واحدة مشددة مثل أبي عمرو ومن تابعه، وأقرأني ذلك أبو الفتح في روايته][4] بيائين ظاهرتين، وأنا آخذ له[5] بالوجهين لصحة[6] الرواية[7] عنه بالإدغام، وورود النص [به][8] ".[9] انتهى. ولم يذكر في "التعريف" حكم الباقين، لكنه يؤخذ من مفهومه، فافهمه.

ع: "وحيي" يحتمل وجهين من الإعراب؛ الأول: أن يكون مبتدأ، و"افكك" خبره، و"ادغم" كذلك، و"للقاضي" متعلق أحدهما، وأعمل

1 - من "الكنز"، والذي في النسخ (بإظهار).
2 - "كنز المعاني". مع اختلاف يسير بين الذي فيه والذي هنا.
3 - في ع و س: (مظهرا).
4 - ما بين [ ] ساقط من ع.
5 - في النسخ (وأنا أخذت بالوجهين).
6 - في ع و س (بصحة).
7 - في النسخ (الروايتين).
8 - زيادة من التعريف.
9 - كتاب التعريف، ص: 89

أمر - رحمه الله - بكسر الميم من ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ في السور الثلاثة: في "هود" قوله: ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ ﴾[1]، وفي "النمل" قوله: ﴿ وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ ﴾[2]، وفي "سال سائل" قوله: ﴿ لَوْ يَفْتَدِي مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾[3] للجعفري - وهو إسماعيل - من طريقيه؛ وهي طريق[4] المفسر وأبي[5] الزعراء، ومن بقي يفتح، ولذلك قيده بقوله: "والفتح في "يومئذ" للجعفري"، قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ ﴾ [وفي "النمل" ﴿ مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ﴾ وفي "المعارج" ﴿ مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ ﴾][6] بكسر الميم في الثلاثة، وقرأ الباقون بفتحها ".[7] انتهى.

فوجه من فتح قال الجعبري: " أنه بُني لإضافته إلى مبني[8] مع شيوعه، [وحُرك][9] للساكنين بالفتح تخفيفا، ... "[10] على السكون، ووجه كسره[11] قال الجعبري أيضا: " استصحاب أصل[12] التمكين[13]

---

1 – من الآية: 65.

2 – من الآية: 91.

3 – من الآية: 11.

4 – في ع (طريقة).

5 – في النسخ (وأبو) بالرفع .

6 – زيادة من التعريف.

7 – كتاب التعريف، ص: 92.

8 – في النسخ (مبتدأ)، والمثبت من "الكنز".

9 – من "الكنز". وساقطة من النسخ.

10 – "كنز المعاني"

11 – قال مكي بن أبي طالب: " وحجة من كسر أنه أجراه مجرى سائر الأسماء، فخفضه لإضافة "الخزي" و "العذاب" و "الفزع" إليه، ولم يبنوا "يوما" لإضافته إلى "إذ" لأنه يجوز أن ينفصل من "إذ" والبناء إنما يلزم إذا لزمت العلة. وحجة من فتح أنه بناه على الفتح لإضافته إلى غير متمكن وهو "إذ" وعامل اللفظ ولم يعامل تقدير الانفصال ". الكشف 1/ 533.

12 – حرفت في ع إلى (أهل).

13 – في النسخ (السكون)، والمثبت من "الكنز".

للانفصال، [1]للإضافة ". انتهى، قلت: لأنه ليس[2] لازما للإضافة. والله أعلم.

ع: "والفتح" مفعول بقوله: "فاكسر"، فإن قلت: قوله: "فاكسر الفتح"[3]، ظاهره أن الفتح يرجع كسراً، وهذا محال؛ إذ الفتح لا ينتقل عن حاله، قلت: يجوز في قوله: "فاكسر الفتح"، والمعنى: أزل الفتح، واجعل الكسر مكانه[4]، وإن كان في الكلام يجوز، لكن يفهم من[5] هذا. قوله: "يومئذ" متعلق ب"الفتح"، ويحتمل أن يكون نعتا له، أو حالا منه، و"للجعفري" متعلق ب"اكسر"، و"في هود" حال من "يومئذ"، و"النمل وسال" عطف عليه، و"اكسر" أمر، فكُسر للقافية، والفاء زائدة. والله أعلم.

ثم قال:

[125] وَشَذَّ مَنْ لِنَجْلِ إَسْحَاقَ قَـرَا   بِالْقَصْرِ فِي اسْتِفْهَامِ مَا تَكَرَّرَا

أخبر – رحمه الله – أن عدم الإدخال في الاستفهام المتكرر شاذ عن محمد بن إسحاق، والأكثر الإدخال، وهذه الهمزة حقها أن تذكر في باب الهمز عند قوله:

[34] ....   وَقَـدْ وَفَـتْ بِـالْمَـرْوَزِيِّ الـدُّرَرُ

لأن ذلك موضعها ومحلها. قال في "التعريف": " فروى ورش ترك إدخال الألف، وكذلك حدثني محمد بن أحمد عن ابن مجاهد عن [محمد بن

1 – في الكنز: " فجر بالكسر للإضافة "
2 – (ليس) ساقطة من ع.
3 – في ع و س (بالفتح) وهو سهو.
4 – في ج (واجعل الكسرة مكانها).
5 – في ع (عن) وفي ج (على).

الفرج][1] عن محمد عن أبيه عن نافع، وبالمد قرأت له و به آخذ "[2]. انتهى.

قوله: "بالقصر"، المراد به عدم الإدخال.

ع: "وشذ" ماض ومعناه: قَلَّ، و"من" فاعله، وهي موصولة، و"قرا" صلتها، و"لنجل إسحاق" متعلقه، و"بالقصر" كذلك، و"في استفهام" متعلق "بالقصر"، و"ما تكرر" مضاف إليه ما قبله، و"تكرر" صلتها.

ثم قال:

[126] وَمُدَّ لِلْمُسَيَّبِي فِي "الْكَهْفِ" "لَكِنَّا" وَالْـوَقْـفُ بِغَيْرِ خُلْفِ

أمر - رحمه الله - بإثبات الألف بعد النون من ﴿ لَكِنَّا ﴾[3] في "الكهف" في حالة الوصل لإسحاق من طريقيه. قوله: "ومُد"، أي أثبت حرف المد، وليس المراد مدا مشبعا؛ إذ ليس هناك سبب المد. قوله: "والوقف بغير خلف"، أخبر أن الوقف لا خلاف عن الجميع في مده؛ فكلهم يثبتون الألف في حالة الوقف. قوله: "ومد للمسيبي"، يعني في حالة الوصل، بدليل قوله: "والوقف بغير خلف". فإن قلت: قوله: "والوقف"، لعله معطوف على محذوف؛ أي: في الوصل والوقف، وهذا بالخفض، ويكون قوله: "بغير خلف"، راجع لإسحاق، فيُفهم منه أن الباقين لهم الخلاف في الوصل والوقف، قلت: الرواية في "الوقف" بالرفع،كذا رويناه عن الشيخ عن الناظم، فيكون الكلام مستأنفا للجميع، فحصل من هذا أن إسحاق يثبت الألف وصلا ووقفا، وغيره يثبته وقفا ويحذفه وصلا. قال في "التعريف": " قرأ المسيبي وحده ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ بإثبات الألف في الوصل والوقف ".[4] انتهى.

1 - في النسخ (ابن مجاهد عن بن فرج)، والمثبت من "التعريف"، وهو الصواب. وهو محمد بن الفرج أبو بكر الخرابي، شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيبي عن أبيه عن نافع ونصر بن علي الجهضمي، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. غاية النهاية 2/ 201.

2 - كتاب التعريف، ص: 95

3 - من الآية: 37.

4 - "التعريف"، ص: 97 .

فوجه إثبات الألف[1] في الوصل قال الجعبري: لما بطل أن تكون "الحرف" التي هي[2] أخت "إن"، لضمير الرفع، تعين أن تكون العاطفة، والأصل: لَكِنْ أَنَا؛ [فَ]نقلت حركة الهمزة إلى النون الأولى، وحذفت[3] فاجتمع مثلان، فأدغم الأول في الثاني، وعليه قوله[4]:

وترمينني بالطَّرْف أي[5] أنت مذنب وتَقْلينني لكن إياكِ لا أَقْلي "[6] انتهى.

قلت: قوله: لما بطل، تعليله ما بعده؛ وهو قوله: لضمير الرفع، والمعنى: إن ذلك الضمير مرفوع منفصل، ولو كانت من أخوات "إنَّ" لكان الضمير منصوبا متصلا، لكن أصله يدل على أنه مرفوع منفصل. فإن قلت: ولعلها من أخوات "إنَّ" ويكون الضمير منصوبا متصلا اسمها، قلت: قال الجعبري: قال أبو علي[7]: " يجوز أن يكون الضمير على حد ولكنَّا [وإنَّا][8]

1 - فعلى هذا الوجه يكون (ربي) راجعا على المعنى لا على اللفظ؛ لأن (نا) لواحد مخبر عن نفسه، ولو رجع على اللفظ لقيل: (ربنا). ينظر الكشف، 2/ 62.
2 - ساقطة من ع و س، وفي ج حرفت إلى (تنصب)، والمثبت من "الكنز" - مخطوط -.
3 - في ع و ج (فحذفت). أي : الهمزة، فصارت (لكننا)، ثم ادغمت النون في النون فصار (لكنَّا). ينظر البحر المحيط لأبي حيان.
4 - لم أقف عليه منسوبا. وقد حرفت في النسخ كلمة (وتقلينني) في البيت إلى (بقتلي)، وكلمة (لا أقلي) في ج خاصة إلى (لا تقتليني).
والبيت - كما هو مثبت - في مغني اللبيب 1/ 90، والكشاف والبحر المحيط والجامع لأحكام القرآن عند تفسير قوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّيٓ أَحَدًا ﴾. على أن (لكنا) وردت فيها وقفت عليه بغير ألف (لكن).
5 - (أي) سقطت من ع.
6 -"الكنز" - مخطوط -.
7 - الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الأصل، أبو علي: إمام النحو، واحد زمانه في علم العربية. ولد في فسا (من أعمال شيراز بفارس). تجول في كثير من البلدان؛ فدخل بغداد شابا، وسكن طرابلس مدة ثم حلب سنة، فأقام مدة عند سيف الدولة، ثم عاد إلى فارس، ثم رحل إلى بغداد فأقام إلى أن توفي بها. روى القراءة عرضا عن أبي بكر بن مجاهد، وروى القراءة عنه عرضا عبد الملك بن بكران النهرواني. من تلامذته أبو الفتح بن جني، وعلي بن عيسى الربَعي. له مؤلفات عدة، منها: "الحجة" في علل القراءات، شرح فيه "السبعة" لشيخه ابن مجاهد، و"الإيضاح" في النحو و"التكملة" في التصريف، و"الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني" و"المقصور والممدود". توفي سنة (377هـ). غاية النهاية 1/ 189، وسير أعلام النبلاء 16/ 379 - 380، وبغية الوعاة 1/ 496 - 497.
8 - زيادة من "الكنز".

وألفه ثابتة، ويضعفه توحيد ﴿رَبِّي﴾ "[1]. انتهى. قوله توحيد ﴿رَبِّي﴾ أي توحيد الإله؛ لأن "نا" لتعظيم[2] نفسه، أو معه غيره، فهو يدل على الجمع، فلا نص عنه إلا بالسماع؛ إذ لو كان كذلك لكان كذلك، ووجه حذف الألف قال الجعبري: " الجري على أصله نحو: ﴿ أَنَا يُوسُفُ ﴾[3]، ومن ثم اتُّفق[4] على الألف وقفا ". انتهى.

ع: "ومد" أمر، وفاعله مستتر فيه، و"للمسيبي" و"في الوصل" متعلقان به، و"لكنا" مفعوله على حذف مضاف؛ أي في الوقف، و"بغير خلف" خبره.

ثم قال:

[127] ثُمَّ سُكُونُ "نُكراً" إِنْ نُصِبَا لِابْـنِ أَبِي كَثِـيرِهِـمْ قَـدْ نُسِبَا

أخبر - رحمه الله - أن سكون ﴿نُكْرًا﴾ المنصوب - حيث وقع - يُسكن[5] لإسماعيل من طريقيه، من قوله تعالى: ﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُكْرًا﴾[6]، ومن بقي يضم الكاف، يؤخذ من لفظه. قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده ﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا نُكْرًا﴾ [و﴿عَذَابًا نُكْرًا﴾][7] في الموضعين هنا[8]، وفي "الطلاق"، بإسكان الكاف، وقرأ الباقون بضمها في الثلاثة "[9] انتهى.

1 - نفسه.

2 - في ع (لأن المعظم نفسه).

3 - يوسف: 90.

4 - في "الكنز" : " ومن ثم اتفقوا على إثبات الألف وقفا ".

5 - كذا بالنسخ، وفيه تكرار أقلق العبارة، أعني (.. أن سكون (نكرا) ... يسكن)، وتستقيم العبارة باستبدال (كاف "نكرا") ب (سكون "نكرا")، أو استبدال (ينسب) - مثلا - ب (يسكن). ولا يبعد أن يكون هذا التقدير الأخير هو الذي وضعه المؤلف، وحرفت فيه كلمة (ينسب) إلى كلمة (يسكن)؛ لاسيما وأن فيه استعمال الكلمات نفسها التي استعملها الناظم (سكون "نكرا"، ونسب).

6 - الطلاق: 8.

7 - زيادة من التعريف.

8 - أي في الموضعين الذَين في الكهف؛ وهما في الآيتين: 73 + 85.

9 - كتاب التعريف، ص: 97.

فوجه الضم قال الجعبري لغة الحجاز، وللأصل، ووجه الإسكان لغة تميم، أو مخففة من الأخرى، استثقالا لضمتين[1]. انتهى.

ع: "ثم" حرف عطف، و"سكون "نكرا"" مبتدأ، و"إن نصب" شرط مقحم[2] بين المبتدأ وخبره، وجوابه محذوف، دل عليه المبتدأ مع خبره؛ إذ الخبر في نية التقديم، و"نسب" ماض مبني للمفعول، وهو خبر المبتدأ، و"لابن أبي كثيرهم" متعلقه، والهاء للقراء، و"قد" للتحقيق، ولم يذكر ابن أبي كثيرهم إلا في هذا الموضع، وفي غير هذا الموضع إنما يذكر إسماعيل والجعفري.

ثم قال:

[128] وَ"لِأَهَبْ" بِالْيَاءِ لِلْحُلْوَانِي   وَلِأَبِي سَعِيدِهِمْ عُثْمَانِ

أخبر - رحمه الله - أن قوله تعالى: ﴿لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾[3] [بالياء][4] لأحمد الحلواني، ولورش من جميع طرقه، هذا تفسير لقوله في "الدرر":

وَ"لأَهَبْ" هَمَزَهُ وَ"اللَّائِي" .... إلى آخره[5]

قوله: "همزه"، يعني من طريق أبي نشيط والقاضي، وأما الحلواني فكورش[6]، قوله: "همزه"، يعني في مكان الياء، يعني لورش من جميع طرقه،

---

1 - في ج (لا للضمتين).

2 - في ج (مفخم)، وفي س (مقدم).

3 - مريم: 18.

4 - سقطت من ع، وفي س غير واضحة.

5 - تتمة البيت:
مَعَ "لِئَلا" في مكان اليـــاءِ
[235] ....

6 - قال الحافظ أبو عمرو: " وقرأ ورش والحلواني عن قالون "لأهب لك" بالياء، وقرأ الباقون بالهمز " التعريف، ص: 98، وكذلك في 'التيسير' ذكر الحلواني مع ورش، وذكر لأبي نشيط الهمز، واقتصر عليه، وأما وجه الياء فقد ذكره له رواية - في "جامع البيان"؛ حيث قال: " وحدثني عبد الله بن محمد، قال: [حدث]نا عبيد الله بن أحمد عن قراءته على ابن بويان عن أبي حسان عن أبي نشيط عن قالون " ليهب لك " بالياء."، ثم ذكر أن الذي قرأ به هو الهمز؛ فقال: " وبذلك (أي بالهمز) قرأت في رواية القاضي وأبي نشيط والشحام عن قالون ". ص: 616.

ومن بقي يحقق. قلت: أما الخلاف الذي ذكر[1] الشاطبي لقالون فهو خاص بأبي نشيط، وإن كان في "الدرر" لم يذكر خلافا[2]، قال الجعبري: "قرأ [أحمد][3] ابن جعفر عن أبي نشيط [عنه][4] بالياء، وبه قطع أبو العلاء، وابن شنبوذ[5] عنه [فعنه بالهمز][6]، وبه قطع "التيسير"[7] وفاقا لابن مجاهد[8] ومكي[9] ". انتهى. وقرأت على الشيخ أبي الحسن بالوجهين، فلو قلت: إذا قرأنا بالياء بم تقرأ هذه الياء، هل بالفتح أو بغير ذلك من الحركات؟ قلت: بالفتح[10]، يؤخذ من خَلَفها؛ وهي الهمزة، قال الجعبري: " وعُلم فتح الياء من فتح مخلوفها ".

1 – ذكره في سورة "مريم" في قوله:
[862] وهَمْزُ أَهَبْ باليا جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ بِخُلْفٍ ....
فالباء من قوله: (بحر) رمز لقالون، وقد ذكر له الخلاف بقوله: (بخلف).

2 – وإنما أطلق القول فقال في فرش الحروف:
[235] ولِأَهَبْ هَمْزَه ....
قال المنتوري: " ولم يتعرض الناظم لذكر (...) الخلاف (أي عن قالون)، واقتصر على الهمز لأنه مشهور عن قالون، وبذلك قرأت له على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي – رضي الله عنه – وعلى غيره ممن قرأت عليه، وبه آخذ ". شرح الدرر 2/ 778.

3 – زيادة من "الكنز". وهو أحمد بن عثمان بن جعفر بن بويان، أبو الحسين الخراساني البغدادي الحربي القطان، ثقة كبير مشهور ضابط، قرأ على أحمد بن الأشعث والحسن بن العباس بن أبي مهران الجمال، وغيرهما، قرأ عليه إبراهيم بن أحمد الطبري وأحمد بن نصر الشذائي وغيرهما. توفي سنة 344هـ. غاية النهاية 1/ 76.

4 – زيادة من كنز المعاني. أي عن قالون.

5 – في النسخ (ابن شريح)، والمثبت من "الكنز" – مخطوط –.
ولم يذكر ابن شريح في "الكافي" و"المفردة" لقالون إلا الهمز. ينظر، ص: 153، ومفردة نافع، ص: 157.

6 – زيادة من "الكنز". أي: ابن شنبوذ عن أبي نشيط عن قالون بالهمز.

7 – التيسير، ص: 148.

8 – السبعة، ص: 408.

9 – التبصرة، ص: 585 – 586، والكشف 2/ 86.

10 – في ع (فالفتح).

انتهى. [قوله: "وَلَأَهَبْ"، سكن الباء للوزن، قال الجعبري[1]: " وسكن الباء للوزن "[2] انتهى. وانظر الوجاني[3] في شرح "الدرر"][4].

ع: "ولأهب" مبتدأ، و"بالياء" خبره، و"للحلواني" متعلق الخبر، أوحال من الضمير في الخبر، أو العكس؛ وهو: "للحلواني" خبر، و"لأبي سعيدهم" عطف عليه، و"عثمان" بدل من "أبي سعيدهم"، والهاء للقراء، وصرفه للقافية.

ثم قال:

[129] وَهَا "لِأَهْلِهِ امْكُثُوا" بِالضَّمِّ مَعاً لِإِسْحَاقَ الْغَزِيرِ الْعِلْمِ

أخبر - رحمه الله - أن المسيبي يضم الهاء من قوله تعالى: ﴿ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾[5] في "طه" و"القصص"، ولم يقع في غيرهما. قوله: "معا"، أي جميعا. قال في "التعريف": " وقرأ المسيبي في روايتيه [﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾] هنا[6]، وفي "القصص"، الهاءَ بضمة مختلسة، وقرأ الباقون بكسرها فيه كسرة مختلسة[7] "[8] انتهى. قلت: عبر بالاختلاس عن عدم الصلة[9]، إن لم تكن مشبعة فتوصل.

---

1 - لايصلح الاستشهاد بقول الجعبري هنا، والعلة بينة. إلا أن يكون قد وقع في الكلام سقط أشار فيه المؤلف إلى تسكين الشاطبي "أهب".

2 - قال أبو شامة : " والباء من ﴿ أهب ﴾ مفتوحة، ولكنه أدغمها في باء "بالياء" لما التقا [كذا] المثلان، كما يدغم أبو عمرو ﴿ لذهب بسمعهم ﴾، وهذا أولى من حمله على أنه أسكن المتحرك للضرورة ". إبراز المعاني، ص: 582.

3 - لم أقف على من ذكره من شراح الدرر، والذي يذكر هو (التجاني) فلعله يكون تحريفا عنه.

4 - ما بين المعقوفتين ساقط من ج، وفي س (قوله: لأهب اليا سكن) وكذلك (وانظر الواجيني).

5 - طه: 9، القصص: 29.

6 - أي في طه.

7 - في ع و ج (ظاهرة).

8 - كتاب التعريف، ص: 99.

9 - في ع و ج (الضمة)، وهو تحريف.

قوله: "الغزير العلم"، أي الكثير العلم، يقال غَزُر الشيءُ: إذا كَثُر. ووجه الضم لأنه أصلها؛ لأن أصل الهاء الضم من غير صلة، قبل الساكن، وقيل مناسبة لضم الكاف بعده، ورده الجعبري، ووجه الكسر مناسبة الكسرة لكسرة اللام قبلها. وأما قراءة الباقين فتؤخذ من لفظه، لأن الرواية فيها[1] الكسر، ولا يقال إن كلامه قابل لأن يقرأ بالضم[2].

ع: "وها لأهله" مبتدأ وقصره[3] ضرورة، و"بالضم" خبره، و"معا" حال من الضمير في الخبر، و"لإسحاق" متعلق بالخبر، أو حال، أو[4] هو الخبر، و"بالضم" فيه الوجهان[5]، و"الغزير العلم" نعت "لإسحاق".

ثم قال:

[130] وَرْشٌ "لِيَقْطَعْ" وَ"لِيَقْضُوا" كَسَرَا   وَمَعْهُ فَوْقَ "الرُّومِ" الْأَنْصَارِ جَرَا

أخبر - رحمه الله - أن ورشا يكسر اللام من قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾[6] وقوله: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ﴾[7] ومن بقي يسكن، وهذا هو مفهوم اللقب الذي أشار إليه أولا[8]؛ وهو تعليق الحكم على مجرد الذوات، وهنا علق الحكم على ذات ورش، ومن بقي يخالفه. قوله: "ومعه"، إلى آخره، أخبر أن إسماعيل الأنصاري يوافق ورشا على كسر اللام من قوله: ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾[9]

---

1 - في ج (فيه).
2 - في ع و س (قابل لا يقرأ بضم)، ورجحت ما في ج لظهوره.
3 - أي (ها)، إذ أصله: وهاءُ 'لأهله'.
4 - في ع و ج (و) وهو سهو.
5 - أي إذا اعتبرنا (لإسحاق) هو الخبر.
6 - الحج: 15.
7 - الحج: 27.
8 - أشار إليه بقوله:
[15] فإن فهمت وجه تفصيل الذهب   فاعملن بمفهوم اللقب
9 - العنكبوت: 66.

في "العنكبوت"، وهو المراد بقوله: "فوق "الروم""، وهذا البيت شرح[1] لكلامه في "الدرر"؛ وهو قوله:

ثُمَّ "لِيَقْطَعْ" "وَلِيَقْضُواْ" سَاكِنَا ....[2]

[أي][3]: لقالون وإسماعيل وإسحاق، وأما ورش يكسر، قوله[4]: "وليتمتعوا"، يعني عن قالون وإسحاق، وأما إسماعيل فإنه كورش. قال في "التعريف": " وقرأ ورش وحده ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ و﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾ بكسر اللام[5]، وقرأ الباقون بإسكانها ". انتهى. وقال أيضا في "العنكبوت": " وقرأ إسماعيل وورش ﴿ وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ بكسر اللام، وقرأ الباقون[6] بإسكانها ".[7] انتهى. ووجه الكسر والإسكان[8] في شراح[9] "الدرر".

ع: "ورش" مبتدأ، و"كسرا" ماض خبره، والرابط ضميره، وألفه للإطلاق، و"ليقطع" مفعول "كسر" على حذف مضاف؛ أي: لام ليقطع، و"ليقضوا" عطف عليه، و"الأنصار" مبتدأ، وحذف ياء النسب ضرورة، و"جرا" خبره، و"معه فوق الروم" متعلقان ب"جرا"، والهاء لورش.

1 - في ع و ج (خرج).

2 - الدرر، بيت رقم: 236.

3 - زيادة يقتضيها السياق.

4 - أي في الدرر في البيت نفسه.

5 - في التعريف (اللامين).

6 - في التعريف (المسيبي وقالون) بدل (الباقون).

7 - كتاب 'التعريف'، ص: 105.

8 - قال مكي ابن أبي طالب: " وحجة من كسر أنها لامات أمر، أصلها الكسر، فأتى بها على الأصل، كما لو ابتدأ بها لم تكن إلا مكسورة، فأجراها مع حرف العطف مجراها بغير حرف في الابتداء، وكأنه لم يعتد بحرف العطف، وهو الاختيار. وحجة من أسكن أنه على التخفيف للكسرة فأسكنها، وكأنه اعتد بحرف العطف ". الكشف 2/ 117.

9 - ينظر القصد النافع، ص: 346 - 347، وشرح المنتوري، 2/ 787.

ثم قال:

[131] وَلِابْنِ سَعْدَانَ "تُمِدُّونِ" حُذِفْ   نُونٌ بِهِ فِي عَيْنِهَا قَدِ اخْتُلِفْ

أخبر – رحمه الله – أن ابن سعدان النحوي يحذف إحدى النونين من قوله تعالى: ﴿ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ ﴾[1]، وأما حكم الياء فقد تقدم[2]. قوله: "في عينها قد اختلف"، أخبر أن الخلاف قد وقع في النون المحذوفة؛ لأنه اجتمع نون العلامة[3] ونون الوقاية[4].

قال الجعبري: ولغة الحذف لغطفان، وعليها قول ابن عمر[5]: " إِنَّ رِجْلَيَّ[6] لَا تَحْمِلَانِي "[7]، وأنشد سيبويه عليها:

تَـــرَاهُ كَـالـثَّـغَـامِ يُـعَـلُّ مِسْكاً   يَـسُـوءُ[8] الغانياتِ إذا فَلَيْنِي

قلت: كذا عنده[9] فيما رأيته وأحفظه من غير:

---

1 – فيقرأها: ﴿ أَتُمِدُّونَنِي ﴾، النمل: 37.

2 – تقدم عند الكلام على الزوائد، في البيت رقم: 109

3 – أي النون التي هي علامة على الرفع. وفي ج (الملامة) وهو تصحيف.

4 – مذهب الجمهور أنها سميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر. وتسمى أيضا نون العِماد، وتلحق قبل ياء المتكلم المتصبة بواحد من ثلاثة:
1) الفعل متصرفا كان أو جامدا.
2) اسم الفعل
3) الحرف
وتلحق أيضا قبل الياء المخفوضة بمِن وعن إلا في الضرورة. ينظر "مغني اللبيب" لابن هشام، 2/ 397، وتوضيح المقاصد والمسالك للمرادي 1/ 377.

5 – في ع (أبي عمرو) وج (ابن عمرو)، وكله تحريف، والمثبت من س وهو الصواب.

6 – اتفقت النسخ الثلاث على كتابتها بزيادة الألف بعد اللام (رجلاي)

7 – في ع (لا تحملان) بدون ياء، وأما في س فإنها مطموسة.
و قول ابن عمر – رضي الله عنهما – هذا رواه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الصلاة، باب العمل في الجلوس في الصلاة، حديث رقم: 202، والبخاري في كتاب الآذان، باب سنة الجلوس في الصلاة، حديث رقم: 827.

8 – في ج (سوء)، وفي ع و س (سواء).

9 – في ع (عنه).

.... يَسُوءُ[1] الفالِيَاتِ إذا فَلَيْنِي[2]

بالفاء[3]. قال أيضا: الحذاق على الثانية؛ لأن أمارة الإعراب أولى بالمراعاة[4] من نون الوقاية. وقد أشار المرادي[5] إلى ذلك.

قال في "التعريف": " وروى ابن سعدان عن المسيبي ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ بنون واحدة مخففة، وإثبات الياء في الحالين ".[6] انتهى. قوله: "في عينها قد اختلف"، ليس هو من "التعريف"، وإنما أشار - رحمه الله - إلى[7] الخلاف في المحذوفة عند النحويين.

1 - في ع (من غير يشوي) وفي س (من غيره يشوي) وفي ج (من غيره بسيء) وكله تحريف وتصحيف من النساخ.

2 - في ع (لفيني)

3 - قائل البيت هو عمرو بن معدي كرب، وهو في ديوانه، ص: 180، وهو - فيما وقفت عليه من المصادر - بالفاء؛ أي ب(الفاليات) بدل (الغانيات)، ومن المصادر التي ذكرته: مغني اللبيب 2/ 712:، ولسان العرب، والصحاح، مادة (فلا)، والجامع لأحكام القرآن 8/ 443 عند تفسير قوله تعالى: ﴿ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي﴾ من الآية: 81، من سورة الأنعام، وتوضيح المقاصد والسالك للمرادي، 1/ 388.
والشاهد في البيت (فليني)؛ قال المنظور: " أراد: فلينني بنونين، فحذف إحداهما استثقالا للجمع بينهما ; قال الأخفش : حذفت النون الأخيرة لأن هذه النون وقاية للفعل ، وليست باسم ، فأما النون الأولى فلا يجوز طرحها لأنها الاسم المضمر ". لسان العرب (فلا).
والثغام: نبت أبيض يشبَّه به الشيب؛ الواحدة: ثَغامة. يُعلّ: يُطيَّب شيئا بعد شيء؛ وأصل العَلَل الشرب بعد الشرب. يسوء الفاليات: يحزنهن لأنهن يكرهن الشيب، والفاليات: جمع فالية؛ وهي التي تَفلي الشعر؛ أي تخرج القمل منه.

4 - حرفت في النسخ .

5 - في في ع و س (المراد) وفي ج (المجرادي)، والمثبت هو الصواب. وهو أبو محمد بدر الدين، المعروف بابن أم قاسم المرادي، تقدم التعريف به. ذكر في شرحه على الألفية أن مذهب سيبويه وابن مالك حذف نون الإناث، وقبل ذلك ذكر قول ضياء الدين بن العلج في "البسيط" بأنه : " لاخلاف أن المحذوفة نون الوقاية، لأن الأولى ضمير " توضيح المقاصد والسالك 1/ 379.

6 - كتاب التعريف، ص: 104

7 - في ع (إلى أن)، وفي س مطموسة.

ع: "تمدون" مبتدأ، وحذف همزته التي هي من التلاوة، و"حُذف" خبره ماض مجهول، و"نون" نائبه، و"به" هو الرابط بين المبتدأ والخبر، و"لابن سعدان" متعلق "حذف"، ولا ينصرف للعلمية والزيادة، و"قد" للتحقيق، و"اختُلف" ماض مبني للمفعول، ولم يذكر – رحمه الله – النائب، ولا يصح أن يكون "في عينها" نائبه؛ لأنه مقدم، إلا على مذهب[1] من أجاز تقديم الفاعل، إن قال أحد إن النائب إذا كان مجرورا يجوز تقديمه كغيره، ولم أر نصا صريحا إلا العموم، فانظره، والظاهر المنع، فانظر ابن هشام[2]، فالنائب حينئذ ضمير يعود على المصدر المفهوم[3]، نظيره قوله تعالى: ﴿وَحِيلَ بَيْنَهُمْ﴾[4]، وقال الشاعر:[5]

وَقَالَتْ مَتَى[6] يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ ... يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَدْرَبِ[7]

---

1 – وهم الكوفيون، فعندهم أن الفاعل يجوز أن يجيء قبل العامل فيه كما يجيء بعده، خلافا للبصريين الذين لا يجيزون ذلك. ينظر "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" بحاشية "أوضح المسالك"، 2/ 87.

2 – في أوضح المسالك، 2/ 138.

3 – أي المفهوم من الفعل.

4 – سبأ: 54.

5 – هو امرؤ القيس.

6 – ساقطة من ع، وفي ج (من) وفي س مطموسة.

7 – البيت من البحر الطويل، وقد أثبته بعد أن صححته اعتمادا على ما في "مغني اللبيب"، 2/ 593؛ و"عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" بحاشية كتاب "أوضح المسالك"، 2/ 142 (الشاهد رقم: 225)، وفي "البحر المحيط" لأبي حيان – عند تفسير الآية المذكورة؛ وهي آخر آية من سورة سبأ – لأنه كله محرف في النسخ، كغيره من الشواهد، التي تبعثرها وتشوهها أقلام النساخ. مع اختلاف كبير بين النسخ في الأخطاء؛ فقد ورد البيت ف ع – مثلا – هكذا:
وقالت بنجل عليك ويعتلل يسوك وإن يكشف على أمك تدري

قال ابن هشام: " فالمعنى: ويعتلل[1] الاعتلال المعروف والمعهود، أو اعتلالٌ، ثم خصصه[2] بعليك أخرى محذوفة بالدليل، كما تحذف الصفات المخصصة، وبه وُجِّه ﴿وَحِيلَ﴾[3]، وقوله[4]:

فَيَا لَكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى امْرُؤٌ هُوَ نَائِلُهُ[5]

وقوله:[6]

يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ فَمَا يُكَلَّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ[7]

و لا يقال[8] النائب المجرور لكونه مفعولا له".[9]انتهى. يعني بالمجرور: من مهابته.

و"في عينها" متعلقه، والجملة مستأنفة.

ثم قال:

[132] وَالْوَصْلُ بِالتَّسْهِيلِ أَوْ بِالْيَاءِ لِيُوسُفٍ وَالْعُتَقِي فِي"اللَّائِي"

---

1 – في النسخ (ويعلل)، والمثبت من "أوضح المسالك".

2 – في ع (خصه)، وفي س مطموسة.

3 – سبأ : 54.

4 – القائل هو طرفة بن العبد

5 – أثبت البيت أيضا مصححا، وهو أيضا صحف وشوهت صورته في النسخ؛ ففي ع كتب هكذا:

فيالك من دجاجة حيل دونهـا وما لكل ما يهول امرؤ هو نائله

وفي ج هكذا:

ميالك من دباجة حيل دونــها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائبه

وأما في س فمعظمه مطموس، والواضح منه شبيه بما في ع.

6 – القائل هو الفرزدق، قاله في زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

7 – وكذلك هذا البيت وقع فيه تحريف وتصحيف في ع؛ فكتب على الشكل الآتي:

يغصى حياء ويغصى من مهابــة فما يتكلم إلا حين يبتســـم

8 – في ع وج (وإلا قال)، وفي س مطموسة، والمثبت من "أوضح المسالك".

9 – أوضح المسالك 2/ 143 – 146.

[133] وَالْأَوَّلُ الْمُشْهُورُ وَالْوَقْفُ بِيَا بِلَا خِلَافٍ عَنْهُمَا قَدْ رُوِيَا

ذكر – رحمه الله – في هذين البيتين الخلاف في ﴿ اللَّٰٓـِٔي ﴾[1] والمشهورَ منها. قوله: "والوصل"؛ أي الاتصال. قوله: "بالتسهيل"، [يعني بين بين؛ لأن التسهيل][2] إذا أطلق فالمراد به بين بين. قوله: "أو بالياء"، من غير همز، قوله[3]: "ليوسف والعتقي"، هذا تفسير أيضا لكلامه في "الدرر"، وهو:

وَ"لأَهَبْ" هَمَـزه و"اللائي"[4] ....

تقول: ومن رواية الأسدي وإسماعيل وإسحاق، وقوله[5]:

.... فِي مَكَانِ الـيَـاءِ

لم يذكر إلا وجه الياء[6]، وهو غير مشهور، وهنا ذكر الشيخ الوجهين؛ المشهور وغير المشهور. قوله:

.... فِي مَكَانِ الـيَـاءِ

اعتُرِض عليه قولُه: "في مكان الياء" ما معناه: إن قلت المرسومة، لا يطرد في ﴿ لِأَهَبَ ﴾[7]، وإن قلت الملفوظ بها، يطرد[8]، [فإن قلت: إنما يكون ذلك على وجه اللفظ بالياء، وإن قلنا بالتسهيل في ﴿ اللَّٰٓـِٔي ﴾ فلا ياء

1 – الأحزاب: 4، المجادلة: 2، الطلاق: 4

2 – ما بين المعقوفين ساقط من ع.

3 – (قوله) زيادة من ج.

4 – بيت رقم: 235.

5 – أي ابن بري في البيت نفسه.

6 – (الياء) ساقط من ع.

7 – الكهف: 18.

8 – في ع (لايطرد كذلك).

هناك، فكيف يطرد ذلك ؟][1] قلت: الجواب عن ذلك من وجهين؛ أحدهما: أن قوله: "في مكان الياء"، مقصود، فلذلك خصه بالذكر، ولم يذكر الوجه الآخر، ليعلم الجميع، والآخر: أن التسهيل بين بين فيه لفظ الياء؛ فالياء خالصة في الوجهين معا، فإن قلت هذا الجواب الثاني لا يصح؛ لأنه يؤدي إلى عدم البيان في كلامه؛ فلا يُدرى أفي مكان الياء الخالصة أو التي تكون مع التسهيل، وعندنا دليل على الياء المحضة؛ وهو ذكره مع ﴿ لِأَهَبَ ﴾ و ﴿لِيلا﴾[2] لأنهما لا تسهيل فيهما، قلت: ذلك بين. قوله[3]: "همزه"، لم يذكر لقالون إلا الهمز، وكذلك الشيخ هنا، وقد ذكره الشيخ الشاطبي في قوله:

وَهَمْزُ "أَهَبْ" بِالْيَا جَرَى حُلْوُ بَحْرِهِ بِخُلْفٍ[4] ....

فالخلاف راجع لِ"بحره"[5] خاصة، ولو أراد الوجهين لقال:

والهمزُ والياءُ أيضاً ذُكِرَا[6] عن عيسى والأولُ عنه شُهِّرَا

لكن المصنف اعتمد على المشهور. قوله: "والأول المشهور"، يعني التسهيل. قوله: "والوقف بيا"، هذا أتى به لرفع الاحتمال، لكنه[7] لا يُدرى هل يقف بالياء أو بالتسهيل، وقد يقال: إنه لا يصح[8]؛ لأن فيه شيئا من الحركة، والوقف لا يصح بالحركة[9]، فعلى هذا فهو زيادة في البيان. قوله:

---

1 – ما بين المعقوفين ساقط من ع.

2 – البقرة: 141، النساء: 164، الحديد: 27.

3 – أي ابن بري

4 – حرز الأماني، بيت رقم:862.

5 – أي للباء منه، وهو رمز لقالون.

6 – هذا الشطر لا يستقيم وزنا. وقد رأيت من أصلحه فقال:

وُجَيْهُ هَمْزٍ ثُمَّ يَا قَدْ ذُكِرَا عَنْ عِيسَى وَالأَوَّلُ عَنْهُ شُهِّرَا

7 – كذا في النسخ، ولعل صوابها (لأنه)؛ فهي التي يقتضيها السياق.

8 – أي الوقف بالتسهيل.

9 – مقصوده الحركة كما ينطق بها في الوصل، وإلا فالروم وقف بالحركة.

"بلا خلاف"، إلى آخره، أتى به لرفع توهم فيه؛ وهو أن يقال: والوقف بيا للمشهور. انظر شراح "الدرر". قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿ اللَّائِي ﴾ في "الأحزاب" و"المجادِلة" و"الطلاق" بكسر الياء كسرة مختلسة في الوصل، وإذا[1] وقف سكنها، وقرأ الباقون، وورش في رواية الأصبهاني بهمزة من غير ياء، وكلهم يمد[2] الألف غير ورش؛ فمذهبه يحتمل المد على الأصل، والقصرَ على اللفظ "[3]. انتهى.

ع: "والوصل" مبتدأ، و"بالتسهيل" متعلقه، [و"أو" للتخيير، و"بالياء" عطف عليه، و"ليوسف" خبره، و"العتقي" عطف عليه، و"في اللائي" حال[4] من (...)[5]، "والأول" مبتدأ][6]، و"المشهور" خبره، و"الوقف" مبتدأ، و"قد رويا" خبره، و"باليا" و"بلا خلاف" متعلقاه، و"عنهما" يتعلق "بلا خلاف"[7].

ثم قال:

[134] وَ وَاوَ "أَوَءَابَاؤُنَا" قَدْ فَتَحَا وَالْأَسَدِي بِنَقْلِهِ قَدْ أَفْصَحَا

أخبر – رحمه الله – أن أبا يعقوب وعبد الصمد قد فتحا الواو من قوله تعالى في "والصافات" و"الواقعة": ﴿ أَوَ آبَاؤُنَا ﴾[8]، قوله: "قد فتحا"، الألف فيه ضمير لهما؛ لأنهما قد تقدما في البيت الذي قبل هذا، قوله: "والأسدي"،

1 – في التعريف (فإذا).
2 – في التعريف (يمدون).
3 – كتاب التعريف، ص: 106.
4 – لعل هذا من تغيير النساخ. فـ'في اللائي' متعلق بالوصل، أو في محل خبر، و'ليوسف' هو متعلقه (أي الوصل).
5 – طمس.
6 – ما بين المعقوفين من ج، وبعض منه في س، وساقط من ع.
7 – في ع (يتعلق بخلاف)
8 – الصافات: 17، الواقعة: 51

إلى آخره؛ أي أن الأصبهاني نقل حركة الهمزة إلى الواو؛ لأنه لا يسكن[1]، ومن بقي يسكن ولا ينقل، ويحقق. قال في "التعريف": " وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد ﴿ أَوَ ءَابَاؤُنَا ﴾ في "والصافات" و"الواقعة" بفتح الواو وتحقيق الهمزة بعدها،[وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بإسكان الواو وتحقيق الهمزة بعدها][2] في الموضعين، إلا أن الأصبهاني يلقي حركتها على الواو فتحرك[3] بها وتسقط [هي][4] من اللفظ ".[5] انتهى. وهذا أيضا تفسير لقوله في "الدرر":

.... وَ"أَوْ ءَابَاؤُنَا"[6]

تقول: يعني: وإسماعيل، وإسحاق، والأصبهاني، إلا أنه ينقل حركة الهمزة إليها. والله أعلم.

ع: الواو حرف عطف، "واو" مفعول مقدم بقوله: "قد فتحا"، "[أو][7]ءاباؤنا" مضاف إليه ما قبله، و"قد" للتحقيق، والرواية بنصب "واو"، "الأسدي" مبتدأ، و"أفصحا" خبره، وألفه للإطلاق، "بنقله" متعلقه، والهاء ل"أو ءاباؤنا"، وهي على حذف مضاف؛ أي ينقل حركة همزته.

---

1 - في ج (لأنه يسكن) ولعله هو الصواب وهو الذي أراده المؤلف؛ أي أنه يسكن الواو في الأصل، ثم لما عرض سبب النقل نقل. فليتأمل.

2 - زيادة من التعريف.

3 - في ع و س (فتتحرك).

4 - زيادة من التعريف.

5 - كتاب التعريف، ص: 107.

6 - الدرر، بيت رقم: 236. وقد حُرف في النسخ؛ ففي ع كتب (ووا و أو ءاباؤنا)، وفي ج و س (ووا وءاباؤنا).

7 - ساقطة من النسخ.

ثم قال:

[135] وَذَا وَإِسْمَاعِيلُ بِالْوَصْلِ "اصْطَفَى"   وَالْخِفُّ فِي "عُرْباً" لَهُ قَدْ عُرِفَا

أخبر - رحمه الله - أن الأصبهاني وإسماعيل بن جعفر يقرآن قوله تعالى: ﴿اصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾[1] بهمزة وصل. قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وورش في رواية [الأصبهاني ﴿اصْطَفَى﴾ بوصل الألف ويبتدءانها[2] بالكسر، وقرأ الباقون وورش في رواية][3] أبي يعقوب وعبد الصمد بقطعها[4] في الحالين "[5]. قوله: "والخف في "عربا""، إلى آخره؛ أي أن إسماعيل يقرأ قوله تعالى في "الواقعة": ﴿أَبْكَارًا عُرُبًا﴾[6] بإسكان الراء، وعبر بالخف عن إسكان الراء. قوله: "له"، الضمير لإسماعيل؛ لأنه أقرب. قوله: "عُرفا"؛ أي عرف له، لا لهما معا، ولا يقال إن قوله: "عرف"، أن المعروف عنده الخِف، وغير المعروف الضم كالجماعة؛ لأنه ليس له خلاف. قال في "التعريف": " وقرأ إسماعيل وحده في "الواقعة ﴿عُرُبًا أَتْرَابًا﴾ بإسكان الراء، وقرأ الباقون بضمها ".[7] انتهى. فوجه الإسكان نطق به المصنف؛ أي لأجل التخفيف، وهي لغة تميم، ووجه الضم[8] أنه جمع عَرُوب كصَبُور وصُبُر[9]، وجمع على (فُعُل)[10]، قاله الجعبري.

1 – الصافات: 153.

2 – في ج (ويبتدياها).

3 – ما بين النجمتين ساقط من س، وفي ع يبدأ السقط بعد كلمة (الإصبهاني) إلى ما بعد (وعبد الصمد).

4 – (بقطعها) ساقطة من ج، وفي ع غير واضحة.

5 – كتاب التعريف، ص: 107.

6 – الواقعة: 38-39.

7 – كتاب التعريف، ص: 110.

8 – والضم هو الأصل. والعَروب هي الحسناء، وقيل هي المتحبِّبة إلى زوجها، وقيل العاشقة له، وقيل المتحببة إليه المظهرة له ذلك. "الكشف" لمكي 2/ 304-305، و"القاموس المحيط" 1/ 198-199.

9 – (صبر) ساقطة من ع، وفي ج حرفت إلى (صرب).

10 – في ج (وجمع على فعول وفعل).

ع: "وذا" مبتدأ، و"إسماعيل" عطف عليه، و"بالوصل" خبره، ويتعلق بكون خاص[1] دل عليه الكلام؛ أي: قرأ، ويحتمل أن يكون "ذا" فاعل بفعل محذوف تقديره[2]: قرأ، و"اصطفى" مفعوله على حذف مضاف؛ أي همز، و"بالوصل"[3] متعلق "قرأ"، و"الخف" مبتدأ، و"قد عرف" خبره، و"له" متعلق ب"عرف"، و"في عربا" متعلق ب"الخف".

ثم قال:

[136] وَالْيَا بِ"نَسْلُكْهُ" مَكَانَ النُّونِ لِلْأَصْبَهَانِيِّ الـرِّضَى الْمَـامُونِ

أخبر – رحمه الله – أن الأصبهاني يقرأ الياء في مكان النون في قوله تعالى: ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾[4]، ومن بقي يقرأ بالنون. قال في "التعريف": "وقرأ [ورش في رواية الأصبهاني ﴿يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ في "الجن" بالياء، وقرأ الباقون و][5] ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصمد بالنون".[6] انتهى. فوجه الياء أن الفاعل يعود على الرب في قوله: ﴿عَن ذِكْرِ رَبِّهِ﴾[7]، ووجه النون أن الفاعل ضمير الله – عز وجل – [المتكلم][8] على جهة[9] التكلم والتعظيم، ومناسبة ﴿لَأَسْقَيْنَاهُم﴾[10] قالهما الجعبري. قوله: "الرِّضى"،

---

1 – في ع (خاصة).

2 – في س (أي) و في ع (اقرأ) بدون (تقديره) ولا (أي).

3 – (بالوصل) ساقط من ع.

4 – الجن: 17.

5 – ما بين المعقوفتين زيادة من "التعريف".

6 – كتاب التعريف، ص: 111.

7 – الجن: 17.

8 – زيادة من ج.

9 – في ع (وجه).

10 – في النسخ (لأسقيناكم)، وهو تحريف، إذ المقصود قول الله تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا لِّنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَن يُعْرِضْ عَن ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا﴾ الجن: 16–17.

أي: المُرضي[1]، أو: ذي[2] الرِّضى. قوله: "المامون"، اسم مفعول من "أَمِنَ"، لأنه متعدٍّ، نحو قوله تعالى: ﴿ ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ ﴾[3]، [أي][4] الذي أَمِن عذابَ الآخرة، فإن قلت: من أين لك[5] ذلك حتى قال[6] إنه مأمون؟ قلت: لما أن مات على ملة الإسلام، ولا سيما العلماء العاملون، - وقد يطول الكلام - فلذلك[7] وصفه بأنه مأمون. وأبدل[8] همزة المأمون.

ع: قوله: "واليا" مبتدأ، و"بنسلكه" خبره، والباء وعائية، و"مكان النون" ظرف في موضع الحال من الضمير في الخبر، و"للأصبهاني" حال من النون، و"الرضى" نعت "للأصبهاني"، وهو مصدر، و"المامون" نعت آخر، ويحتمل أن يكون "الأصبهاني" خبرا وما قبله حال ويتعلق بالخبر.

ثم قال:

[137] تَمَّ لِتِسْعٍ بَقِيَتْ فِي التَّاسِعْ ... مِنَ الْقُرُونِ ذَا حَبَاءٍ وَاسِعْ

[138] وَيَرْغَبُ الرَّحْمَنَ فِي الْجَوَازِ ... مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ غَازِي

[139] مُسْتَشْفِعاً بِسَيِّدِ الْأَنَامِ ... عَلَيْهِ مِنِّي أَفْضَلُ السَّلَامِ

لما كمل ما قصده - رحمه الله - من نظم "العشرة"، وبيَّنها على ما ينبغي بكلام أبلغ من الماء العذب، أخبر [- رحمه الله -][9] بزمان فراغه؛ وهو قوله:

---

1 - من باب نيابة المصدر عن اسم المفعول..

2 - (ذي) ساقطة من ع، وفي س غير واضحة.

3 - الملك: 17.

4 - زيادة من ج.

5 - كذا في النسخ، وصوابه - والله أعلم - (له)؛ أي الناظم.

6 - في ج (قلت).

7 - في ج (فذلك) وهو تحريف. ويحتمل أن الصواب (في ذلك) فيكون متعلقا ب(يطول) قبل، وهذا أظهر.

8 - في ع و ج (فأبدل).

9 - زيادة من ج.

العلم قد حصَّلتَه[1]، فدعا[2] بقوله: اللهم ثبتنا على الإيمان حتى نلقاك. قال: وكان أكثر دعائه هذا اللفظ: اللهم بحرمة هذا الكتاب[3] عندك أن تنفعنا بما علمتنا وزدنا علما تنفعنا به، وانفع اللهم بكتابنا هذا من سعى في شيء منه، اللهم لا تقطع منك رجاءنا، واجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، واجعلنا من الذين إذا ذكروا[4] الله فاستغفروا لذنوبهم ولم يصروا على ما فعلوا يا أرحم الراحمين، واجعلنا من الذين إذا عاهدوا أَوفَوْا، وإذا ائتُمِنوا لم يخونوا، وإذا حدَّثوا صَدَقوا، بجاه نبينا ومولانا محمد الكريم، واغفر لنا ما قدمنا وما أخرنا[5]، وأسررنا وأعلنا، وما أنت أعلم به منا، واغفر اللهم لآبائنا[6] وأشياخنا وكافة المسلمين أجمعين، وصلِّ[7] اللهم وبارِك على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيئين وإمام[8] المرسلين، وآخر[9] دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. [انتهى][10].

1 - في س (حملته)
2 - في ج (فدعا لي)
3 - المقصود به القرآن العظيم.
4 - في ع و س (ذكر)
5 - في س (وأخرنا) بدون (ما)
6 - في ج (واغفر اللهم لآبائنا وأشياخنا وأحباتنا)، وفي س (واغفر اللهم لآبائنا وأمتنا وأشياخنا)
7 - في ع (وصلى اللهم) و في ج (وصلى الله)، والمثبت من س.
8 - ساقطة من ج.
9 - في س (والحمد لله رب العالمين).
10 - زيادة من س .

الفهارس العلمية

فهرس الآيات والكلمات القرآنية

32) السجدة	آ17: 130، آ24: 157+148.
33) الأحزاب	آ9: 268، آ50+150، آ59: 110، آ81: 142.
34) سبأ	آ9: 116، آ54: 267+266.
35) فاطر	آ3: 147، آ41: 180.
36) يس	آ1: 186، آ24: 122، آ48: 240.
37) الصافات	آ16: 134، آ17: 270، آ99: 216، آ153: 272.
39) الزمر	آ8: 127.
40) غافر	آ14+32: 218، آ27: 170، آ38: 226.
41) فصلت	آ40: 215+216.
42) الشورى	آ18: 125.
43) الزخرف	آ18: 134، آ48: 135، آ61: 223+227.
44) الدخان	آ19: 170، آ20: 212.
46) الأحقاف	آ8: 248+250، آ14: 211+212، آ31: 136.
47) محمد	آ16: 190.
49) الحجرات	آ13: 189.
50) ق	آ30: 146.
53) النجم	آ11: 159، آ17: 202، آ35: 147، آ49: 168، آ54: 159، آ83: 164.
54) القمر	آ6: 220.
55) الرحمن	آ11: 159، آ20: 147، آ45: 202، آ57: 157.
56) الواقعة	آ38-39: 272، آ51: 270.
57) الحديد	آ8: 119، آ14: 142، آ27: 269.
48) المجادلة	آ2: 268.
59) الحشر	آ21: 152.
61) الصف	آ5: 175+202، آ11: 122.
62) الجمعة	آ9: 100.
65) الطلاق	آ4: 268، آ8: 258، آ9: 203.
67) الملك	آ4: 161، آ17: 274.

68) القلم	آ1: 186.
69) الحاقة	آ8: 164، آ11: 221، آ19-18: 170+169، آ28: 170.
70) المعارج	آ11: 254، آ13: 143.
72) الجن	آ8: 161، آ17: 273.
73) المزمل	آ5: 160.
74) المدثر	آ3: 154+166.
75) القيامة	آ17: 149.
76) الإنسان	آ19: 147.
77) المرسلات	آ32: 208+207، آ39: 224.
79) النازعات	آ38+آ40: 143، آ39: 202.
83) المطففين	آ14: 203+202+185.
85) البروج	آ16: 106، آ20: 122.
91) الشمس	آ10: 202
92) الليل	آ15: 209.
93) الضحى	آ1+آ2: 194.
96) العلق	آ1: 80، آ1+آ4: 147، آ10: 209.
97) القدر	آ4: 119.
104) الهمزة	آ8: 119.
108) الكوثر	آ3: 159.
109) الكافرون	آ6: 215+211.
112)الإخلاص	آ4: 236.

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

فهرس الأراجيز والأشعار

ويظهران "هل" و"بل" للطاء ......

وصل ورش ضم ميم الجمع	97
أبدل ورش كل فاء سكنت	98
حركة الهمز لورش تنتقل	98+163
واقصر لقالون "يؤده" معا	99+165
وهمزوا الواو لقالون	99+123
وسهل الأولى لقالون	99
وكلها سكنها قالون	99
وورش الوجهان عنه نقلا	100
لكن في المفتوحتين أبدلت	101
عن أهل مصر ألفا ومكنت .... وفي "سوءات" خلف	102
...... واخلف عن قالون في المتصل	102
...... باخلف في "أشهدوا"	102
...... على خلاف فيه عن رواته	102
واسكت يسيرا تحظ بالصواب	111+113
وبعضهم بسمل عن ضرورة	112
واختارها بعض أولي الأداء	112
.... قبل محرك حري	116

.... والإمالة فيهما ... عن ابن هيا	١٨٠
.... وبا "يعاينون" ... المصري	١٨٩
وعنه أون أون مع ياسين ألماء	١٨٠
ودال صاد مريم الذكر	١٨٨
..."بشرى" و"تترا" و"الشترى" و"يتوارى" و"النصارى" و"القرى"	١٥٢
.... وما لا راء فيه	١٥٣
والألفات اللائي قبل الراء مخفوضة	١٥٨
"وليؤمنوا بي" "تؤمنوا لي"	٢١٢
.... وفي "إلى ربي" بفتحات خلاف فضلا	٢١٥
أولهن "ومن اتبعني"	٢١٧
............وفي "التناد" مع "التلاق" خالف عيسى باد	٢١٩
وزاد قالون له "إن ترن"	226
.... "اتبعون أهدكم" في المؤمن	227
.... ذات الفتح للإسكان	230
.... بالكسر	238
.... قرأها بالكسر	230
واختلس	230
و"لأهب" همزه و"اللائي"	259+268

المصادر والمراجع

- مصحف المدينة برواية ورش عن نافع، طبع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف 1426هـ.
- مصحف الصحابة في القراءات العشر المتواترة من طريق الشاطبية والدرة، لجمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا - 1425ه 2004م.
- الإبانة عن معاني القراءات لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي - دار نهضة مصر للطبع والنشر.
- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، لأبي عبد الله محمد بن غازي العثماني المكناسي، دراسة وتحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد، الرياض - 1420هـ/ 1999م.
- أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان - 1424هـ/ 2003م.
- الأذكار المنتخب من كلام سيد الأبرار لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، راجع نصوصه وخرّج أحاديثه محمد محمد تامر - كندة للإعلام والنشر، جدة -
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقود الديانات (منبهة الداني) لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق الحسن بن أحمد وكاك، رسالة دكتوراه نوقشت بدار الحديث الحسنية عام 1406-1407هـ.
- الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة وأصول القراءات وعقد الديانات بالتجويد والدلالات (منبهة الداني) لأبي عمرو عثمان بن سعيد

الداني، تحقيق محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية - 1420 هـ/ 1999 م.

- الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم السملالي، مراجعة عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية الرباط - 1413هـ/ 1993م.

- إنشاد الشريد من ضوال القصيد لأبي عبد الله محمد بن غازي - مخطوط -

- أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف لمحمد بن أحمد بن أبي القاسم بن الغازي الجزولي الحامدي، تحقيق عبد الحفيظ قطّاش، دار الكتب العلمية بيروت لبنان - 1425هـ/ 2004م

- أصول الفقه لعبد الوهاب خلاف

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للمحقق. المكتبة العصرية، صيدا بيروت.

- إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والنافع شرح منظومة الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن محمد بم عمران الفزاري السلاوي ابن المجراد - مخطوط، رقمه بمؤسسة علال الفاسي: ع 355.

- البحر المحيط لمحمد بن يوسف أبي حيان الأندلسي، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوني وأحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان - 1413هـ/ 1993م.

- بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، تأليف عبد المتعال الصعيدي، مكتبة الآداب ، القاهرة - 1420هـ/ 1999م.

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر، - 1399هـ/ 1979م.
- البيان في عدّ آي القرآن لأبي عمرو الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت - 1414هـ/ 1994م.
- تاريخ القراء والقراءات بالمغرب لسعيد أعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان - 1410هـ/ 1990م.
- التبصرة في القراءات السبع لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محمد غوث الندوي، الدار السلفية، الهند - 1402هـ/ 1982م.
- التحديد في الإتقان والتجويد لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان - 1421هـ/ 2000م.
- تحرير القواعد المنطقية لقطب الدين محمد بن محمد الرازي في شرح الرسالة الشمسية لنجم الدين علي الكتاني القزويني، وعليه حاشية السيد شريف الجرجاني
- تحصيل المنافع من كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي زكرياء يحيى بن سعيد الكرامي ، نشر محمد محمود ولد محمد الأمين، الإمارات العربية المتحدة - العين، مكتبة التوبة ، الرياض - 1422هـ/ 2001م.
- تحقيق نصوص التراث في القديم والحديث للصادق عبد الرحمن الغرياني، منشورات مجمع الفاتح للجامعات، 1989م.
- تطور المذهب الأشعري في الغرب الإسلامي ليوسف احنانة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المملكة المغربية - 1428هـ/ 2007م
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق محمد السحابي، مطبعة وراقة الفضيلة، الرباط.

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني (حفيد المؤلف).
- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار ابن حزم بيروت، 1418هـ/ 1997م.
- سير أعلام النبلاء، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على تحقيقه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1402هـ/ 1982م.
- شرح ألفية ابن مالك لأبي زيد عبد الرحمان المكودي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – 1414هـ/ 1994م.
- شرح التسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لجمال الدين بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان – 1422هـ/ 2001م.
- شرح الدرر اللوامع في أصل مقرأ الإمام نافع لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المِنتوري القيسي، تحقيق الصّدِّيقي سيدي فوزي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء – 1421هـ/ 2001م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، ومعه تحقيق الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب لمحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع –
- شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني، تحقيق عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1422هـ/ 2001م.

- شرح مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول لأبي عبد التلمساني تأليف أبي الطيب مولود السريري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب -1431هـ/ 2010م.
- شرح المفصل لموفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1422هـ/ 2001م.
- شرح الهداية لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي، تحقيق حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشد، الرياض، 1415هـ.
- شروح التلخيص، لسعد الدين التفتازاني، وابن يعقوب المغربي، وبهاء الدين السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.
- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – 1405هـ/ 1985م.
- طيبة النشر في القراءات العشر لأبي الخير شمس الدين محمد بن الجزري ، دار الغد الجديد القاهرة، 1428هـ/ 2007م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير شمس الدين محمد بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، 1427هـ/ 2006م.
- الفريدة الحمصية في شرح القصيدة الحصرية، لابن عظيمة محمد بن عبد الرحمن الإشبيلي، تحقيق توفيق العبقري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغرب، 2008م.
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الثعالبي الفاسي، اعتنى به هيثم خليفة طعيمي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 1427هـ/ 2006م.

فنون الأفنان في عيون علوم القرآن لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق حسن ضياء الدين عتر، دار البشائر الإسلامية بيروت لبنان، 1408 هـ/ 1987م.

فهرس أحمد المنجور، تحقيق محمد حجي، دار المغرب الرباط ـ 1396هـ/ 1976م

فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني، اعتناء عباس إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي بيروت لبنان، 1402هـ/ 1982م.

القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي بيروت لبنان – 1420هـ/ 2000م.

– قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش، لعبد الهادي حميتو.

– القراءات الشاذة لعبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي بيروت لبنان ـ 1401هـ/ 1981م.

– القصد النافع لبغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع في مقرأ الإمام نافع لمحمد بن إبراهيم الشريشي الخراز، تحقيق التلميذي محمد محمود،... جدة – 1413هـ/ 1993م.

– قواعد تحقيق المخطوطات لصلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد بيروت لبنان، 1987م.

– الكافي في القراءات السبع لأبي عبد الله محمد بن شريح الرعيني، تحقيق أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت لبنان – 1421هـ/ 2000م.

- مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن لأبي حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي الفهري، تحقيق محمد حمزة بن علي الكتاني، منشورات رابطة أبي المحاسن ابن الجد.

- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي، تحقيق محمد سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1417هـ/ 1997م.

- مسند الموطأ لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الجوهري، تحقيق لطفي بن محمد الصغير وطه بن علي بوسريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

- معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، دار صادر بيروت، 1397هـ/ 1977م.

- معجم شيوخ الحافظ أبي عمرو الداني إمام القراء بالمغرب والأندلس، جمع ونقد لما وقع في تراجمهم من أخطاء المؤلفين والمحققين، للدكتور عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء آسفي، 1421هـ/ 2000م.

- معجم مؤلفات الحافظ أبي عمرو الداني (444هـ) إمام القراء بالأندلس والمغرب، وبيان الموجود منها والمفقود للدكتور عبد الهادي حميتو، مطبعة الوفاء آسفي، 1421هـ/ 2000م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه فؤاد عبد الباقي، دار الجيل بيروت، 1408هـ/ 1988م.

- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق طيار آلتي قولاج، استنبول، 1416هـ/ 1995م.

- المعلقات العشر وأخبار شعرائها لأحمد الأمين الشنقيطي، دار النصر للطباعة والنشر.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام

الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية صيدا بيروت، 1427هـ/ 2006م.

- المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الاصفهاني تحقيق محمد سيد الكيلاني، دار المعرفة بيروت لبنان.

- مفرة نافع، لأبي عبد الله محمد بن شريح الإشبيلي، دراسة وتحقيق: سمير بلعشية ومحمد نافع، مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القرآنية المتخصصة، 1432هـ/ 2011م.

- المقدمات الممهدات لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد تحقيق محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، 1408هـ/ 1988م.

- منجد المقرئين ومرشد الطالبين لأبي الخير شمس الدين محمد بن الجزري، اعتنى به علي بن محمد العمران.

- موسوعة أعلام المغرب، تنسيق وتحقيق محمد حجي، دار االغرب الإسلامي، 1417هـ/ 1996م.

- الموطأ للإمام مالك بن أنس، ضبط وتوثيق وتخريج صدقي جميل العطار، دار الفكر بيروت لبنان، 1426 –1427هـ/ 2007م.

- النشر في القراءات العشر لأبي الخير شمس الدين محمد بن الجزري، تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.

- نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي، إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهدامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، 1398هـ/ 1989م.

- الضياء اللامع شرح جمع الجوامع في أصول الفقه، لأحمد بن عبد الرحمن الزليطي الشهير بحلولو، قدم له وحققه وعلق عليه: عبد الكريم بن علي بن محمد النملة، مكتبة الرشد – الرياض، 1420هـ/ 1999م.

- الهداية إلى بلوغ النهاية لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، مجموعة بحوث جامعية أشرف عليها أحمد البوشيخي، قامت بمراجعتها وتهييئها للطبع مجموعة بحوث الكتاب والسنة جامعة الشارقة، 1429هـ/ 2008م.
- الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، مكتبة السوادي جدة، 1420هـ/ 1999م.

فهرس الموضوعات

الفصل الأول

الفصل الثاني